تيار الوفاء الإسلامي
Al-wafa'a islamic party ı Bahrain

«**شـهادة وطن**» كتـاب يوثق لإفـادات قـادة المعارضة البحرانيـة أمـام المحاكـم الخليفية، والذيـن اعتقلهم النظام بشكل تعسفي على إثر ثورة 14 فبراير 2011.
الطبعة الأولى 2013، تيار الوفاء الإسلامي.

# إفادات قادة ثورة 14 فبراير

## والمعارضة البحرانيّة أمام المحاكم الخليفية

# فهرس شهادات **قادة المعارضة** البحرانية أمام المحاكم الخليفية


007 شهادة سماحة آية اللّه الشيخ **عبدالجليل المقداد**

015 شهادة الأستاذ الفاضل **عبدالوهاب حسين**

031 الشهادة النصيّة للأستاذ **حسن مشيمع**

047 شهادة سماحة الشيخ المجاهد **محمد حبيب المقداد**

075 شهادة الأستاذ **عبدالهادي الخواجة**

085 شهادة فضيلة الشيخ **عبدالهادي المخوضر**

093 شهادة الأستاذ **إبراهيم شريف**

101 شهادة فضيلة الشيخ **سعيد النوري**

117 شهادة الدكتور
**عبدالجليل السنكيس**

145 شهادة الأستاذ
**محمد علي رضي إسماعيل**

157 شهادة سماحة الشيخ
**عبدالله عيسى المحروس**

175 شهادة الأستاذ
**صلاح الخواجة**

203 شهادة الأستاذ
**محمد جواد برويز**

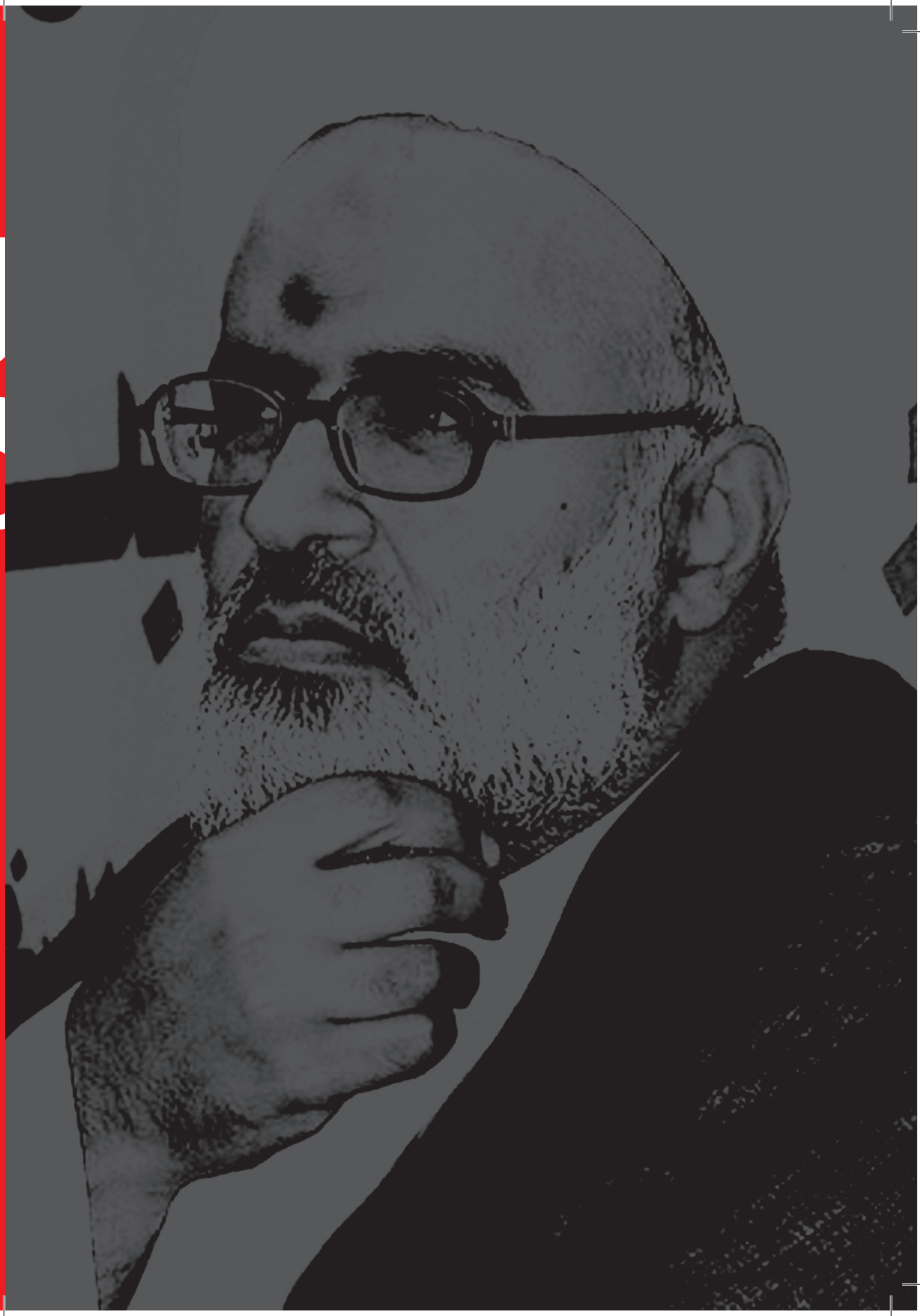

# شهادة وطن

إفادة سماحة آية الله الشيخ
**عبدالجليل المقداد**

## ›› إفادة سماحة آية اللّه الشيخ **عبدالجليل المقداد** أمام المحكمة الخليفية

**المحطة الأولى:** الاعتقال ومحنة التعذيب

إن التعذيب الذي تعرضنا له والإساءة لا يمكن للبيان أن يستوفيه في هذه العجالة، ويعجز القلم عن سطره ، ويعترض اللسان لجلجة عند ذكره ، وقد أسرف القوم فيه وأساؤوا ولا أقول ذلك مبالغة ولكنها الحقيقة لا يشوبها شكٌ ولا ريب ، إنما حصل في سجن القرين، وبقية السجون جرح لا يندمل وعارٌ لا يمسح ، وانتكاسة لقيم الإنسانية.

في 27 من مارس 2011 وفي قرابة الثالثة بعد منتصف الليل تمت مداهمة منزلي وكنت حينها نائماً مع زوجتي وابني البالغ من العمر 7 سنوات ، وقد فُوجئتُ باقتحام الغرفة و الرشاشات موجهةٌ إليّ مما أثار كثيراً من الرعب و الخوف في قلب زوجتي.

أخذوني من غرفتي وأوقفوني في صالة المنزل، وقاموا بتفتيش المنزل بعد أن قيدوا يدي خلف ظهري، وقد هدّدوني بعض التهديد، ولم يبرزوا لي مذكرة القبض و التفتيش، ولم يعرفوا أنفسهم لي، ثم اقتادوني حافي القدمين رغم أني أعاني من الألم في قدمي اليسرى بسبب الإصابة بانزلاق في غضروف فقرات الظهر.

أركبوني السيارة وأخذوني إلى مكانٍ أجهله لأنه كانت على عيني عصابةٌ، وكانوا يسخرون مني .

وعندما أنزلوني من السيارة لطمني أحدهم على وجهي، ثم حققوا معي في وقت متأخر من الليل، وكنتُ أسمع صراخاً كثيراً لأفراد كانوا يتعرضون للضرب و التعذيب، وعند الصباح قادوني إلى سجن القرين.

وبمجرد وصولي إلى السجن شرعوا في ضربي وإيذائي وإهانتي وقد أمرني بعضهم ويُدعى أبا يوسف بنزع سراويلي فأبيت وقلت له: اتقِ اللّه أنا بمنزلة أبيك. فكأنه استحى وخرج غاضباً مهدداً.

وبعد خروجه بقليل جاءت مجموعة من الملثمين وانهالوا عليّ بالضرب والركل واللكم على الوجه الظهر والجانبين، وأجبروني على وضع لساني في حفرة صغيرة تجتمع فيها الأوساخ، كما أجبروني على وضع لحس الأرض بلساني وعلى تقبيل أحذيتهم، وكنت أُجبر على الوقوف على القدمين، وأجبروني حين الوقوف على رفع يدي دون أن تعتمد على الجدار، وكانوا يسكبون عليّ الماء وعلى فراشي ووسادتي، وقد عِشتُ ظروفاً قاسيةً جداً فقد كنتُ أنام على الأرض وثيابي مبللة بالماء.

في يوم من الأيام وضعوني على الأرض، وقاموا بجلدي بعد أن سكبوا عليّ الماء وكنت أتألم من الضرب في داخلي، وأظن أن الجَلد كان بحزام من الجلد أو بنعل.

في يوم من الأيام جاء إليّ أبو يوسف وأجبرني على فتح فمي وقام بالبصقِ فيه

وأمرني ببلع البصاق ، وأكرهني على ذلك.
وفي مرة من المرات دخل علي رجل يرتدي الزي العسكري لقوة الدفاع، وسألني عن الشيخ محمد عن المكان الذي يختفي فيه فقلتُ: لا أعلم فانهال عليّ بالضرب و الركل.
وفي ليلة من الليالي وبعد منتصف الليل جاءت مجموعة من الملثمين قال أحدهم "إن اللّه شديد العقاب" وتوجّهوا إلى زنزانة الشيخ محمد وضربوه فقلتُ: إنه سيموت على أيدهم من شدة الضرب وقد نذرتُ للّه نذراً إن سلمه من أيدهم أن أطعم الطعام. وكان أبو يوسف يدخل على الشيخ محمد ويقول له قل أبوك كلب ويجبره على ذلك مغلوباً على أمره وإلا تعرض للضرب، وكان يقول له أيضاً قل أمك " قحبة " فيقول ذلك مغلوباً على أمره، وكان يكرّر عليه من هو أبوك فيقول أبي .. ومن هي أمك فيقول أمي كذا.
وفي ذات يوم بصق أبو يوسف في حلق الشيخ ميرزا وأمره ببلع البصاق فلم يستطع وأرجع البصقة فصفعه على وجهه صفعةً سمعتُ صوتها، نعم لقد كنتُ اعتقد أنها صفعة لكن الشيخ أخبرني بعد ذلك بأنها كانت ضربة بخرطوم مطاطي.
وقد استمر معنا التعذيب النفسي و الجسدي قرابة الشهرين والنصف.
هذه هي المحطة الأولى من محطات التعذيب ذكرتها باختصار شديد جداً.
المحطة الثانية: (في النيابة العسكرية)
في النيابة العسكرية حينما كنتُ أقادُ للتحقيق ، أوقفوني في المرة الأولى خارج غرفة التحقيق وكنتُ أضربُ على رأسي بجسم صلب مرات حتى أني شعرتُ بإختلال في رأسي ، وكانوا يوجهون إلي اللكمات على رأسي وجبهتي وكنتُ معصب العينين وأظن ظناً قوياً أني مقيد اليدين وكانت المعاملة قاسية جداً ، وقد أخبرتُ من حقق معي واسمه محمد علي بذلك ، وطلبتُ منه أن لا يوقفني خارج غرفة التحقيق إذا ما تم إستدعائي ثانيةً حتى لا أتعرض للضرب والإساءة ، وأخبرته بما تعرضتُ له من ضرب وإساءة وطلبتُ منه أن يتناول موضوع التعذيب الذي تعرضتُ له في ملف التحقيق ، وقد وعدني بذلك وبعرضي على طبيب لكنه لم يف بوعده.

## **المحطة الثالثة:** في مبنى الجهاز الوطني

وهي الأشد على نفسي حيث إقتادوني ليلاً إلى مبنى أظن أنه لجهاز الأمن الوطني، وما أن وطأت قدمي السيارة التي أركبوني فيها حتى بدأوا بالنيل مني سباً وشتماً واستهزاءً ، وتحرشاً وإساءةً ، ونالني منهم الكثير .
وعندما وصلنا إلى المبنى أجلسوني على سرير وقال لي أحدهم إنا لا نضرب ولكن سنهينك ، ونؤذيك حتى تكره نفسك، وهكذا فعلوا فقد اجتمع علي منهم ما لا يقل عن خمسة أشخاص ، وأساوا إلي اساءة يعجز البيان عن وصفها وتضيق العبارات عن شرحها. لقد قاموا بسبي وسب أمي وزوجتي وبناتي ومذهبي وعلماء مذهبي

وكان السـبُ و الشـتم يقرعُ إذني من كل جانب وقد وضع أحدهم رجله على فخذي وآخر وقف على رأسـي ورقبتي وهو يحرك جهازه التناسـلي وثالث وضع يده اليمنى على كتفي متكئاً ، ورابع كان يحاول سحب سراويلي وأنا أمنعه وكانت العصابةُ على عيني .

وأسـمعني بعضهم تسجيلاً صوتياً زعم أنه لصدام حسين وأنه لازال حياً وسيقضي علـى الشـيعة، ووضع بعضهم جهـاز الإتصال في جيبي، وكان يتصـل بي ويلزمني بالرد عليه وكان يقول : إنه فولتر أو لفظة قريبة منها ، وبعضهم أسـمعني تسـجيلاً صوتياً لعزاء الإمام الحسـين (ع) للشـيخ الأكرف ، وألزمني باللطم على وقع العزاء ، ولم يتوقفوا عن سـبي وشـتمي وشتم أمي وزوجتي والإسـاءة إلي طوال المدة التي اسـتمرت كمـا أخبروني بذلك، ثـم أدخلوني على تلك الشـخصية وقيـل إنها تدعى بالشـيخ صقر وامرهم برفع العصابة عن عيني وكان جالساً وأمرني بالجلوس وكان بيننا طاولة مستديرة .

## شعار تغيير النظام:

لم يكن شـعار تغيير النظام مطروحاً في الوسـط الشـعبي، إلا أن السلطة وبعد أن أصابها الصمم عن الاسـتماع للنداءات الوطنية المخلصة بإصلاح السياسات الفاسدة وبعـد أن اسـتيأس اليأس مـن الاسـتجابة لمطالباتهم بالإنصـاف والإنتصاف، وهم يشـاهدون الظلم والتمييز والاستئثار بالثروة والتفرد بالقرار هي التي دفعت الناس واضطرتهم إلى رفع شعار تغيير النظام، فلا تلوموا الناس ولوموا أنفسكم.

جـاء في تقرير اللجنة البحرينية المسـتقلة لتقصير الحقائـق فقرة 625 (( ..... وفي بدايـة الأحداث في البحرين وكما حدث في عقود سـابقة كان المطلبُ الأسـاس هو إجـراء الإصلاحات وليس تغيير النظام ، وهو مـا كان عليه الحال في المراحل الأولى مـن المظاهرات و الإحتجاجات التي جرت في كلٍ من تونس ومصر وسـوريا و اليمن ولكـن كما بينت التجربة فإنه عند عدم الإسـتجابة لمطلب الإصلاح فإن الأمر يتطور ويرتفع سقف المطالب ليكون المطلب هو تغيير النظام ))

وأعتقد أن هذه الفقرة من التقرير قد وضعت الأصبع على الجرح وأشـارت إلى سـبب الأزمـة في هذا البلد بعبـارة واضحة وهو عدم الإسـتجابة لمطالب الإصلاح وأرى ان الحكومة لو اسـتجابت لمطالب الإصلاح لجنبت البلاد و العباد الأزمات التي مر بها هذا البلد ومنها الأزمة الأخيرة.

إن الانتفاضة التي بدأت في 14 فبراير تعبر عن انطلاقة ذاتية لشعبٍ تعرض للظلم والجور وأصبح ضحية سياسات فاسدة لفترات طويلة.

إن من أخطأ في حق إنسان حسن منه تقديم الاعتذار وجبر الكسر، فكيف بمن أساء إلى الإنسان وانتهك كرامته أو تسبب بإهماله وتقصيره في ذلك، ومن هنا فالمتحتم على السلطة أن تعتذر لأبناء هذا الشعب الذين أساءت وقصرت في حقهم.

## سلطة بلا قابلية للحكم:

إن مثل هذه السلطة تفقد اللياقة والأهلية للإستمرار في موقعها لو كانت لها القابلية من الأساس ، وإنه لمن المؤسف حقاً أن يتم الحديث عن التعويض المادي للضحايا و الإعراض عن الإعتذار و الإعتراف بالتقصير .

هل الدماء التي أريقت ظلماً وعدواناً تقبل التعويض ؟

هل كرامة الإنسان تعوض بثمن ؟

ما أسهلها من معادلة حينما يُسئ الإنسان لأخيه الإنسان ، ويسرف في حقه ثم يتخذ المال وسيلة لمحو ما سلف منه من إساءة وتقصير !

لا أدري عن أي عنف تتكلم السلطة ؟

هـل تتكلم عن العنف الذي ازهق أرواح ابنائنا وشـبابنا في السـجون ؟ أو عن العنف الـذي مزق أجسـاد ابنائنا وأخواننا ؟ فمنهم من قضى نحبـه ، ومنهم من فقد بعض أعضاء جسده .

أو عن العنف الذي ستتحدث به جدران السجون إن أذن اللّه لها ؟

ولا ينقضي عجبي من حديث السلطة عن العنف وإدانته

لا أدري عن أي عنف تتكلم السلطة ؟

هـل تتكلم عن العنف الذي ازهق أرواح ابنائنا وشـبابنا في السـجون ؟ أو عن العنف الـذي مزق أجسـاد ابنائنا وأخواننا ؟ فمنهم من قضى نحبـه ، ومنهم من فقد بعض أعضاء جسده .

أو عن العنف الذي ستتحدث به جدران السجون إن أذن اللّه لها ؟

أو عـن العنف الذي روع النسـاء والأطفال وهتـك الحرمات ، وخالـف الأعراف وتجاوز الأخلاق و القيم

أو عـن العنـف الذي أتلف الأموال و الممتلكات ، بلا مبرر سـوى الإمعان في التشـفي وإلحاق الضرر ؟

أو عن العنف الذي امتد إلى صفاء القلوب ، فعبث بنقائها ممزقاً روابط المحبة والألفة بين أبناء شعب عرفوا بالتسامح و التعايش ؟

أو العنف الذي نشـر روائحه النتنة الخانقة واستنشـقها أحرار الوطن ثمناً لإستنشاق نسيم الحرية و الكرامة ؟ ما لكم كيف تحكمون !

زعموا أنهم بتلك الممارسـات سـيقضون على إرادة شـعب طلق الخنوع و الذل ثلاثاً وهام قلبه حباً وعشقاً في وصال العزة و الحرية و التحرر من الأغلال.

## قضاء مسيس:

لقد كان القضاء ولازال مسيسـاً تتلاعب به السياسـية ، وتوجهه حيث شاءت وتضرب به من شاءت ، وهو سلاح من أسلحة السلطة تَشهره في وجه المعارضين لها.

أقـول إلـى الذين طالبوا بإنزال أقصى العقوبات في حقنا ، إلى الذين لا زالوا يفترون

علينا ويرمونا بالخيانة ، إلى الذين تناسوا قوله سبحانه (( وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ))
إلىً الذين علقوا صورنا ، وعلقوا صور أبنائنا وشبابنا على المشانق ، وطالبوا بإعدامنا، إليهم جميعاً أقول : غداً نلتقي بين يدي اللّه سبحانه وتعالى ونقول : أردنا الكرامة و العزة و الحرية لأبناء الوطن ، فماذا سوف تقولون ؟
أقول إلى أبنائنا وفلذات أكبادنا وإلى شبابنا الذين يقبعون في السجون : (( أَلَيْسَ اللّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ )) ثقوا باللّه فهو معنا وهو ناصرنا .
كم عانى الشرفاء من أحكام السلطة القضائية ، ومواقفها المتناغمة مع السلطة و الدائرة في فلك رغباتها وميولها ، وبذلك فقدت سلطة القضاء في كثير من المواقع الإستقلالية و الحيادية ، مما تسبب في ضياع الحقوق وتفشي الظلم وفقد الأمل عند أبناء الوطن في عدالة هذه السلطة وتجردها عن النظر في القضايا المرفوعة إليها.
يوم النطق بالحكم حيث رددنا " سلمية سلمية شعب يطلب حرية " بعد أن حكم القاضي بالسجن المؤبد على بعضنا وبأحكام أخرى على البعض الآخر .
عندها أخرجنا أفراد من الشرطة العسكرية من قاعة المحكمة وشرعوا في ضربنا وركلنا بالأيدي والأرجل وقيدونا بالقيود الحديدية وأيدينا إلى الخلف .
وقد ضربني بعضهم ضربة قوية على رأسي دفعتُ أمتاراً إلى الأمام ، ورأيت الأستاذ عبد الهادي يتألم عندما تم ضربه على فكه موضع العملية ، كما رأيتُ الشيخ ميرزا المحروس وقد إحمرت عينه وتورمت من ضربة إصيب بها .

## تهمة التحريض على كراهية نظام الحكم والإزدراء به:

إنه كلامٌ فضفاض وذو عرض عريض ، يمكن إلصاقه بكل أحد .
ما كنتُ أقوله في خطبي هو لسان مقال البعض ولسان حال الآخر. إنما كنتُ انتقد سياسات فاسدة جرت الويلات والمشاكل إلى هذا الوطن .
كنتُ أنتقد سياسية التفرد بالقرار والإستئثار بالثروة ، وكنتُ أنتقد سياسة التمييز و التجنيس و الفساد المالي ، وهذا حديث يتحدث به الكثير أو الأكثر من أبناء الوطن ، وتلك إنتقادات تجري على لسان القاصي و الداني.
إن إبداء الرأي وتوجيه الإنتقاد أمرٌ تقره المواثيق والأعراف الدولية، وهو أمر ضروري لمواجهة الفساد والأخطار التي تستتبعها السياسات الفاسدة وما أكثرها !
إن في هذا البلد الكثير من السياسات الفاسدة التي تحتاج إلى علاج جذري ، وليس من العقل و الصواب أن يُمنع الإنسان من توجيه النقد ومواجهة فساد السلطة على ما هي عليه من الشطط و التقصير .
تحذير من محكمة اللّه عز وجل:
وأما محكمتكم هذه فهي على المحك تتنازعها قيم العدالة و الضمير من جهة ،

و السـلطة وضغوطها ومصالحها من جهة آخرى ، وسـوف يصدر الحكم بشـأنها في محكمـة لا إسـتئناف فيها ولا تمييـز ، ملف دعواها ((اقْـرَأْ كِـتَـابَـكَ كَفَى بِنَـفْسِـكَ الْيَـوْمَ عَـلَيْكَ حَسِـيبًا )) ، و القاضي فيها هو العالم بما تخفي الصدور ، وشـهود إثباتها الجوارح ، إما شـهود النفي فيها فكما قال سـبحانه وتعالى : (( إِذْ تَـبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُـوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُـوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْـبَابُ )) يوم لا شفيع ولا نصير ولا محام ولا ظهير .

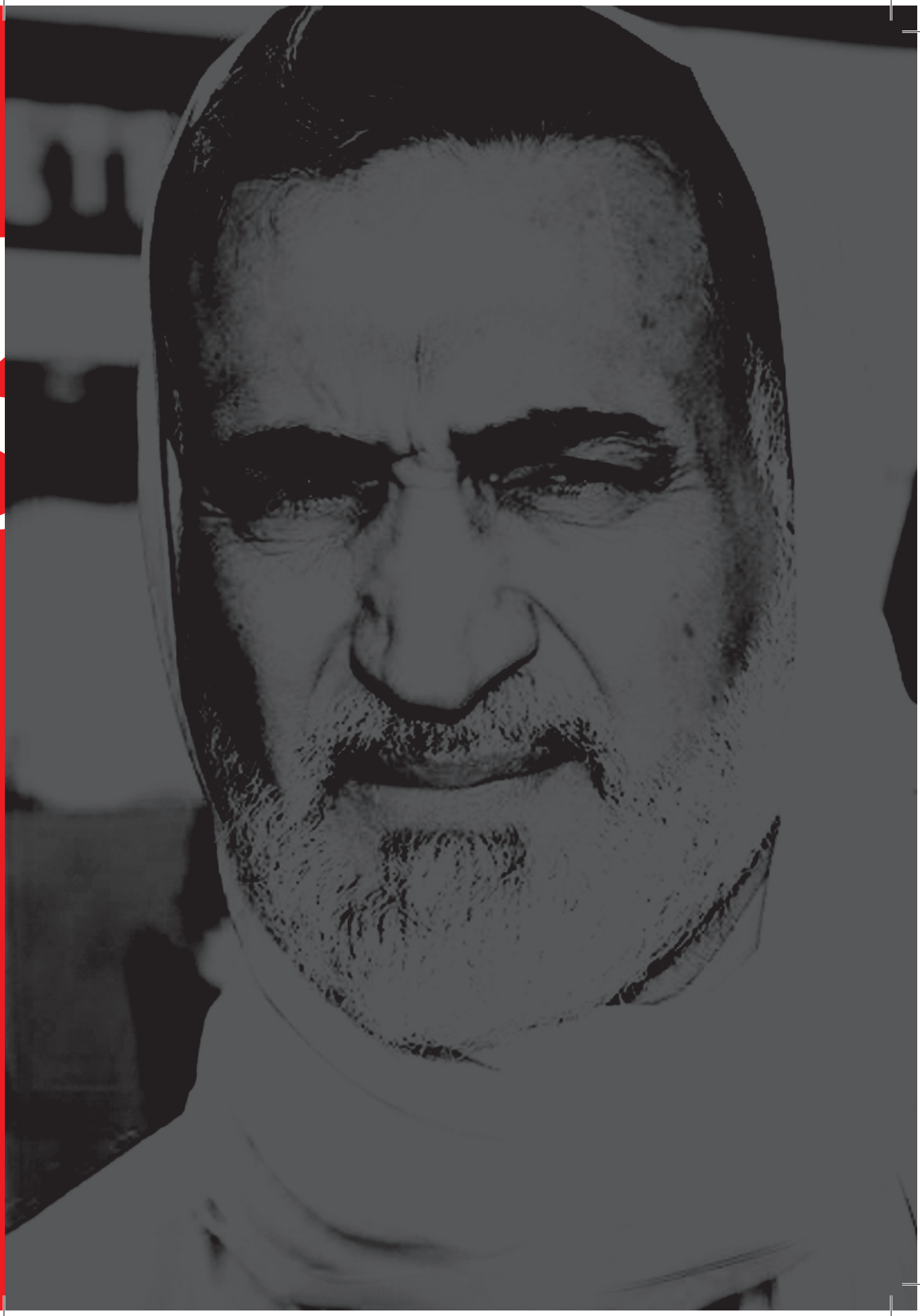

# سلام على وطن

كلمة الأستاذ الفاضل
**عبدالوهاب حسين**

## ›› كلمة الاستاذ الفاضل **عبدالوهاب حسين**
## أمام محكمة الاستئناف العليا. الثلاثاء 22 مايو 2012

بسم اللّه الرحمن الرحيم وبه أستعين
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

في البداية
أشكر السادة أصحاب السعادة القضاة على الإذن لي بالكلام في هذه المحكمة وأرجوا أن تتسع صدورهم لكلامي لكي أشرح خلفيات وحيثيات قضيتي وأدافع عن نفسي.

### **أولاً:** استهدافي أمنيا بسبب آرائي السياسية المعارضة للسلطة:

أنا ناشط سياسي معارض للسلطة في البحرين وقد استهدفتني السلطة بسبب آرائي السياسة المعارضة لها ، لمطالبتي بالإصلاح الدستوري و القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البحرين باالأساليب السلمية .وقد حرصت على الجهر بآرائي ونشرها للرأي العام ، فتعرضت بسبب ذلك الى المراقبة والمضايقات الأمنية واعتقلت في التسعينات من القرن الماضي مرتين ، المرة الأولى لمدة 6 أشهر من 17\مارس\1995 الى 10\سبتمبر\1995 ، والمرة الثانية لمدة 5 سنوات من 14\يناير\1996 الى 5\فبريـر\2001 ، قضيتها في السجن الانفرادي وشبه الانفرادي وبمعزل تام عن سائر المعتقلين ، وذلك تحت طائلة قانون أمن الدولة سيء الصيت.

وفي المرحلة الأمنية التي سبقت ثورة 14\فبراير وعرفت باسم الخلية الارهابية وضمت 25 ناشطا سياسيا وحقوقيا ، كنت قد وضعت في هيكلية او خارطة الأسماء والصور التي نشرتها جريدة الوطن البحرينية على رأس القائمة ، الا انه لم يتم اعتقالي لاسباب أجهلها ، ولكني كنت بحسب تصريحات المحامين من الشخصيات المستهدفة اثناء التحقيقات مع المتهمين ، وهذا ماعلمته ايضا من بعض المتهمين، وقد تم الافراج عن المتهمين في هذه القضية بعد تفجر ثورة 14\فبراير ثم أُعيد اعتقال معظمهم بعد 21 يوما من الافراج عنهم وضموا الى هذه المجموعة . وعن نفسي ، فانه بعد ثورة 14\فبراير قد زادت درجة الاستهداف الامني لي من قبل السلطة ، وذلك بسبب الدعم السياسي الذي أظهرته لمطالب الثورة الاصلاحية ، وكان لي شرف المشاركة في اول مسيرة خرجت في 13\فبراير\2011 بعد صلاة الفجر من مسجد الشيخ احمد في قرية النويدرات الى الدوار على الشارع الرئيسي في مدخل القرية ، وكان المشاركون في المسيرة يطالبون بالاصلاحات الدستورية والسياسية ، وكانت المسيرة في غاية السلمية والحضارية ، حتى انه لم يرم المشاركون في المسيرة ولا غيرهم حجرة واحدة أو غيرها على قوات الشغب ، استخدمت قوات

الشغب للقوة المفرطة ضد المشاركين في المسيرة ، وكان فيها اطفال ونساء وكبار في السن ، وقد أشار بسيوني الى هذه المسيرة في تقريرة (الفقرة 202) .

**ثانياً:** نصوص من تقرير بسيوني حول ثورة 14 فبراير:

في 640 قال: ( فان المطالب والدعاوي للقيام باصلاحات سياسية واقتصادية اجتماعية في البحرين ليست بجديدة ، وإنما تأتي تكملة لمطالب ومظالم عبر عنها البحرينيون في فترات تاريخية سابقة ).

في 641 قال: ( فان البحرين قد تاثرت بما أصبح يعرف عامة بالربيع العربي ، ورغم ان كل دولة ومجتمع عربي تأثر بهذه الأحداث والتطورات بشكل مختلف ، إلا أن الثابت أن الربيع العربي شجع شعوب عربية ، ومنها البحرين على الإعراب عن مظالمهم ومطالب اصلاحية كانت مكبوتة لفترات طويلة ، وبعكس الاضطرابات الشعبية التي شهدتها البحرين في فترات تاريخية سابقة ، لم تكن الاحتجاجات التي بدأت في 14\ فبراير مدبرة من قبل جمعيات سياسية معارضة ذات طابع مؤسسي، وقادتها شبكات من شباب غير مسيس وغير منتمي لأي جماعات سياسية ولكنه احس بالغضب ازاء الاحوال في البلاد ).

وقال في نفس الفقرة : ( كما تجدر الاشارة الى أن المطالب التي رفعت عبر عنها خلال التظاهرات التي بدات يوم 14\فبراير\2011 ..... على الاقل في بداية الامر ، بدرجة عالية من الدعم الشعبي الذي تجاوز الحدود الدينية والطائفية والعرقية ) .

في 642 قال : ( وتمتد جذور التظاهرات التي بدأت في الرابع عشر من فبراير والى عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، خلال هذه العقود وقبل ظهور وسائل الإتصال والتواصل الإجتماعي الحديثة ، تظاهر العديد من البحرينيين للمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والإجتماعية ، وفي بداية الأحداث في البحرين وكما حدث في عقود سابقة ، كان المطلب الاساسي هو إجراء الإصلاحات، وليس تغيير النظام ، وهو ماكان عليه الحال في المراحل الاولى من المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في كل من تونس ومصر وسوريا اليمن ، ولكن كما بينت التجربة ، فإنه عند عدم الاستجابة لمطالب الاصلاح ، فان الأمر يتطور ويرتفع سقف المطالب ليكون المطلب هو تغيير النظام ، ويتعرض المجتمع لحالة من الاستقطاب او التطرف ) .

في650 قال : ( وإلا أنه وعلى الرغم من ارتفاع سقف مطالب المتظاهرين وقيامهم بتوسيع اماكن تجمعاتهم الا ان التظاهرات ظلت تتسم بالطبيعة السلمية ) .

في 661 قال : ( وقد ساهمت المواجهات العنيفة للمتظاهرين وعدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم في تأجيج الغضب في الشوارع ، وتسبب في وقوع المزيد من التصادمات بين المتظاهرين و الشرطة ).

التعليق:

هـذه النصوص ايها السـادة تثبت تجـذر التظاهرات والمطالب الشـعبية العادلة في البحريـن ، وأنهـا تمتد لفتـرات تاريخية سـابقة ، وأن تظاهرات 14\فبراير اتسـمت بالطبيعة السلمية ، وتحمل السلطة مسؤولية العنف وارتفاع سقف المطالب الشعبية، وتنفي مسؤولية القوى السياسية من التحريض ، الامر الذي يشمل هذه المجموعة، ممـا يترتب عليه اسـقاط كل التهم الباطلة لهم بتشـكيل التنظيم والتحريض على العنف لاسقاط النظام .

## **ثالثاً:** القبض العنيف «من لحظة القبض حتى مكان الحبس المجهول»:

لقـد تم القبض علي في يوم 17\مارس\2011 في وقت متأخر من الليل قبل الفجر، وكان القبض عنيفا للغاية حيث كسـرت القوات الباب الخارجي للمنزل ، ودخلت عنوة الى البيت ، وقاموا بطرق الباب الداخلي بعنف شديد افزع من كانوا في البيت ، وحاولوا كسره ، إلا أني تمكنت من فتحه قبل أن يتمكنوا من كسره ، وما إن فتحت الباب حتى تناولتني أيدي الملثمين الذين ملؤوا المكان بالصفع واللكم ، وتم جري بقسـوة الى خلف الباب ، واستمروا في الصفع واللكم والرفس بالأرجل وعليها الأحذية، وقد قاموا بضرب رأسي بالجدار حتى شج جبيني فوق الحاجب الأيسر ، وسالت مني الدماء حتى لطخـت ملابسـي ، وتـم تعصيب عيني وتقييد يـدي الى الخلف بسـلك ، واخذت الى سـيارة مدنية صغيرة كانت متوقفة في مـكان قريب من منزلي ، وكنت أتعرض الى الصفـع واللكـم والرفس حتى تم إدخالي الى السـيارة في المقعـد الخلفي ، وجلس أحدهم عن يميني وآخر عن يسـاري وكانوا يمارسون مهمتهم في الضرب والشتم ، وبقيت في السيارة لمدة ساعة تقريبا ، ثم أخذت الى مكان مجهول.

وكنت طوال الطريق اتعرض في داخل السيارة للصفع واللكم والشتم الذي شملني شـخصيا وشـمل عرضي وزوجتي وأمي وبناتـي وطائفتي ورمـوزي الدينية ، وكان الضابـط بدر الغيث قائـد القوات كما عرفت اثناء شـهادته في المحكمة العسـكرية بشـان قبضه على الحقوقي عبدالهادي الخواجة احـد افراد هذه المجموعة حيث ذكر انـه تولى ايضا القبض علـي ، يصفعني ويقول ، هذه عـن الملك وهذه عن رئيس الوزراء، وهذه عن وزير الدفاع، وهذه عن وزير الداخلية، ونحو ذلك.

وقد اسـتمرّ الصفع حتى أنزلوني من السـيّارة في مكانٍ أجهلـه إلى الآن، وبمجرد إنزالي من السـيّارة طرحونـي أرضاً وتجمّعوا عليّ رفسـاً بالأرجل وعليها الأحذية. كان أحدهـم يقول ويكرّر: لولا الأوامر لم يخـرج من بيته إلا ميتاً. ثمّ أدخلوني إلى "المكان"، وأُجلستُ على كرسيٍّ مدة تزيد عن الساعة، ثمّ أُخذتُ إلى شخص قال عن نفسـه بأنه طبّب، وأنا معصوب العينين، ومقيَّد اليدين إلى الخلف، فسـألني بعض الأسـئلة عـن صحتي، ثمّ أعادوني إلى نفس الكرسـيّ -على ما أظـن-، وبعد فترة

قصيرة أخذوني إلى مغسلة، وفكّوا القيدين عن يديّ، ورفعوا "العصابة" عن عيني، و طلبوا مني غسل الدماء عن وجهي، وطلبوا مني خلع ثوبي و"فانيلتي" الداخليّة الملطخة بالدماء، وألبسوني ثوب أحد الشرطة، ثم نقلوني إلى نفس السيارة –على ما أظن-، وقبل أن يدخلوني السيّارة طرحوني أرضاً، وتجمّعوا عليّ رفساً بالأرجل وعليها الأحذية، ثم أدخلت إلى السيّارة، وجلس أحدهم عن يميني وآخر عن يساري، كما في المرّة الأولى، وفي أثناء الطريق استمرّوا في صفعي ولكمي، وكان الضابط "بدر غيث" يجلس في المقعد الأماميّ يقول لي عند كلِّ صفعة أو لكمة: هذه عن الملك، وهذه عن رئيس الوزراء، وهذه عن وزير الدفاع، وهذه عن وزير الداخليّة، ونحو ذلك.

كان الذين معه يعلِّقون على الصفعات واللكمات بقولهم: هذه قويّة، وهذه أقوى، وهم يضحكون ويقولون: تريد تغيير النظام؟. وقد أخذت إلى غرفة بدا لي من خلال تأثيثها أنها غرفة في مستشفى، وهناك تمّت معالجة الجرح فوق الحاجب الأيسر لعيني، ثم أخذت إلى السجن، وأدخلت في زنزانة، في عنبر لم يكن فيه غيري سوى شخص واحد كان في الزنزانة الأولى من العنبر، وأنا كنتُ في الزنزانة الأخيرة منه، ولم يكن فيه غيرنا نحن الإثنين، وقد عرفت فيما بعد أنَّ الشخص كان الأستاذ حسن المشيمع، والسجن هو سجن القرين العسكري، والعنبر رقم "3".

**رابعاً:** تخريب البيت وترويع الأهل وسرقة المال والممتلكات:

علمت فيما بعد بأنه وأثناء الساعة التي أبقيت فيها في السيارة، في المكان القريب من منزلي بعض القبض عليّ، كانت القوّات تمارس مهنتها في تفتيش البيت، ولم يكن بالطبع تفتيشاً عادياً، وإنما كان انتقاميّاً. لقد قاموا بتخريب البيت ومحتوياته، وسرقوا المال والممتلكات الخاصة مثل: كاميرا فيديو يقدر سعرها بـ 1800 دينار، وساعة وخواتم، وهواتف نقالة، وأجهزة لابتوب، وأجهزة كمبيوتر عادية، وأجهزة إلكترونية، ومكبرات صوت خاصة بمجلسي، وأوراق ثبوتية، وأوراق خاصة. وقد أجبروا زوجتي على فتح الصندوق التجوري، ثم أجبروها على الخروج من غرفة النوم، وقد تبين لها بعد خروجهم أنهم أخذوا مبلغاً من المال لا يقلُّ عن 1300 دينار بحريني، كما أخذوا حقيبتين "دبلوماسيتين" خاصتين بي، وفيها مقتنيات وأوراق خاصة، وأخذوا ساعتي الخاصّة، وخاتمين ثمينين، أحدهما بفص عقيق يماني، وآخر بفص فيروزج، وأخذوا محفظة نقودي، وفيها العديد من البطاقات، وأخذوا الصندوق الذي فيه أدويتي، وبعض الأجهزة والأدوات الطبيّة الصغيرة، وأخذوا الهواتف النقالة، وأجهزة لابتوب، وثلاثة أجهزة كمبيوتر مكتبيّة، ومكبر صوت معه جميع الأجهزة الإلكترونيّة الخاصة بمجلسي.

وكانوا قد وضعوا جميع أفراد العائلة في غرفة الطعام، وقاموا بتفتيش المنزل، بغير رقيب ولا حسيب، فلا يُعلم ما أخذوا على وجه التحديد، وقد أخذوا من مكتبي أشياء

لا حصـر لهـا، ولا أعلم حتى الآن ماهـيَ، ولم يُعرض عليّ في النيابة العسـكريّة أثناء تحقيقها معي سـوى دفتر به ملاحظات صغيرة، وسـتة هواتف نقالة، وخمسـة أجهـزة لابتـوب، وثلاثة أجهزة كمبيوتر مكتبية، لا يعود لـي منها إلا دفتر الملاحظات الصغيـر وهاتف نقال واحد، وجهاز لابتوب واحد، والباقي يعودون إلى أفراد أسـرتي، وقـد تـم تثبيت ذلك في محضر التحقيق، ولم تعرض علـيّ أثناء التحقيق معي في النيابة العسكريّة، ولا قائمة الأشياء الكثيرة الأخرى، مما يدل على أنها غير ذات صلة بالقضية التي تمّ القبض عليّ بسببها, وقد حكم القاضي العسكري بمصادرة جميع المضبوطـات التي عرضت عليّ في النيابة العسـكرية، علـى الرغم من أنَّ معظمها يعود لأفراد أسـرتي ولا تحتوي على شـئ يتعلق بي وبقضية اعتقالي، وقد تسـبب أخذهـم لجهاز اللابتوب وجهـاز الكمبيوتر الخاصين بابنتي حـوراء إلى تأخر تخرجها مـن الجامعـة لمدة فصل دراسـي واحـد؛ لأن فيهما مشـروع تخرّجها ولم يسـعفها الوقت لإعداده مرّة ثانية، كما أنَّ القوّات قامت بضرب ابنتي عقيلة بأعقاب البنادق، وطرحـوا ابني أحمد على أرض غرفته مكبوباً علـى وجهه، وأخذوا يطأونه بأقدامهم أثناء حركتهم داخل غرفته طيلة الوقت الذي قضوه في تفتيشـها، الجدير بالذكر أنَّ القوّات التي ألقت عليّ القبض وقامت بتفتيش منزلي لم تعرض عليّ أمراً قضائياً بالقبض أو التفتيش.

**خامساً:** نصوص من تقرير بسيوني حول عمليات القبض:

ف 1704 قـال: في الفتـرة مابين 21/ مارس و 15/ أبريـل/2011 هاجمت قوّات في 1172 الأمـن بشـكل منهجي المنـازل بغية توقيف الأفـراد وهو مـا أدّى إلى ترويع القاطنيـن هذه المنازل، وكانت هذه العمليـات تتم في أوقات متأخرة من الليل وقبل الفجر، ويقوم بها أشـخاص ملثمون، وكان هؤلاء الأشـخاص يكسـرون الأبواب عن قصد ويدخلون عنوة، وسـجلت حالات سـرقة من المنازل فـي بعض الأحيان، وكانت هـذه الممارسـات ترتبط في العادة بإهانات وسـب موجه للطائفة التـي ينتمي إليها هؤلاء، وفي العديد من الحالات المبلغ عنها كانت النساء والأطفال وغيرهم من أفراد الأسـرة تأمرن بالوقـوف بملابس النوم، الأمر الذي عرضهن وأفراد الأسـرة الآخرين للإهانـة الشـديدة، وذلـك بالإضافة إلى ترويـع الأطفال، وعـادة ماكان يتـم اقتياد الأشـخاص الموقوفين معصوبـي الأعين إلى أماكن الاحتجاز التـي لم تكن معلومة آنذاك لهم، ويشير هذا الأسلوب النمطي المتكرر للقبض إلى وجود خطة عمليات قام على تنفيذها موظفون في جميع الأجهزة.

ف 1124 قال: حيث يدل أسـلوب تنفيذ عمليات القبض.. على نمط سـلوكي متكرر من قبل الجهات الأمنية المشـاركة، مصمم لبث الرعب في نفوس المقبوض عليهم وأفراد أسـرهم والقاطنين معهـم بالإضافة إلى ذلك، يفضح هـذا النمط من تكرار ممارسة إتلاف ومصادرة الممتلكات الشخصيّة.

ف 1178 قـال: وختامـاً، خلصت اللجنة إلـى أن عمليات القبض الموسـعة التي تمت بناء على النمط الموصوف عاليه تعد انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للقانون البحريني.
ف 1179 قـال: ويشـير تواجد نمط سـلوكي منهجي إلى أن هذا هو اسـلوب تدريب هـذه القـوّات الأمنية وأن هذه هي الطريقة التي من المفتـرض أن يعملوا بها، وأن هذه الأحداث لم تكن لتحدث دون علم الرتب الأعلى في تسلسـل القيادة داخل وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني.

## ممارسات التعذيب والإرهاب:

و أحياناً يحركون الأجسـام المعدنية بعنف شـديد على الشـبك ذهاباً و إياباً، و أحياناً يقومون برمي الأجسام المعدنية بشكل مفاجئ و من بعيد على الأرض لخلق أجواء الرعب و إدخاله إلى نفسـي، يفعلون ذلك كالأشـباح و هم صامتون، و اسـتمرت تلك الممارسـة بشـكل متواصـل حتى طلوع الفجـر ، و توقفت عند صـلاة الفجر ، و بعد الصلاة عادوا مرة ثانية حتى قرب ضوء الشـمس و أضاء العنبر قليلا. و في سـاعات النهار تعرضت للضرب و السـب و الإهانات، و في الليالي التالية كانوا يوقظوني من النـوم بشـكل مفاجئ و تقرع في أوقات مختلفة، و قـد يتكرر ذلك في الليلة الواحدة أكثـر من مرة، و يطلبون مني الوقوف و وجهي إلى الجدار و رفع اليدين إلى الأعلى و لأوقات طويلة رغم تدهور حالتي الصحية و يأمرونني أحياناً بالدوران حول نفسـي، و كانوا يصبون عليّ الماء حتى يغمروا جسـمي و ملابسـي و فراشي و لحافي، و مع بـرودة الطقس، كانـت مكيفات الهواء تعمـل بأقصى طاقتها، فعلـوا بي ذلك مرات عديدة و تعرضت إلى الضرب مرات عديدة، و حرمت من السـباحة لأكثر من عشـرة أيـام، حتى تدهورت حالتي الصحيـة كثيراً و احتجت إلى رعاية صحية خاصة. و كانوا يأمرونني بقضاء الحاجة و أبواب الحمام مفتوحة و تحت نظر الحراس، و كانوا يكثرون مـن إهانتي و شـتمي و شـتم مذهبي و طائفتـي و رموزي الدينية، و يسـيئون إلى عرضي بشـكل مستمر، و إجباري على تقبيل ايدي و أقدام الملثمين، و صور الملك، و رئيس الوزراء، و ملك السـعودية، و كانـوا أحياناً يبصقون في فمي مرات عديدة و يجبروننـي على بلع بصاقهم، و يقابل رفض هذه الأوامر بالضرب. و قد اسـتمر هذا الوضع السـيء حتى 10/ يونيو، و قد وثّق تقرير البسيوني حالتي (الحالة 4 . صفحة 548 . الملحق الثاني . ملخصات الإفادات).

## مندوب مزيف عن (الملك):

الجديـر بالذكـر؛ أني أخذت في ليلتين من السـجن العسـكري إلى مـكان مجهول، و قابلني هناك شـخص قال بأن إسمه الشـيخ صقر بن خليفة آل خليفة، و أنه مندوب مـن الملـك إلى مقابلتي، و طلب مني أن ابعث برسـالة اعتذار إلى الملك في سـبيل

مصلحتي كما قال، فرفضت ذلك، و قلت: بأني لم أخطئ، و أن النيابة العسكرية قد حققت معي و أنا أحاكم أمام المحكمة العسكرية، إلا أني اتفقت معه في آخر الجلسة على أن أبعث برسالة متلفزة إلى الملك حول الحوار، و كان ذلك بعد جلسة المحكمة العسكرية الأولى. و في الليلة الأولى بعد جلسة المحكمة العسكرية الثانية أخذت إلى نفس المكان، و قابلني نفس الشخص، فقمت بحسب الاتفاق بعمل رسالة متلفزة إلى الملك حول الحوار يوجد نصها المكتوب لدى المحامي، ثم طلب مني الشخص المذكور إعادة ما قلته أمام النيابة العسكرية ليقوموا بتصويره بالفيديو بهدف رفعه إلى كما قال، فرفضت ذلك بشكل قاطع و نهائي، و قلت: بأن النيابة العسكرية قد حقّقت معي و أنهت التحقيق، و مثلت للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية وأرفض أي تحقيق آخر، فغضب كثيراً لهذا الموقف مني و أساء معاملتي، و في طريق إعادتي إلى السجن، سمعت من الجلاوزة ما لم أسمعه في حياتي من الشتم و الكلمات البذيئة و الإساءة إلى أمي و زوجتي و بناتي و كانوا يكررون أنهم يريدون التمتّع بهن لأن المتعة حلال عند الشيعة، و أن أكثر الشيعة هم أبناء متعة، و شتموا مذهبي و طائفتي و رموزي الدينية (المراجع و الأئمة من أهل البيت (ع)) و قد أخذت النيابة بتفاصيل هذا الحادث، و انا أحمّلهم المسؤولية عنه، لأني كُنت في سجن القرين العسكري تحت إشرافهم، فهم يعلمون قطعاً بالجهة التي أُخذت إليها و الشخص الذي قابلني هناك و انتحل صفة مندوب الملك، و فعل هو و الجلاوزة الذين معه من الإساءة و الانتهاكات ما قد وصفت أعلاه.

**سابعاً:** نصوص من تقرير البسيوني حول تعذيب السجناء و سوء معاملتهم:

ف 1238 قال: "وتبرهن المعاملة الجسمانية والنفسية السابق شرحها على حدوث هذه الممارسات بصورة عمدية من قبل منتسبي جهاز الأمن الوطني ووزارة الداخلية. في بعض الحالات، وكان الهدف من هذة الممارسات هو الحصول على الاعترافات والإقرارات بالإكراه، بينما في حالات أخرى، كان المقصود من هذه المعاملة هو الجزاء والعقاب. ويستخلص من التحقيقات التي أجرتها اللجنة ولا سيما تقرير الطب الشرعي، أنه كانت هناك ممارسات ممنهجة من سوء المعاملة البدنية والنفسية، والتي وصلت إلى التعذيب في عدة حالات، قِبل عدد كبير من . الأشخاص المحتجزين في مراكز التوقيف".

ف 1230 : " توضح المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، سيما أثناء المقابلات مع الأشخاص الذين ادعوا أنهم ضحايا لسوء المعاملة ولأشكال أخرى من الإساءة البدنية والنفسية أثناء وجودهم في مراكز التوقيف التابعة للدولة، أنه كان هناك أنماط معينة من السلوك التي كانت تنتهجها الأجهزة الحكومية. لم تكن هذه الأنماط موحدة باستثناء ما يتعلق بسوء المعاملة مع فئات معينة من الموقوفين

بمـا في ذلك بعض أفـراد الطاقم الطبي الذين ألقي القبـض عليهم بتهم مرتبطة بأحداث مجمع السلمانية الطبي ٦٠٣ والشخصيات السياسية الأربعة عشر الذين كانوا موقوفين في سـجن القرين. وكان الغرض في الكثير من هذه الحالات هو الحصول على إفادات أو اعترافات تجرّم أولئك الأشخاص المقبوض عليهم، وفي حالات أخرى، كان الغـرض المقصود مـن الحصول على إفـادات من بعض هؤلاء الأشـخاص هو استخدامها ضد أشخاص آخرين ينتمون إلى نفس الجماعة. "
و قـد أشـار التقرير إلى هذه المجموعة في فقرات عـدة منها: ف 1185، ف 1187، ف 1188، ف 1204، و غيرها.

ف 1243 قـال: " فمعاودة ارتكاب العديد مـن الانتهاكات، التي حددتها لجنة مناهضة التعذيب، في الآونة الأخيرة تشـير إلى أن مسئولي السجون مازالوا يتبعون مجموعة من الممارسات، أو حتى السياسات، المشابهة، كما كان الأمر في السابق. وهذا يشير إلى وجود مشكلة منهجية، لا يمكن معالجته. "
ف 1240 قال: " ولاحظت اللجنة عددًا من إفادات الشـهود تشير إلى أن الضالعين في إسـاءة المعاملة كانوا يبدون للموقوفين دائمًا شـعورًا بأنهم سيفلتون من العقاب. وترى اللجنة أن عدم مسـاءلة المسئولين في النظام الأمني قد أدت إلى سيادة ثقافة الإفـلات من العقاب، حيث إن مسـئولي الأمن ليس لديهـم إلا قليل من الحوافز التي تدفعهم إلى تجنب إسـاءة معاملة السـجناء أو اتخاذ إجراءات لمنع إساءة المعاملة من جانب مسـئولين آخرين. وفي ضوء هذه الثقافة، تشيد اللجنة بالشجاعة الهائلة التي تمتع بها ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة في الإبلاغ عما تعرضوا له. "

**ثامناً:** نصوص من تقرير البسيوني حول تواطؤ النيابة و القضاء:
ف 1241 قال: " وقد تلقت اللجنة أدلة تشير إلى أنه في بعض الحالات، تغاضى العاملون في السلك القضائي والنيابة العامة ضمنيًا عن هذا الافتقار إلى المساءلة."
ف 1698 قـال: " ولقـد تلقت اللجنة أدلة تشـير إلـى أنه في بعض الحـالات لم تقم النيابة أو القضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسئولين"
ف 1247 أوصـى بقوله: " في ضوء "نموذج الإفلات من العقاب" على جريمة التعذيب والمعاملة السـيئة في الماضي، . يجب أن تبدأ المحاكمات المناسبة بما يضمن تحقق العقاب المكافئ لفداحة الجرم. "
ف 1246 قـال: " توصي اللجنة بأن تتولى جهة مسـتقلة ومحايدة التحقيق في كافة الادعـاءات بالتعذيب والمعاملة المماثلة وفقاً لمبادئ اسـطنبول ٦١٦ ، حيث يجب أن يكون للتحقيق القدرة على تقديم المرتكبين للمحاكمة بصورة مباشـرة وعلى كافة مستويات المسئولية. "
ف 1716 أوصى بـ : " وضع آلية مسـتقلة ومحايدة لمسـاءلة المسـئولين الحكوميين

الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ "مسئولية القيادة" عليهم وفقاً للمعايير الدولية. "

ف -1722 أ أوصى بـ : " القيام بتحقيقات فاعلة وفقًا لمبادئ الردع الفعال والتحقيق في جميع حالات القتل المنسوبة لقوات الأمن الذي يقع خارج إطار القانون أو بشكل تعسفي أو دون محاكمة. وكذلك، التحقيق في جميع دعاوى التعذيب والمعاملة المشابهة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة وفقا لمبادئ اسطنبول. ويجب أن يفضي التحقيق في الانتهاكات المزعومة إلى محاكمة الأشخاص المتورطين، بطريقة مباشرة وعلى كل مستويات المسئولية، مع ضرورة ضمان اتساق العقوبة مع خطورة الجرم. "
ف -1722 و أوصى بـ : " تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عاملاً مساهمًا في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما. "

التعليق:
أملي أن تأخذ هيئات المحاكم و أعضاء النيابة بتوصية البسيوني بأن تكون وظائفهم عاملاً مساهماً في منع التعذيب و سوء المعاملة و استئصالها و ذلك بإبطال كافة التهم التي بنيت على باطل و هذا من شرف المهنة و أعمال الضمير، و أن يقوموا باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسئولين عن التعذيب و سوء معاملة السجناء و المعتقلين و الموقوفين، و أن تبدأ المحاكمات المناسبة للأشخاص المتورطين بمن فيهم ذوي المناصب القيادية: مدنيين كانوا أم عسكريين بما يضمن تحقّق العقاب المكافئ لفداحة الجرم.

**تاسعاً:** تشكيل النيابة العسكرية لتهم غير واقعية ضدنا:
لقد تجاهلت النيابة العسكرية كل الأوضاع السيئة و سوء المعاملة لي في داخل السجن ، بما في ذلك تعرضي و جميع افراد المجموعة الى الضرب المبرح في مبنى المحكمة العسكرية و كنّا تحت إشرافها في سجن القرين العسكري. و علاوة على ذلك، قامت بتشكيل تهم ضدي غير واقعية، و لا تمتّ بصلة لأقوالي في تحقيقاتها معي، فالجماعة التي اتهمت بعملية الانقلاب هي مجموعة مختلقة و ليس لها وجود إلا في مخيلة النيابة العسكرية و لا وجود لها على أرض الواقع، فأفراد المجموعة هؤلاء الماثلين أمام المحكمة و غيرهم لها انتماءات أيديولوجية و فكرية و سياسية و تنظيمية متباينة ايدلوجية وفكرية وسياسية وتنظيمية متباينة ( الوفاء ، وحق ،

والاحرار ، ووعد، وأمل ، وحقوقيين ، ومستقلين ) وبعضهم لم تكن لي معهم معرفة سابقة او ارتباط اجتماعي، وأما تهمة التخابر فهي اتفه من أن ارد عليها واكتفي فيما يتعلق بتهم ( التنظيم ، والتخابر، واسقاط النظام بالقوة، بما جاء على لسان محكمة التمييز، واترك الدفاع القانوني بشأنها وبشأن غيرها من التهم المفبركة من قبل النيابة العسكرية الى المحامي الفاضل.

**عاشراً:** نصوص من تقرير البسيوني حول دور النيابة العسكرية :

ف 1701 " وسجلت اللجنة انتهاكات عديدة لحقوق المحاكمة العادلة، وتعتقد اللجنة ان احد اسباب هذه االنتهاكات يتمثل في غياب تشريع يحدد سلطات الحكومة اثناء تطبيق حالة السلامة الوطنية.بالإضافة الى ذلك، يبدو ان النائب العام العسكري قد اختار ان يعتمد على تلك الأحكام التشريعية الأكثر اجحافا بحقوق الاشخاص الموقوفين والمدعى عليهم الذين احيلوا الى محاكم السالمة الوطنية، وهي محاكم استثنائية تتشكل برئاسة قاض عسكري وعضوية قاضيين مدنيين"

ف 1702 - قال " من الواضح ان مرسوم السلامة الوطنية الذي طبقه النائب العام العسكري قد تجاوز النظام القضائي الوطني. ونتيجة لذلك، فلقد وقعت بالفعل انتهاكات نمطية لقواعد المحاكمة العادلة في مرحلة ما قبل المحاكمات، وأثناء المحاكمات التي حرمت معظم المتهمين من الضمانات الاساسية للمحاكمات العادلة."

**الحادي عشر:** الانتهاكات لقواعد المحاكمة العادلة :

لم تتوفر في المحكمة العسكرية التي حكمتنا شروط المحاكمة العادلة فقد تجاهلت الخلل القانوني في اجراءات القبض وما تعرضنا له من تعذيب وسوء المعاملة ، والخلل القانوني في تحقيقات النيابة العسكرية معنا، واختزلت جلسات المحاكمة وسلقتها سلقاً، ونحن تحت تأثير ارهاب الشرطة العسكرية في جميع جلسات المحكمة وقد تعرضنا للضرب الوحشي وبشكل جماعي من جماعات الشرطة العسكرية لمجرد اننا هتفنا في المحكمة بشعار" سلمية سلمية ، شعب يطلب حرية " ،ولم يسمح لنا بالكلام في جلسات المحكمة ولا لمرة واحدة ولم يمنح المحامون فرصة المرافعة الشفهية ، واصدرت المحكمة العسكرية ضدنا احكاماً جائرة على تهم مختلقة لا وجود لها في الواقع وذلك استناداً الى ادلة باطلة ولا اساس لها من الصحة وقد تم اخضاع العديد من المحاكمين الى التحقيق من قبل النيابة العسكرية

**الثاني عشر :** نصوص من تقرير البسيوني حول الانتهاكات لقواعد المحاكمة العادلة:

ف 1279 - قال معلقاً على المواد ( 165، 168 ، 169، 179 ، 180 ) من قانون العقوبات البحريني : " وترى اللجنة ان حكومة البحرين استخدمت هذه المواد لمعاقبة المعارضة وردع المعارضة السياسية"
ف-1700 قال: " تمت محاكمة عدد كبير من الأفراد أمام محاكم السلامة الوطنية وسجنوا لمخالفتهم نصوص المواد أرقام 165 و 168 و 169 و 179 و 180 من قانون العقوبات البحريني وذلك خلال أحداث فبراير ومارس الماضيين. وجدير بالذكر أن الصياغة الفضفاضة لتلك المواد، والطريقة التي طُبقت بها تثير التساؤل بشأن مدى اتفاقها مع قانون حقوق الإنسان الدولي ودستور البحرين."
ف-1280 قال : "ونظراً للطريقة التي جرى بها تطبيق هذه الاحكام في البحرين، فإن لدى اللجنة عدداً من بواعث القلق بشأن اتساقها مع احكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع أحكام دستور البحرين."
ف -1697 قال: " وقد اُستخدمت هذه الاعترافات المنتزعة تحت وطأة الإكراه في المحاكمات التي تمت سواء أمام المحاكم الخاصة المنشأة بموجب مرسوم السلامة الوطنية، وفي بعض الحالات أمام المحاكم الجنائية العادية."

## التعليق:

قد سجلت لجنة البسيوني انتهاكات عديدة لشروط وقواعد المحاكمة العادلة في مرحلة ما قبل المحاكمات واثناء المحاكمات استجابة من النيابة العسكرية والنيابة العامة ومن القضاء العسكري والقضاء العادي الى سياسة السلطة وتوجهها لمعاقبة وقمع المعارضة السياسية لها.
والقبول بتقرير البسيوني يقتضي ابطال كل ما صدر عن تلك المحاكم من احكام والافراج الفوري عن جميع المعتقلين الذين عاقبتهم السلطة من خلال أجهزتها القضائية التي تفتقر الى الاستقلالية والنزاهة ، وقد قبلت السلطة رسمياً بتقرير البسيوني وأعلنت للرأي العام والمجتمع الدولي التزامها بتطبيق جميع ما جاء فيه من توصيات الا انها لم تف بالتزاماتها ولهذا نحن نحكم هنا بغير وجه حق.

## **الثالث عشر:** توصية البسيوني بالغاء الاحكام والعقوبات :

ف1720 - اوصى :" اتاحة الفرصة لمراجعة جميع احكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الاساسية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستعانة بمحام استعانة كاملة وفورية وعدم قبول الأدلة التي انتزعت بالإكراه."
ف 1291: " توصي اللجنة بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي ولا تنطوي على الدعوة إلى العنف، أو بحسب الحالة، بمراجعة الأحكام الصادرة ضدهم، وبإسقاط

التهم المعلقة الموجهة إليهم أو تخفيفها بحسب الحالة." (1722 – ح)

**الرابع عشر:** اختياري لقيام النظام الجمهوري:

في ظلّ تطورات الأحداث وسقوط الشهداء بسبب عنف الشرطة والجيش وارتفاع سقف المطالب لدى الجماهير بشكل تلقائي من إصلاح النظام إلى إسقاط النظام، فقد تبنّيت سياسياً خيار إقامة النظام الجمهوري و هذا يدخل ضمن حقي في حرية الرأي والتعبير الذي كفلته المواثيق الدولية ودستور البحرين وأكد البسيوني هذا الحقّ في تقرير (ف 1281) حيث قال: " جرى تطبيق المادة ١٦٥ من قانون العقوبات تطبيقاً ينتهك حرية الرأي وحرية التعبير، إذ أقصيت من النقاش العام الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم القائم في البحرين والآراء التي تدعو لأي تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامه أو تدعو إلى تغيير النظام. " انتهى، وأنا لم أدعو إلى عنف، بل كان خياري دائماً هو المنهج السلمي، و كنت من أكثر من نظّر و دعى إلى المنهج السلمي في البحرين، وتشهد على ذلك كتاباتي المنشورة في كتبي وموقعي الالكتروني الذي أغلقته السلطة بغير وجه حق، ورفض القضاء العسكري الاستجابة لطلب المحامي بفتحه للاستفادة مما هو فيه في الدفاع عني. كما أعتمدت على وجوب الرجوع إلى الإرادة الشعبية في اختيار النظام السياسي والتزامي بالنزول على هذه الإرادة المحترمة.

رسائل اختيار النظام الجمهوري:

وكان اختياري لقيام النظام الجمهوري يحمل مجموعة من الرسائل السياسية الأساسية التي لا زلت أؤكّد عليها وهي:

1.أن النظام الذي لا يملك القدرة على التجديد الذاتي واستعياب تطورات العصر والارتقاء إلى مستوى طموحات المستقبل لأبناء الشعب من خلال المؤسسات الدستورية الفاعلة، لا يمتلك القابلية للبقاء والاستمرار.

2.أن الحكومة التي تعادي أو تخاصم نصف أبناء شعبها أو أكثر، لا يمكنها أن تحافظ على الأمن و الاستقرار في البلاد، و لا أن تقيم العدالة على الأصعدة القانونية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها، و لا أن تكون أمينة على مصالح الشعب.

3.أن الشعب هو مصدر شرعية النظام والسلطة، ويجب أن ينبثق النظام والحكومة من إرادة الشعب واختياره ومن حقّ المواطنين أن يغيّروا النظام والحكومة متى ما تبيّن لهم أنهما لا يمثلان إرادتهم واختيارهم ولا يقومان على مصالحهم، وذلك من خلال الانتخابات الحرة النزيهة . ويجب على السلطة في جميع الأحوال والأوقات أن تحترم إرادة المواطنين، وأن تحرص على كسب ثقتهم ورضاهم، وأن تعمل من أجل مصلحتهم، وأن تقف على بعد واحد منهم جميعاً ولا تميّز بينهم على أساس الدين

أو المذهـب أو العرق أو الجنس أو الانتماء السياسـي أو التنظيمي أو غير ذلك، وأن لا يكون حكمها بالقوة والإرهاب وفرض الأمر الواقع.

4.إن الحرية والديمقراطية والتبادل السـلمي للسـلطة هو البديل عن عنف البوليس والقوات المسـلحة، فإن غابت الحرية والديمقراطية والتبادل السـلمي للسـلطة حلّ محلّها إرهاب الدولة الفكري والسياسي والإعلامي والقانوني و عنف البوليس والقوات المسلحة لقمع المعارضة والقضاء على الاحتجاجات و المطالبات المشروعة بالإصلاح والحقوق، وفقد الأمن والاستقرار، وضاعت فرص التقدم والرخاء والازدهار،

وتحوّلت المؤسسـات الدسـتورية إلى مؤسسـات صوريـة غير فاعلة و وسـيلة إلى ترسيخ الدكتاتورية والاستبداد وشرعنة الظلم والانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان والتمييز بين المواطنين.

## وختاماً:

إنـي حريص على التعبير عن رأيي بما أرى أنه حقّ وصواب يصبّ في مصلحة أبناء الشعب، وهذا ليس بجريمة في ظلّ دولة الإنسان والحكم الرشيد، وإنما يعدّ جريمة في ظلّ الأنظمة الدكتاتورية والحكومات المسـتبدّة، وأنا غير مكترث بأن تكون وراء ممارسـتي لحقّـي في التعبيـر عن رأيي عقوبـات جائرة، فدائماً ما يضطر الشـرفاء والمناضلون إلى دفع أثمان باهظة في سـبيل الحريّة والعدالة والعزّة والكرامة في ظلّ الأنظمـة الدكتاتورية والحكومات المسـتبدّة، وأنا أعلم جيـداً بحجم التحريض السياسـي والإعلامي على هذه المجموعة وغيرهم من الشرفاء والمناضلين، وأعلم بالرسـالة التي بعث بهـا القضاء إلى مؤتمر حوار التوافق الوطني واشـتكوا بأنهم لا يتمتعون بالاستقلال الكافي، و وقفت على ما جاء في تقرير البسيوني من أوجه الخلل في التشـريعات البحرينية ودور النيابة العامة والقضاء في تمرير سياسـة السـلطة والمسـاهمة في قمـع المعارضة ومعاقبتها، إلا أن ذلك لـم يمنعني ولن يمنعني من التعبير عن رأيي بكل سفافية و وضوح. ويفترض بحسب قواعد العدالة و ما جاء في تقرير البسـيوني الذي قبلته السـلطة والتزمت به أمام الرأي العام والمجتمع الدولي بـأن تطبّق توصياته، بأن أكـون أنا وجميع أفراد هذه المجموعة وغيرنا من سـجناء الرأي والمناضلين الشـرفاء نتمتّع بحريتنا في خارج السـجن ونمارس دورنا الوطني فـي الإصـلاح والتنمية، وأن تكون قيادات سياسـية وأمنية وعسـكرية عليا، وأعضاء نيابة وقضاة ارتكبوا جنايات بحقّ أبناء الشعب الأبرياء هم في داخل السجن.

وأقول: إذا كانت النيابة العامة تتمتع بالاستقلال الكافي، وتريد أن تحاسب الانقلابيين الحقيقيين كما هو المفروض، فعليها أن تحاسـب رموز السلطة الذين نفذوا انقلاب أغسـطس 1975م بتعطيل بعض مواد الدسـتور، وتعطيل الحيـاة البرلمانية، وهما إجـراءان انقلابيـان خالف بهما رموز السـلطة الدسـتور واجب التطبيـق والعمل به،

وفرضوا قانون أمن الدولة سيء الصيت والسمعة، ومارسوا الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والقتل غير القانوني تحت التعذيب في داخل السجن وخارجه، ثم الذين نفذوا انقلاب فبراير / 2002م بإلغاء الدستور ومخالفة مثياق العمل الوطني والتعهدات التي التزموا بها لوجوه المعارضة، وفرضوا مؤسسة برلمانية صورية غير فاعلة، وأدخلوا البلاد في أزمة دستورية وسياسية وأمنية تعتبر ثورة 14 / فبراير والأوضاع الخانقة الراهنة أحد أهم تداعياتها الخطيرة.

والحمد للّه رب العالمين.

سجين الرأي: عبدالوهاب حسين علي
الثلاثاء 22 / أبريل / 2012م
البحرين . وزارة العدل . محكمة الاستئناف العليا

# شهادة وطن

الإفادة النصيّة للأستاذ
**حسن مشيمع**

## ›› الإفادة النصية الأستاذ **حسن مشيمع**

### من تقرير اللجنة المستقلة

مادة 1693 : ص 529

لقد اعتقدت الحكومة ان الوضع الداخلي قد وصل الى حد يهدد بانهيار تام للقانون ... و في 15 مارس 2011 اصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية في البحرين ، و بدورها استعانت حكومة البحرين بقوات دفاع البحرين و الحرس الوطني لمساعدة الوحدات التابعة لوزارة الداخلية في استعادة النظام العام .

كذلك تم الاستعانة بجهاز الامن الوطني للقبض على عدد كبير من الاشخاص من بينهم بعض القيادات السياسية و الدينية البارزين في المعارضة و الجماعات الشيعية ،و لقد نفذت قوات الأمن ايضاً عدداً كبيراً جداً من عمليات القبض دون ابراز أوامر القبض أو حتى إخبار الأشخاص المقبوض عليهم بأسباب القبض ، و في حالات كثيرة لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدام القوة المفرطة و غير الضرورية مصحوبة بسلوك بث الرعب في نفوس المواطنين فضلاً عن الإتلاف الغير ضروري للممتلكات ،و بالتأكيد فإن وجود مثل هذا النمط المتكرر من السلوك يكشف عن طبيعة التدريب السابق لتلك القوات .وما كان متوقعا منهم تنفيذه .

مادة 1694 : ص 529

و في هذا الإطار تعرض الكثير من الموقوفين للتعذيب و لأشكال أخرى من الانتهاكات البدنية و النفسية داخل محبسهم ، الأمر الذي يدلل مرة أخرى على وجود انماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية و بالطبع لم يتعرض جميع الموقوفين لكافة اساليب إساءة المعاملة و لكن تلاحظ وجود نمط ملحوظ من سوء المعاملة موجه لفئات بعينها من الموقوفين ، ان حجم و طبيعة سوء المعاملة النفسي و البدني يدل على ممارسة متعمدة كانت تستهدف في بعض الحالات انتزاع اعترافات و إفادات بالإكراه بينما في حالات أخرى كانت هذه المعاملة تستهدف العقاب و الانتقام .

مادة 1696 : ص 530

و كان من بين الأساليب الأكثر شيوعاً لإساءة معاملة الموقوفين تعصيب العينين و تكبيل اليدين و الإجبار على الوقوف لفترات طويلة و الضرب و اللكم و الضرب بخراطيم مطاطية و اسلاك كهربائية على القدمين و الضرب بالسياط و قضبان معدنية و خشبية و اشياء أخرى و الصعق بالكهرباء و الحرمان من النوم و التعريض لدرجات حرارة شديدة و الاعتداءات اللفضية و التهديد بالاغتصاب و اهانة الطائفة الدينية للموقوفين من الشيعة و قد اجرت وزارة الداخلية تحقيقاً في حالة الادعاء

بالتعذيب و باستثناء 10 حالات ملاحقة قضائية لعمليات تعذيب افضى إلى موت ، لم يتم البدء في أي ملاحقات قضائية.

## الأسوأ في كل الاعتقالات السابقة

جاء الاعتقال الأخير الذي وقع على اثر الأحداث التي جرت منذ 14 فبراير 2011 ليشكل الأسوأ في كل الاعتقالات التي مرت بي ، ففي الصباح الباكر و في الساعة الثانية من الفجر من يوم الخميس الموافق 17 مارس 2011 وهو الوقت الذي اختارته القوة الأمنية لحملة اعتقالاتها ليكون أكثر أذى و ترويعاً للنائمين و إرهاب الأطفال و تخويفهم و ليحفروا في ذاكرة الأطفال و العائلة تلك المناظر المقززة و الانتهاكات الصارخة ، كنت نائماً إلا أن أولادي و بناتي كانوا مستيقظين فسمعوا طرقاً شديداً و متواصلاً لجرس المنزل فجاءوا لإيقاظي و إخباري بأن قوات الشغب تطوق المنزل و قد جاءت لاعتقالي ... فخرجت إليهم و سألتهم السؤال المعتاد إن كانوا يحملون أمراً قضائياً أو من النيابة فلاذوا بالصمت و دخلوا مع قوات الشغب و ملثمين إلى حجرة نومي و فتشوا الغرفة ثم عرض على المسئول فيهم (اللاب توب) و هاتفي النقال، بعدها اقتادوني مقيداً مصحوباً بقوات شغب كبيرة إلى سافرة ... وهناك و بعد الفحص الشكلي و السريع أعادوا تقييدي و صمدوا عيني و وضعوني في سيارة لا اعرف شكلها لتبدأ حفلة الاستقبال الخاصة و خلافاً لكل الاعتقالات السابقة بالضرب و الإهانات و السب و الشتم، فليس ثمة قانون يطبق أو يحترم و ليس ثمة حقوق للمعتقل بل نافثات من الحقد و الانتقام و التشفي ، فكانت أولى العبارات الجميلة هي: (مشيمع ... طز فيك و طز في مذهبك) و استمر هذا التعامل الحاط بالكرامة طوال الطريق حتى وصلنا إلى سجن القرين الذي عرفته فيما بعد لتبدأ حفلة أخرى من الاستقبال بالضرب و اللكم في كل مواقع الجسد و خاصة على الرأس و الإذن و البصق و الدفع حتى وقعت على الأرض وجرحت و كنت على وشك التقيؤ من شدة البرد لكنهم كانوا مستمرين في سبهم و شتمهم و إهاناتهم و ضربهم حتى تم اخذي إلى الزنزانة الانفرادية و هناك و إمعاناً في الإهانة و الإذلال أعطيت فراشاً ممزقاً قديماً للنوم عليه و لحافاً قديماً وسخاً و مخدة قديمة جداً و بها روائح و ما أن جلست على ذلك الفراش المهين حتى فوجئت بأحدهم ( الملثمين ) يأتي بماء بارد في الجو البارد و المكيف يعمل ليبدأ بسكب الماء على رأسي و جميع أجزاء جسمي و الفراش و اللحاف لأبقى أرتجف من شدة البرد و لا أستطيع أن أنام رغم إني متعب ... و في الليلة التي بعدها أطفأت الأنوار لنغوص في الظلمة و بدأت حفلة أخرى من الترويع و الإزعاج بواسطة أجسام صلبة تضرب على شباك الزنزانة

و تصدر أصواتاً عالية و مزعجة و في منتصف الليل تأتي مجاميع أخرى ملثمة تهدد وتشتم و تسخر و تضرب واستمرت تلك المعاملة الحاطة بالكرامة و استمر مسلسل الترهيب و التعذيب بوتيرة يومية و خاصة عند منتصف الليل فلا تهنأ بالنوم بل أظل

علـى وجل متوقعاً قدومهم في أي لحظة من أنصاف الليالي حيث تحضر مجاميع من الملثمين لتواصل وسـائلها القذرة في التعدي و السـب و الضرب و الإهانة بأشـكال مختلفة مثل الوقوف لساعات مقابل الجدار مع رفع اليدين و أحياناً من غير رفعهما.
أتذكرإني بقيت بنفس الملابس من دون إستحمام لمدة 10 أيام حتى كرهت رائحتي و في مرة طلبت من الشـرطي و هو أيضا ملثم بالسـماح لي بالإسـتحمام فلم يجب و بعد حوالي السـاعة جاء شـخص ملثم و دخل الزنزانة بلباسـه المدني وهو يصرخ بأعلـى صوتـه :" قـم ، جابل الجدار ما يربت تسـبح فـي لندن في الشـارع ؟ ثم اخذ يسـكب الماء البارد على كل أنحاء جسمي و أنا واقف مقابل الجدار و قال : "لا تتحرك من مكانك" بقيت على هذا الحال حوالي 5 سـاعات ليأتي بعد ذلك ملثم أخر ليقول: "نسيناك"، و بقيت مدة طويلة مقطوعاً عن العالم لا أدري في أي سجنٍ أنا و لا أهلي يعرفون عني شيئاً و بعد مدة تزيد على الشهر سمحوا لي بمكالمة وحيدة و بشرط أن لا أتحدث مع الأهل بغير التحية و السلام ... و عندما قالت إحدى بناتي إنهم يسلمون عليـك قبل إكمال الكلمة قطعـت المكالمة و أرجعت إلى الزنزانة ليواصلوا التعذيب و التعدي، وهددوني بأن يحضروا كلاباً لي و كنت اسمع أصوات تلك الكلاب.
لـم تكن الإهانات و السـب و الشـتم تمس أشـخاصنا فحسـب بـل كان التعدي على المذهـب و العقيـدة ، أتذكر إنني أخذت فـي أكثر من مرة في شـهر مايو حيث كانت بداية المحاكمة إلى جهة ليسـت بعيدة عن المعسـكر و كنت مصمد العينين و مقيداً عند الفجر، و كانوا شباباً من المراهقين الملثمين و في الصعود إلى السيارة و النزول و في السـيارة نفسـها قد بدءوا يشمتون و يسـخرون و قاموا بسبي و شتمي و شتم المذهـب و العلمـاء المراجع، و انبرى أحدهم يقول بسـخرية مهينة و لا أظن أحدكم يقبل به قال بكل صلابة و هو يضحك: "ابنتك حليوة ... تزوجني ايها متعة ؟" و قلت له ممتعضاً: " لا تذكر أهلي أو بناتي رجاءاً إلا انه اخذ بشتمي و بتهديدي ... ثم اقتيادي إلى تلك الجهة التي لا اعرفها، هناك قال أحدهم إن شـخصاً سـماه (شـيخ صقر) من العائلة الحاكمة و جاء من قبل الديوان الملكي ليتعرف على رأيك و يسمع منك لينقل إلـى الملـك و أثناء الحديث عما حدث و جرى اقترح علـي أن اعتذر و يتم تصوير ذلك تلفزيونياً و حين رفضت ألح علي أكثر من مرة و قال: :إنا سنستدعيك مرة أخرى" ... و فعلاً بعد جلسـة المحاكمة اسـتدعوني حوالي الساعة 3 قبل أذان الصبح و أخذوني مكبلاً و مصمد العينين بنفس الطريقة من السخرية و السب و الشتم، و حين قابلت عرض علي الرأي السـابق إلا أني رفضت و علـى الفور انبرت مجموعة من الملثمين على العبث معي و التحرش بي و شد لحيتي و التهديد، وقالوا لي: "أننا سوف نرجع لك السـرطان الذي شـفيت منه هذه الليلة". وكنت و اسمع في الذهاب و الإياب كل ألوان التشفي و الحقد الذي لا علاقة له بتطبيق القانون ..
ان تعذب من قبل المخابرات و تمارس ضدك ألوان الأساليب القذرة و المهينة لانتزاع اعتـراف قد يبدوا مبرراً وان كان مخالفاً لحقوق الإنسـان لكن أن تعذب و تتخذ ضدك

كل تلك الأساليب و المعاملة الحاطة بالكرامة و لمجرد التشفي و الحقد فهو مضمون يختـزن في داخله غياب دولة القانون و إهدار الكرامة الإنسـانية و ضياع المواطنة و هي دليل على العقيدة التي إنتهجها الجيش و الداخلية و جهاز الأمن الوطني . يكشف عن طبيعة التدريب السـابق لتلك القوات و اعتبار المعتقل عدواً ينبغي الانتقام منه لا مواطناً له كرامة و له حقوق.

فـي إحـدى الليالي في حوالي نهاية شـهر مايو تقريباً من جلسـة النطـق بالحكم و ربمـا في بداية شـهر يونيـو و كالمعتاد فـي منتصف الليل حضر إلى داخل السـجن حوالـي 9 أشـخاص ملثمين و بدءوا في السـب و الصـراخ و الضرب و الشـتم و عند اقترابهـم من زنزانتي أخذوا يسـخرون و يهددوني بحكم الإعـدام ثم انبرى أحدهم و هـو بعمـر أحفادي و مد قدمه طالبـاً مني تقبيلها، فهل ثمة اهانـة أكثر من ذلك ؟ ... وهل الأسـاليب المهينة و النهج الذي مورس ضدنا تصرفات شـخصية كما يحاول البعـض أن يطـرح و كما هو ديـدن السـلطة ؟ ... أم هو نهج السـلطات العليا و هل يسـتطيع موظف صغيـر أن يتخذ إجـراء دون وجود ضوء اخضر من القيـادات العليا؟

لقد شـكونا حالنا و ما نتعرض له من الإهانات إلى المحققين في النيابة العسـكرية نفسـها و بأشـكال مشـينة و مهينة، في نفس الوقت إذا أرادوا أن يأخذونا إلى قاعة المحكمـة أو إلـى لقاء المحامي أو لقاء الأهل القصير كانـوا يتعاملون معنا بحقارة و إذلال و بالصراخ يقولون نزل راسـك طالع الأرض و أحيانا يمسكوننا من رقبتنا بكل قـوة و هم يدفعون بنا إلى غرف المقابلة ... و في يوم النطق بالحكم المصادف 22/ 6 / 2011 و بعدما هتفنا: "سلمية .. سلمية .. شعب يطلب حرية"، وضعوا القيود في أيدينا من الخلف و صمدوا عيوننا و أخرجونا بالدفع و والضرب والرفس وسـندونا في البدايـة علـى الحائط وبدءوا بضربنا بأشـكال مختلفة و في غرفـة الانتظار واصلوا اللكم و الضرب بالحذاء ...

و أتذكر أن احد الضباط بعد أن سـألني عن حكمي بدأ يمارس ضربي بشكل مستمر و راح يفرغ حقده علي و استمر في ضربي في كل أنحاء جسمي باليد تارة و بالرجل و الحذاء تارة أخرى و يضع كعب الحذاء في فمي و يمسح فمي بالحذاء ثم اخذ نعالي و صـار يضربنـي به و يمسـح النعال في وجهي و فـي فمي أمام مرأى المسـئولين فـي القضاء و معرفتهـم دون أن يتخذوا أي موقف و حتى حين شـكينا الحال لم يتم الالتفـات إلينـا، و في النيابـة كنا نبقى مقيديـن و مصمدين لمـدة طويلة قد تصل لأكثر من ساعة إلى أن يأتي دورنا إلى الدخول على المحقق فكانوا يهينوننا و شغلوا شـريطاً به أناشـيد و من ضمنها السـلام الملكي و كل مواعيد السـلام الملكي على الشريط " السي دي " أمرونا بان نقف.

إن الـذي مـارس التعذيـب فـي الواقع و اسـتهدفنا بالاهانـة ليس الشـرطة فقط و المخابرات و إنما من أعطى أوامر القبض و الاعتقال و الحبس ...

فهـل القضـاء قادر على اسـتدعاء و محاكمة أولئك القادة الكبار الذين كانوا السـبب

الحقيقي وراء كل الأحداث و الانتهاكات و الظلم الذي لحق بنا و بغيرنا من المستضعفين؟!! إن من يطالب بأسماء المعذبين الملثمين لتحريك قضايا التعذيب يمارس السخرية من الأبرياء المظلومين و يمارس الالتفاف عليهم لأن الذي يعرف المعذبين هو فقط من أعطى الأوامر بالاعتقال و التعذيب، فلو كانت هناك نية صادقة في المحاسبة، لقدم أولئك الكبار للمحاكمة و لتم الكشف عن كل الذين مارسوا التعذيب لكن ذلك لا يمكن أن يكون إلا في دولة القانون و المؤسسات لا في دولة بوليسية، و في الدولة التي تعمل على فصل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية لا التي تستحوذ على السلطات و تهيمن عليها جميعاً.

## التحقيقات

أخذوني مرتين أو ثلاث إلى التحقيق قبل أخذنا إلى النيابة العسكرية و كان ذلك في داخل احد المكاتب في نفس المعتقل و كنت معصب العينين لا أرى شيئاً... و أجلسوني أمام المحققين الذين لم اعرفهم و لم أراهم و الجلاوزة تحيط بي و تنتظر إي إشارة ليضربوني و هددت بعدم تغير أقوالي في النيابة العسكرية، ثم بعد ذلك و في مدة قصيرة بدءوا التحقيق معي في النيابة العسكرية و استغرق أياما و كانت عدد صفحات التحقيق حوالي 130 صفحة و كان بإمكاني أن امتنع عن الإجابة على الكثير من الأسئلة و اختصر الوقت و الصفحات لكني كنت صريحاً و شفافاً و فندت كل التهم الكيدية و قد أوضحت للمحقق بان سبب صراحتي إنني لا اشعر باني مارست عملاً خاطئاً و لا ارتكبت جرماً و كان نشاطي في العلن و لم يكن في السر و إنما عبرت عن أرائي السياسية و مطالباتي بحقوق شعب البحرين و لم تكن المطالب طائفية بل وطنية بغض النظر عن الصواب و الخطأ، و إنما سمي تحريضاً أو كراهية النظام لا يعدوا أن يكون نقداً سياسياً ووضع اليد على الجروح التي نزف منها الوطن و هي حقوق لكل المواطنين و أن عليهم إصلاح القوانين التي تصطدم بالحقوق ...

كما جاء في المادة 31 من الدستور : " لا يكون تنظيم الحقوق و الحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه و لا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية "

و قد تم عرض كل خطبي و مقابلاتي مع محطات التلفزة و الإذاعة المختلفة و كذلك خطاباتي في الدوار من قبل النيابة العسكرية و طالبت و لازلت أطالب بان يأتوا بتصريح واحد دعوت فيه إلى العنف، و لم يكن بها إلا أرائي السياسية و انتقاداتي للوضع السياسي و الحقوقي الخطأ و الدعوة إلى مطالب شعب البحرين بعيدا عن الطائفية أو الدعوة لها و الحديث عن النظام الديمقراطي و المطالبة بالحرية و الكرامة للجميع أو الدعوة للحوار الجاد الهادف أو التأكيد على الوحدة و اللحمة الوطنية وان الحقوق للجميع و حتى اختيار نظام الحكم هو حق للشعب بمقتضى الشرع وبمقتضى الدساتير العالمية و منها دستور البحرين لسنة 1973 العقد.

من تقرير اللجنة المستقلة:

مادة 1700 : ص531

تمت محاكمة عدد كبير من الأفراد أمام محاكم السلامة الوطنية و سجنوا لمخالفتهم نصوص المواد ارقام 165 ، 168 و 169 و 179 و 180 من قانون العقوبات البحريني و ذلك من خلال احداث فبراير و مارس الماضيين و جدير بالذكر أن الصياغة الفضفاضة لتلك المواد و الطريقة التي طبقت بها تثير التساؤل بشأن مدى اتفاقها مع قانون حقوق الإنسان الدولي و دستور البحرين .

مادة 1701 : ص 531

و سجلت اللجنة انتهاكات عديدة لحقوق المحاكمة العادلة و تعتقد اللجنة أن أحد أسباب هذه الانتهاكات يتمثل في غياب تشريع يحدد سلطات الحكومة أثناء تطبيق حالة السلامة الوطنية بالإضافة إلى ذلك يبدوا أن النائب العام العسكري قد اختار أن يعتمد على تلك الأحكام التشريعية الأكثر إجحافا بحقوق الأشخاص الموقوفين و المدعي عليهم الذين أحيلوا إلى محاكم السلامة الوطنية .

مادة 1702 : ص 532

إن الأسلوب الذي اتبعته أجهزة الأمن و الأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، فمن الواضح أن مرسوم السلامة الوطنية الذي طبقه النائب العام العسكري قد تجاوز النظام القضائي الوطني و نتيجة لذلك ، فلقد وقعت بالفعل انتهاكات نمطية لقواعد المحاكمة العادلة في مرحلة ما قبل المحاكمات و أثناء المحاكمات التي حرمت معظم المتهمين من الضمانات الأساسية للمحاكمات العادلة النتائج التي خلصت إليها اللجنة .

مادة 1279 : ص 394

جرى متابعة الكثير من الأشخاص أمام محاكم السلامة الوطنية و سجنوا لانتهاكهم أحكام المواد 165 و 168 و 179 و 180 من قانون العقوبات البحريني ابان احداث شهري فبراير و مارس 2011 ،و ترى اللجنة أن حكومة البحرين استخدمت هذه المواد لمعاقبة المعارضة السياسية.

مادة 1280 : ص 394

و نظراً للطريقة التي جرى بها تطبيق هذه الأحكام في البحرين ، فان لدى اللجنة عدداً من بواعث القلق بشأن اتساقها مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان و مع أحكام دستور البحرين .

مادة 1281 : ص 394
جـرى تطبيـق المادة 165 مـن قانون العقوبـات تطبيقاً ينتهك حرية الـرأي و حرية التعبيـر إذا قضيـت من النقـاش العام الآراء التـي تعبر عن المعارضـة نظام الحكم القائم في البحرين و الآراء التي تدعو لأي تغيير سـلمي في بنية الحكم أو نظامه أو تدعو إلى تغيير النظام إضافة إلى المواد 1282 – 1283 – 1286

مادة 1284 : ص 395
أن المواد 165 و 168 و 169 من قانون العقوبات تقيد أيضاً الرأي و التعبير بتجريمها التحريـض علـى كراهية النظام أو الإضـرار بالصالح العـام ، دون أن تنص على أي عمل مادي ينتج عنه ضرر للمجتمع أو للفرد وقد جرى تطبيقها لقمع النقد المشـروع للحكومة .

مادة 1291 : ص 397
توصي اللجنة بإلغاء الأحكام و العقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي و لا تنطوي على الدعوة إلى العنف او بحسب الحالة بمراجعة الأحكام الصادرة ضدهم و بإسقاط التهم المعلقة الموجهة إليهم أو تخفيفها بحسب الحالة.

مادة 1722
إلغاء أو تخفيف] النسـخة الانجليزية مراجعة الإدانات و إلغاء العقوبات [ لكل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشـخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي و التي لا تتضمن تحريض على العنف و إسـقاط التهم التي لم يتم البث فيها ضدهم .

مادة 19 – دستور البحرين :
ب ) " لا يجوز القبض على إنسـان أو توقيفه أو حبسـه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون و برقابة من القضاء" .
د ) " لا يعـرض أي إنسـان للتعذيب المادي أو المعنـوي أو للإغراء أو للمعاملة الحاطة بالكرامـة و يحدد القانون عقـاب من يفعل ذلك ، كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو الإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها"

المادة 20 :
د : " يحظر إيذاء المتهم جسمياً او معنوياً "
من الدستور الذي فرض على شعب البحرين ، تعالوا نقرأ المادة -1 د : " نظام الحكم

في ملكة البحرين ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً و تكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور "
بل ان هناك خطابات كنت قد حذرت فيها من صبغة الفتنة التي يؤججها النظام و حذرت من أي مواجهة بينية يسعى النظام لخلقها و اصطناعها و حتى البيان الذي صدر عن الجمهورية فقد أكد على :
أنها جمهورية مدنية و ليست إسلامية لتربط بإيران أو غيرها ، و ثانياً أكدنا على الأساليب السلمية ، و ثالثاً تركنا الخيار للشعب بكل فئاته و شرائحه سنة كانوا أو شيعة و ضمن الممارسة الديمقراطية و لم نتخذ أي خطوات عمليه فلم يكن سوى رأي سياسي مثل الرأي الذي طالب بالملكية الدستورية ، وقد دعا أحدهم في لندن إلى تغيير النظام الملكي هناك و تحويله إلى جمهورية ولأن المجتمع و النظام ديمقراطي فقد أصبح ذلك الرجل وزيراً, فهل إذا عبر أحد أفراد الشعب عن رأيه السياسي يسجن و يعذب ؟ أو ينكل به لأنه مارس حقاً من حقوقه السياسية؟ و جاءت بعد ذلك اللجنة البحرينية المستقلة لتؤكد أن المجموعة التي عبر عنها بـ 14 أو سجناء آخرين مارسوا التعبير عن آرائهم السياسية، فهل من يعبر أو يمارس رأياً سياسياً يحكم عليه مؤبداً؟

## المحاكمة العسكرية

لقد صدرت علينا أحكام جائرة من محاكم تفتقد لمبادئ المحاكمة العادلة و أسيئت معاملتنا و حبسنا لمدد طويلة كما هو الحال بالنسبة للمئات من المحتجين بسبب آرائنا و مواقفنا المعلنة و ممارستنا لحقوقنا الأساسية في التعبير و التجمع و التنظيم و قد افتقرت المحاكمات إلى المعايير الدولية لمبادئ العدالة التي بدونها يسقط حق التقاضي و تسقط تبعاً لذلك كل التهم بغض النظر عن جدية و صدقية هذه التهم ، و من ضمن مبادئ المحاكمة العادلة التي تم انتهاكها ضدنا ما يلي :
1 - الاعتقال التعسفي : و يشمل القبض علينا دون إبراز أوامر القبض و عدم إخبارنا الفقرات 1174 – 1179 تقرير اللجنة .
2 - إجراءات التوقيف: لم تلتزم سلطات الاعتقال و التحقيق باشتراطات قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتوقيف في الثمان و الأربعين ساعة الأولى الفقرات 1160 – 1166
3 - حقوق الموقوفين: انتهكت سلطات التحقيق حقوقنا الخاصة باحتجازنا لأكثر من شهرين دون السماح لنا بالاتصال بالعالم الخارجي او الوصول للمحكمة للطعن في قانونية إجراءات التوقيف أو السماح لنا بالاتصال بالمحامين و حرماننا و أهالينا من المعلومات الخاصة بأماكن أو سبب احتجازنا ] الفقرات 1235 – 1237 [
4 - التعذيب و سوء المعاملة: الفقرة 1238
5 - تجاهل السلك القضائي و النيابة للشكاوي التي تقدمنا بها أثناء التحقيق و أثناء

المحاكمة الفقرة 1241

6 - تطبيق قوانين جائرة : إن التهم و المحاكمات ( العسكرية و المدنية ) التي حيكت ضدنا و ضد المئات من المحتجين استندت إلى مواد قوانين مدانة دولياً بسبب انتهاكها للحقوق الأساسية للإنسان المدنية و السياسية و تشمل : قانون الإرهاب – قانون العقوبات – قانون التجمعات و قانون السلامة الوطنية و غيرها الفقرات 1274 – 1290 – 1281 – 1282 و 1700

7) المحاكم العسكرية : تم تطبيق إجراءات المحاكمات العسكرية علينا كمدنيين و ليس كعسكريين ، و قد اتسمت تلك المحاكمات بفقدانها الكافية للمحاكمات الترافع المحقق للعدالة الفقرات 1701 – 1702

8 - الاستناد على الاعترافات المستقلة بالإكراه عبر وسائل التعذيب الجسدي و النفسي و تمت الإدانة بناء على ذلك الفقرة 1720 و قد رفضنا كل التهم الكيدية التي ألصقت بنا إلا إننا حكمنا ظلماً و عدوانا بدافع التشفي و الانتقام و القضاء على المعارضة بقانون القوة و ليس بقوة القانون و الدليل الوحيد هو مصادرنا الخاصة و (السرية ) و لأن قرار المحكمة الأول كان قرارا سياسيا بامتياز و لا علاقة له بالقانون و القضاء فقد جاء قرار الاستئناف مطابقا و مؤكد له .

## التشويه و التشهير

و هناك أمر أخر مهم تجدر الإشارة إليه و هو أن النظام لم يكتفِ بإعطاء الأوامر لاعتقالنا بشكل تعسفي، بل تم إعطاء الأوامر بتعذيبنا و إهانتنا و حجبنا عن الاتصال بالعالم الخارجي بل راح من خلال سيطرته التامة على الإعلام المرئي ( التلفزيون ) و المقروء ( الجرائد ) و من خلال الأقلام التي جندت لذلك لتنهش في أجسامنا و سمعتنا تشهيرا و تشويها، هذه الأقلام التي خذلت الوطن كله فيما يراه النظام و ما ترتبط به مصالحها و قبل أن يصدر القضاء حكمه و كلمته راحت تلك الأقلام تصدر الأحكام و توزع علينا التهم ... إرهابيون انقلابيون ... خونة ... عملاء دون الالتفات إلى القاعدة و المادة 20 – ج من الدستور التي تقول : " المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق و المحاكمة" إلا أن هذا التوجيه و التحريض يمكن أن 10يؤثر على القضاء كما عم التعتيم منشور سابقاً في القضية تقرير البندر حين منع القضاء تداول الموضوع باعتبار أن القضية في القضاء و من شأن ذلك أن يؤثر على القضية و كذلك فصل القضاء مثل ذلك في التعتيم الذي نشره في الجرائد في قضية الخلية المرتبطة بالقاعدة.

لماذا هذا التمييز الصارخ في معاملة المواطن؟!! و إلى حد الآن لا تزال الصحافة و لا تزال تلك الأقلام ماضية في التشويه و إصدار الأحكام مع إعادة المحاكمة ، فهل الشجاعة أن يلجأ هؤلاء الذين لم يفكروا بروح المسئولية و لم يفكروا يوماً بمصلحة

البـلاد إلا أن يتناولوا شـخصاً وراء القضبان غيب شـهوراً و لا يسـتطيع أن يدافع عن نفسه بل لا يتاح له أن يقول كلمته بصدق ؟ أن هذه الافتراءات و الأكاذيب التي روجوا لها لابد أن ينكشـف زيفها في يوما ما ... و تظهر الحقيقة و إن اللّه العدل المطلق لا يمكن أن يتخلى عن عبده و هو يعرف صدقه، و لا يزال الإعلام و تلك الأقلام ماضية في تضليلها و تشـويهها و العبث بسـمعة الأبرياء ... ( نموذج عن جريدة الأيام ) فلو كانت الدولة دولة قانون و مؤسسـات و كان هناك قضاء مسـتقلاً منصفاً لأوقف هذه المهـازل لكنـه لم يفعـل بل عمد إلى محاكمتنـا و الإصرار علـى إدانتنا رغم وضوح الصورة و سقوط كل الأقنعة.

## مقالات الكاتب محمد الأحمد لجريدة الأيام

### من الذي تآمر على شعب البحرين ؟؟

جاء عام 1938 م تتويجاً لنضالات و مطالبات شعب البحرين من أجل الحقوق السياسية و المدنيـة ومـن اجل العدالة و المسـاواة و لذلك كانت أهـم المطالب في عام 1938 مجلـس منتخب انتخاباً حراً يمثل طموح الناس، و اسـتمر الإصرار على ذلك المطلب إلـى أخـر عـام 1973 و بعد خروج الاسـتعمار، و كانـت هناك وقفة تاريخية لشـعب البحريـن و خاصة الشـيعة حين وقفوا مع إخوانهم السـنة في ذلـك الوقت و رفضوا طلب الشـاه مؤكدين على أن تكون البحرين دولة عربية مسـتقلة و ديمقراطية ولم يدر في خلدهم أنهم سـيوصفون في يوم من الأيام و يتهمون بالعمالة و التشـكيك فـي ولاءهم للوطن ... في ظل ذلك الظرف الاسـتثنائي حصل شـعب البحرين على أول دسـتور عقدي و مجلس وطني به أكثرية منتخبة، لكن السـلطة لم تتحمل لأنها لـم تؤمن في يوم من الأيام بالديمقراطية أو المشـاركة الشـعبية فـي صنع القرار السياسـي أو المشاركة في الثروة .... إنما ظلت على مدى عقود تستأثر بكل شيء و تسيطر على كل مفاصل الدولة.

حاولنا في التسـعينيات مع مختلف القوى الوطنية وبالأسـاليب السلمية و منها كتابة العرائـض حيث انبثقـت العريضة النخبوية ثـم العريضة الشـعبية للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية و تفعيل دستور 1973 و إرجاع المهجرين و حقوق المرأة و غيرها ... و كانت أرضية المطالب وطنية لكل شـعب البحرين لكن النظام بدلا من أن يستجيب و يتفهـم مع الشـعب و كعادته حوّل القضية المطلبية إلـى مواجهات أمنية و اعتقل مجاميع من الشـعب و تم اعتقالنا في تلـك الفترة و حاولنا أن نتقدم بمبادرة لحلحلة الوضع الأمني و السياسـي و كان هناك حوار من داخل السـجن تم فيه الاتفاق على إطلاق سراح جميع المعتقلين في دفعات ثلاث إلا أن النظام غير موقفه.

و أبقى على أكثر من 300 سجين، ثم عاد فاعتقلنا مرة أخرى لنبقى في السجن حوالي 6 سنوات دون محاكمة بسبب آرائنا السياسية، و كانت هناك محاولات و مساومات من قبـل النظام للإفراج عنا بشـرط التوقف عن المطالب و عـدم عقد لقاءات مع أخواننا

السـنة أو القوى الوطنية الأخرى لكننا رفضنا ذلك إيمانا منا بالاستمرار بمد الجسور مع أخواننا السـنة و القوى الوطنية الأخرى و الحفاظ على اللحمة الوطنية، و باعتبار أن المطالب هي لكل المواطنين و ليست مطالب تخص طائفة دون أخرى و حتى بعد خروجنا الأول في عام 1995 و في الخروج الثاني عام 2001 سـعينا إلى عقد لقاءات مع شركاء الوطن و عملنا من اجل ترسيخ العلاقات مع أخوتنا من خلال برامج ثقافية مشـتركة، إلا أن النظام و من خلال وزارة الداخلية منع ذلك التواصل و حاصرت قوات الشغب احد المآتم في عالي لمنع ندوة مشتركة بيننا و بين أخوتنا السنة.

و في فترة الميثاق حاولنا أن ندعم دعوة الإصلاح آملين أن نخرج من أزمتنا المستمرة في البحرين إلا أننا حين لا مسنا عدم جدية الإصلاح و محاولة الالتفاف على المطالب و إلغاء دستور 1973 و رغم كل الوعود ليستبدل بدستور اقل منه طموحا و صلاحية و واصلنا النضال و الإصرار على تحقيق المطالب من اجل دستور عصري ديمقراطي ينصف شـعب البحرين بكل أطيافه و يحقق العدالة و المسـاواة و يسـهم في وجود سلطة تشـريعية كاملة الصلاحيات تشريعياً و رقابة بنفس الأساليب السلمية لذلك عملنا على كتابة العريضة الأممية المطالبة بكتابة دسـتور ديمقراطي يكتبه شـعب البحرين سـنة و شـيعة من خلال هيئة منتخبة، لكن نظرية المؤامرة التي تعشعش في ذهن السـلطة و بدلا من الاسـتجابة لمطالب شـعب البحرين و حقوقه السياسية و المدنية بدأت تحيك المؤامرة تلوى المؤامرة و تسـتعرض المسـرحيات الهزيلة في ضـرب الحراك السياسـي و ضرب اللحمة الوطنية و تمزيق الصف الشـيعي السـني بأسـاليب متنوعة و عديدة فكان تقرير البندر الذي كشـف النقاب عن حجم المؤامرة على شـعب البحريـن و محاولة تأجيج الصراع البيني بين السـنة و الشـيعة و جندت لسـلطة لذلك أقلاما و أعدت دراسـات همها أن تزرع الفتنة و توسيع الهوة بين السنة و الشيعة بدلا من محاسبة المتآمرين على شعب البحرين.

بدأت السلطات و من خلال تلك الأقلام العمل الدءوب على ضرب جسور التواصل بين الشـيعة و السنة و اصطناع وهم الخوف من خطر الشـيعة و تزامن ذلك مع تجنيس الآلاف من السـنة مـن أصقاع مختلفة بحجة الحفاظ على السـنة من خطر الشـيعة الموهـوم و بـدأت الكتابات تشـحن الأذهان و تخوفها من الناشـطين السياسـيين و الحقوقييـن و بـدأت تمهد لاعتقال النشـطاء و المطالبين بحقوق الشـعب من خلال افتعال مسرحيات مكشوفة ....

و تمهيداً لكل ذلك تم تمرير قانون الإرهاب الذي أسـس لمرحلة أمنية استمرت حتى أحـداث 14 فبراير 2011 ، ثم مرر قانون التجمعات و بدء الكتاب ينشـطون و يتغنون في إلصاق التهم بنا و التحريض بالاسـم و بدء الكلام في نفس المرحلة عن العفو المدعى و بدء خلط الأوراق بشكل عجيب فجاءت (مسرحية الحجيرة) و كنت في لندن و ضحكـت كثيرا لعدم إتقـان الإخراج لان الحجيرة في سـورية معروفـة لدى الكثير من الزائرين و المقاولين أنها سـوق خضرة و فاكهة فكيف يتدرب الإنسان فيها على

السلاح ... كما قالوا و أتذكر إنني قلت لرئيس جهاز الأمن السابق كيف اتهمتني بالإرهاب و أنت تعرف أني لا علاقة لي به ؟ ...
فاكتفى بالابتسام ثم عقب: "إن خطبك كانت شديدة جدا"، ثم تلتها مسرحية الخلية الإرهابية و حين انطلق الربيع العربي و انطلقت المطالبات بالحقوق في أحداث 14 فبراير 2011 و بدلا من الاستجابة و تهدئة الأمور و الحوار الجاد و حلحلة الأمور إلى الأحسن التفت السلطات كعادتها على الحركة المطلبية و حولتها إلى قضية أمنية من خلال افتعال أزمات و مناوشات وادعاءات و تهديدات و اعتداءات على السنة ليكون ذلك مبررا للضربة الأمنية و تطبيق قانون السلامة الوطنية و الاستعانة بالقوات السعودية أو ما سمي بدرع الجزيرة لضرب التحركات السياسية ....

## ماهي التهم الموجهة لي ؟؟

اعتقلت في التسعينيات بسبب خطاباتي السياسية و مطالبتي و أخوان لي بالديمقراطية و تحقيق العدالة و المساواة لشعب البحرين بكل أطيافه و شرائحه و بقينا في السجن حوالي 6 سنوات بدون محاكمة و لم توجه إلينا في ذلك الوقت أي تهمة محددة و بدلا من أن يحاسب الذين حرمونا من حريتنا في ظل قانون امن الدولة الجائر يتم الحديث عن المنّ علينا بالعفو و يبقى السؤال الحائر: عفو عن ماذا ؟؟
اعتقلت مرة أخرى عام 2007 لمدة ساعات و أيضا بسبب آرائي السياسية و خطاباتي المطلبية و الصريحة التي أزعجت السلطة، ثم اعتقلت مرة أخرى في عام 2009 و أيضا لنفس السبب أي خطاباتي السياسية و نشاطي مع آخرين ، لأننا نسعى من اجل مطالب شعب البحرين فيما سمي بمسرحية الحجيرة التي أثبتت فشلها لأنها لم تكون سوى أكاذيب و كيد سياسي، ثم في عام 2010 و كنت حينها في لندن للعلاج من السرطان اللمفاوي و كان علاجي بدايته على نفقة وزارة الصحة و الذي قطعته في منتصف الطريق من خلال رسالة رسمية استلمها المستشفى الذي كنت أتعالج فيه و استلمت من المستشفى نسخة من تلك الرسالة و نشرتها في ذلك الوقت و كان مضمونها أن الوزارة لا تتحمل مصاريف العلاج و من ذلك التاريخ الذي كتبت به الرسالة و حين سافرت من البحرين لم أكن متهما.
بل إن موظفا في سفارة البحرين زارني في الشقة ليبلغني تحيات الملك و يقدم لي كيسا مليئا بالمال لكني اعتذرت و رفضت استلامه ثم كانت لي بعض المقابلات في محطات التلفزة بعدها صدرت المسرحية الجديدة و أضيف اسمي في تلك المسرحية، لو كنت قبلت المبلغ و لم أتحدث في محطات التلفزة لما ورد اسمي و ما كنت متهما ... ثم أخيرا حين انطلقت أحداث 14 فبراير كنت لا أزال في لندن لاستكمال العلاج و لم احضر إلى البحرين إلا بتاريخ 26 / 2 / 2011 و بدلا من اعتبار 14 فبراير تعبيرا عن إرادة الشعب و شعوره بالمظلومية و إصراره على نيل مطالبه، تم توجيه التهم جزافا أننا وراء كل ما حدث، لقد كانت خطاباتي و كلماتي التي أبقيتها تعبيرا عن

مطالب الشعب الديمقراطية و الوطنية و لم تكن ذات نبرة طائفية و لم يكن بها أي دعوة إلى العنف... و جاء في كثير منها تأكيدا على الوحدة الوطنية و عدم الانجرار إلى أي مواجهة أو فتنة طائفية، و حتى البيان الذي عبر عن الجمهورية لم يتحدث عن جمهورية إسلامية كما عزف على ذلك الكثير من الصحف و أقلام الفتنة، و تم التأكيد فيه على الوسائل السلمية و أرجعنا قرار القبول أو الرفض إلى إرادة شعب البحرين بكل أطيافه، فهذه خطاباتي ليس فيها سوى الرأي السياسي و النقد السياسي و المطالبة بالحرية و الديمقراطية و احترام الجميع و ما عداه فهو كذبا و افتراء و تلفيق، فهل هذه الجرائم و التهم اسجن من اجلها أم هي حقوق أقرتها الديانات السماوية و أقرتها الأعراف و الدساتير العالمية منها دستور البحرين، فأين الإنصاف و أين العدالة ؟؟

## هل القضاء مستقل في البحرين ؟؟؟

أتساءل إذا كان القضاء في البحرين مستقلا و غير مسيس و أمامي اكثر من دليل على العدل ،

1 - تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

2 - تصريحات القضاء في بيان سابق .

3 - خضوع القضاء للسلطة السياسية و هناك أكثر من مؤشر على ذلك.

4 - التجارب التي عشناها و عاشها آخرون في قضايا مختلفة وقف القضاء فيها لصالح الجهات الرسمية مثل وزارة الداخلية و جهاز الأمن الوطني ضد متهمين أبريا مع ثبوت التعذيب و انتزاع الاعترافات بالإكراه .

5 -آلية تعين القضاة .

و نتساءل أخيرا: إذا كان القضاء مستقلا فلماذا لم تثبت محكمة التمييز في قضيتنا بعد تحويلها قبل أكثر من 5 شهور إلا في الفترة الأخيرة ؟ و لماذا تم تأجيلها مرة أخرى بالضبط بعد انتهاء الفورميلا1 ؟!

لقد ثبت في تقرير اللجنة المستقلة التي ُشكلت بقرار ملكي و تم القبول بنتائجها و توصياتها ورغم النقص الموجود في التقارير إلا انه أكد في أكثر من مكان أننا أصحاب رأي سياسي و أن التهم التي ألصقت بنا غير صحيحة ولا تتفق مع قانون حقوق الإنسان الدولي و دستور البحرين ...

علما أن من أذكى الصراع البيني و مارس التخندق الطائفي أوج الخلاف بين السنة و الشيعة و احدث الشرخ الكبير في المجتمع هي السلطة نفسها من خلال الإعلام المضلل و الموجه من قبلها بشقيه المرئي و المقروء، و جندت الأقلام التي لعبت دورا بارزا و كبيرا في طفأنة الأمور و إيصالها إلى ما وصلت إليه و أن كل ما نسب إلينا هو عار عن الصحة ولا يصمد أمام الحقيقة.

إن من ينبغي أن يحاسب و يحاكم على كل ما جرى هو غيرنا و لو كانت الدولة

ديمقراطيــة و دولة قانون و مؤسســات لقدمت الحكومة اســتقالتها و تمت محاســبة المتسببين الأساسيين و الحقيقيين لكل الأحداث والفتن التي عصفت في البلاد، ولو كان القضاء مســتقلا و المحاكمة عادلة لتم الإفراج عنا فورا بعد أن اتضحت الصورة لا أن نحاكم مرة أخرى.

لــذا و لأننــي واثــق أن المحاكمة الجارية هي جــزء أخر من الالتفاف علــى الحقيقة و الكســب الإعلامي و أن القــرار النهائي لا يحدده القاضي بل يحدده القرار السياســي الصــادر من الجهات السياســية العليا، و أن حضورنا و عدمه و هيئــة الدفاع لن تغير النتيجة و أن استمرارنا في المحاكمة الصورية سيبدأ و كأنه اعتراف من قبلنا بوجود قضاء مستقل و محاكمة عادلة ...

## لكل ما سبق اطالب بالاتي :

1 - الإفــراج الفوري و غير المشــروط عــن جميع معتقلي و ســجناء الاحتجاجات التي جرت في البحرين منذ فبراير و ما تلاه ، مع جبر ضررهم و تعويضهم .

2 - محاكمة جميع المســئولين بغض النظر عن رتبهم و نسبهم في الأجهزة الأمنية و المتورطين في التعذيب و ســوء المعاملة من خلال لجنة مســتقلة و محايدة بحسب ما جاء في لجنة التقصي .

## كما أعلن عن الآتي :

1 - إن حضوري هذه الجلســات الأولية من هذه المحاكمة كان بهدف تسجيل إفاداتي و توثيــق ما تعرضت له من تعذيب و ســوء معاملة إضافة إلــى الانتهاكات التي جرت علي أثناء الاعتقال و التحقيق و المحاكمة مما ينتقص من مبادئ المحاكمة العادلة و يكشف زيف النظام و عدم جديته في علاج الأزمة السياسية الحقوقية في البلاد.

2 - أتوقف عن حضور الجلســات المستقبلية و عدم الاســتمرار في المحاكمة التي لا تتمتع بالاستقلالية و العدالة .

3 - مع شــكري و تقديري لهيئــة الدفاع و وجود المحامين الذيــن تصدوا للدفاع عني اطلب منهم الانســحاب من هذه المحاكمة ابتداء من هذه الجلســة و عدم تمثيلي في أي مرحلة من مراحل هذه المحاكمة .

4 - ارفــض أن ينبري احــد بتمثيلي كما لا أجيز أو أوافق على انتداب أي محام يمثلني دون الموافقة المعلنة و الرسمية مني .

المهم عندي ..

وهذا الذي أســأل اللّه ســبحانه وتعالــى ان يثبتني عليه ..أن أبقــى على وعدي وعلى إصراري من أجل المطالبة بقضايا شعب البحرين، وإن مثل هذه الأكاذيب والمسرحيات لن تفت من عزمي ولن تجعلني أتراجع وأنا سبق وقلتها ..

إنني مستعد للسجن..

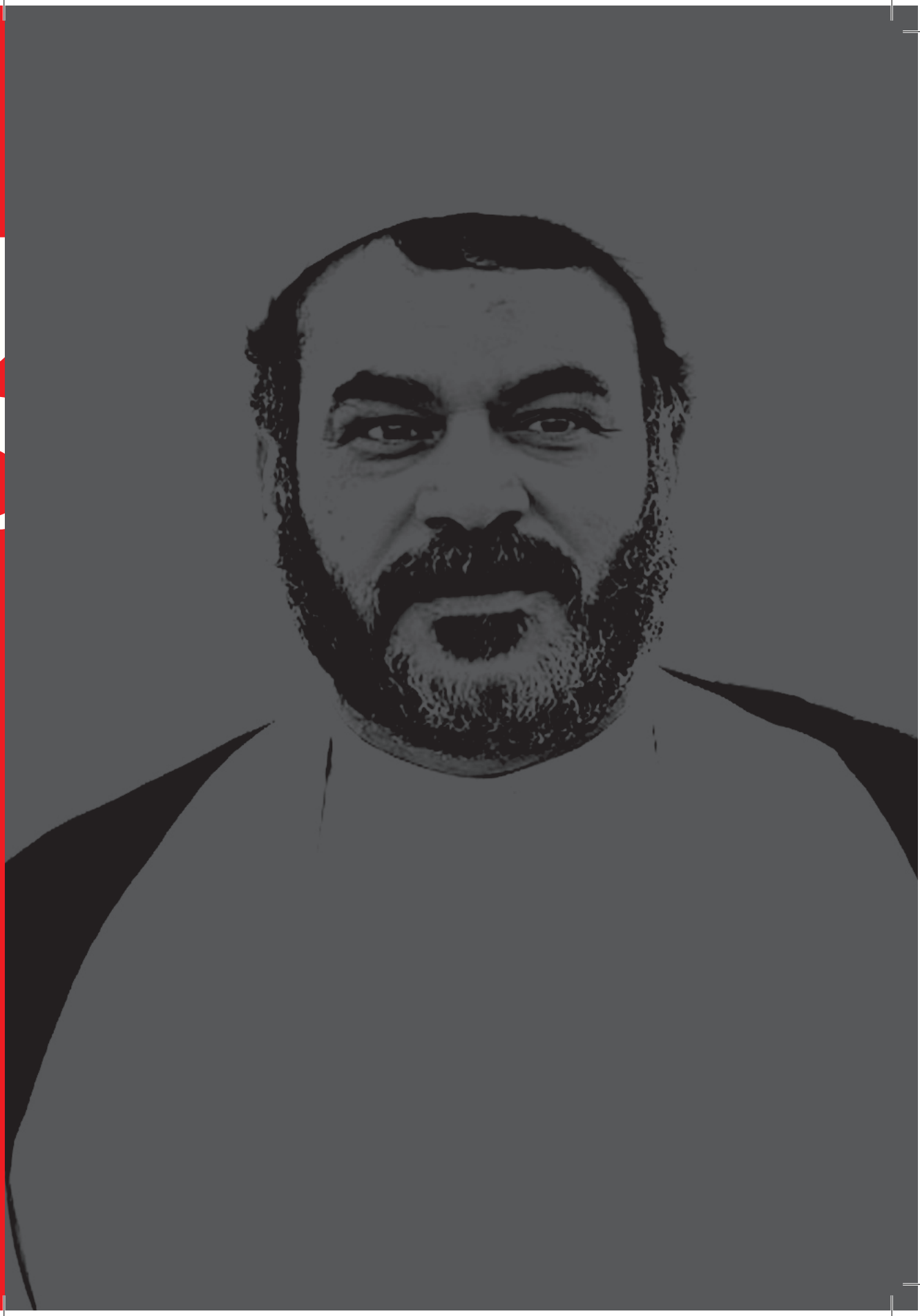

# شهادة وطن

إفادة سماحة الشيخ المجاهد

**محمد حبيب المقداد**

## ›› كلمة إفادة سماحة الشيخ المجاهد
# محمد حبيب المقداد

المحكمة اليوم الموافق 2012/6/19 تحت إجراءات أمنية مشددة

بسمه تعالى

### ملخص «التعذيب الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي»

لقـد قمتُ بتدوين ما يصل إلى خمسـين حالة من حالات التعذيـب التي تعرضت لها خلال فترة الاعتقال، ومراعاة للاختصار سـأذكر نماذج منها، والبقية مدونة في هذه الصفحات التي أقدمها بين أيديكم.

1 - الحرمـان من النوم ليلاً ونهاراً، لمدة 7 أيام متواصلة، ويصل الأمر إلى السـقوط على الأرض بعد أن يُغشى عليّ .

2 - التعليقة المعروفة (الفيلقة)، وهي أن يتم تعليق السجين بحيث يكون رأسه إلى الأسـفل، ورجلاه إلى الأعلى، كما تعلّق الشـاة المسـلوخة، وفي أثناء ذلك يقومون بالضرب بالأسـلاك البلاسـتيكية والعصـي، وقد جرى تعذيبي بهـذه الطريقة مراتٍ عديدة ولفتراتٍ طويلة .

3 - اسـتخدام الصاعق الكهربائي على الأعضاء الحساسة من الجسم، وقد ترك آثاراً جسـدية ونفسـية كثيرة لم تزل آثارها موجودة، رغم مرور أكثر من خمسـة عشـر شهراً .

4 - الضرب بالهراوات، والأسـلاك البلاسـتيكية الخشـنة على الرأس والظهر والبطن والفخذين، وسائر أعضاء الجسم، ولم تزل بعض آثارها موجودة أيضاً .

5 - البصق في الوجه إمعاناً في الإذلال والتحقير، ومنعنا من مسح البصقه من على وجوهنـا، وكذلك البصق في داخـل افواهنا، ويلزموننا بإبتلاع ذلك قبل وجبة الأكل، جرى ذلك عدة مرات .

6 - السـب والشـتم وإلقاء الكلمات البذيئة التي يخجل اللسان من ذكرها والتي تنال مـن العرض والشـرف والناموس ومثال ذلك (أنـا إبن الفاعلة) وبعـد التعذيب نُجبر على إسـماع السجناء ذلك السب. وكذلك سـب الدين والمذهب والإزدراء بالمعتقدات الدينية، والتعرض لأئمة المسلمين (ع).

7 - إجبارنا على تقبيل احذيتهم وتقبيل رموز صور النظام .

8 - تعريتي من جميع ملابسي لفترة طويلة، في عدة مواضع .

### المقدمة:

قال تعالى:" لا يحب اللّه الجهر بالسوء من القول إلا من ظُلم".السادة الأفاضل القضاة

المحترمين.. السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،
إن القضية التي بين أيديكم ليست جنحة من الجنح ولا جناية من الجنايات وإنما هي قضية سياسية بحته، هي قضية شعب ناضل ويناضل وكافح ويكافح لسنوات طويلة من اجل الحرية والديمقراطية وتطبيق العدالة الاجتماعية والعيش بعزة وكرامة. نعم هي هذه قضيتنا التي نحاكم عليها اليوم، وما التهم الزائفة والأكاذيب الرخيصة من دعوى العنف والإرهاب والتآمر والتخابر وقلب نظام الحكم، كلها مسرحيات هابطة ومؤامرات سياسية فاشلة، وضجة إعلامية مفتعلة إختلقها النظام من اجل التشويش على مطالبنا العادلة وأهدافنا المشروعة و...إننا نناشد اليوم من خلال القضاء تطبيق العدالة وإنصاف المظلومين ووضع الأمور في نصابها والنظر في القضية المرفوعة بعين العدالة والنزاهة والحيادية التامة. ولكي يتسنى لك الوقوف على الحقيقة بأبعادها وحيثياتها وإتماماً للحجة ودحضاً للباطل أضع بين أيديكم هذه الصفحات المتضمنة للوقائع والذكريات المشبعة بالمأساة والمعاناة، لتكون شاهداً حياً على عمق الجراح وسيكون حديثنا عبر المحاور التالية:-

1. إلقاء القبض والاعتقال التعسفي .
2. الدوافع الحقيقية للإعتقال .
3. كيدية التهم الباطلة .
4. التعذيب الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي .
5. المحاكمة الغير عادلة .
6. من هم المعذبون والجلادون .
7. الأدلة والشهود على التجاوزات والانتهاكات في ممارسة التعذيب .
8. المبعوث الخاص من الملك مُعذِب وجلاّد .
9. الخاتمة .

## **المحور الأول:** إلقاء القبض والاعتقال التعسفي

قامت قوات جهاز الأمن الوطني بتاريخ 2011/3/17م بمداهمة منزلي وتحطيم أبوابه في وقت متأخر من الليل، وذلك بغرض إعتقالي، وحيثُ أني لم أكن موجوداً بالمنزل لم تتمكن قوات الأمن الوطني من إعتقالي لكنها قامت بتفتيش المنزل والعبث بمحتوياته، ومصادرة وسرقة بعض الممتلكات الخاصة. وبعد علمي بما حدث في تلك الليلة لم أعد إلى منزلي وبقيت ضيفاً عند أحد الأصدقاء في منزله. وفي تاريخ 2011/4/1م وعند منتصف الليل طوقت قوات جهاز الأمن الوطني، بما يقارب 50 سيارة أمن مدججة بالعتاد والسلاح منزل صديقي، الذي استضافني والبيوت التي من حوله وبشكل مرعب ومفزع تم كسر أبواب المنزل الذي كنتُ فيه، وقاموا بإقتحام المنزل بعدد هائل من الملثمين، كما أنهم قاموا بتحطيم أبواب الغرف وبث الخوف والرعب لأهل المنزل وترويع الصغار والكبار والنساء. وبعد القبض علي وبطريقة

وحشـية قاسية، جردوني من جميع ملابسـي وإنهالوا عليّ بالضرب واللكم والصفع بالأيدي والركل بالأرجل، والضرب بالعصـي والهراوات التي يحملونها بأيديهم. وتم نقلي إلى السيارة.. لقد كنتُ أنزف دماً وكان الأمر مهولاً. وتم نقلي إلى السيارة بعد تعصيب عيني وشّد يدي إلى الخلف بالقيود الحديدية المؤلمة، وإتجهوا بنا إلى مبنى الداخلية (القلعة) قسم جهاز الأمن الوطني، ووضعوني في سجن تحت الأرض.

ولدي بعض الملاحظات المتعلقة بهذا الشأن:-

1. عدم وجود مذكرة اعتقال صادرة من النيابة .
2. إستعمال العنف المفرط وممارسة التعذيب والضرب أثناء الأعتقال .
3. الهجوم في وقتٍ متأخر من الليل والناس نيام حيث تم مداهمتنا عند الساعة 2 .
4. الهجـوم الإرهابـي علـى المنـزل وتحطيـم الأبـواب وإرعـاب النسـاء والأطفـال والآمنين.
5. النقـل من المنزل إلى السـجن كان بحالـة من الرعب والإرهاب والضرب والسـب والشتم فكانوا يقولون ألم نقل لك (لو إختبات في كذا لأخرجناك منه ).

## المحور الثاني: الدوافع الحقيقية للاعتقال

كان لي بعد عودتي إلى البحرين من المنفى الذي إستمر لأكثر من 12 سنة عام 2001 مشـاركاتي الاجتماعية، والسياسـية مع أبناء وطننا الغالي. ومن أبرز هذه الأنشـطة الاجتماعية تأسـيس جمعيـة خيرية تعنى بشـئون اليتامى والفقراء بإسـم (جمعية الزهراء) وكنتُ رئيساً لمجلس الإدارة فيها هذا على مستوى العمل الاجتماعي، وعلى المستوى السياسي كان لي الإسهام في النشاط السياسي العام والتي منها المشاركة في إلقاء الخطب وإقامة الندوات، والتي قد تتناول الشأن السياسي والذي ينطلق من منطلق حرية التعبير وكذلك بعض الأعمال والأنشطة السياسية والتي منها:-

1. التوقيـع علـى عريضة تطالـب بإعادة كتابة دسـتور ديمقراطي مـن خلال هيئة منتخبة، وقد وُجهت هذه الرسالة إلى الأمم المتحدة عام 2005م وقع عليها أكثر من 83 ألف من الشعب .
2. التوقيـع علـى عريضـة جماهيرية، تطالـب بتنحية رئيـس الوزراء عـام 2006، وتطالب ايضاً بتداول السـلطة من قبل الشـعب وقد وقع عليهـا أكثر من 55 ألف من أبناء الشعب.
3. إلقاء الخطب والمحاضرات الدينية والسياسية، وتوعية الناس وتعريفهم بحقوقهم السياسية.
4. المشاركة في المسيرات والاعتصامات السلمية، المطالبة بالإصلاحات السياسية.
5. المطالبة بإطلاق سـراح السـجناء السياسـيين، وفتـح المجال للتعبيـر عن الرأي وممارسة الحرية السياسية .
6. الكشف عن فساد أجهزة الدولة وسرقة المال العام، وسرقة الأراضي، من قبل ذوي

النفوذ المدعومين من قبل السلطة .
7. المطالبــة بتطبيق العدالة الاجتماعية، والمســاواة بيــن المواطنين، دون فئوية أو تمييز طائفي أو عرقي .
8. الدعوة إلى فســح المجال للحرية السياسية وتطبيق الديمقراطية، والمشاركة في صنع القرار، ورفض الديكتاتورية والاستبداد، وسياسة القهر والاضطهاد .
9. قيامي برفع دعوى وتقديم شــكوى لدى النيابة العامة، ضد وزير الداخلية احتجاجاً على استخدام ســلاح الشوزن من قبل قوات الداخلية، لقمع المحتجين والمتظاهرين من أبناء الشعب .
10. حضوري ومشاركتي في المسيرات السلمية لحركة الشعب في 14 فبراير وإلقاء الخطب في دوار اللؤلؤة .

## **المحور الثالث:** التعذيب الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي

نبدأ بعرض نماذج وصور من الممارسات الوحشية اللاإنسانية والتي جرت في سجني (القلعة) التابع لجهاز الأمن الوطني، وســجن القرين التابع لقوة دفاع البحرين(وجميع هذه الصور عاينتها بنفسي وتجرعت غصصها).
1. الحرمــان من النــوم ليلاً ونهاراً، لمدة 7 أيام متواصلة، ويصل الأمر إلى الســقوط على الأرض بعد أن يُغشى عليّ .
2. الوقوف المتواصل على القدمين، بحيث يؤدي إلى الإعياء والإغماء أحياناً، والسقوط علــى الأرض، وبعدها ينهالون علي ضرباً بالهراوات والــركل بالأرجل لإعادة إيقافي ثانية .
3. التعليقة المعروفة بإسم (الفيلقة)، وهي أن يتم تعليق السجين بحيث يكون رأسه إلى الأسفل، ورجلاه إلى الأعلى، كما تعلّق الشاة المسلوخة، وفي أثناء ذلك يقومون بالضرب بالأســلاك البلاســتيكية والعصــي، وقد جرى تعذيبي بهــذه الطريقة مراتٍ عديدة ولفتراتٍ طويلة .
4. اســتخدام الصاعق الكهربائي على الأعضاء الحساســة من الجسم، وقد ترك آثاراً جسدية ونفسية كثيرة لم تزل آثارها موجودة، رغم مرور أكثر من عام .
5. الضرب بالهراوات، والأســلاك البلاســتيكية الخشــنة على الــرأس والظهر والبطن والفخذين، وسائر أعضاء الجسم، ولم تزل بعض آثارها موجودة أيضاً .
6. الــركل والرفس بالأرجل، ووضــع الحذاء فوق الرأس والوجــه، والرقبة بل وضعه أيضاً داخل الفم أحياناً ..
7. الضــرب على أســفل القدميــن بالهراوات بعــد إلقاءنا على الأرض وشــّد وتكبيل اليدين والرجلين ويكون الضرب بقوة مفرطة. ويصل أحياناً للإدماء الكثير .
8. تكبيــل اليدين وشــدهما إلى الخلــف وتعصيب العينين، وشــدهما بعصابة تغطي نصف الوجه، ويكون ذلك في مرات عديدة متكررة .

9. إجبارنـا على الوقوف على أقدامنا لفترات طويلة، وأيدينا مرفوعة إلى الأعلى دون أن تلامس جدران الزنزانة .
10. سكب الماء البارد المؤذي على الجسم والفراش وفي داخل الزنزانة.
11. البصـق في الوجه إمعاناً في الإذلال والتحقير، ومنعنا من مسـح التفله من على وجوهنا .
12. بعـد إجبارنـا على فتـح أفواهنا، يتـم البصـق بالنخامة في داخل فضـاء الفم، ويلزموننا بإبتلاع ذلك قبل وجبة الأكل، جرى ذلك لمرات عديدة .
13. السـب والشـتم وإلقاء الكلمات البذيئة التي يخجل اللسان من ذكرها والتي تنال من العرض والشرف والناموس ومثال ذلك (أنا إبن الفاعلة) وبعد التعذيب نُجبر على إسماع السـجناء الموجودين في الزنزانات الأخرى، وهم يشهدون بأنهم سمعوا مني ذلك، ومنهم الشيخ عبد الجليل المقداد، والشيخ المحروس .
14. إجبارنا على السب والشتم لأنفسنا، وإستخدام عبارات بذيئة مثل (أنا حيوان، انا كلب ).
15. سـب الدين والمذهب والإزدراء بالمعتقدات الدينية، والتعرض لأئمة المسـلمين "ع" بالسب والشتم والإهانة .
16. الطعن والتجريح لمعتقداتنا الدينية كقولهم لنا "يا إبن المتعة.. لماذا تسـجدون على التربة.. ايها الكفار.. ايها المشركون..ايها الخونة.. وغيرها ..
17. إجباري على تقبيل أحذيتهم، وفي حال امتناعي عن ذلك، يتم إرغامي على ذلك بالضرب ووضع الحذاء على الرأس وفي داخل الفم .
18. التهديـد بالقتـل وتنفيذ حكم الإعـدام، وكانوا يقولون ويكـررون أن هذه المرة تختلف عن المرات السابقة، وكانوا يقولون "سوف تُعدم في شهر يونيو القادم ".
19. تعريتي من جميع ملابسـي لفترة طويلة، وجـرى ذلك في عدة مواضع منها في حادثـة الاعتقال حيـثُ تم تعريتي بمجرد الامسـاك بي مما جعلني اتسـتر باليدين، وكذلك جرى ذلك في سـجن القرين أيضاً عدة مرات حيثُ أنه أحد الأسـاليب المهينة في التعذيب لدى النظام .
20. التهديد بالاعتداء على الأهل وانتهاك العرض وهتك حرمتهم .
21. الإزعاج الليلي من خلال الضرب بالهراوات على القضبان الحديدية للزنزانات .
22. إجبارنا على تقبيل صور رموز النظام البحريني والسعودي، الملصقة أمامنا في جدران الزنزانة، ويحدث ذلك مرات عديدة في اليوم الواحد .
23. التضييـق فـي الذهاب لدورة الميـاه (الحمام)، بحيث لا يُسـمح لنا بالذهاب حين الحاجة، وفي حال السماح لنا لا نمنح الوقت الكافي لقضاء الحاجة .
24. إرغامنا على تغطية سـائر الجسد، بما في ذلك الوجه بالأغطية والبرانص، أثناء ذهابنا للحمام، وذلك من أجل أن لا يرانا أحد ولا نرى أحداً .
25. عـدم السـماح لنـا بالاسـتحمام والتنظيف، وتبديـل الملابس لفتـرة تصل إلى

أسبوعين .
26. إيقافنا تحت أشعة الشمس عند الظهيرة، وأثناء عودتنا من المحكمة اشتملت على حبال كان يجرّ على رقابنا بشدة مما أدى إلى مشاكل في التنفس حتى أن بعضنا يتقيأ من جراء تلك الحالة، وأيدينا مقيدة خلف ظهورنا بالقيود الحديدية.
27. المعاملة بقسوة وخشونة أثناء الذهاب إلى المحكمة والعودة منها إلى السجن، حيثُ أننا كنا حين ننقُل من السجن إلى القضاء العسكري، أو النيابة العسكرية في حالة يُرثى لها بحيثُ تكون أعيننا معصوبة، ووجوهنا ورؤوسنا مغطاة بأكياس من قماش شُدت حبالها على رقابنا، وأيدينا مُقيدة بقيود حديدية، ويستمر هذا المشهد أثناء الرجوع أيضاً.
28. الاستهزاء والسخرية بنا، والانتقاص منا أثناء تواجدنا في غرفة الانتظار في غرفة القضاء العسكري.
29. الحرمان من الاتصال بالأهل والأقارب وبالعالم الخارجي أثناء الفترة الأولى من الاعتقال.
30. وضعنا في السجن الانفرادي في زنزانة صغيرة، واستمر ذلك لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر، وكان بعض تلك السجون تحت الأرض في "القلعة".
31. الحرمان من الاتصال بالمحامي والالتقاء به أثناء التحقيق في جهاز الأمن الوطني، وفي النيابة العسكرية.
32. إجبارنا على التوقيع على افادة التحقيق في جهاز الأمن الوطني دون أن نقرأ ما فيها أو نعلم مضمونها.
33. الحرمان من الرعاية الطبية، وتقديم العلاج.
34. التهديد بالاعتداء الجنسي، بل قد وقع التحرش الجنسي لبعض الأخوة السجناء ومنهم الشيخ ميرزا المحروس، وقد رأيت كيف يصرخ من شدة الألم لهول العذاب.
35. تعذيبنا نفسياً من خلال الأجواء المرعبة، والمؤلمة لأصوات السجناء المعذبين، وصراخهم وبكائهم لشدة ما يجري عليهم من التعذيب.
36. الحرمان من الغذاء الكافي مما تسبب في إلحاق الضرر الجسدي بنا في تلك الفترة.
37. كان الضباط والعساكر يوهموننا بأننا لسنا في البحرين، وكانوا يقولون لنا "أنتم في سجون المملكة العربية السعودية، وستحكمون بأحكامها القاسية، سوف تقطع رؤوسكم بحدّ السيف".
38. الحرمان من الملابس في الفترة الأولى، حيثُ لم يكن لدي سوى الملابس التي أرتديها.
39. إرعابنا وإرهابنا من خلال إدخال الكلاب المتوحشة علينا، داخل عنبر السجن مع إطفاء الأنوار، وكانت الكلاب تنبح وتهاجم الزنزانات بشراسة ووحشية.
40. مداهمة المنزل أثناء الاعتقال وتحطيم الأبواب والعبث بمحتويات المنزل.

41. سرقة ومصادرة بعض الممتلكات، مثل بعض أجهزة الكمبيوتر، والمبالغ المالية والهواتف النقالة وغيرها من الممتلكات.
42. إشهار السلاح في وجهي أثناء الاعتقال، وترويع من في المنزل من النساء والأطفال وبث الرعب في قلوبهم.
43. تعرضنا للضرب بالأيدي والهروات في مبنى القضاء العسكري، يوم النطق بالحكم حينما رددنا شعار "سلمية سلمية شعب يطلب حرية". وكان الضرب شديداً موجعاً ولم يستثنوا منا أحداً، وكان ذلك في 2011/6/22.
44. تم ضربي وتعذيبي في مستشفى القلعة وأنا في حالة تلقي العلاج وعلى فراش المرض ولم يمنعهم ذلك من ضربي وتعذيبي.
45. مداهمتنا ليلاً ونحنُ نيام وقيامهم بضربنا وتعذيبنا، ونحنُ على فراش النوم، وقد حدث لي شخصياً ذلك بينما كنتُ نائماً وإذا بمجموعة من الملثمين أزاحت اللحاف عن وجهي، وبدأت بترويعي وضربي.
46. هتك حرمتنا والمبالغة في إذلالنا وتحقيرنا، كوننا أئمة مساجد ولنا وضعنا الاجتماعي، فكانوا يقولون بتهكم واستهزاء " أنت رمز؟؟ أنت تافه لا تسوى واللي يصلون وراك حيوانات حمير مثلك".
47. عدم السماح لنا بممارسة الشعائر الدينية، والتي منها التضييق علينا في أداء الصلاة، ومنع إدخال المصحف الشريف، في الفترة الأولى من الاعتقال.
48. إجباري على الغرغرة بالبول في مستشفى القلعة عند طلب فحص عينة من البول.
49. استخدام الهوز الأسود من الخلف بعد تعريتنا من ملابسنا.
50. إجباري على فعل أمور مقرفة ومقززة يخجل الإنسان من ذكرها.

## **المحور الرابع:** الدليل على كيدية التهم الباطلة

لا أراني في مقام إثبات براءتي من التهم الباطلة ودحض الادعاءات الزائفة والمسرحيات الهابطة، بحاجة إلى الكثير من الجهد والعناء، ذلك لأن الأصل الثابت شرعاً وقانوناً وفي دستور القضاء أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. فنحنُ أبرياء ونُحاكم بدوافع سياسية ويتم الانتقام منا لمواقفنا الوطنية والتهم الملفقة بحقنا، هي تهم كيدية بحته. وأقدم لكم ما يدلل على ذلك من خلال النقاط التالية:-

### 1. الاستهداف السياسي:

أن اعتقالي هذا ليس هو الاعتقال الأول من نوعه، وأن هذه التهم الكيدية ليست أول مرة يتحدث عنها النظام فلقد تم اعتقالي مرات عديدة بدوافع سياسية بحته، ففي عام 1989م تم اعتقالي بسبب إلقاء الخطب وتهمة التحريض، وفي عام 1991م كذلك تم اعتقالي للسبب نفسه وتم إبعادي عن الوطن لأكثر من 10 سنوات في

المنفـى. ولمـا رجعت كان السـجن ينتظرني عـام 2007 إذ تم إعتقالـي بتهمة قلب نظـام الحكم فيما عرف بقضية (خلية الحجيـرة) ثم تم الإفراج عنا لعجز النظام عن تمريـر مؤامراته. وفـي تاريخ 2010/8/15م تـم اعتقالي بتهمة قلـب نظام الحكم كذلـك وعرفت هذه "بالشـبكة الإرهابية". وعجز النظام كذلك عـن تمرير مؤامراته وتم الإفراج عنا بتاريخ 2011/2/23م، على أننا نمثل سجناء رأي كما أشارت إلى ذلك الصحـف الرسـمية. ثم لم يمض على الإفراج عني سـوى أيام قليلـة وإذا بالمؤامرة تنتظرني والسـجن يفتح أبوابه لي والتهم هي ذاتهـا، لأن الفاعل لها واحد والدوافع واضحة وجلية.

## 2. خلف التهم الباطلة والمسرحيات المفبركة:

التـي ينسـج خيوطها جهـاز الأمن الوطنـي المعـروف بتجاوزاتـه وانتهاكاته وكذبه وافتراءاتـه، وقـد بلغ مجموع القضايا والتهم التي رفعهـا ضدي إلى 11 قضية فكلما إنتهينا من واحدة خرجوا علينا بقضية أخرى، وهذا شاهد على الكيدية.

3. إن ممارسة أبشع أنواع التعذيب الجسدي، والنفسي والتحرش الجنسي:-

والمبالغـة في الأذى والتنكيل لدليل كاشـف عن أحقاد النظام ونواياه لسـيئة وتهمة الكيدية.

## 4. عدم مناسبة الحكم للموضوع:

إن التهم التي اختلقها النظام لا تتناسب ولا تنسجم مع وضعي الشخصي فمثلاً: كيف ينسجم ويتناسب اتهامي بأني أمرتُ بقطع لسان مؤذن كما يزعمون وأنا إمام مسجد وخطيب منبر وأدعو الناس إلى ذكر اللّه، والالتزام بقاعدة أن المسلم من سلم الناس من لسانه ويده، وعلى ذلك فقس مع بقية التهم.

## 5. صدور الأحكام الجائرة والقاسية والمبالغ في قسوتها:

والتـي بلغت رقماً قياسـياً فـي جور القضاء وبطشـه وظلمه واسـتخفافه، فلقد بلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقي 96 سنة، فما هو جرمي؟ وما هي جنايتي حتى أُحكم بهذه الأحكام الجائرة؟

## 6. إن طبيعة التحقيق الذي جرى معي:

أثناء الاعتقال يكشف عن روحية حب الانتقام لدى النظام ويفيض بالحقد والكراهية على أبناء المعارضة السياسية، ومحاسبتهم ومعاقبتهم لمواقفهم السياسية.

## 7. إن من بين الضحايا في سجون النظام:

أكثر من 50 معتقلاً قد تم التنكيل بهم والإساءة إليهم، وتعريضهم للتعذيب الوحشي

الهمجـي البربري. كل ذلك من أجل أن ينتزع منهم إقرار واعتراف بأن المحرض لهم هو الشـيخ محمد حبيب المقداد وهم على اسـتعداد للإدلاء بشـهادتهم أمام القضاء النزيه العادل.

### 8. إن التهم الكبيرة التي اختلقها النظام واتهمني بها:

لا تتناسـب والفترة الزمنية القصيرة، التي عشـتها خارج السجن، فمن المعلوم أنني كنـتُ في السـجن بعيداً عن الأحـداث ومجرياتهـا، ولم أخرج من السـجن إلا بتاريخ 2011/2/23م فكيـف يمكـن فـي هذه الفتـرة القصيـرة أن تصدر منـي كل التهم المنسوبة إلي، فهذا ما لا يقبله العقد ولا يتحمله عاقل.

## **المحور الخامس:** المحاكمة الغير عادلة:

إن مـن نافلـة القول أن نقول بـأن المحاكمة التي تـم تقديمنا إليها ليتـم محاكمتنا من خلالها بدوافع سياسـية بحته، استهدف فيها النظام الشرفاء من أبناء هذا الوطن ليجعـل من القضاء جسـراً لتمرير المؤامـرة وإطفاء الصبغـة القانونية عليها، وهي بعيـدة كل البعد عـن الحياديـة والاسـتقلال والعدالـة والنزاهة. فالمحكمة ليسـت مسـتوفاة لقواعـد القضاء العادل وهذا ما شـهدت به " لجنة تقصـي الحقائق "لجنة بسـيوني" في الفقرتين رقم +1701 1702 يرجـى مراجعة الفقرتين المذكورتين، ومن أجل تسليط الأضواء على هذا الموضوع نقدم الملاحظات التالية:-

1. إن الأصل الثابت في الشـرع والقانون لكل إنسـان هو البـراءة ومن يدعي خلافها عليه ان يثبت مدعاه، وهذا ما لم يتحقق منه شـيء على الإطلاق بل العكس قُدّمنا كإرهابيين وعاملونا معاملة المجرمين.
2. الخلل فـي الإجراءات لتطبيق المحاكمة العادلة، والتي منها كون القاضي قمعياً لا يسمح للمتهم بالكلام، من حيث مثوله بين يدي القضاء إلى حين صدور الحكم عليه، وهذا ما حصل لي شخصياً فقد حكمني في قضية من القضايا بعشرين سنة دون أن يُسمح لي بالحديث ولو مرةً واحدةً رغم طلبي المتكرر للحديث.
3. الاسـتناد إلى شـهادة المعذبين والجلادين من عناصر جهاز الأمن الوطني، الذين قاموا بتعذيبنا واجبارنا على التوقيع على إفادات تم انتزاعها بالضغط والإكراه.
4. التعدي علينا بالضرب وممارسة القمع والتعذيب، في مبنى القضاء العسكري وقد جرى ذلك مرات عديدة، وقدمنا شكوى بهذا الشأن ولكن لا حياة لمن تنادي.
5. تعرضنا للتعذيب قبل جلسة المحاكمة ويتم تهديدنا بأن لا نذكر ذلك في المحكمة وفـي ذات مـرة تكلم احدنا وهو عبـد الهادي الخواجة، عن تعرضـه لمحاولة الاعتداء عليه جنسياً، أمام القاضي فطرده القاضي من قاعة المحكمة.
6. قبـول القاضي بالإفادات التي تم انتزاعها مـن المتهمين بالضغط والاكراه وتحت الوحشية.ص 10

7. استصدار الأحكام الجائرة التي لا تستند إلى الدليل والبرهان وإنما تحقق رغبات النظام وتطبق مؤامراته.
8. عدم الاختصاص فالمحكمة عسكرية والقاضي عسكري، ونحنُ مدنيون.
9. عدم السماح لنا بالالتقاء بالمحامين قبل جلسات المحكمة، حتى أننا كنا نُحضر للجلسة "جلسة المحاكمة" دون أن نلتقي بالمحامي للتشاور معه فيما يختص بشؤون الدفاع.
10. إن من الأدلة على عدم استيفاء المحكمة لشرائط الحكم العادل هو نقض أحكامها من قبل محكمة التمييز وعدم القبول بها في أحكامها الصادرة بحقنا.

## **المحور السادس:** من هم المعذبون والجلادون:

إليكم أيها السادة قائمة بأسماء المعذبين والجلادين الذين تم التعرف عليهم أثناء تعذيبهم لنا في سجن القلعة والقرين. ونظراً إلى أن المعذبين كانوا ملثمين ووجوههم غير مكشوفة، فمن الصعب التعرف عليهم جميعاً، ولكن تم التعرف على البعض منهم وهم:

1. الأمير ناصر بن حمد بن عيسى آل خليفة وهو إبن ملك البلاد حمد بن عيسى آل خليفة:

وهو احد الجلادين والمعذبين الذين قاموا بتعذيبي وضربي في السجن. وقصته معي على النحو التالي:

في اليوم الثاني من اعتقالي وبالتحديد بتاريخ 2011/4/2م في سجن القلعة لدى جهاز الأمن الوطني، الذي تحت الأرض، وفي أثناء التحقيق معي وأنا معصوب العينين، ومكبّل اليدين جاءني (ناصر بن حمد) وسألني هل تعرفني؟ فقلتُ لا لأني كنت معصوب العينين، فقال لي: أنا الذي لم يفصل بيني وبينك إلا الجدار يوم مسيرة الصافرية، وكرر السؤال: هل عرفتني؟ فقلتُ: لا. لأني لم أكن اتوقع أن يكون "ناصر" من ضمن المعذبين، فقال لي بلسانه: معك الأمير ناصر، وأخذ يحقق معي ويسألني عن الشعارات التي كان الناس يرددونها يوم مسيرة الصافرية، فقلتُ له بعضها، فقال: بعدَ.. أكمل.. حتى قال لي أريد شعار "يسقط..." فلما أنا قلتها أن الناس كانت تردد كذلك شعار "يسقط..." فإذا به ينهال علي ضرباً بعنف على الجانب الأيمن من رأسي وأسقطني على الأرض فرفعوني الذين من حولي، ثم ضربني مرة أخرى، وأسقطني وهكذا انهال علي ضرباً وهم معه، وكلما سقطت على الأرض تمّ رفعي وضربي إلى أن سالت الدماء من كل أنحاء جسمي. هذا وقد انكشف جزء من الغطاء الذي على عيني فرأيتُ "ناصر بن حمد" بعيني أثناء التعذيب في سجن القلعة.

2. بدر ابراهيم غيث:

وهو نقيب في جهاز الأمن الوطني، قام بتعذيبي أثناء القبض علي في ليلة

الإعتقال.
3. يوسف المناعي:-
مـلازم فـي جهاز الأمن الوطني قـام بتعذيبي، أثناء القبض علي فـي ليلة الإعتقال وهو الذي كان يقول لي " ألم نقل لك لو تنخش في..."
4. محمد عويّد:-
مـلازم في جهاز الأمن الوطني وهو أردني الأصل قام بتهديدي، وتعذيبي وقد رأيتُ وجهه أثناء التعذيب وكنتُ اعرفه مسـبقاً إثر تحقيق معي في اعتقالات سابقة، وهو الـذي قـال لي في هذه المرة- في القلعة : أنا لا اخاف من أحد، سـوف أفرغ الرصاص في رأس من يقترب من بيتي".
5. عبد اللّه السوري:-
ملازم في جهاز الأمن الوطني قام بالتحقيق معي، وبتعذيبي وقدر رأيتُ وجهه أثناء التعذيب، حينما انكشف جزء من الغطاء عن وجهي في نفس الليلة التي عذبني فيها ناصـر. هذا وأنا أتقدم بطلـب إحضارهم ومثولهم بين يدي القضـاء ليقول القضاء فيهم كلمته.
6. الرائد باسل سيادي:-
وهو الضابط المسـئول عن سـجن القريـن وهو يعرف الملثميـن، المعذبين جميعاً، ولذلك فنحنُ نطلب اسـتدعاءه بين يدي القضاء للكشف عن أسماء المعذبين والذين من ورائهم..

## **المحور السابع:** الأدلة الشهود على التجاوزات والانتهاكات في ممارسة التعذيب:

1. أنا أوثق الأدلة والبراهين على ممارسـة التعذيب والتنكيل بنا في السـجن بشـتى أصناف الانتهاكات والتجاوزات، والتي تتنافى مع أبسـط الحقوق الانسـانية للانسان، هو التقرير الطبي الذي كتبه الطبيب الشرعي المكلف من قبل المحكمة العسكرية، وذلك أثناء محاكمتنا في تلك الفترة حيث أنه وثق آثار التعذيب في تقريره وبشكل لا يقبل التأويل وهو موجود بين أيديكم.
2. الدليـل الآخـر من الأدلة التي تُثبـت التجاوزات والانتهاكات هو مـا جاء في تقرير لجنة بسـيوني من شهادة الطبيب الشرعي المختص الذي كشف عليّ وقام بتصوير آثـار التعذيب التي على جسـدي، فبلغ عددها الخمسـين اثر ، وكلهـا موثقة بالصور ويمكنكم العودة إلى تقرير اللجنة الموقرة، وللأمانة فإن السـيد بسـيوني نفسه لما أن نظـر إلـى آثار التعذيب في جسـدي أثناء زيارته لنا، في سـجن القرين تألم وقال بحزن وألم بعد أن كادت أن تجري الدموع من عينيه (ينهار أسود).
3. إن من بين الذين شـهدوا حالات التعذيب والانتهاكات التي جرت علي في السـجن هم أخواني السـجناء الذين معي في السـجن، وهم على استعداد للإدلاء بشهادتهم

أمـلاً أن يُفسـح المجال في ذلـك إحقاقاً للحـق، وإظهارا للمظلومية. والشـهود هم الأسماء التالية

(وكلهم من الثقاة المطمئن بشهادتهم):

الشـيخ عبد الجليل رضي المقداد.الشـيخ عبد اللّه عيسـى المحروس.الاستاذ حسن مشيمع.الاسـتاذ عبد الوهاب حسين.الاسـتاذ عبد الهادي الخواجة.الحاج محمد حسن جواد.جاسم الحايكي.الشيخ عبد الهادي عبد اللّه المخوضر.

4. مضافاً إلى ما ذُكر من الأدلة والشهود

فإن جسـمي ما يزال يحمـل آثار التعذيب، وبصمـات المعذبيـن والجلادين، وجدران زنزانة سجن القرين تشهد فعليها آثار بقع الدم الحمراء وقد ذكرتُ ذلك سلفاً.

5. إن مـا جاء فـي تقرير "لجنة بسـيوني"في الفقرتين 1180 1179+ يكشـف عن تورط مسئولي ورموز النظام والقيادات العليا في الانتهاكات والتجاوزات.

**المحور الثامن:** المبعوث الخاص من الملك مُعذب وجلاد:

حينمـا كنتُ في سـجن القرين كانـت المجموعات الملثمـة تَتردد علينا، ليـلاً ونهاراً وتمارس معنا أبشـع أنـواع التعذيب ومختلف الاهانات بكل قسـوة وضراوة وفي ذات ليلـةٍ من الليالي الصعبة، جاءت مجموعة من الملثميـن إلى زنزانتي وكالعادة قيدوا يدي وعصبوا عيني، وأخذوني إلى خارج السـجن ونقلوني بسـيارة إلى خارج السجن وقاموا بضربي وتهديدي داخل السيارة، والتعامل معي بعنف حتى أنهم أخذوني إلى مبنى أعتقد أنه تابع لجهاز الأمن الوطني، وقالوا الآن سـيأتي الشـيخ وإذا لم تتعاون معه سـنعتدي عليك جنسـياً ونعذبـك عذاباً إلى المـوت ثم بعدها أتى ذلك الشـيخ وتوقفوا عن ضربي وتعذيبي وهم يقولون جاء الشـيخ.. جاء الشـيخ. هذا وأنا لا أزال مُعصب العينين مُقيد اليدين ولكني كنتُ أسـمع حديثهـم، حيثُ أمرهم أن يفتحوا العصابة عـن عيني ففتحوها وجلس معي أمام طاولة مسـتديرة وأخذ يتحدث معي عـن أحداث الدوار، وهو يكتـب بعض الملاحظات، قال لي أنـا مبعوث من قبل جلالة الملك، ويشـرفني أن أمثله وأنا اسمي الشيخ صقر آل خليفة، وأوصاني جلالة الملك أن أسألك عن الأحداث التي جرت في الدوار، فهو يريد أن يسمع شخصياً منك حقيقة الأحداث لا من خلال ملفات التحقيق وهكذا كان يسألني، وأنا أجيب وإستمرت الجلسة لأكثر من ساعات تقريباً، هذا وقد طلب مني في أثناء الجلسة أن اقدم اعتذاراً للملك ثـم الصفح والعفو فرفضت ذلك، فإنفعل وغضب وجـاء دور الملثمين لينتقموا مني على عدم استجابتي لطلبه ثم أرجعوني إلى السجن بعد وجبة التعذيب.

وبعـد يومـين تقريباً كذلك تم اخذي من السـجن إلـى نفس المبنى السـابق الذي يتواجد فيه الشـيخ صقر ممثل الملك بحسـب مدعاه، وفي تلـك الليلة ضغطوا علي ضغطاً شـديداً وقاموا بتعذيبي وضربي وتهديدي بالتحرش الجنسـي، قبل ذلك من اجل أن ينتزعوا مني إعتذاراً إلى الملك وقد أخبرت الحامي محسـن الشـويخ بما جرى

لي في تلك الفترة. ولم يرجعوني إلى السجن إلا قرب طلوع الشمس.. والحاصل فقد تبين لي أن المدعو الشيخ صقر آل خليفة والذي إدعى تمثيل الملك هو احد المعذبين والجلادين وتحوط به مجموعة من الجلادين.

**المحور التاسع:** خاتمة:

وفي نهاية المطاف أشير إلى بعض المطالب الأساسية المهمة، والتي أرى من الضروري رفعها إليكم وهي:-

1. محاسبة المعذبين والجلادين ومحاكمتهم محاكمة عادلة وفق الشرع والقانون، وإن كانوا من رموز النظام، فلا أحد فوق القانون الذي يجب أن يتساوى فيه جميع المواطنين، وعلى القضاء أن يبرهن لنا على استقلاليته وحياديته.
2. أنني أطالب بالإفراج الفوري عني وعن جميع سجناء الرأي ومعتقلي الحرية من أبناء شعبنا الكريم، وخصوصاً الحرائر من النساء اللاتي زُج بهن النظام في السجون وإسقاط جميع التهم الزائفة.
3. الاعتذار لأبناء الطائفة الشيعية الذين تم الاعتداء عليهم وجرح مشاعرهم والازدراء بعقائدهم الدينية والسب والشتم لأئمتهم وعلماءهم، والتشنيع والتشهير بهم وهذا ما أثبتته لجنة تقصي الحقائق (بسيوني) في فقرة رقم 1234.
4. الاعتذار ورد الاعتبار لكل السجناء المظلومين الأبرياء، الذين وقع عليهم التعذيب وتلفيق التهم الباطلة بحقهم، وتعويضهم لما لحق بهم من ضرر، وهذا ما ينسجم مع توصيات السيد شريف بسيوني في تقريره الشهير، راجع فقرة رقم 1129 – 1180.

## ›› الشيخ **محمد حبيب المقداد** سجن جو المركزي
## الكلمة التي ألقيت في قاعة محكمة الإستئناف العليا

بتاريخ 22/مايو/2012م غرة رجب الموجب 1433 هـ
المحكمة اليوم الموافق 2012/6/19 تحت إجراءات أمنية مشددة

بسمه تعالى
السادة القضاء الكرام،،السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،في مقام الدفاع عن نفسي ودفع التهم الكيدية المنسوبة إلي كذباً وزوراً فإني أضع هذه المذكرة المختصرة التي تحتوي على جوانب متعلقة بالدعوى المرفوعة في حقيقتها القانونية وأبعادها السياسية، أملاً أن تكون ضمن مذكرة الدفاع التي قدمها السادة المحامون..
أيها السادة القضاة.. إن التهمة الموجهة إلي والتي على ضوءها تم إصدار الأحكام القاسية هي تهمة التحريض عل الخطف والاعتداء على أفراد الشرطة والآسيويين الأجانب العاملين في مملكة البحرين، وأنا أقول لكم إن هذه دعوى والدعوى تفتقر إلى دليل وبرهان فأين دليلكم وبرهانكم على إني قمتُ بالتحريض على هذا الفعل، وبصياغةٍ قرآنية أقول لكم (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) وأنا واثق كل الثقة ومطمئن كل الاطمئنان أنه لا يوجد قول أو فعل أو عمل يدل على قيامي بالتحريض على الخطف والاعتداء على أفراد الشرطة وخطف الآسيويين كان صدر من على منصة الإلقاء في دوار اللؤلؤة كما يزعمون.
وهنا أقول إن الخطابات التي يتم إلقاءها من على المنصة مسجلة وموثقة ولا يوجد خطاب واحد يدعو إلى الإعتداء على افراد الشرطة أو العمّال الاسيويين بل يوجد العكس من ذلك: الدعوة إلى السلمية وممارسة السلوك الحضاري الملتزم ويكفي شاهداً على ذلك كل المسيرات التي انطلقت والحشود التي اعتصمت في دوار اللؤلؤة، لم يسجل بها دعوة إلى عنف، وثالثاً: إن دوار اللؤلؤة يتواجد فيه آلاف من أبناء هذا الشعب، فهل يستطيع من يزعم ويدّعي أنني حرّضت على العنف والاختطاف والاعتداء على الآسيويين أن يأتي إلي بشاهد واحد سمع مني ذلك؟ الجواب واضح لا يوجد لأن المسألة مفبركة ومحاكة من قبل النظام الذي يختلق الأكاذيب والتلفيقات ويعمل الدسائس والمسرحيات لينال من كل المناضلين الشرفاء من أبناء هذا الوطن الحبيب.
ويبقى هنا أن نناقش مسألتين، الأولى اعترافات المتهمين، والثانية شهود الإثبات.
إن استهداف أجهزة السلطة للمعارضين السياسيين، من سمات الأنظمة المستبدة فالمستبد لا يتحمل الصوت المعارض ولا يتعايش مع الأنظمة المرتبطة بالإصلاح، وبالرغم من إدراكي لتلك الحقيقة فقد حملّني الواجب الإنساني، والواجب الديني على قول الحق والمساهمة في رفع الظلم والإضطهاد، ومواجهة أجهزة الفساد، وإن

أدى ذلك للمخاطرة بسلامتي وحريتي، ذلك أن اتخاذي طريق دراسة العلوم الشرعية والإرشاد الديني، جعلني ملزماً أن أقول كلمة الحق، لجمهور الناس المسلوبة حقوقهم، والمغلوب على أمرهم عملاً بالخط السياسي العام الذي رسمه للأمة عملاق الفكر والسياسة وثاني رجل في الأمة بعد رسول الله (ص) خليفة المسلمين أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (ع) حينما قال في وصيته للأمة جمعاء (قولا بالحق واعملا للأجر وكونا للمظلوم عونا وللظالم خصماً)، ومن هذا المنطلق الحكيم والفكر القويم انطلقت مسيرتي في الحياة لقول الحق والدفاع عن المظلومين والتصدي للظلم والظالمين، وقد دفعتُ ثمن الإجهار برأيّ المعارض للسلطة، وإنتقادي للفساد ومطالبتي بالحريات فصرتُ مستهدفاً من قبل الأجهزة الأمنية استهدافاً سياسياً من خلال اساليبها المختلفة ومؤامراتها الخبيثة فحاكت خيوط المؤامرات والأكاذيب والافتراءات للانتقام مني شخصياً ومن بقية الشرفاء من أبناء المعارضة الشريفة، ولقد تعرضت للسجن مرات عديدة، وتعرضتُ خلالها لشتى صنوف التعذيب وأنواع التنكيل.

## التآمر على جمعية الزهراء لرعاية الأيتام:

لم تكتفِ السلطة بالتآمر علي كشخص سياسي معارض لها، بل بلغ من تآمرها وانحطاطها والتجني على أعمال الخير والبر والإحسان فطالت أيدي أجهزة السلطة، الجمعية الخيرية المعروفة بجمعية الزهراء لرعاية الأيتام، وداهمتها وعبثت بمحتوياتها وقامت بتفتيش المكاتب، فتعرضت للتحقيق والتعذيب والتنكيل والإساءة لنشاطي وعملي في الجمعية الخيرية، واتهام الجمعية بدعم الإرهاب، فهل مساعدة الأيتام يعُدّ إرهاباً؟ وهل الأيتام في نظر السلطة إرهابيون؟ ومن الغريب أن المحققين يقولون أن جمعية الزهراء تدعم الأيتام، مقابل القيام بأعمال التخريب، فتُعطي لكل يتيم عشرة دنانير، مقابل قيامه بالمظاهرات وحرق الإطارات، وكنتُ قد تعرضتُ للتعذيب من اجل أن أقر واعترف لهم بذلك.

## جلسات التحقيق في دهاليز السجون وأروقة التعذيب:

أن لدى النظام سجناً تحت الأرض في مبنى القلعة، قسم الأمن الوطني، يحتوي على مجموعة من الزنزانات الانفرادية الضيقة، ومكاتب وغرف التحقيق، وقد تم تصميم هذا السجن من اجل إجراء التحقيق مع السجناء وانتزاع الإعترفات منهم بالعنف والقوة واستخدام الأساليب الوحشية البربرية، ومختلف وسائل الضغط والإكراه، وتتناوب على العمل في هذه السجن عناصر من المعذبين والجلادين التابعين لجهاز الأمن الوطني برئاسة مجموعة من الضباط المتخصصين في جلسات التحقيق وانتزاع الاعترافات من المتهمين ويخضع هذا الجهاز لرئاسة خليفة بن عبد اللّه آل خليفة، وهو المسئول الأول عن كل الانتهاكات والتجاوزات وحالات التعذيب التي حصلت من

قبل جهاز الأمن الوطني، وقد وثقت لجنة تقصي الحقائق (لجنة بسيوني) المخالفات القانونية والانتهاكات الحقوقية والممارسات اللامشروعة لهذا الجهاز المتورط في جرائم القتل والتعذيب والاعتداء.. أنني وكواحد من ضحايا أجهزة هذا النظام الذين تم تعريضهم للتعذيب والتنكيل على يد جهاز الأمن الوطني في السجن المشار إليه أعلاه , وقد جرى معي التحقيق في الأمور التالية:

## النشاط السياسي:

والذي يتمثل في مشاركتي في المسيرات والاعتصامات السلمية، والخطب والكلمات التي ألقيها في المحافل العامة والخالية من أي تحريض على العنف. فكنتُ أتعرض للتعذيب القاسي انتقاماً لمواقفي السياسية، وتعبيري عن آرائي السياسية وخير شاهد ودليل على ذلك ما جرى لي على يد ابن الملك (ناصر بن حمد آل خليفة) والذي كان يمارس التعذيب معي انتقاماً مني لشعار (يسقط حمد) الذي كان في المسيرات.

## تهمة السلاح:

فلقد تعرضتُ للتعذيب الشديد لدرجة الإغماء وفقدان الوعي وكان كلما فقدتُ وعيي رشوا علي الماء، فأفيق مرعوباً مرتعشاً وأنا محاط بمجموعة من الجلادين والمعذبين، انتزعت الرحمة من قلوبهم وأنا على تلك الحالة يواصلون تعذيبهم لي بقسوة ووحشية، وهم مستمرون في تعذيبهم، وأنا في حالة الإغماء فأفيق وهم من حولي والسياط على جسدي ثم يأتي دور الصاعق الكهربائي فيقولون (جيبوا له الكهرباء) وأنا على الأرض أتقلب يميناً وشمالاً حيثما توجهني ضرباتهم وفي الأثناء أسمع صوت جهاز كهربائي، ولكنني لا أعلم من أين سيأتيني الصاعق الكهربائي.. أعن يميني أو عن شمالي من أمامي أم من ورائي، لأنني معصوب العينين ومقيد اليدين، وفي الأثناء أشعر بهزةٍ تمر بكل بدني تكاد ترفعني عن الأرض فأصرخ بصوت عالي بلا شعور ثم يُغمى علي، ولا أشعر إلا والماء يغمر رأسي وجسدي، وهكذا يستمر الوضع وأنا كالطير المتكسرة أجنحته المهيض الجناح المثخن بالجراح، وهم من حولي يغرسون أنيابهم ومخالبهم في جسدي المضرج بالدماء.

وللعلم أيها السادة القضاة.. إن إثارة موضوع السلاح ليس لأول مرة ففي الاعتقال السابق كذلك تعرضتُ للتعذيب الوحشي البربري بالصاعق الكهربائي واتهموني بالسلاح وذكرتُ ذلك على المنصة في دوار اللؤلؤة.

إن سلاحي هو إيماني بعدالة قضيتي.. إن سلاحي هو ديني ووطنيتي وصمودي وثباتي، فكفى تعذيباً وتنكيلاً وانتهاكات ومحاكمات للرأي والضمير والخنق للحريات في بلد يتشدق بالحرية وهو الغارق في بحر الديكتاتورية، وفي بلد يتحدث عن حقوق الإنسان وهو من يسحق الإنسان تحت قدميه ويعامل الإنسان معاملة أدنى

من معاملة الحيوان.. هذه شـهادتي كسجين معذّب أقدمها لمحكمة التاريخ وأصحاب الضمائر الحرة.

## تهمة التخابر مع الخارج:

لقد مارس جهاز الأمن الوطني معي أبشع أنواع التعذيب ومختلف الأساليب الوحشية، من اجل إلصاق تهمة التخابر والارتباط بدولة أجنبية، ولأنه لا يوجد ما يدل على ذلك لجأ إلى اختلاق أكذوبة لا تُصدّق ولا يقبلها العقل وهي أكذوبة الأسطول الحربي حيثُ زعموا إن اتصالا هاتفياً جرى بيني وبين شـخص من إيران، وتم تعريضي للتعذيب الشـديد من اجل انتزاع اعترافاً مني بهذه الأكذوبة المصطنعة والمسرحية المزيفة. وكذلك تم تعريضي للتعذيب القاسـي من اجل انتزاع مني بأنني مرتبط بحزب اللّه وبالأمين العام للحزب، وزعموا أن هناك علاقة خاصة بيني وبين السـيد حسـن نصر اللّه، ولأنه لا يوجد أي مدرك يمكن توظيفه في إلصاق التهمة بل لا حقيقة لها أصلاً، إختلقوا مسألة الاتصال هاتفياً كدليل على الارتباط بالجهة الخارجية.

إن اسـتهداف أجهزة السـلطة للمعارضين السياسيين من سـمات الأنظمة المستبدة، فالمسـتبد لا يتحمل الصوت المعارض ولا يتعايش مع الأنظمة المرتبطة بالإصلاح، وبالرغـم مـن إدراكي لتلك الحقيقة فقـد حملني الواجب الإنسـاني والواجب الديني على قول الحق والمسـاهمة في رفع الظلم والإضطهاد ومواجهة اجهزة الفسـاد وإن أدى ذلك للمخاطرة بسلامتي وحريتي ذلك إن إتخاذي طريق دراسة العلوم الشرعية والدينيـة جعلني ملزماً أن أقول الحـق لجمهور الناس المسـلوبة حقوقهم المغلوبة على امرهم عملاً بالخط السياسـي العام الذي رسـمه للأمة عملاق الفكر والسياسة وثانـي رجل في الأمة بعد رسـول اللّه (ص) أمير المؤمنين وخليفة المسـلمين علي بن أبي طالب (ع) حينما قال في وصيته للأمة جمعاء (قولا بالحق واعملا للأجر وكونا للمظلوم عونـاً وللظالم خصماً).ومن هذا المنطلق الحكيـم والفكر القويم انطلقت مسيرتي في الحياة لقول الحق والدفاع عن المظلومين والتصدي للظلم والظالمين، وقد دفعت ثمن الإجهار برأي المعارض للسلطة وانتقادي الفساد ومطالبتي بالحريات فصـرت مسـتهدفاً من قبـل الأجهزة الأمنية اسـتهدافاً سياسـياً من خلال أسـاليبها المختلفة ومؤامراتها فحاكت المؤامرات والافتراءات.

## الاستناد إلى شهادة الجلادين والمعذبين:

إن من أدل الأدلة على إفلاس النظام قانونياً لجوؤه إلى الاسـتعانة بشهادة المعذبين والجلاديـن الذيـن كانوا يمارسـون التعذيب والتنكيـل بنا، أثناء التحقيـق معنا، هم أنفسـهم اسـتعان بهم النظام ليكونوا شـهود إثبات على ضحاياهم، وهذا مما يدل بوضـوح علـى الكيدية في التهم الباطلـة التي اختلقها النظـام لتمرير مؤامرته. ولا يخفـى علـى هيئة القضاة الكرام أن المصداقية شـرط في صحة شـهادة الشـاهد،

وأن فقدان المصداقية يعني عدم أهلية الشاهد ليكون شاهداً امام القضاء النزيه العادل. ومن المعلوم أن الذين تم الاستعانة بهم من قبل النيابة العسكرية للإدلاء بشهادتهم كشهود إثبات، هم أنفسهم الجلادون و المعذبون الذين كانوا يعذبوننا. فأي مصداقية للمعذب والجلاد؟؟ لذا فإننا نطالب بعدم تكرار الأخطاء السابقة في جلسات القضاء ومخالفة المبادئ العامة لشرائط القضاء.

## استهداف الطائفة الشيعية:

وبعد أن عجز النظام عن مواجهة اتساع رقعة المعارضة الشعبية المطالبة بالحقوق السياسية المشروعة، وعدم تنفيذ مطالب الشعب، لجأت عندها إلى سلاح آخر من أسلحتها ألا وهو خنجر الطائفية، وحاولت الدولة بهذا أن تحاصر التحرك في زاوية الطائفية و لتوهم الرأي العام بأنها المحرك للنهضة الشعبية، ويتجلى هذا الأمر من خلال الصور التالية:-

1. هدم المساجد وتدمير دور العبادة للطائفة الشيعية، وقد أشار تقرير تقصي الحقائق (بسيوني) إلى أنه بلغ مجموع المساجد التي تم هدمها أكثر من 33 مسجداً – راجع فقرة رقم -1315 1334 من التقرير وكذلك التوصية رقم 1336.2.
2. استهداف علماء وأئمة المساجد الشيعية والشخصيات البارزة في الوسط الشيعي. حيثُ شنت السلطة عليهم حملة اعتقالات واسعة تضمنت العشرات منهم وزجت بهم في غياهب السجون ولم تتورع السلطة عن تعذيبهم وهتك حرماتهم، والمساس بمقاماتهم الدينية.
3. حملات الاعتقال الواسعة التي شملت الآلاف من النشطاء والمحتجين السلميين والمطالبين بالحقوق المشروعة، وقامت السلطات بتلفيق التهم الباطلة لهم لتجعل من القضاء جسراً، لتمرير هذه المؤامرة، لضرب أبناء الطائفة الشيعية.. وها هي السجون اليوم تضجّ وتعجّ من كثرة السجناء السياسيين من أبناء هذه الطائفة.4
4. ممارسة أبشع أنواع التعذيب وشتى صنوف التنكيل بالآلاف من معتقلي الرأي، والمحتجين السلميين من أبناء الشيعة، ولم تدخر السلطة نوعاً من أنواع التعذيب إلا وارتكبته وقد تم تدوين ما يزيد على الخمسين نوعاً من أصناف التعذيب التي مورست بحقنا – هذا وقد ذكر السيد بسيوني أن هذا التعذيب كان ممنهجاً وكانت السلطة تدرّب أفرادها على هذه الأنماط – راجع الفقرات (-1238 -1179 1180)
5. محاربة الشيعة في أرزاقهم، وقوت عيالهم، وقد تجلّت هذه الجريمة النكراء، فيما جرى من الفصل التعسفي للآلاف من أبناء الطائفة الشيعية عن أعمالهم، ووظائفهم التي كانوا فيها، ولقد سجّل تقرير السيد البسيوني هذه الحقيقة والتي أحصى فيها مجموع المفصولين عن العمل (حيثُ بلغ عدد مفصولي القطاع العام 2075/ ومن القطاع الخاص 2464 فالمجموع 4539 مفصولاً)، "راجع فقرة رقم 1446 – "1453.
6. تقديم المئات من الأبرياء والضحايا لأبناء الطائفة الشيعية إلى محاكم عسكرية

فاقـدة لكل شـرائط القضاء النزيه العادل مع حرمانهم مـن كل حقوقهم القانونية، قبـل وبعـد محاكمتهم والتي نتج عنها صدور أحكام جائـرة ومجحفة، ويكفي لإثبات بطلان هذه المحاكمات الصورية الممسـرحة ما ورد في تقرير السـيد بسيوني فقرة رقم 1701 و 1702.7.

7. شـن الحمـلات الإعلامية على الطائفة:-شـن النظام حملات اعلامية واسـعة عبر وسائله الإعلامية المرئيات، والمقروءة والمسموعة وعمل على تجنيد أقلام مأجورة، وأبواق مسحورة تستهدف الطائفة الشيعية في معتقداتها ووطنيتها فلا يكاد أن يمر يوم، إلا والإعلام يبث سمومه قدحهاً وتشنيعاً وطعناً في الهوية الوطنية فتارةً يوصف بأننـا عملاء للخارج، وأتباع وأنصار لولاية الفقيه، وبأننا متآمرون على الوطن، وتارةً أخـرى نوصف بالإرهاب وأعمـال التخريب، وكلها تصبّ في مصـب الحرب الإعلامية على الطائفة الشيعية.

بسـمه تعالى"قل هاتوا بُرهانكم إن كنتم صادقين"السادة القضاة الكرام، السـلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،فـي مقام الدفاع عن نفسـي، ودفع التهم الكيدية المنسـوبة إلي كـذبـاً وزوراً فإني أضع هذه المذكرة المختصرة التي تحتوي على جوانب متعلقة بالدعوى المرفوعة في حقيقتها القانونية وأبعادها السياسـية، أملاً أن تكون ضمن مذكرة الدفاع التي قدمها السادة المحامون.

أيها السادة القضاة، إن التهمة الموجهة والتي على ضوئها تم إصدار الأحكام القاسية، وهي تهمة التحريض على الخطف والاعتداء على أفراد الشرطة والآسيويين الأجانب العاملين في مملكة البحرين، وأنا أقول لكم إن هذه دعوى والدعوى تفتقر إلى دليل وبرهـان، فأيـن دليلكم وأين برهانكم على أني قمـتُ بالتحريض على هذا الفعل؟ وبصياغـة قرآنية أقول لكم "قـل هاتوا بُرهانكم إن كنتم صادقيـن" وأنا واثق كل الثقـة ومطمئن كل الاطمئنان أنه لا يوجد قـول أو فعل يدل على قيامي بالتحريض على الخطف أو الاعتداء هذا أولاً.

ثانياً: الدعوى بالقيام بالتحريض على الخطف والاعتداء على أفراد الشـرطة وخطف الآسيويين على منصة الإلقاء في دوار اللؤلؤة كما يزعمون، وهنا أقول: أن الخطابات التي يتم إلقاءها من على المنصة مسـجلة وموثقة، ولا يوجد خطاب واحد يدعو إلى الاعتداء على أفراد الشـرطة أو العمال الآسـيويين، بل يوجد العكس من ذلك الدعوة إلى السلمية وممارسة السلوك الحضاري الملتزم، ويكفي شاهداً على ذلك المسيرات التي انطلقت والحشـود التي اعتصمت في دوار اللؤلؤة لم يسجل بها دعوة إلى عنف أو اعتـداء أو تصـادم، وأنـا واحد من أبنـاء هذه المسـيرة التي تؤكد على سـلميتها،

وحضاريتها وأسلوبها السلمي المتحضّر.
وثالثاً: إن في دوار اللؤلؤة يتواجد آلاف من أبناء هذا البلد.

## التهمة:

(انضموا وآخرون إلى جماعة مؤسسة على خلاف أحكام القانون تولي المتهمون من الأول حتى الثاني عشر والرابع عشر قيادات فيها. الغرض منها الدعوة إلى قلب وتغيير دستور الدولة ونظامها السياسي، وتعطيل أحكام القوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين والحقوق العامة والإضرار بالوحدة الوطنية بان (انضموا إلى الجماعة موضوع التهمة الأولى مع علمهم بأغراضها ووسائلها).

## الرد على التهمة:

الجواب على تهمة الانضمام، ولتفنيد الإدعاء فيها نحتاج لبيان الحقائق التالية:

## الحقيقة الأولى:

أن القضية بشأن التنظيم المزعوم سالبة بإنتفاع الموضوع فلا يوجد تنظيم مؤسس بالمعنى المتحدث في التهمة المزعومة ولم نسمع بإسم التنظيم بالشكل المذكور إلا من خلال لائحة الاتهام التي تم تقديمنا للمحكمة العسكرية استناداً إليها ونحنُ لا علم لنا بالأمر. بل أن البعض منا لا يعرف البعض الآخر قبل وضعنا في سجن واحد ولم نلتقي من قبل السجن، فكيف تم تأسيس هذه الجماعة المزعومة.

## الحقيقة الثانية:

أن مجموع المتهمين بهذه التهمة والبالغ عددهم واحد وعشرون متهماً هم من أصحاب توجهات سياسية مختلفة بل وقيادات لتنظيمات سياسية معروفة ومعلن عنها وليسوا من تنظيم واحد فمثلاً الأستاذ عبد الوهاب حسين الأمين العام لحركة الوفاء والأستاذ حسن مشيمع الأمين العام لحركة حق، والأستاذ إبراهيم شريف الأمين العام لحركة وعد، والدكتور سعيد الشهابي رئيس حركة أحرار البحرين والأستاذ عبد الهادي الخواجة ناشط حقوقي ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان سابقاً، ومنهم المستقل كمحمد حبيب المقداد والشيخ عبد اللّه المحروس، فعملت السلطة على اختلاف تنظيم وهمي لا حقيقة له لكل هذه المجموعة ذات التوجهات المختلفة.

## الحقيقة الثالثة:

أنني لا أنتمي إلى أي كيان أو تنظيم سياسي، وإن كنتُ لا أرى في الانتماء للكيان أو التنظيم السياسي جريمة أو مخالفة للشرع، أو للقانون ولكنني لستُ ضمن أي

تنظيم سياسي ولي تصريحاتي بهذا الشأن في العديد من الخطابات السياسية، في المحافل العامة مضافاً إلى ان أصحاب التنظيم والجمعيات السياسية يشهدون بأني لستُ منتمياً إلى أي فصيل منهم في التنظيم، ولو كنتُ واحداً من الجمعيات السياسية تنظيماً لكنتُ صرّحتُ بذلك لأنني أمتلك الشجاعة الكافية في الإفصاح عن أفكاري وقناعاتي.

## الحقيقة الرابعة:

ان المصدر الوحيد الذي اعتمدته المحكمة العسكرية في إلصاق تهمة التنظيم المزعوم، هو المصادر السرية التابعة لجهاز الأمن الوطني، ولا يوجد دليل آخر على إثبات التهمة المزعومة سوى المصادر السرية.ولا يُخفى على القاضي النبيه الحاذق، أن الدليل المذكور مهلهل و ضعيف بل لا يصُحُ الاستناد إليه بحسب الموازين الشرعية والمعايير القانونية، فهو من جهةٍ يكتنفه الغموض وعدم الوضوح لأنك لا تعرف من هم المصادر السرية، ولا تعلم حالهم ولا صدقهم ولا مصداقيتهم ليكونوا مؤهلين في صحة اعتبار الشهادة، فكيف يتم الاطمئنان بمجهول الحال هذا من جهة، ومن جهة ثانية: إن الدليل على إثبات التهمة على المتهمين قاصر عن إثبات المدعي فهو لا يتضمن ما يبعث على الوثوق والاطمئنان، بل لا يخرج عن كونه مدعي لإثبات المدعى، وهذا يكفي في عدم الركون إليه والأخذ به كدليل.

## الخاتمة:

يكفي في عدم ثبوت تهمة التنظيم أن المحكمة العسكرية لم تطمئن لتهمة التنظيم المزعوم، لذا نرى بأن المحكمة العسكرية التي اتهمت بعض المتهمين بهذه التهمة كالمتهم إبراهيم شريف، والمتهم صلاح الخواجة، والمتهم الحر يوسف الصميخ، وهم من ضمن جماعة التنظيم المزعوم، وهنا أقول من الأولى أن يتم تبرئتي من تهمة التنظيم لأنني كنتُ معتقلاً في السجن، وكوني في السجن معتقلاً يعني عدم مشاركتي في التنظيم.

## التهمة الثالثة:

(التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية، للقيام بأعمال عدائية ضد مملكة البحرين، بأن تخابروا مع عناصر إيرانية، ومسئولي حزب اللّه الذي يعمل لمصلحة جمهورية إيران الإسلامية، وأمدوهم بمعلومات وبيانات تتعلق بالأوضاع الداخلية بمملكة البحرين وتلقوا منهم تعليماتهم وتوجيهاتهم لارتكاب أعمال عدائية بالبلاد بغرض إحداث الاضطرابات والقلاقل وإشاعة الفوضى توطئة لقلب نظام الحكم القائم وإقصاء رموزه).

## وللرد على هذه التهمة نورد النقاط التالية:

إن هـذه التهمة دعوى والدعوى تفتقر إلى دليل وبرهان لإثباتها، وإلا فالأصل البراءة بالمقتضيات الشـرعية والقانونية التي تؤكـد أن المتهم بريء حتى تُثبت إدانته في المحاكم القانونية.

إن لائحة الاتهام التي تقدمت بها النيابة العسكرية في اتهامي بهذه التهم والتي من بينهـا، تهمة التخابر مع من يعملون مع مصلحة دولـة أجنبية، للقيام بأعمال عدائية ضـد مملكـة البحرين، وقد ذكرت النيابـة العامة أن الفترة الزمنيـة لهذه التهمة هي من سـبتمبر 2010 وحتى 17 مارس 2011، وأنا أقول أنني ومن تاريخ 2010/8/25م ولغايـة 23 فبرايـر كنتُ معتقلاً في السـجن، ولم يتـم الإفراج عنـي إلا بتاريخ 23 فبرايـر، ولم تُطل فترة بقائـي إلا أياماً قليلة، وعادت السـلطة واعتقلني مرة ثانية بتاريـخ 2011/4/1 م علماً بأني لم أسـافر خارج البحرين في الأيـام القليلة المفرج عني فيها، فكيف تم التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية.

وبقي أن تتمسـك النيابة بتفسـير معنى التخابر من خـلال المكالمات الهاتفية، كما ادعـى ذلك المعذبون والجلادون من جهاز الأمن الوطني في جلسـات التحقيق، وهنا أقـول أن جلسـات التحقيـق التي جـرت معي هي جلسـات تعذيـب، وتنكيل وفرض التهم بالقوة والإكراه فهل يصح شـرعاً وقانوناً الوثوق والاطمئنان بما يتم انتزاعه، تحـت وطـأة التعذيب والضغط والإكـراه، فلقد افرغ عناصر جهـاز الأمن الوطني كل أحقاده وضغائنه وكشّـر عن أنيابه ومخالبه، وغرسها في جسدي. وعرضني لتعذيب وحشي بربري أشـرفت على الموت مرتين خلال تعذيبهم لي، وتشهّدتُ الشهادتين وصرتُ على مشارف الموت من التعذيب وفظاعته، أكرهوني وأجبروني على التوقيع قسـراً وجبراً على تلك الإفادة التي لا أعلم ما فيها وما مضمونها.إن مما يُستحسـن الاستشهاد به كدليل على عدم وجود التخابر مع دولة أجنبية، هو تقرير لجنة تقصي الحقائق (لجنة بسيوني)، وهي لجنة محايدة ومستقلة وقد ذكر التقرير ما يلي:-

بنـد رقم 1712 (إن الأدلة المقدمة إلى اللجنة بشـأن دور الجمهورية الإسـلامية في الأحداث الداخلية، في البحرين في فبراير ومارس 2011 وبين ايران ونتيجة لأن معظم الادعاءات من جانب حكومة البحرين تنحصر في معلومات، وعمليات استخباراتية قام بهـا عملاء ايرانيون، فـإن مصادر المعلومات غير معلومة لطبيعتها الحساسـة. ومن ثـم فإن اللجنة لـم تتمكن من التحقيق في الادعاءات القائلـة بوجود دور لإيران في أحداث فبراير ومارس 2011، ومن ناحية أخرى لم تعثُر اللجنة على أية أدلة تشير إلى ارتكاب وحدات درع الجزيرة التي انتشرت في البحرين بداية من 14 مارس 2011 أي انتهاكات لحقوق الإنسان) انتهى الاقتباس من تقرير بسيوني.

## التهمة الرابعة:

(حاولوا بالقوة قلب وتغيير دسـتور الدولة ونظامها الملكي، بأن ألفوا بينهم وآخرين

جماعة حركية تحت مسمى "التحالف من اجل الجمهورية" تهدف إلى تغيير الدستور وقلب نظام الحكم بالقوة، وتزودوا لهذا الغرض بالأموال اللازمة ونفذوا خططهم لبلوغ مآربهم، وذلك بإحداث القلاقل والاضطرابات وإثارة الفتن في البلاد وتعطيل العمل بمؤسسات الدولة، والاستيلاء عليها وايقاف نشاط القطاعات الاستثمارية الخاصة والحض على ارتكاب جرائم القتل والخطف والإيذاء والتجمهر والتحريض على عدم الانقياد للقوانين توصلاً إلى إشاعة الفوضى في المملكة وإفقاد السلطة سيطرتها وإفلاتها زمام الأمور متهيئين بذلك لتحقيق غرضهم، بقلب نظام الحكم القائم وإقصاء رموزه وإقامة النظام الجمهوري في البلاد، وكان ذلك نتيجة التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية على النحو المبين في التحقيقات).

## وللرد على هذه التهمة اقول بإختصار:

أن مسمى التحالف من اجل الجمهورية، كيان يتكون من ثلاث تنظيمات سياسية، معلن عنها بشكل واضح وهي لا تعمل في الخفاء، بل بكل شفافية أعلن الفصائل الثلاثة المتحالفة عن رؤيتهم السياسية بكل وضوح، وهذه الفصائل الثلاثة هي تيار الوفاء – حركة حق – حركة احرار البحرين، وأنا شخصياً لستُ واحداً من هذه الفصائل الثلاثة حتى أتولى الرد والجواب، وبالتالي فالتهمة ليست موجهة إلي، وأنا لستُ معنياً بها.

## التهمة الخامسة:

(جمعوا وأعطوا أموالاً للجماعة موضوع التهمتين أولاً وثانياً مع علمها بممارستها نشاطاً إرهابياً).

## للرد على هذه التهمة الباطلة والادعاء الزائف أقول:

إن التهمة ذات شقين: الشق الأول مسألة جمع المال (جمعوا) والشق الثاني إعطاء المال (أعطوا) وفي كلا الحالتين حالة الجمع وحالة الإعطاء لا يتحقق الفعل إلا مع وجود طرف ثاني ولا يتقوم وجوده إلا به، فعندما تقول التهمة أنني جمعت المال فلا بد من التهمة أنني جمعت المال، فلابد من طرف جمعت منه المال، فأين هو هذا الطرف؟ وعندما تقول التهمة أنني أعطيتُ المال للجماعة فأين هذه الجماعة من منهم أعطيته ومتى وكيف وأين ومن يشهد بذلك؟ أنني أقول أن هذه التهمة الباطلة والادعاء المزيف ليس لأول مرة يتم اتهامي بها فلي مع هذا النظام في الأكاذيب والافتراء سجل حافل.

ولتقديم شواهد على ذلك أذكر السادة القضاة بسجل أكاذيب السلطة ففي عام 2007م تم اعتقالي فيما يسمى بخلية الحجيرة، وتم توجيه تهمة جمع الأموال في هذه التهمة ودعم الإرهاب في العراق ثم ذهبت الدعوة أدراج الرياح، وفي عام 2010 م تم اعتقالي كذلك، وتم توجيه تهمة جمع الأموال، وهكذا لا تنقطع أكاذيب وافتراءات النظام، فليس غريباً إذا اتهمتُ في هذه المرة بهذه التهمة.

## التهمة السادسة:

1. روجــوا قلب وتغييــر النظام السياســي للدولة، بالقوة وبوســائل غير مشــروعة، وكان ذلك قولاً وكتابة بإلقاء الخطب في المحافل العامة والخاصة، وبإصدار البيانات ونشرها من خلال شبكة المعلومات الدولية
2. حرضوا علانية على كراهية نظام الحكم والازدراء به وكان ذلك قولاً وكتابة على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات
3. أذاعــوا عمداً أخبارا وشــائعات كاذبة ومغرضــة، وبثوا دعايات مثيرة خلال شــبكة المعلومــات الدوليــة والوســائل الهاتفية النصيــة، وإلقاء الخطب فــي المحافل العام وشائعات كاذبة، ومغرضة ودعايات بوجود تمييز طائفي في البلاد، وبفقدان سلطات الدولة سيطرتها على الأمور وبانتهاجها ممارسات غير مشروعة
4. حرضوا غيرهم علانية على عدم الانقياد للقوانين، وحسنوا أموراً تعد جرائم بأن حرضوا على إعاقة العمل للمؤسســات العامة والخاصة وأيدوا ما وقع منها مما يشكل جرائم بمقتضى القانون، وكان ذلك قولاً وكتابةً النحو المبين بالتحقيقات.

## وللرد على هذه التهمة نقول:

النهج السلمي نهجنا وأسلوبنا في العمل:

أنني وكمعارض سياسي مؤمن بالنهج السلمي والعمل بالأساليب السلمية، التي تتفق مع الرؤية الفكرية والجوانب الإنســانية، وتنســجم مع التعاليم الإســلامية للشريعة الســمحاء، لذا أقول وبصوتٍ عالٍ ومن موقع المســؤولية والدفاع عني وعن المسيرة الســلمية التي أنتمي إليها فإني أتحدى الســلطة أن تأتي بدليل واحد أنني دعوت إلى عنف أو حرضتُ عليه فلا يوجد قطعاً ما يدلل على ذلك وأنا أســتطيع في المقابل آن آتي بعشــرات الخطب والكلمات والمقالات التي ادعوا فيها إلى الســلمية، ونبذ العنف والالتزام بالعمل السلمي..

## وللرد على تهمة التحريض على كراهية النظام أقول:

لا أنكــر أننــي قمــتُ بالتحريض، ولكن ينبغــي أن يفهم الجميع علــى ماذا حرضت؟ فكل خطاباتي وكلماتي ومقالاتي ومحاضراتي تشتمل على التحريض على كراهية الديكتاتورية، والاستبداد وسياسة القمع والاضطهاد، وجعل السلطة حكراً على رجل واحد لأكثر من أربعين عاماً خلافاً لحرية الشــعب وإرادته، نعم حرضتُ على كراهية سياســة الاســتئثار بخيرات البلد لإقطاعيين متنفذين وبرجوازيين متســلطين، نعم حرضــتُ على كراهية ممارســة التعذيب الممنهج في الســجون، والحــط من كرامة الســجناء، والاعتداء عليهم تعذيباً جسدياً ونفسياً وتحرشاً جنسياً، نعم حرضتُ على كراهية سلب مرجعية الشعب في كونه مصدر السلطات الثلاث التشريعية والقضائية، والتنفيذيــة وجعلها في شــخص واحد خلافاً لإرادة الشــعب ومصــادرة لحريته، نعم

حرضتُ على كراهية التمييز الطائفي، والتفاضل القبلي والامتياز العرقي الفئوي على حساب مبدأ المواطنة المتساوي، نعم حرضتُ على سياسة التجنيس السياسي الطائفي، وحرمان المواطن من العيش الكريم وحقه في العمل، نعم حرضتُ على كراهية الشر والرذيلة، ودعوتُ إلى الخير والفضيلة.

وأما دعوى أنني قمتُ ببث دعايات بوجود تمييز طائفي في البلاد، فإنني أقول أن وجود التمييز الطائفي في البلاد ليس إشاعات كاذبة ودعاية مغرضة بل هو واقع حقيقي، يقر بوجوده في هذا البلد كل منصف، صاحب ضمير ووجدان، ولكي يكون كلامي مشفوعاً بالدليل والبرهان، فإني أضع بين أيديكم إحصائية موثقة بالأرقام تتضمن الكشف عن المناصب الكبيرة والوظائف العليا في الدولة وأجهزتها، وكيف أن سياسة التمييز الطائفي هي السياسة المهيمنة والمتبعة بكل جلاء ووضوح.

وأما تهمة فقدان سلطات الدولة سيطرتها على الأمور فاكتفي في الجواب على هذه التهمة بما ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق (لجنة بسيوني) حينما قالت اللجنة في وصف الحالة في فترة الأزمة (651/ وقد أدت هذه الحوادث وغيرها إلى الشعور، بأن الحكومة لم تعد قادرة على توفير الحماية، وأنه يتعين على البحرينيين أن يدافعوا عن أنفسهم من خلال تشكيل لجان شعبية، ونقاط تفتيش على كل حال).

وأما تهمة (انتهاجها ممارسات غير مشروعة) أي انتهاج الدولة ممارسات غير مشروعة وهذا من أوضح الواضحات، فهل استخدام القمع وأسلوب العنف المفرط الذي انتهجته الدولة في مواجهة المسيرات الاحتجاجات السلمية كان ممارسات مشروعة، ولتسليط الضوء بشكل أكبر ننقل هذا النص من تقرير بسيوني بند 1112 (بيّن فحص الأدلة التي قدمت للجنة أن وحدات من قوات الأمن العام التي شاركت في أحداث فبراير ومارس 2011 وما تلاها من أحداث قد انتهكت في مرات كثيرة قاعدتي الضرورة والتناسب واجبتي التطبيق بشكل عام في الأمور المتصلة بإستخدام القوة من جانب المسئولين المكلفين بإنفاذ القانون) وفي فقرة رقم 1114 ورد ما يلي (وفي كثير من الحالات لم تحترم وحدات من قوات الأمن العام، خلال أدائها لواجبات الالتزام المتضمن في القانون البحريني والدولي باستخدام الأسلحة النارية، على نحو يتناسب مع درجة الخطر المحدق).

وأما تهمة (حرضوا غيرهم علانية على عدم الانقياد للقوانين، وحسنوا أموراً تُعد جرائم...) فللرد على هذه التهمة أقول أن الخطب والكلمات التي ألقيتها في دوار اللؤلؤة مسجلة وموثقة وليس فيها الدعوة إلى عدم الانقياد للقانون وتحسين أمور تُعد جرائم أو بقية التهم الملفقة، ويمكن العودة إلى خطبي وكلماتي المسجلة فهي تندرج ضمن حرية الرأي والتعبير المكفولة دستورياً، وتتضمن كذلك النقد السياسي لسياسة الدولة الخاطئة مضافاً إلى أن خطبي وكلماتي تمثل آرائي السياسية وقد تحدثت عنها بأسلوب سلمي متحضر وهو حق مكفول دستورياً وقانونياً، فقد جاء في دستور مملكة البحرين ما يضمن هذا الحق.

## التهمة الحادية عشرة:

(دعوا ونظموا واشتركوا في مسيرات دون إخطار الجهة المختصة)وللجواب على هذه التهمة نقول:

ان هـذه التهمة ذات شـقين:- الشـق الأول يتمثـل في تهمة "دعوا ونظموا" والشـق الثانـي يتمثل في تهمة "اشـتركوا في مسـيرات دون اخطار الجهـة المختصة".فأما التهمـة الأولى وهي الدعوة والتنظيم للمسـيرات دون اخطار الجهة المختصة، فإني أقـول لم يصدر مني هـذا الأمر فلم أدعُ ولم أنظم المسـيرات التي هي دون إخطار الجهة المختصة، ذلك لأنني لم أكن موجوداً حينما انطلقت المسـيرات، فمن الواضح والمعلوم لدى الجميع أن المسيرات التي دون اخطار الجهة المختصة، قد بدأت بتاريخ 14 فبراير وانطلقت بشـكل يومي وأنا في هذه الفترة كنتُ معتقلاً في السجن، ولم أخـرج من السـجن إلا بتاريخ 23 فبراير، فكانت المسـيرات قائمـة ومنظمة من قبل المنظميـن مـع عدم وجودي. وهذا دليل على أنني لسـتُ أنا الداعـي أو المنظم لها، مضافـاً إلـى أنه لا يوجـد أي دعوة أو تنظيم قـد صدر مني بهذا الشـأن. وأما التهمة الثانية وهي تهمة المشـاركة في المسـيرات دون إخطار الجهة المختصة فإني أقول بأنني نعم اشـتركت في المسـيرات التي دون اخطار الجهة المختصة، وأنا واحد من أبناء هذا الشـعب الذي انطلق بهذه المسـيرات بعشـرات الآلاف وهو يطالب بحقوقه المشـروعة وبأساليبه السلمية المتحضرة، فإذا كان ينبغي محاكمتي لمشاركتي في المسـيرات فنصف شـعب البحرين يتعين على النيابة أن تقدمه للمحاكمة لأن نصف شعب البحرين قد شارك في المسيرات.

# شهادة من وطن

شهادة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق
الإنسان حول تعذيبه في سجون البحرين

**عبدالهادي الخواجة**

## ›› شهادة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان حول تعذيبه في سجون البحرين **عبدالهادي الخواجة**

أقوال عبدالهادي الخواجة أمام محكمة الاستئناف العليا بتاريخ 2012/5/22

السادة رئيس وأعضاء هيئة محكمة الاستئناف العليا المحترمين،
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،
أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتحدث أمام هيئتكم الموقرة، وهو الحق الذي تم حرماني منه طوال مراحل التقاضي السابقة. علماً بأنه قد تم استبعاد إفاداتي في التحقيق نتيجة لوقوع التعذيب.

### مقدمة:

إنني المواطن البحريني عبدالهادي عبداللّه الخواجة، قد تعرضت منذ يوم التاسع من أبريل 2011، للاعتقال التعسفي والسجن الانفرادي والتعذيب النفسي والجسدي والتحرش الجنسي، والمحاكمة غير العادلة، دون أن أرتكب أي جرم فعلي أستحق عليه العقوبة القانونية، فضلاً عما وقع بحقي من تعذيب وانتهاكات تجرمها القوانين الدولية والوطنية. علماً بأنني لا أنتمي إلى أية جمعية أو جماعة سياسية، وإن كان ذلك ليس بجرم في حد ذاته إنما حق طبيعي لأي إنسان.
إنما الدافع الفعلي وراء ما جرى عليّ من انتهاكات حالية وسابقة هو أنني قد اخترت طريقا شائكا صعباً وهو الدفاع عن حقوق الإنسان، ليس فقط كاختصاص ومهنة - بصفتي كباحث ومدرب في هذا المجال - وإنما وجدت من واجبي الوقوف مع المظلومين والضحايا في مختلف الانتهاكات التي يتعرضون لها، دون النظر إلى حجم المخاطر وردات الفعل التي سيقوم بها الذين يقومون بارتكاب تلك الانتهاكات. وهكذا فقد تضمّن نشاطي وعملي مواضيع خطيرة مثل الفساد السياسي والمالي، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، وامتيازات الفئة الحاكمة، والتمييز الطائفي والعرقي، إضافة إلى مواضيع أخرى مثل الفقر والحق في الكرامة الانسانية والوظيفة المناسبة والسكن الملائم، وحقوق العمال الأجانب.
واذا كانت بدايتي في الثمانينيات تتمثل في نشاطي التطوعي في "لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين" والمحسوبة على إحدى المجموعات السياسية المعارضة، فإن هذا النشاط قد تحول في بداية التسعينيات إلى عمل مستقل تماماً عبر تأسيس "المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان" والتي قامت بدور أساسي وحاسم في خروج البحرين من حقبة أمن الدولة، عبر نشاطها في العواصم الغربية بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.
ويشرفني أنني اكتسبت في تلك الفترة جنسيتي الثانية حين أصبحت لاجئا سياسياً في مملكة الدنمارك التي وفرت لي الحرية والكرامة والمأوى عندما كنت ملاحقاً في

بلـدي البحرين. إلا أننـي لم أتردد أبداً في العودة إلى البحريـن عام 2001 عندما تم السـماح لي بذلك، حيث واصلت في أداء واجبي ورسـالتي في التثقيف والتدريب على قضايا حقوق الإنسـان في البحرين وخارجها، ومسـاعدة ضحايـا الانتهاكات للتحرك السـلمي للمطالبة بحقوقهم ورصـد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسـان. وكان الثمن أنني تعرضت طوال السـنوات العشـر الماضيـة للاعتداءات الجسـدية من قبل قوات الأمـن والتوقيف والاعتقـال والمحاكمات غيـر العادلة وحملات التشـويه، والمنع من السـفر، واسـتمر ذلك حتى خلال الفترة من نوفمبر 2008 إلـى فبراير 2011، والتي عملت فيها كمنسق اقليمي لمنظمة "فرونت لاين" الدولية - ومقرها دبلن وبروكسل - والتي تختص في حماية المدافعين عن حقوق الإنسـان في العالم ولم يشـفع لي أنني قد قدمت اسـتقالتي كرئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان" قبل بداية عملي فـي المنظمة الدولية، والذي لم يكن ذي صلة بأوضاع حقوق الإنسـان في البحرين، فقد طغت الروح الانتقامية لدى من استهدفهم نشاطي السابق باعتبارهم مسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات من خلال وظائفهم كمسـؤولين سياسـيين أو أمنيين، وكذلك لشـكوكهم بأنني كنت - وبشـكل غير علني - أسـتخدم عملي الدولي لتقديم العون للنشطاء المحليين في البحرين.

## وجاءت أحداث 14 فبراير:

ومـا تلاها من إعـلان حالة السـلامة الوطنيـة لتكون الفرصـة المناسـبة للانتقام. وخصوصاً أنني وبعد سقوط القتلى والجرحى في أولى الأيام قررت تقديم الاستقالة مـن عملي الدولي والتفرغ للنشـاط التطوعي في البحرين للمسـاهمة في أن يكون التحرك الشعبي سلمياً وفاعلاً في ضمان الحقوق، وفي رصد وتوثيق الانتهاكات التي وقعت أثناء الأحداث. وكنت من أجل ذلك أشـارك في الندوات وألقي الخطب وأشـارك فـي الاجتماعات المتنوعة التي كان يشـارك فيها ممثلون عـن الجمعيات والجماعات السياسية ونشطاء سياسيون ومدنيون وحقوقيون، كل ذلك بصفتي كمدافع مستقل عن حقوق الإنسـان. وتلك الاجتماعات التي كانت تعقد في مقار الجمعيات السياسية ومجالس الشخصيات السياسية، لم تكن سرية ولم تكن لتأسيس تنظيمات جديدة أو لوضع مخططات عمل وإنما كانت للتشاور وتبادل الرأي في خضم الأحداث المتسارعة الخطيرة.

## وجاء وقت الانتقام:

فبعـد منتصـف الليل من يـوم الثامن من أبريل 2011 - أي بعد 3 أسـابيع من إعلان حالـة السـلامة الوطنية وإطـلاق يد الجيش والأجهـزة الأمنية في القتل واسـتخدام القوة المفرطة وفي الاعتقال التعسـفي والتعذيب الذي وصل في بعض الحالات إلى الموت - في ذلك اليوم حيث كنت أقضي العطلة الأسبوعية مع زوجتي وبناتي وأزواج بناتي، جاءت قوات مدججة بالسلاح لتحاصر المبنى الذي تقع فيه الشقق التي تسكن

بها ابنتاي المتزوجات، وبدون سابق إنذار أو إذن قضائي، تم اقتحام المبنى وكسر باب الشقة بالطابق الثالث لتستلمني مجموعة من رجال الأمن الملثمين بالضرب والركل في جميع أنحاء الجسد أثناء الدحرجة على سلم المبنى، ولم يكتفوا بذلك، بل - وبعد تقييد يداي إلى الخلف وتعصيب عيناي وقبل إدخالي في إحدى السيارات - تم توجيه ضربة شديدة إلى جانب وجهي الأيسر باداة حديدية حيث أدّى ذلك إلى وقوعي على الأرض مع نزف شديد من جروح غائرة على طرف العين اليسرى وعدد كبير من الكسور بالفك والوجنة والأنف مما استدعى نقلي إلى "القلعة" أولاً ثم مباشرة إلى المستشفى العسكري حيث تم قطب الجروح ثم إجراء عملية جراحية معقدة تم عبرها لحم الكسور، حيث تظهر صور الأشعة حوالي (18) صفيحة وحوالي (40) صمّولة (برغي) مما يستخدم في جبر الكسور.

## وفي المستشفى العسكري:

بقيت 6 أيام كنت خلالها معصوب العينين ومكبل اليدين إلى السرير بشكل مؤلم لا يمكنني من الحركة. وكان يتردد علي مجموعة من الأشخاص كل ليلة يقومون بشتمي بأقذر الكلمات وتلمس الأماكن الحساسة من جسمي وإبلاغي بأنهم قد اعتقلوا ابنتي زينب حيث أنهم وبعد أن فرغوا مما يريدون بها تم ترحيلها إلى سجن في السعودية. وقال أحدهم بأنه هو من وجه لي الضربة على وجهي، وأنني سأتلقى المزيد من ذلك بعد أن يتم نقلي من المستشفى، وأن هناك شرطياً ضخماً بانتظاري (ليعتدي علي جنسيا) وبدلاً من أن يتم إبقائي لمدة ثلاثة أسابيع هي فترة النقاهة بالمستشفى تم نقلي في اليوم السادس إلى مكان بعيد علمت بعد حوالي شهرين بأنه سجن "القُرين" العسكري.

## وفي سجن "القرين":

تم وضعي في زنزانة انفرادية مظلمة لمدة شهرين تقريباً وكان جميع الحراس والممرضين يلبسون اللثام. ولم يكن لدي أي اتصال بالعالم الخارجي ولم يكن يُسمح لي بالخروج في الشمس والهواء الطلق. ولم يكن لدي في الزنزانة سوى اسفنجة بالية ووسادة وبطانية بالغة القذارة. ولم يتم السماح لي بالاستحمام إلا بعد 10 أيام كانت آثار الدماء والكدمات في رأسي وأنحاء جسمي.

كنت أثناء تلك الفترة لا أستطيع سوى تناول السوائل من خلال أنبوب وكنت أتناول الأدوية المتعلقة بالعملية الجراحية والآلام الناتجة عنها، ورغم ذلك، فمنذ اليوم الثاني من وجودي في السجن بدأت وجبات التعذيب الليلية. حيث يأتي مجموعة من الأفراد الملثمين بعد منتصف الليل ويقومون ببث الرعب عبر الصراخ والشتم والضرب على قضبان الزنازن ثم يدخلون إلى زنزانة بعد أخرى حيث يتم التعذيب اللفظي والجسدي والجنسي على الموقوفين، وكان كل واحد منا يسمع صراخ وآلام ومعاناة من هم بالزنازن الأخرى.

وكان مـن بين من عرفتهم فـي الزنازن القريبة مني كل من مهدي أبوديب - رئيس جمعية المعلمين - والمحامي محمد التاجر، ورجل دين هو السـيد محمد الموسـوي. وكنت أسـتمع صـراخ موقوفين آخرين بالزنازن الأخرى ولكن لـم أتمكن من التعرف على هويتهم.

## كان التعذيب الذي وقع علي في التلك الفترة يتضمن:

الوقوف المتواصل مع رفع اليدين لسـاعات طويلة، والضرب بأداة ثقيلة على مؤخرة الـرأس، والضرب بالقبضات على الظهر، والضرب باسـتخدام قفـل الباب على ظهر اليديـن، والضـرب بكعب الأحذيـة على ظاهـر القدمين، والإجبار علـى تقبيل صور لحكام البحرين والسـعودية كان قد تم لصقها على جدران الزنزانة. ونزع الملابس، وإدخال العصي في الدبر، والشـتم البذيء، والتعرض للعرض والمقدسـات الدينية، والإجبار على شـتم النفس وإعلان الولاء للقيادة السياسـية خصوصاً رئيس الوزراء ورئيس قوة الدفاع تحت تهديد بالضرب والاعتداء الجنسي.

## الاضراب عن الطعام:

ونتيجة لذلك فقد أضربت في اليوم الثالث بالسجن عن الطعام
والدواء، وتعرضت بسـبب ذلك لمزيد من الضرب. وفي اليوم السـادس تم أخذي إلى مبنى آخر في السـجن حيث تم ضربي بالمواسـير البلاسـتيكية على أصابع القدمين وعلـى باطن القدمين لإجبـاري على فك الإضراب أو التوقيع على ورقة بأنني أرفض تنـاول الغـذاء والدواء. ثـم بعد ذلك تم نقلـي إلى مبنى آخر حيث تـم ربط أطرافي بأطـراف حاملة مصابيـن موضوعة على الأرض، وتم حقني بكيسـين من السـائل المغذي عبر الوريد. وهددني شـخص بلهجة عربية غير بحرينية (دكتور أو ممرض) بأنه سيقوم بإدخال أنبوب لي من الأنف إلى المعدة أو سيثقب بطني لإدخال التغذية مباشـرة للمعـدة إن لم أوقف الإضراب. وقـد أوقفت الإضراب فعلاً في اليوم السـابع بعد أن تم التعهد بإيقاف التعذيب والاستجابة لطلبي بزيارة الطبيب الذي قام بإجراء العملية، فقد كنت شـديد القلق بسبب تورم وجهي وعدم قدرتي على تحريك فكي، إلا أن التعذيـب لـم يتوقف وقد كررت الإضـراب مرتين احتجاجاً علـى التعذيب خلال الأسـبوعين التاليين. وفي الأسـبوع الثالث من الاعتقال كان يتم أخذي للتحقيق في مبنى آخر في نفس السـجن. ورغم أنه لم يتم ممارسة التعذيب أثناء التحقيق الذي كان يتـم في كل مرة لعدة سـاعات، ولكـن كان الضرب والتعذيب يتـم في الزنزانة قبل وبعد جلسـات التحقيق. وفي نهاية الاسـبوع الثالث من الاعتقال تم عرضي في أحد مباني السـجن على الطبيب الشرعي في وجود حراس السجن والذي سجل على عجـل بعض الإصابات التي كانت لا تزال ظاهرة على الوجه واليدين والقدمين. وفي الأيام نفسها تم أخذي مرتين للتحقيق بالنيابة العسكرية حيث كنت أتعرض للإهانة والضرب أثناء النقل من وإلى مبنى النيابة العسـكرية وفي داخل المبنى نفسـه قبل

وبعـد إدخالي على محقق النيابة حيث لا يتم نـزع الأغلال والكيس الذي على الرأس إلا أثناء التواجد في تلك الغرفة.

وقد تكررت هذه المعاملة العنيفة والمهينة في الشـهور التالية في كل مرة يتم فيها نقلنا لحضور جلسات محكمة السلامة الوطنية وكان يتولى النقل الشرطة العسكرية، وتم في إحدى المرات فرزي ضمن من "سيتم إعدامهم" وتم إسماعي صوت أسلحة.

## تعذيب استثنائي!!

ولكن قبل بداية الجلسـة الأولى من المحكمة العسكرية وتحديداً بتاريخ2011/5/7 وقعت حادثة تعذيب استثنائية: فقد تم السماح لي باستخدام الحلاقة والحصول على بذلـة – كان قد بعث بها أهلي. وفي وقت متأخر من المسـاء تم أخذي من قبل أربعة أشـخاص في سـيارة صغيرة إلى مبنى علـى بعد حوالـي 15-20 دقيقة، وهناك تم إجلاسـي إلى طاولة ونزع القيد من يداي ونزع غطاء العين لأجد نفسـي جالسـاً في مكتب أنيق وأمام شـاب بملابس مدنية عرّف نفسه بأنه "الشيخ صقر" وهو الممثل الشـخصي لملك البحرين ويريد أن يسـمع مني مباشـرة بشـأن الأحداث والاتهامات الموجهة إلي. واسـتمر الاسـتجواب لحوالي ساعة ونصف وفي النهاية سألني إن كنت أرغـب ان يتم تصويـري بكاميرا تلفزيونية كانـت مهيئة هناك بحيث أقـدم اعتذاراً للملك عما بدر مني، فأجبته بأنني لم أرتكب ما يستحق الاعتذار.

بعـد ذلك تم وضـع العصابة على عيني من جديد وأخذي إلـى غرفة مجاورة وهناك قال لي أحد الأشـخاص الذين جلبوني بأنني جالس على سـرير وأنهم لن يضربوني ولكنهم سـيفعلون بي كل شـيء آخر إن لم أوافق على تسجيل الاعتذار. وبدأوا فعلاً في ذلك حيث وضع أحدهم يدي على عضوه التناسلي وقام آخر بتحريك عضوه على ظهري ووضع يده في مؤخرتي ثم بدأوا في نزع ملابسي، ولم يكن أمامي سوى شيء واحـد.. افلتّ منهم وقمت بضرب رأسـي بالأرض. ولم أسـترد الوعـي بعدها إلا في السيارة وهي تسير بسرعة كبيرة حيث تم إعادتي إلى الزنزانة بالسجن وأنا محمول، وجبهتـي متورمة وكذلك الجانب الأيسـر مـن وجهي حيث مكان الكسـور المجبورة. ولمدة ثلاثة أيام كان يتم اسـتخدام الكمادات والأدوية المهدئة للألم، وقد زارني في اليوم التالي للحادثة الدكتور الذي كان قد أجرى العملية ورأى الحال المزري الذي كنت فيـه وطلب نقلي فوراً لأخذ الأشـعة، ولكن لم يتم ذلك إلا بعـد عدة أيام، وعبر نقل جهاز الأشعة إلى السجن ولم أرى الدكتور إلا بعد ذلك بفترة طويلة، حيث لم يكشف لي عن وجهه إلا بعد حوالي 6 شهور وعرفت بأنه الدكتور محمد المحرقي.

## الحادثة الثانية:

كانت في الجلسـة الثانية للمحكمة العسـكرية، حيث طلبت حق التحدث ولم يُسـمح لـي، فقلت بأنني قد تعرضت للتعذيب والتهديد بعدم التحدث عن ذلك في المحكمة،

فأمـر القاضـي بإخراجي من القاعة، وتم إسـاءة معاملتي في الطريق إلى السـجن، وضربي بالقبضات والركل عند بوابة السـجن وتم إيقافي في الشـمس ورأسي في الكيس ويداي مرفوعتان إلى الأعلى لحوالي سـاعة واحدة، ثم تم تهديدي في داخل الزنزانة "بتشوف اللي ما شفته اذا كررت الكلام في قاعة المحكمة".
وكانت الحادثة الثالثة يوم2011/6/22، في قاعة محكمة السلامة الوطنية الابتدائية، حيـث بعد أن نطق القاضي بالحكم عليّ بالمؤبد، رفعت صوتي بالقول: "سـنواصل الكفاح من أجل الحرية وحقوق الإنسـان" وردد المتهمون الآخرون "سـلمية .. شـعب يطلـب حريـة" فتم إخراجنا إلى خـارج مبنى المحكمـة ووضع القيود فـي إيدينا من الخلف وانهال علينا مجموعة الشرطة العسكرية بالهراوات. وتم ضرب وجهي بالجدار وسال الدم من أعلى أنفي وتم ضربي على مرفقي وأسفل عمودي الفقري وفخذي، ومعصمي حيث كنت مقيداً مما تسـبب في نزيف الدم بالمعصم. ولأنني كنت أحاول حمايـة وجهـي فقد تعمد أحدهـم بضربي في مكان إجراء عملية جبر الكسـور حيث تـورم كفي. ثم تم أخذنـا إلى غرفة الانتظار حيث تم إجلاسـنا في الأرض والدوس علينـا بالأحذية فوق الظهر والأكتـاف، وعندما تبين لهم الإصابات التي لحقت بي تم نقلي إلى طواريء المستشـفى العسكري للعلاج. وكان على رأس مجموعة الحراس الذين قاموا بنقلي للمستشفى الرائد "أبو أحمد" مسؤول الحراسة العسكرية.

أما بشأن محاكمتي أمام محكمة السلامة الوطنية بدرجتها الأولى والاستثنائية:
فقد اسـتمعت المحكمة لشـاهد الإثبات الرئيسـي وهو ضابط الأمن الوطني والذي لم يقدم أية دلائل أو إثباتات على الرواية الكاذبة التي قدمها بشـأن تأسيس تنظيم ومحاولة قلب نظام الحكم والتحريض على العنف، وتمسك بأن جميع مصادره سرية ولا يمكنه الكشف عنها. أما الشاهدان الآخران فكان أحدهما الضابط بالأمن الوطني النقيب بدر إبراهيم غيث والثاني مساعد له في عملية إلقاء القبض عليّ حيث قدما شـهادتهما لتبرير الإصابـات البليغة التي وقعت بي أثناء القبـض عليّ. في المقابل لم يتم السـماح لي بحق الكلام، ولم يتم السماح للمحامي بتقديم شهود النفي ولم يتم الاسـتجابة لطلباته في استدعاء الطبيب الشرعي أو الطبيب الذي أجرى العملية، ولا فـي الحصول علـى التقرير الطبي للعملية، كما لم يتـم إتاحة الفرصة للمحامي بتقديم مرافعته الشـفهية.وكانت الأحكام جاهزة ومعدة سلفاً، حيث تم الحكم عليّ بالسجن مدى الحياة.

## ثم جاء تقرير وتوصيات "اللجنة الملكية لتقصي الحقائق":

والتـي وثقت ما جرى عليّ مـن انتهاكات وانتدبت الأطبـاء المختصين واطّلعت على التقاريـر الطبيـة، ليتم إثبـات كل ما وقع عليّ مـن الانتهاكات والمذكـورة في هذا الخطاب. وتم الاستشهاد بحالتي وحالة الأفراد الآخرين من ذات المجموعة في أماكن مختلفة من التقرير، كما تم عرض موجز خاص بقضيتي تحت رقم (8) ضمن القضايا المرفقة بالتقرير. وخلص التقريـر وتوصياته إلى وقوع الانتهاكات البليغة المتعلقة

بإلقاء القبض والاعتقال التعسفي والحجز الانعزالي والتعذيب النفسي والجسدي والمحاكمة غير العادلة ونَسَفَ التقرير أي أساس قانوني لاعتقالي وبقائي في السجن. وقام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بدراسة ملف القضية ووجدوا بأنني معتقل رأي وأنه يجب فوراً إطلاق سراحي.
ثم جاء حكم محكمة التمييز بتاريخ2012/4/30 ليقرر بأن حكم محكمة السلامة الوطنية لم يستظهر توافر أياً من أركان الجريمة – المادي منها أو المعنوي – وبذلك فإنه يكون "قاصراً قصوراً يبطله ويوجب نقضه".

وبناءً على جميع ما تقدم فإنني أتقدم بالأمور التالية:
أولاً: لا يوجد أي مبرر قانوني لاستمرار إبقائي في السجن خصوصاً بعد إثبات وقوع الإصابات عبر التقارير الطبية وتقرير الطبيب الشرعي، وعبر إثبات وقوع الاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمة غير العادلة عبر تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق. وعبر ما خلصت إليه تقارير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان من أنني معتقل رأي ومدافع عن حقوق الإنسان ويجب إطلاق سراحي فوراً.

ثانياً: الملف الموجود بين يدي المحكمة يخلو من أي دليل جازم يثبت صلتي بموضوع الاتهام المسند إلي. وكل ما قدم ضدي هو تسجيلات تثبت برائتي، حيث كانت عبارة عن خطب أعبر فيها عن رأيي ولم أدع فيها إلى العنف بل أكدت فيها وبشكل متكرر التمسك بالعمل السلمي. ثم أتى حكم محكمة التمييز ليثبت عدم توافر أركان الجريمة في التهم المسندة إلي.

ثالثاً: وبناء على ما سبق، فإنني ومنذ أكثر من مائة يوم قد بدأت إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار إبقائي في السجن، وكنت على استعداد للتضحية بحياتي للإعلان عن احتجاجي على الظلم الواقع عليّ وعلى الآخرين من المعتقلين.. وللمطالبة بالحرية، وكان رد فعل السلطات، بدلاً من الاستجابة لذلك المطلب العادل وتصحيح ما تم ارتكابه من انتهاكات لحقوقي الإنسانية، أن يتم حجزي لأكثر من شهر في المستشفى العسكري فيما يشبه السجن الانفرادي، وفرض التغذية الإجبارية عليّ بالقوة عبر التخدير والربط في السرير ووضع أنبوب التغذية من الأنف إلى الأمعاء، ووضع المغذيات الوريدية. ولم يتم الاستجابة لإصراري بالعودة إلى السجن إلا بعد موافقتي على برنامج لتناول السوائل مع التهديد الصريح بالإرجاع إلى المستشفى العسكري والتغذية بالقوة في حال أية نكسة صحية، وكان

هذا استمرار للتغذية القسرية التي تتعارض مع القوانين الدولية. وإنني أُحمّل السلطات السياسية وهذه المحكمة مسؤولية أي خطر أتعرض له في الأيام القادمة بسبب الاستمرار في الإضراب عن الطعام.

رابعاً: إنني أتمسك بالدفاع المقدم سابقاً أمام محكمة السلامة الوطنية الابتدائية والاستئنافية وأمام محكمة التمييز كدفاع موضوع في هذا الاستئناف وأحيل بشأنه. كما أطلب ضم جميع التقارير الطبية والتقارير المفصلة لدى لجنة تقصي الحقائق.
كما أطلب ضم هذا الخطاب إلى ملف القضية.

خامساً: إنني في هذه القضية "المجني عليه" بسبب قيامي بالدفاع عن حقوق الآخرين وإن المسؤولين عن هذا انتهاك حقوقي هم من يجب أن يقدموا للمحاكمة والعقاب وأن استمرار اعتقالي ومحاكمتي هي جريمة ما كان ينبغي أن يتورط فيها القضاء لو كان مستقلاً ونزيهاً، لذا لا أرى جدوى من استمرار هذه المحاكمة ولن أقدم أي دفاع آخر، وأطالب بإطلاق سراحي فوراً ووقف هذه المحاكمة الصورية.

سادساً: لقد طال الانتقام أفراد أسرتي: ففي ذات اليوم الذي تم فيه إلقاء القبض عليّ، تم اعتقال كل من زوج ابنتي (المهندس وافي كامل الماجد) وزوج ابنتي (حسين أحمد)، ولم يكونا مطلوبين في الأساس حيث تم تعريضهما للاعتقال التعسفي والتعذيب النفسي والجسدي ثم تلفيق اتهامات لهما وتقديمهما للمحاكمة لتبرير إبقائهما في السجن لسنة واحدة بالنسبة لوافي، و6 شهور بالنسبة لحسين، وتعرضت زوجتي للفصل المهين كمسؤولة بمدرسة خاصة دون تقديم أية مبررات، وفي انتهاك لأبسط الإجراءات القانونية. وتم فصل أختي فاطمة الخواجة وزوجها راشد عبدالرحيم من وظائفهما بإذاعة البحرين دون أية مبررات قانونية، ولم يتم إرجاعهما إلا قبل بضعة شهور. كما تم حجز جواز سفر أختي هدى الخواجة وهي صاحبة مكتب للمحاماة والتدريب بالكويت دون مبرر ولعدة شهور دون مسوغ قانوني. وهكذا يبدو البعد الانتقامي في القضية، ويصبح لزاماً أن يكون هناك آليات حقيقية وذات مصداقية في كشف الحقيقة وجبر جميع الأضرار التي وقعت عليّ وعلى أفراد أسرتي وملاحقة المتورطين في جميع تلك الانتهاكات.
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

**ملاحظة:** عبدالهادي الخواجة قد أوقف الإضراب عن الطعام بتاريخ 2012/5/28 بعد إلقاء هذه الكلمة، حيث أفصح بأن سبب وقف الإضراب هو استمرار التغذية الإجبارية، وتحقيق الإضراب هدفه في جذب أنظار العالم إلى قضية المعتقلين في البحرين.

# شهادة وطن

إفادة فضيلة الشيخ

**عبدالهادي المخوضر**

## ›› إفادة فضيلة الشيخ **عبدالهادي المخوضر**

بسمه تعالى
الحمد للّه والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين...
رئيس المحكمة سيادة القاضي.. السادة القضاة.. السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

### التعريف الشخصي:

أنا عبد الهادي عبد اللّه مهدي حسن (المخوضر) وعمري ينيف على الأربعين عاما (كانت نشأتي نشأة ثقافية وعلمية)، فبعد تخرجي من الثانوية العامة هاجرت للنجف الأشرف بالعراق، وبعدها وإثر أحداث العراق في التسعينات رجعت إلى الوطن وأكملت دراستي في حوزة الشيخ عبد الأمير الجمري وكنت من مرافقيه، ورغم اشتغالي بالثقافة والأدب حيث عرفتُ بأني شاعر، وفزتُ بجوائز المركز الأول في الشعر على مستوى الخليج العربي، ولي ديوان مطبوع، وأسست دار نشر في التسعينات ودار نشر أخرى في عام 2003، وقمت بطباعة أكثر من 150 إصدار أدبي وثقافي, رغم ذلك كله إلا أن مرافقتي في التسعينات للشيخ عبد الأمير الجمري جعل من جهاز أمن الدولة سيء الصيت يلفق لي تهماً لا تتناسب مع شخصي، وذلك إثر أحداث منتصف التسعينات من القرن المنصرم، وقضيت 6 سنوات في السجن وتحت وطأة شديدة من التعذيب والقهر.
(وتكرر نفس السيناريو، فبالرغم من اهتمامي بعد الانفراج عام 2001 بالثقافة والأدب إلا أن جهاز الأمن الوطني لفق لي تهماً لا تتناسب معي ولا تتلاءم مع تاريخي عام 2010، وأيضاً عام 2011).
ويبدو أن الطريق الوحيد للقضاء على كل من يخالف الدولة في الرأي هو تلفيق التهم الزائفة لتصدر بعدها الأحكام الجائرة, ويتجرع التعذيب والتنكيل والسجن.
وهذا ما جرى بالنسبة لي ولإخوتي سجناء الرأي، وكذلك للأطباء والمدرسين وكل شرائح التعليم، حيث لفقت لهم تهم لا تتناسب مع شخوصهم وجهودهم وإخلاصهم وخدمتهم للوطن.
وأضيف هنا أني ممن يعنى بشؤون المجتمع ويهتم ويقوم بنشاطات اجتماعية محضة، مثل تأسيس مشروع جمعية الإمام السجاد للأعمال الخيرية والتزويج..

### البداية:

بالرغم من مرور عام وأكثر من شهرين على هذه الأحداث، التي سأتطرق لها مقتصراً على ما يعنيني منها مراعاةً لمقام الاختصار معرضاً عن التطرق إلى جميع ما حدث مكتفياً بالنزر اليسير, اعتماداً على ما ذكره رفقتي في القضية, حيث تتشابه الصور,

وتتكرر الأساليب, وتتقارب الأحداث والوقائع, فبالرغم من مرور أكثر من عام إلا أن تلك الصور لا تزال منقوشة في الذهن محفورة في المشاعر، فهي كالجراح تدمى إذا نكأتها ولا تهدأ إنْ تركتها, أحداث لم يبرح وقعها لا يفارقني ورنينها يداهمني وسياطها تتهجمني.

## ليلة المداهمة والاعتقال وخلفيته:

بعد الهجوم على دوار اللؤلؤة بهمجية ووحشية انتشرتْ قوات الأمن, والتي كانت تلبس لباساً مدنياً في أرجاء البحرين, وخيم القلق واجتاح الهلع على الناس، وسقط بعض القتلى من الشهداء الأبرار مرةً أخرى، بعد أن سقط في المرة الأولى 7 شهداء مع بدء أحداث 14 فبراير من عام 2011, وأشير هنا إلى أني كنت قبل أحداث 14 فبراير بل وحتى 23 فبراير معتقلاً على إثر تهمة كيدية فيما عرفت باسم الخلية الإرهابية عام 2010, وهي في الحقيقة خلية وهمية ليست موجودة إلا في أذهان أفراد جهاز الأمن الوطني. وقضيتُ ستة أشهر ونصف بين رحى التعذيب القاسي المرعب, ذلك التعذيب الذي كان الموتُ أيسر من تحمله، حيث كنت تسعين ساعة متواصلة تحت التعذيب, ذلك التعذيب الذي تجرعتُ فيه زُعاق الموت وشربتُ فيه ذعاف مرارة الألم ضمن مجموعة لم يزل التاريخ يقص مأساتها ويحكي عناءها ,ولستُ في مقام شرح ما جرى في تلك الواقعة بل أنا مقتصِر على سرد الوقائع الأخيرة مع أن الأساليب متشابهة والأيدي الآثمة هيَ هيَ إذ أوعز لها بالمزيد بدلاً من أن تقطع ,إلا أني أشير إلا أنه وإثر محاكمات صورية (في القضية المسماة بالخلية) لم تستطع فيها المحاكم المدنية والنيابة العامة رغم استخدامها ومشاركتها للقمع والتعسف بل والتعذيب أيضاً حيث كانت النيابة مشتركة في تعذيب مجموعتنا تلك ومع ذلك لم يستطع القاضي أن يثبت تهمةً واحدةً لواحدٍ منّا وبعد اثني عشر جلسة تغيّر العنوان وخرجنا وبقدرة قادر تحت عنوان الإفراج عن (سجناء الرأي) بعد أن كنا (خلية إرهابية) وشتان بين العنوانين, وليتَ شعري هل أُنصِفْنا ,وهل حوكمَ الجلاد وهل قُطِعَ السوط العاتي؟ كلا, فبعد أن أفرج عنا بتاريخ 23 فبراير 2011 م وإثر أحداث نهضة 14 فبراير, بقيتُ خارج المعتقل 20 يوماً, والجرح لمّا يندمِلْ ثم بتاريخ 17 مارس 2011, وإثر اقتحام الدوّار, وفي وقت متأخر من الليل هاجمتنا ذئابُ البشر واقتحمتْ منزلي وكسرت بابه قوات مدنية متلثمة وعسكرية غاشمة, دون إخبار عن هويتهم, فما راعني إلا وهم عند رأسي بقبضاتهم وعتاد أسلحتهم, ولم يكن لديهم تصريح للإذن بالقبض عليَّ, بل ظننتهم بدءًا بعضَ من ميليشيات البلطجية الذين كانوا يهاجمون الآمنين آنذاك, شهروا السلاح في وجه ابني وعائلتي وهددوهم بالقتل وقيدوا ابني (محمد)الذي كان نائماً في غرفته, وقال له قائد قوات الملثمين(اذا تحركت حركة واحدة سأطلق النار عليك) قال ذلك بعد أن شهر المسدس في وجهه, وهكذا انهالوا على ولدي وعليَّ وعلى سائر أفراد اسرتي بالسب والشتم, قيدوني

بطريقــة الشــد إلى الخلف بعنف مؤلم وقادوني إلى ســيارة الأمــن بعد أن صادروا 3 أجهــزة كمبيوتر محمــول لأولادي وهي لم تزل في عهدة النيابــة رغم خلوها من أي علاقــة بالقضية ورغــم مطالباتي المتكــررة بها ومطالبات المحامــي الفاضل(حميد الملا) برجاء تسليمها.

## محنة التعذيب:

السادة القضاة.. في تلك اللحظة بدأ مسلسل التعذيب بكل أنواعه المختلفة ,وأصنافه الكثيــرة المخزيــة ,الضــرب المبرح القاســي دون توقــف بالأيدي والأهواز الســوداء والرفس واللكم بضراوة ,الدوّس على كل أجزاء الجسم بشدة ,السب والشتم بأبشع الألفاظ وأدناها ,الإهانة والتعرض للدين والمذهب ,كانوا يقولون لي : يا أبناء المتعة ,أليســت المتعة حلال عندكم أنتم إذن أبنــاء متعة ,ما رأيك بأن أتمتع بزوجتك ,كانوا يلقون هذه الألفاظ الدنيئة وكنتُ أردّ عليهم فألقى من العذاب أشدّه وأقساه, كانوا يسبونني ويسبون أهلي وزوجتي, كنا نسمع منهم كل يوم بل كل حين أبشع الألفاظ والشــتائم والســب, منذ أول يوم وعلى مدى ثلاثة أشــهر ونصف, كانوا يرددون كل حيــن (يا أبناء الفاعلة, يا أبناء الزنا, أيها الزناة) طبعاً الألفاظ المبتذلة التي تعرفونها وأجلكم عن ســماعها, وكان التعرض بالشتم والسب للدين والمذهب ورموزه متكرر يوميــاً (أيها الشــيعة الحقراء, يــا أبنــاء الفاعلة)وأراني مضطراً هنــا لذكر واحدة من بعض الألفاظ المستقبحة (كانوا يقولون: طز فيكم وفي أئمتكم الاثني عشر). وهذا سبّ لأبناء الرسول وللإمام علي(ع), أيضاً منعت من الوضوء والصلاة في اليوم الأول يوم 2011/3/17 م, ومنعت من الذهاب للحمام واستخدام دورة المياه ولم يسمح لي بالســباحة والتنظيــف بل لم يكن لدي أية ملابس غير التــي ارتديها, وكنت مقطوعاً عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشــهر, وأســتمر المنع من الســباحة لمدة تسعة أيام, وبتاريخ 2011/3/27 تم الســماح لنا بالســباحة وأحضروا لنا ملابس ليست بمقاسنا, كان فريق التعذيب من الملثمين بل كان الجميع كذلك حتى الفريق الطبي.

## أنواع اخرى من التعذيب:

كانــوا يســكبون الماء البارد علــيّ وعلى جميع رفقتي كل يوم لأكثــر من مرة, كانوا يأتون ويقولون(إن رائحتك نتنة هل تحتاج إلى الســباحة) فإذا قلت نعم بل وحتى لو قلت لا سكبوا الماء البارد الكثير ليغرقوا ملابسي وجسمي وفراشي الذي كانت قطعة بالية من الإسفنج, ويغرقون أيضاً الزنزانة التي كانت 2 متراً في 3 متراً.

فــي كل ليلة يأتــون لينهالوا علي وعلى الأخوة بالضرب والركل والرفس واســتخدام الأســلاك البلاســتيكية,(كان معي في ذات القســم كل من الأســتاذ إبراهيم شريف, والحر الصميخ, والشيخ سعيد النوري, والدكتور عبد الجليل السنكيس)وكان كل واحد في زنزانة مســتقلة نســمع أنين بعضنا, ولا يســمح لنا بالكلام مع بعضنا, لقد كان

مسلسلا يوميا قاسيا مليئاً بالرعب.
وفـي ليلة من الليالي وعنـد منتصف الليل جاء فريق التعذيـب وبالتحديد بتاريخ 25 مـارس 2011 وعندمـا كنا نائمين بعـد منتصف الليـل جاؤا برفقة كلاب متوحشـة وسلطوها علينا وأطلقوها في العنبر لمدة طويلة بهدف ارهابنا بعد أن اطفأوا الأنوار وقال قائلهم: (الآن ستنهشكم هذه الكلاب).
لقد كان الضرب بالهراوات وبطريقة الرفس والركل كثيراً ولمدة اسـبوعين بشـكل متواصـل وبكثـرة, ثم وبعد الاسـبوعين اسـتمروا بنفس الاسـاليب ولكـن بصورة متقطعة وفي هذه الفترة وبتاريخ 2011/3/26 م اجبروني على التوقيع على الافادات التي هم سـطروها وكل ما ناقشتهم وقاومتهم نالوني ضرباً ورفساً وبشتى أساليب التعذيب, ان صور التعذيب التي مارسوها معي ومع رفقتي كثيرة جداً ومنها الحرمان مـن النوم, وفرض الوقوف الاجباري لمدة 4 سـاعات يومياً, وأحيانا يقومون بالضرب الوحشي على أبواب الزنزانات وثم تهديدي عدة مرات باستخدام الصاعق الكهربائي, وكان فريق التعذيب من الملثمين يبصق في فمي ويجبرني على ابتلاع البصاق.

## الحبس الانفرادي:

كنت في قسـم الزنزانات الصغيرة في القرين, كانت الزنزانة لا تتعدى 2*3،واستمر الحبـس الانفرادي لأكثر من ثلاثة اشـهر, ثم أضافوا واحداً لكل واحد، ولم تتحسـن الظروف إلا عند 2011/6/10 م بشـكل بسـيط حيث بقيت الزنزانـات مغلقة إلا عند الرياضة لمدة سـاعتين، وتحسـنت الاوضاع بشـكل ملحوظ قبل مجئ لجنة تقصي الحقائق في اغسطس.
كنا معصوبين العينين في الاوقات التي يسمح لنا فيها استخدام دورات المياه, وكذلك عند النقل الى النيابة او المحكمة او الى غرف التحقيق في نفس سجن القرين, ولم يكن يسـمح لأحد بالـكلام مع الآخر بل كانوا يجبرون كل واحد على سـب رفيقه في الزنزانة المجاورة بصوت مرتفع بأقبح الألفاظ, وأحياناً لا يسـمح لنا بالذهاب للحمام لأكثر من دقيقة واحدة.

وحرمـت من الرعايـة الطبية بشـكل كامل, حتى مع اشـتداد المرض واشـتداد آلام الرجل والظهر, وكان يأتي ممرض ملثم ولا يعطينا غير المسكنات ولا يقبل بتحويلنا للمستشـفى مطلقـاً, ومنعـت من اسـتخدام المصحف الشـريف لمدة اسـبوع, وبعد احضـاره تـم نزعه في بعض الأوقات كمـا حدث في تاريـخ 2011/3/27, هذا فضلاً عن الحرمان من سـائر الحقوق, فلا يسـمح لنا بالحديث مع أحد حتى مع الشرطة, ولا يسـمح لنا بالرياضة مطلقاً, وكان الأكل سيئاً جداً وقليلاً, ولقد كنا نجبر على الوقوف الطويـل في الظهيرة الحارة في مواجهة الشـمس مع الضرب في كل مرة نحمل إلى

المحكمة, وكنا نجبر على تقبيل صور الملك ورئيس الوزراء وملك السعودية وكانوا يقولون :أنتم الآن في السعودية وستحكمون بأحكامها.

## مآسي سجن قرين:

لقد حفل سجن القرين التابع لقوة الدفاع والذي كان تحت سلطة جهاز الأمن الوطني بشكل مشترك مع عسكر المشير, على صور بشعة من التعذيب تفوق ما يحدث في كوانتنامو وما حدث في سجن أبو غريب سجن تزما مارت في المغرب وسجون صدام الوحشية, لقد نزعوا الملابس كاملة عن بعض رفقتي بمشهد مني, وحاولوا كذلك معي ولكن اللّه صرفهم عن ذلك بعد أن قاومتهم كثيراً, أما التحرش الجنسي والتهديد بالاعتداء جنسياً فسجلهم حافل به.

هذا نزر يسير مما حدث أما الخطبُ فجلل عظيم ولولا قدر اللّه ولطفه لمات أكثرنا في زنزانات البطش تحت التعذيب الشديد والتنكيل العسوف كما استشهد بعض الأبرار في هذه السجون وفي نفس الفترة مثل الشهيد عبد الكريم فخراوي والشهيد صقر وغيرهما من شهداء التعذيب.

## مآسي استجواب النيابة والمحاكم العسكرية:

أما عن مآسي استجواب النيابة العسكرية, وويلات المحاكمة فالحديث عنها يطول, ولو لا ما عهدت اليكم من عزم الاختصار لما وسعني أن ادع الحديث عن تلك التجاوزات المضحكة المبكية, فلا لقاء مع محامي, ولا لقاء مع أحد من الأهل وانقطاع تام عن العالم الخارجي وعزل عن كل شيء في الحياة, ولم يسمح القاضي لي أو لغيري بالحديث مطلقاً بل لم يسمح للمحامي بالدفاع, ومن يحاول أن يتحدث يضرب ويطرد من القاعة, وعندما حاول عبد الهادي الخواجة أن يشتكي محاولة اغتصابه للقاضي رفض شكواه وطرده من القاعة ثم تعرض للضرب, وكنا نحمل إلى المحكمة مقنعين بالأكياس الخانقة, وكنا نضرب ونهان ونسب في كل مرة, وفي جلسة النطق بالحكم ضربنا ضرباً مبرحاً وحشياً لمجرد أننا عبرنا عن مشاعرنا بعد النطق بالحكم وقلنا(سلمية سلمية, شعب يطلب حرية)ولم تختلف محكمة الاستئناف عن محكمة(درجة أولى).

لقد حكمت مدة 15 سنة على تهم لا أصل لها, وكان ذلك وفق دوافع كيدية انتقامية نتيجة مشاركتي في المطالبات السلمية والدفاع عن المحرومين والمضطهدين بالأسلوب السلمي فقط, فأنا لا أزال أقول: أنا سجين رأي ولا علاقة لي بأية تهمة ولست مذنباً, هذا وقد أوضح السيد بسيوني في تقريره ضرورة الإفراج عنا بحسب النص الإنجليزي/الأصل.

وختاماً:

السيد رئيس المحكمة, ايها القضاة السادة, إن التهم التي أدنت بها محض افتراء ولا أصل لها, فأرجوا من سيادتكم كما هو المأمول منكم أن تصدحوا بصوت العدل بشجاعة عالية, وأن تأمروا بالإفراج عني وعن رفقتي في هذه اللحظة الحاسمة, والتي سوف يسجل لكم التاريخ أنكم وقفتم بجانب الحق ولم تخافوا لومة لائم, وذلك لعدم وجود أي دليل ولا مبرر لإبقائنا في السجن.

إن حكم الإفراج ليس كثيراً في حق مجموعة شهد العالم كله على مظلوميتهم, ونادت المنظمات العالمية بحقهم ,وحفل سجل الزمن بظلامتهم, وإن هذا الإجراء لهو أجلى برهان على عدالة شخصكم.

إن حكم التمييز بالإحالة رغم النقض لم يكن منصفاً لنا, فأي احتجاز صحيح لنا بعد الطعن في التسبيب وبعد تهاوي أركان الجريمة المدعاة, إذ التهم كلها باطلة فلا مبرر لإبقائنا تحت وطأة السجن المرير.

تحية لكل غيور صبور ولكل مضحٍ من أجل الدين والوطن, تحية لأصحاب الضمائر التي تسعى لإحقاق الحق.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

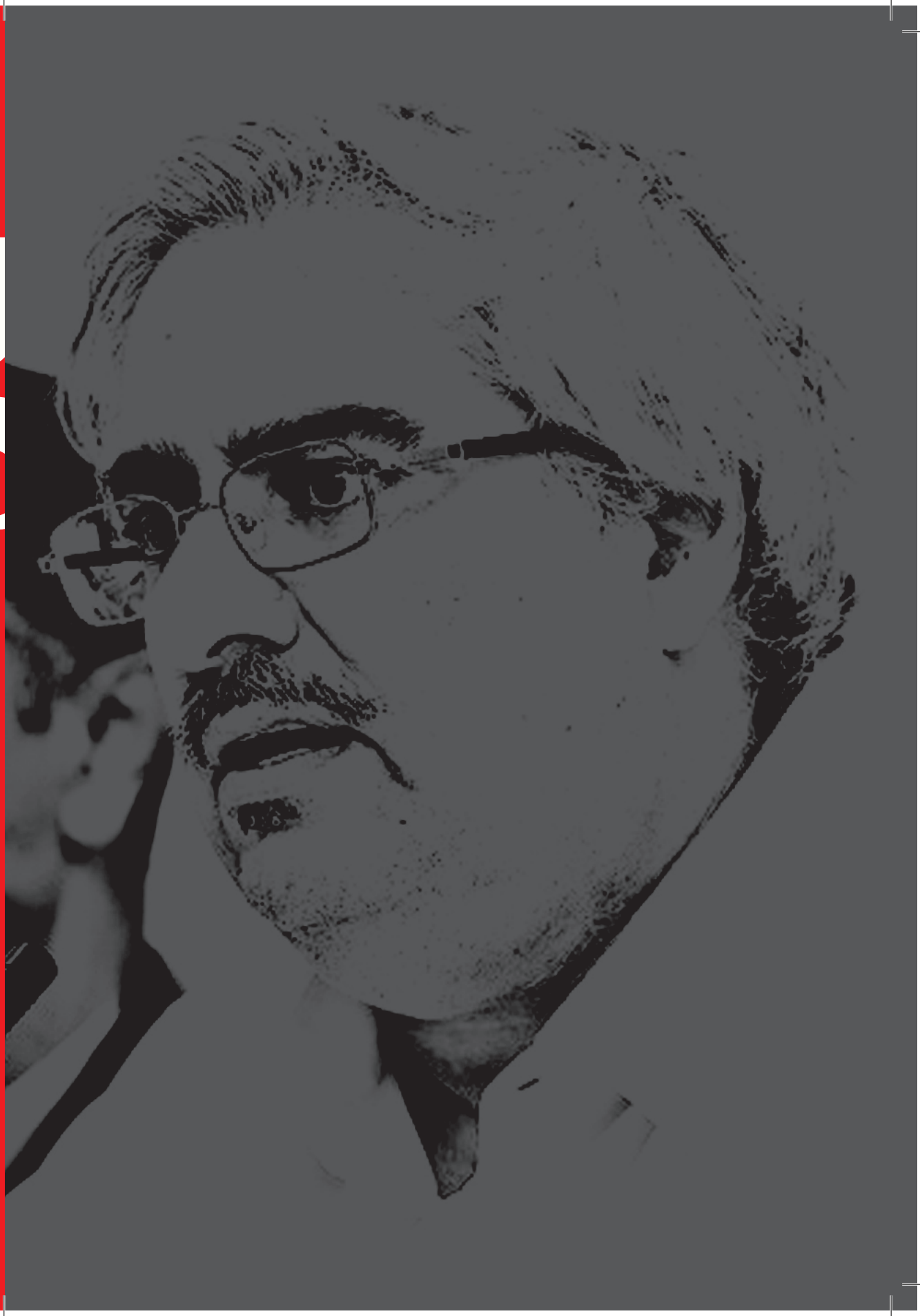

# شهادة وطن

إفادة الامين العام لجمعية العمل الوطني
الديمقراطي «وعد»
**إبراهيم شريف**

## ›› إفادة الامين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي ‹وعد› **ابراهيم شريف** السيد موسى

حول التعذيب وسوء المعاملة

أنا الناشط السياسي إبراهيم شريف السيد، الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد". أقدم إفادتي هذه أمام محكمتكم الموقره لتوثيق الجرائم التي أرتكبت بحقي أثناء أعتقالي ومحاكمتي، كمساهمة متواضعة مني في عدم تكرار الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي حصلت في فترة سريان مرسوم السلامة الوطنية.

### **أولاً:** أسباب استهدافي:

أنا عضو في تنظيم سياسي (وعد) رفض الأعتراف بشرعية دستور 2002 بسبب إصداره بإرادة منفرده للملك دون إشراك الشعب "مصدر السلطات جميعاً" وما ترتب عنه من تقويض لصلاحيات ممثلي الشعب وتوسيع للصلاحيات التنفيذية للملك، حيث تم افراغ وعود الميثاق "بملكية دستورية على غرار الديمقراطيات العريقة" من محتواها. لقد كان لي ولتنظيمي "وعد" مواقف سياسية رافضة بشكل مطلق الإنقلاب على دستور 1973 وميثاق العمل الوطني، وهو الأمر الذي نتج عنه تركيز للسلطات الثلاث في يد الملك وإحتكار متزايد للثروة من قبل الأسرة الحاكمة خاصة في قطاع الأراضي. وقد قدمت بعض المساهمات لفضح صور الفساد المختلفة من خلال كتاباتي وندواتي بينت فيها الدور المركزي لبعض أفراد الأسرة والنخبة الحاكمة ولم أتردد في تسمية كبار المتورطين في قضايا الفساد. لهذه الأسباب ولأسبابٍ أخرى تتعلق بمشاركة تنظيم (وعد) في حركة 14 فبراير جاء إستهدافي شخصياً واستهداف تنظيمي الذي أحرق مقره الرئيسي مرتين كما استهدف منزل رئيسة لجنته المركزية الدكتورة منيرة فخرو واعتدى عدة مرات على فرع التنظيم بالمحرق واستهدف بعض أعضاءه وأعتقلوا وطردوا من أعمالهم.

### **ثانياً:** الأعتقال التعسفي:

في حوالي الساعة 1:50 من صبيحة الخميس 17 مارس 2011م، قرع باب منزلي مجموعة من الرجال أغلبهم ملثمون ويحمل بعضهم أسلحة. للوهلة الأولى أعتقدت وزوجتي إنهم من الميليشيات المسلحة "البلطجية" التي كانت تجوب الأحياء والقرى خلال الأيام السابقة وتعتدي على المواطنين وتطلق النار عليهم. لذلك قمت بالاتصال بجاري وزوجته ليكونا شاهدين على ما يحدث. خرجت من باب المنزل واتجهت إلى باب الحديقة وسألت الضابط باللباس المدني، وأعتقد أنه الملازم أول جلال راشد (كما جاء في محضر القبض)، أن يبرز أمر / مذكرة التفتيش والقبض بعد أن أخبرني بأنني مطلوب القبض علي... أجاب بأنه بموجب مرسوم السلامة الوطني فإنه لا يحتاج لمثل هذا الأمر.

تم القبض عليّ دون تفتيش منزلي ووضعت في سيارة مدنية صغيرة وتم تقييدي وعند دوار مدينة عيسى تم تعصيب عيني. إتجهت السيارة إلى منطقة الرفاع واستمرت لمدة 10 دقائق تقريباً وتوقفت في مركز به مرآب للسيارات أعتقد إنه كان بقرية سافره الأمنية. أخذت إلى غرفة ونزعت العصابة عن عيني فرأيت ملثمين وآخرين بلباس طبي أبيض. تم فحص مستوى السكر في الدم والضغط وسُألت إذا ما كنت أعاني أمراضاً معينه ثم التقطت لي صوراً وأعيد وضع العصابة على عيني. أخرجت إلى مرأب السيارات وبدأت أسمع الشتائم وأتلقى الدفع والإهانات ثم أزيلت العصابة عن عيني لوقت قصير ليتم تصويري بكاميرا فيديو عليها لمبة إضاءة لتستمر الشتائم والسباب - يا" كلب"، يا "عميل"، يا "أبن الـــ.. " ألخ. بعدها دُفعت إلى سيارة (فان) معصوب العينين ثم سمعت أحدهم ينادي أسم الأخ حسن مشيمع الذي أحضر للسيارة. إنطلقت بنا السيارة ووصلنا إلى سجن معسكر القرين التابع لقوة دفاع البحرين في ساعة مبكرة من الصباح حيث مقر الإصلاحية العسكرية.

## ثالثاً: العنبر الإنفرادي رقم (4)

بعد الإصطفاف في ساحة السجن أخدنا معصوبي الأعين كل إلى سجنه. مررت بتفتيش دقيق بعد خلع جميع ملابسنا وتعريتنا بالكامل وأنا معصوب العينين وتم دفعي بخشونه إلى العنبر رقم (4) الذي توجد به 5 زنازن للعزل الإنفرادي. كانت الزانزانة الوسطى رقم (3) من نصيبي. زملاء العنبر كانوا: الشيخ سعيد النوري في زنزانه رقم (1)، عبدالجليل السنكيس زنزانة رقم (2)، عبدالهادي المخوضر في زنزانه رقم (4)، الحر الصميخ في زنزانه رقم (5). الزنازن عبارة عن غرف مغلقة عدا فتحة صغيرة أسفل الباب الحديدي تتخللها قضبان حديدية واخرى مماثلة في اعلى الباب، تبلغ مساحة الزنزانة 2 ×3 متر مربع. الكلام بين السجناء ممنوع، وإذا حدث فإنه يعرض المعتقلين لانتقام الملثمين، كما يمنع تلاوة القرآن أو الآذان بصوت مسموع. خلال يومين تعرف كل واحد منا على زملائه وبدأنا التواصل بصوت منخفض بعد أن يخرج الحراس من العنبر، وكانت الساعة المفضلة لنا هي بعد صلاة الفجرحيث يتسنى لنا الحديث لدقائق معدودة. لم يسمح لنا بالاستحمام إلا بعد مرور أكثر من 10 أيام.

السجن الإنفرادي جحيم لا يطاق عندما لا يسمح لك بمحادثة أحد أو أن تحصل على كتاب لتقرأه أو حتى تعرف كم الساعة. كان كل شئ ممنوع إلا وجبة التعذيب اليومية.

## **رابعاً:** التعذيب وسوء المعاملة:

هناك برنامج سبق إعداده لاستقبالنا كما "يليق" بسياسيين معارضين في نظام قمعي لايحترم حرية الراي والتعبير ولا حقوق المواطنين. بعد بضع ساعات من وصولنا تم توفير فراش نوم عبارة عن أسفنجة قذرة ومعها لحاف أقذر منه، أما الوسادة فلا يمكن وصف البقع التي عليها والرائحة المنبعثة منها. وبعد بضعة أيام

دون استحمام تصبح أجسادنا أقذر من فرشنا حتى إن السجانين يدخلون علينا واضعين كمامات على أنوفهم إتقاءً من الروائح المنبعثة من العفن الذي يسببه كثرة سكب الماء علينا وعدم الاستحمام او تغيير الملابس، كما سيجئ لاحقاً.
كنت أنتظر وجبة التعذيب من صباح اليوم الأول ولكن بدل ذلك يدخل شخصان أو ثلاثة ملثمين ليسكبوا الماء البارد عليّ وعلى كل ما في الغرفة فتغرق الأرض بالمياه ويبتل الفرش وتنخفض الحرارة جراء التأثير المزدوج للماء والمكيفات فترتجف الأطراف. أضطر للإنكفاء في الزاوية البعيدة عن تيار الهواء المباشر بانتظار أن تجف الغرفة ومحتوياتها، ولكن يتكرر نفس المشهد مرات عديدة بسكب المياه ويتعذر معها النوم.
في الليلة الأولى تبدأ عملية قرع الأبواب الحديدية بالآت معدنية تحدث أصوات مدوية.
وفي اليوم الثاني تبدأ وجبات التعذيب بدخول عدد كبير من الملثمين يحتلون الزنزانه الصغيرة ويحاصرونك من كل جانب ويتناوبون الضرب والركل والصفع والبصق والشتم والإهانة والسباب، ويستمر التعذيب في الاسابيع اللاحقة بعدد أقل، عادة 3 أشخاص وأحياناً أكثر. وبعد أنتهاء التحقيق يقل عدد زيارات المعذبين إلى مرتين أو ثلاث في الاسبوع. التعذيب كان يشمل أيضاً الوقوف رافعين الأيدي لساعات طويلة وأحياناً يطلب منا رفع إحدى الرجلين. في إحدى المرات قدمت شكوى لدى النيابة يوم 2011/3/29م، حول التعذيب الذي تعرضت له وفي اليوم التالي جاء أحد الملثمين بلباس عسكري وقام بصفعي وحذرني من تقديم شكوى لدى النيابة العسكرية مرة أخرى، وفي مساء نفس اليوم تلقيت مزيداً من الضرب لنفس السبب، هذه المرة باستخدام هوز بلاستيكي غليظ إضافة إلى اللكمات والقبضات على الكتف والرقبة الأمر الذي تسبب لي في تشنج وألم بالرقبة وصعوبة النوم لبضعة أيام. وقد تم ركلي على مؤخرة الركبة اليمنى مما ادى الى صعوبة في المشي استمرت حوالي 8 أشهر. وفي أحدى الليالي أطفأت الأنوار وعم الظلام وأدخل كلب أو أكثر وأخذ ينبح بشكل هستيري ويخربش أبواب الزنازن لإثارة الرعب فينا.
وقد كان التحرش الجنسي أحد أوجه التعذيب، حيث نؤمر بالإنحناء وأخذ وضع الكلب بوضع الركب على الأرض (الجثو) وإنزال السروال، ويتم لمس المؤخرة والصدر والإيحاء بأنهم على وشك القيام بإغتصاب مع إطلاق الكلمات البذيئة.

## خامساً: الشتم والسب

لا يقتصر الشتم على المعتقل نفسه بل يتم التعرض للأسرة والوالدة والزوجة والبنات، وفي حالة زملائي الشيعة، يتم سب المذهب والعقيدة. سمعت من الشتائم خلال أقل من ثلاثة أشهر ما لم اسمعه طوال حياتي "عملاء"، "خونة"، "قحاب"، "مخانيث"، "أولاد قحبة"، "أولاد متعة"، "أولاد زنى"، "..... أمك"، "..... فيك"، "آل خليفة أسيادك"، "خليفة تاج رأسك"، "كلب"، "حمار"، "نغل"، ألخ.
ولا يكتفون بتوجيه السباب بل يريدونك أن تشاركهم بسب أحد من زملائك أو بشتم وإهانة نفسك، ويجبرونك على تقبيل الايادي والأحذية تحت طائلة الضرب،

ويمارسون البصق في الوجه والأذن. بعد بضعة أسابيع من الأعتقال جاء زوار الفجر من الملثمين بمجموعة من البوسترات للملك ورئيس الوزراء وولي العهد وملك السعودية ولصقوها على جدران الزنازن وأمرونا بتقبيلها مكررين الطلب في كل زيارة تقريباً (وقد أزيلت هذه الصور قبيل زيارة فريق التحقيق التابع للجنة بسيوني). وربما يكون سماع أنين الزنازن وصرخات الزملاء وأهانتهم أشد وقعاً من بعض اشكال التعذيب الأخرى لأنك تتعذب لعذاب رفاقك ولا تملك الشجاعة للاحتجاج على ما يقوم به المعذبون وتحس بالعجز.

يبقى أن أسجل بأنني سمعت الكثير من الإهانات لزملائي من أبناء المذهب الشيعي، واذكر أنه في صبيحة اليوم الأول سمعت أحد المعذبين يصرخ في الأستاذ حسن مشيمع "طز فيك وفي مذهبك وأئمتك الأثنى عشر".

## **سادساً:** من هم الملثمون؟

كان الجميع في سجن القرين ملثماً حتى انتهاء السجن الإنفرادي في 2011/6/10م، قبض علينا ملثمون، وحقق معنا ملثمون من جهاز الأمن الوطني. حراس السجن ملثمون وكذلك المعذبون والطاقم الطبي وعمال المطبخ والصيانه ومدير السجن. أثناء زيارة الطبيب الشرعي في منتصف شهر أبريل جلس في نفس الغرفة أحد الملثمين لمراقبتي. من الواضح إن الهدف من وراء اللثام هو إبقاء هوية المسؤولين عن التعذيب، أو الشهود عليه من الحراس والعمال والطاقم الطبي، سرية للمساعدة في الإفلات من العقاب والمساءلة. كان الملثمون يطلبون منا عدم النظر إلى وجوههم مباشرة وتوجيه أنظارنا بدل ذلك للحائط أو الأرض أمعاناً في إخفاء هوياتهم.

## **سابعاً:** سوء المعاملة في مبنى النيابة والمحكمة

الطريق إلى النيابة العسكرية أو مبنى القضاء العسكري لا يخلو من سوء معاملة وإهانات، تبدأ بوضع عصابة على الأعين ثم يوضع كيس ذو رائحة نتنه تسبب في حالات إختناق واستفراغ وصعوبة في التنفس لدى بعض المعتقلين. الإهانات تتكرر في مباني القضاء العسكري خاصة في غرف الانتظار يصاحبها الضرب والركل والدفع والسحب بخشونه. في مبنى النيابة العسكرية ضربنا على رؤوسنا لمجرد عدم الوقوف عند عزف السلام الملكي في برنامج تلفزيوني. يوم 2011/6/22م، صدر حكم الإدانة بحقنا فهتفنا شعاراً داخل المحكمة بعد انتهائها فهاجمنا الجنود والضباط ودفعونا خارجاً وقاموا بضربنا وركلنا وشتمنا وإهانتنا. لم تحرك النيابة العسكرية ساكناً رغم الشكاوي الشفهية العديدة التي تقدمنا بها علماً بأننا كنا تحت ولايتها طوال تلك الفترة.

## **ثامناً:** ملاحظات ختامية

صبيحة اليوم الأول لسجني التقيت مع أحد الضباط الذي عرف نفسه بقوله أنه ضابط

كبيرفي قوة الدفاع يعرفني منذ إلتقاني في زيارة لي للكويت في التسعينيات، ولكن لم يفصح عن إسمه واكتفى بالقول بأن لدية شهادة دكتوراه. قال لي أنه يريد مني أن أضع يدي بيد الملك فأجبته وأنا معصوب العينين بأنني سأفعل ذلك إذا التزم الملك بالإصلاحات الدستورية. حاول إيهامي بأننا خارج البحرين (اي في السعودية) ربما لادخال الروع إلى روحي.

-في الأيام التي سبقت أول جلسة لمحاكمتنا جاء أحد الملثمين وقال بأن أحد المسؤولين الكبار يريد مقابلتي مساء ذلك اليوم. لم يتم ذلك اللقاء إلا إنني علمت فيما بعد إنهم إصطحبوا الدكتور عبدالجليل السنكيس لمقابلة ذلك "المسؤول" وإدعى بأن أسمه "صقر الخليفة" وأنه مندوب عن الملك.

-تتطابق تجربتي الشخصية مع كثير مما ورد في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق "لجنة بسيوني". في الفصل السادس من التقريروهو الفصل المعنون بـ "إدعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان ضد الأشخاص" وتحديداً المبحث الثالث منه "أسلوب تنفيذ عمليات القبض" استنتجت اللجنة في الفقرة (1174) بأن مثل هذا النوع من القبض يمثل "اعتقالاً تعسفياً بمقتضى المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، وفي جميع حالات الضبط والتفتيش.. لم يتم إبراز أمر توقيف أو تفتيش". واضافت اللجنة في الفقرة (1178): "خلصت اللجنة إلى أن عمليات القبض الموسعة التي تمت تعد انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للقانون البحريني". الأخطر من ذلك ملاحظة اللجنة في الفقرة (1179)، التي تنص على:"ويشير تواجد نمط سلوكي منهجي إلى أن هذا هو أسلوب تدريب هذه القوات الأمنية.. وأن هذه الأحداث لم تكن لتحدث دون علم الرتب الأعلى في تسلسل القيادة داخل وزراة الداخلية وجهاز الأمن الوطني". ثم يضيف التقرير في الفقرة (1180): "ويشكل الأخفاق في إجراء تحقيق فعال في هذه الممارسات والفشل في إتخاذ التدابير الوقائية لمنع الانتهاكات من جانب قوات الأمن أساساً لتحمل القيادات العليا المسؤولية".

-وفيما يتعلق باستنتاجات لجنة بسيوني في البحث الرابع من الفصل السادس تحت عنوان "معاملة السجناء والموقوفين"، فقد خلصت إلى وجود أدلة قاطعة حول عمليات التعذيب من واقع الفحوصات السريرية الاكلينيكية على 59 شخصاً من قبل أربعة أطباء خبراء في مجال توثيق عمليات التعذيب والأشكال الأخرى من التعرض لسوء المعاملة والرضوض، وقامت اللجنة بتقديم ملخص لأدلة الطب الشرعي في الفقرات من (1212) إلى (1218). وإنتهت اللجنة في الفقرة (1230) إلى أنه "كان هناك أنماط معينة من السلوك التي كانت تنتهجها الأجهزة الحكومية .. وكان الغرض في الكثير من هذه الحالات هو الحصول على إفادات أو اعترافات تجرم أولئك الأشخاص المقبوض عليهم.." وأضافت الفقرة (1234) قائمة بأساليب التعذيب والأساءات اللفظية والتهديد بالاغتصاب وسب الطائفة الشيعية. وتضيف فقرات التقرير رقم (1235) و(1236) و(1237) حول حرمان المعتقلين من الاتصال

بالعالم الخارجي أو بمحاميهم لأسابيع أو شهور، دلائل إضافية على انتهاكات حقوق المعتقلين. وتستنتج اللجنة في الفقرة (1238) على وجود "ممارسات ممنهجة في سوء المعاملة البدنية والنفسية التي وصلت إلى التعذيب"، وفي الفقرة (1240) على أن "عدم مساءلة المسؤولين في النظام الأمني قد أدت إلى سيادة ثقافة الأفلات من العقاب".

-وفيما يتعلق بالفصل السادس، المبحث الخامس الخاص "بالتوقيف والمحاكمة فيما يتصل بحرية التعبير والتجمع والتنظيم" التي تندرج تحت التهم التي تمت إدانتي بها ظلماً في محاكم السلامة الوطنية (العسكرية) فقد خلصت اللجنة في الفقرة (1279) إلى أن حكومة البحرين استخدمت أحكام المواد (165) و(168) و(169) و(179) و(180) من قانون العقوبات ل"معاقبة المعارضة وردع المعارضة السياسية". وأضافت في الفقرة (1280) إن لديها "عدداً من بواعث القلق بشأن إتساقها مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع أحكام دستور البحرين"، فيما خلصت الفقرة (1281) أن المادة (165) عقوبات "طبقت تطبيقاً ينتهك حرية الرأي والتعبير، إذ أقصت من النقاش العام الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم القائم والآراء التي تدعو لأي تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامة أو تدعو إلى تغيير النظام". وانتهت الفقرة (1282) إلى أن المادة (168) عقوبات " تضع قيوداً واسعة على ممارسة حرية الرأي والتعبير من خلال تجريم كل من أذاع أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو مثيرة" وتنتقد لجنة بسيوني الغموض الذي يكتنف التعبيرات الواردة في المادة، فيما تنتقد في الفقرة (1284) المواد (165) و (168) و (169) عقوبات التي "تقيد الرأي والتعبير بتجريمها التحريض على كراهية النظام أو الإضرار بالصالح العام دون أن تنص على أي عمل مادي ينتج عنه ضرر بالصالح العام أو الفرد، وقد جرى تطبيقها لقمع النقد المشروع للحكومة".

ختاماً أود أن أضيف أن السجن محطة طبيعية على طريق النضال من أجل الحرية والكرامة، وإن مبادئ وقيم التسامح التي أؤمن بها جنبتني الإحساس بالحقد أو الكراهية تجاه من تسبب في تعذيبي ومعاناة عائلتي. لقد سامحتهم وأرجو أن يجدوا في التوبة خلاصاً لهم. لكن الواجب يقتضى منا عدم نسيان ما حدث حتى نتعلم ونتعض من هذه الآلام. الطريق للمصالحة يمر عبر الكشف عن الحقيقة كاملة، تلك الحقيقة التي كشف عن بعض جوانبها تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، والاعتذار للضحايا وجبر الضرر الذي لحق بهم. نحن نغفر ولكننا لا ننسى.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته
إبراهيم شريف السيد موسى

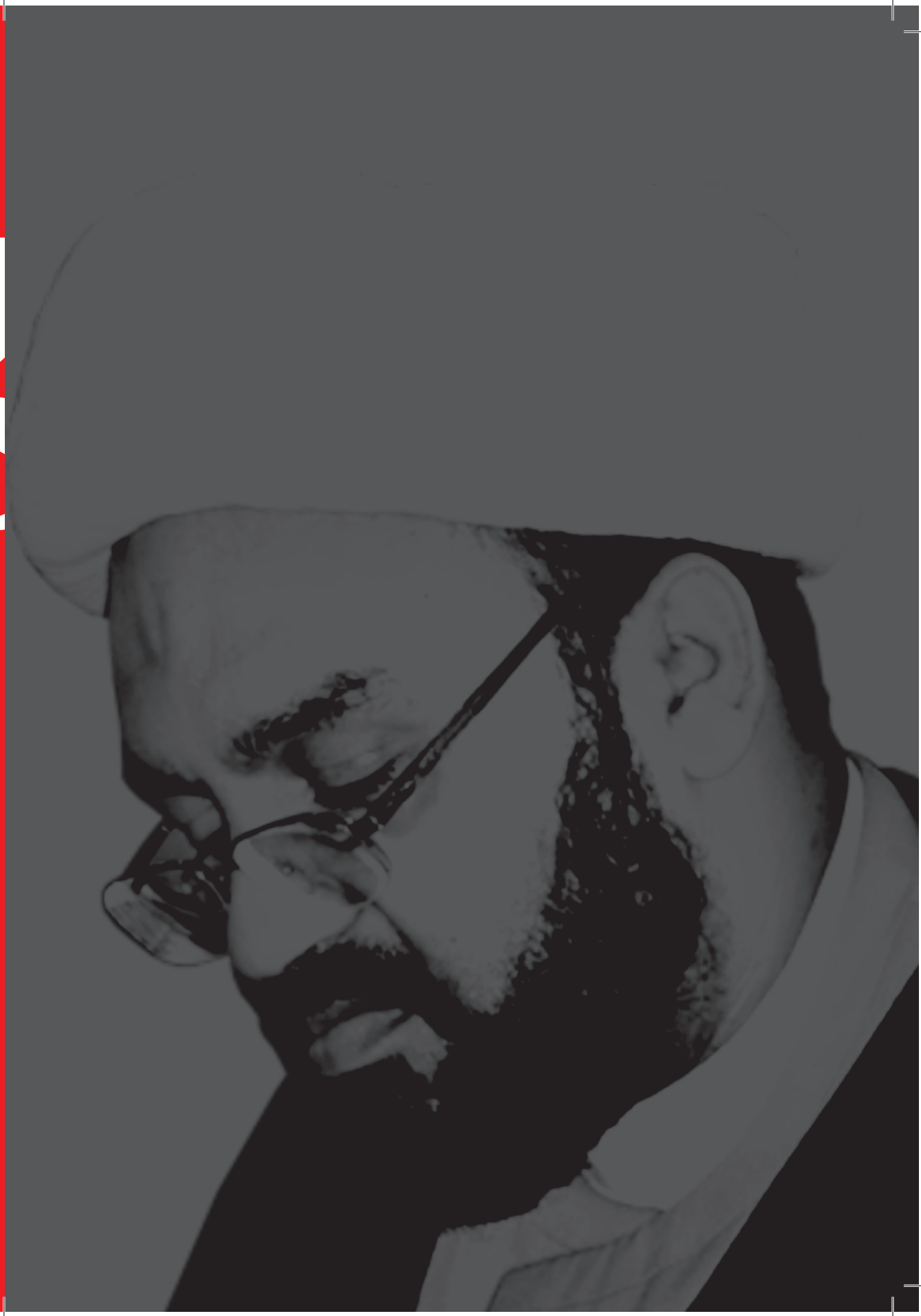

# شهادة وطن

شهادة فضيلة الشيخ

**سعيد النوري**

## ›› إفادة فضيلة الشيخ **سعيد النوري**

2012-06-12 م

بسم اللّه الرحمن الرحيم
اللهم صل على الرسول المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.
هيئة المحكمة الموقرة ، المحامين المحترمين ، الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

سوف تتضمن هذه المداخلة الموجزة قسمان أساسيان ، الأول يرتبط بتفاصيل الاعتقال والتجاوزات والتعذيب الذي تعرضت له، والقسم الثاني يرتبط بالتهم الكيدية الموجهة لي ، والتي على أساسها تم الحكم علي بالسجن المؤبد.

### القسم الأول :

وسوف أتحدث حول تفاصيل الاعتقال والتجاوزات والتعذيب الذي تعرضت له وفق النقاط التالية:

1 - تم استهدافي بالاعتقال الأول مرة بتاريخ 15-8-2010م ، وحتى تاريخ 23-2-2011م ولمدة 6 أشهر تقريباً.

2 - تم توجيه تهم السعي لقلب النظام بالقوة ، وتهم الإرهاب والتخريب وغيرها لي ، فيما عرف بمجموعة الـ ( 25) المعروفة ، وهي ذات الاتهامات تقريبا الموجهة لي في قضية الـ (21) الحالية ، وقد تعرضت أثناء فترة التوقيف لأقسى أنواع التعذيب المعنوي والجسدي طول فترة الستة أشهر التي قضيتها في السجن، وتم انتزاع الاعترافات مني بالقوة والإكراه. وقد تمت محاكمتي ومجموعة الـ(25) وعقدت 9 جلسات لذلك، ولكن وبسبب إصرار هيئة الدفاع على التحقيق في قضية التعذيب ، وفشل النيابة في تقديم أية أدلة على استخدامنا للعنف، ووضوح بطلان الاعترافات بسبب التعذيب الوحشي الممارس ضدنا، والذي جعل براءتنا عن التهم قضية واضحة، فقد اضطرت السلطة للإفراج عنا ، ولكن تم تغيير عنوان ( الإرهابيين) الذي أطلق علينا ، وإطلاق عنوان (سجناء الرأي) علينا في الصحف اليومية أسوة بالمنظمات الحقوقية الدولية والتي دافعت عنا بصفتنا سجناء رأي.

3 -لقد تم تعذيبي في عدة سجون في مبنى القلعة وفي الحوض الجاف ، وبقيت في سجن وعزل شبه انفرادي لأشهر.

4 - رغم تقديمنا طلبات بالتحقيق في التعذيب ، لم يتم التحقيق في التعذيب، ولم يتم عرضنا على طبيب مستقل ، ولم يتم جبر أضرارنا والاعتذار لنا والاعتراف بالأخطاء الواقعة بحقنا. ورغم ذلك ، فإن اعتبارنا (سجناء رأي) في الصحافة شبه الرسمية مثّل إقرارا واضحا بخطأ الاتهامات التي وجهت لنا ، وشهادة شبه رسمية

على براءتنا.
5 - إن قضية الـ (25) السـابقة تثبت وجود تعذيب منهجي ،وتثبت أنني سـجين رأي ، وأنني مستهدف لآرائي.
6 - تـم الإفـراج عني بتاريـخ 23-2-2011م ، وكانت المسـيرات السـلمية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية قد انطلقت فعلاً بتاريخ 14-2-2011م ، وقد كنت حينها في السجن، ولكن بسبب الرغبة بالانتقام مني تم اعتقالي مجددا بتاريخ 17-3-2011م ، وقد وجهت لي ذات التهم السابقة تقريباً ، مما يؤكد أنني مستهدف شخصياً بسبب آرائي.

## التجاوزات والتعذيب في الاعتقال الثاني:

1 -تم الهجوم على منزلي بتاريخ 17-3-2011م فجراً بإعداد كبيرة من قوات بلباس مدني ملثمة وبسـيارات مدنية ، والتي سألتها عن هويتها وهدفها من اقتحام المنزل فلم تجب ولم تبرز أية وثيقة رسمية تثبت هويتها أو الإذن بالقبض والتفتيش رغم مطالبتي بذلك.
2 - فتحت الباب وبمجرد فتح الباب ، عند سماعي لصوت الضوضاء وجرس الباب ، إنهال الملثمون علي بالضرب الشديد بالأيدي والأرجل في أنحاء الجسم المختلفة،رغم أني لم أبد أية محاولة للهرب أو المقاومة.
3 - كان الملثمـون يحملون أسـلحة نارية وجهوها نحو رأسـي وهددوني بالقتل ثم أغمضوا عيني وأدخلوني السيارة.
4 - دخل الملثمون البيت ولم يسمحوا لي رغم طلبي بأن أهدئ الأهل والأولاد وأجعلهم في غرفة خاصة ، وعند دخولهم البيت عبثوا بمحتوياته وأخذوا الكمبيوترات والهواتف والمحفظـة والكثير من الأشـياء وعبثوا بالخزائن والثياب الخاصة ، واسـتمروا لفترة طويلة يفتشون البيت،وتم الدخول لغرف النوم وترويع أهلي وأولادي وإرعابهم.
5 - بالإضافة للضرب الشديد لاسيما في الرأس والرقبة ، قام الملثمون بالبصاق في وجهي وشـتمي والتهجـم على الأهل والعائلـة ، والازدراء بتعاليم المذهب الجعفري وشتم الشيعة.
6 - تم تهديدي منذ فترة الاعتقال الأولي وفي السيارة ، بالتعذيب الشديد والكهرباء إذا لم أعترف بما يريدون.
7 - تم تهديدي بالاعتداء على عرضي وذكروا لي أنهم اعتقلوا الأهل والأولاد ، وهم الآن مغمى عليهم.
8 - استمر الضرب والشتائم والتهديد إلى أن وصلنا لسجن القرين العسكري.
9 - تم حبسـي في سـجن انفرادي منـذ يوم 17-03-2011م وحتـى 10-6-2011م وهي 83 يوماً تقريباً.
10 - اسـتمر الضـرب الشـديد بالأيـدي والأرجل وآلة حـادة أحياناً في أنحاء الجسـم المختلفة لمدة شهرين تقريباً.

11 - استمر الشتم والتجريح وازدراء مذهب الشيعة والمراجع وأهل البيت(ع) ، واتهامي بالشرك والكفر والاستهزاء بالصلاة والشعائر الدينية ، والاتهام بالخيانة واللعن والعبارات البذيئة لمدة شهرين تقريباً.

12 - تم إجباري على الوقوف ورفع اليدين يوميا تقريبا لمدة ساعات ولفترة شهرين تقريباً.

13 - لقد كنت أسمع صوت بعض السجناء وهم يعذبون مثل الشيخ عبد الهادي المخوضر ، والحر الصميخ ، وابراهيم شريف ، ود. عبد الجليل السنكيس.

14 - تم صب الماء البارد على جسمي وثيابي وفراشي مرتين ، واجباري على النوم على الفراش وهو مبلل بالماء.

15 - تم منعي من تبديل ثيابي ، والاغتسال والاستحمام والتضييق في الذهاب للتواليت لمدة عشرة أيام تقريباً.

16 - لقد حاولوا أن يتحرشوا بي جنسيا عدة مرات ، ولكنني كنت أمنعهم وأقاومهم بشدة.

17 - لقد تم منعي من اللقاء بالأهل لمدة شهرين تقريباً.

18 - كانت المعاملة عموماً سيئة وخشنة وتتضمن التحقير والازدراء بصورة مستمرة ، وكان القرآن الكريم يمنع أحياناً.

19 - كان الطعام سيئاً وقليلاً وغير نظيف وغير لائق، وكذلك كانت الحجرة صغيرة وغير نظيفة.

20 - تم إجبار السجناء على التلفظ بعبارات بذيئة ضد أنفسهم ، وشتم بعضهم البعض ومنعهم من النوم.

21 - وضع الحذاء فوق الرأس والوجه والضغط بقوة إمعاناً في الإهانة والإذلال.

22 - تم إطفاء الأنوار وجلب الكلاب البوليسية لداخل العنبر والتهديد بإطلاقها علي إن لم أتعاون وسبقه الضرب الشديد.

23 - في صبيحة ليلة التهديد بالكلاب والضرب الشديد ، تم إجباري على التوقيع على إفادة مع رفضي لذلك.

24 - تم التحقيق معي من قبل جهاز الأمن الوطني ، والذين ذكروني بتحقيقهم معي في قضية الـ (25) السابقة ، وكنت مغمض العينين ، ولكنني ميزتُ أصواتهم فهم نفس المحققين السابقين، والذين هددوني بتحريك قضية الـ(25) ثانيةً.

25 - طالبت المحققين التابعين بجهاز الأمن الوطني ، بتمكيني من لقاء المحامي وحضوره التحقيق فرفضوا ذلك.

26 - كان الوقوف على الرجلين يصادف أحيانا أوقات الصلاة ، وكنت أمنع من الوضوء والصلاة في أثناء ذلك.

27 - لم يسمح لي بالتواصل عبر أية وسيلة إعلامية ولمدة ثلاثة أشهر تقريباً.

28 - لقد أخبرت النيابة العسكرية بكل التجاوزات والتعذيب الحاصل لي ، ولم يتم منعها فاستمر التعذيب والتجاوزات حتى بعد التحقيق في النيابة بل وحتى بعد بدأ

المحكمة العسكرية، وكان المسؤول عن سجن القرين هو الملازم (باسل سيادي).
29 - كان أسلوب إحضاري لمبنى المحكمة العسكرية سيئاً ومهيناً جداً ، فأنهم يغطون رؤوسنا بغطائين ويقيدون أيدينا ونجبر على المشي في قطار منذ أخذنا من السجن في الساعة 6:30 صباحاً تقريباً ، ونظل على هذه الحالة حتى الساعة 14:00 ظهراً تقريباً، مع استثناء وقت المحكمة، وكنا نجبر أحياناً على الوقوف في حر الشمس لفترة ويوافق كل ذلك الإهانات والازدراء.
30 - لقد استمر منعنا من الكلام في كل جلسات المحكمة، وقد هتفنا بشعار (سلمية سلمية شعب يطلب حرية) في قاعة المحكمة للتأكيد على عدالة قضيتنا وسلميتنا، ونتيجة لذلك فقد تم ضربي بالأيدي والأرجل بوحشية على وجهي ورقبتي وكل المجموعة.
وفي ختام شهادتي حول التعذيب والتجاوزات، فإنني أطالب هيئة المحكمة بإنصافي وإلغاء الحكم الصادر بحقي،بصفتي سجين رأي، ومطالبة السلطة بالإعتذار لي عن كل التعذيب المعنوي والبدني والتجاوزات وتعويضي والإفراج عني.

## **القسم الثاني:** الإتهامات الكيدية الموجهة لي:

لقد كنتُ وإخوتي من السباقين للحديث حول ضرورة الإصلاح الحقيقي ، ولذلك تم استهدافي في الإعتقالين الذين تحدثتُ عنهما ، وإن ضرورة الإصلاح الحقيقي ليست قضية تقبل الجدل،فوجود الفساد بأشكاله المختلفة في أجهزة الدولة ليست قضية إفتراضية. إن كل التقارير التي صدرت بسمع وعلم السلطة والتزامها تؤكد أن وطننا الحبيب البحرين تغرق في مستنقع آسن من الفساد الشامل، وأذكر للمثال فقط تقرير التجاوزات في أملاك الدولة العامة والخاصة ، والتقرير حول تجاوزات الدفان، والتقرير البرلماني حول التجاوزات في طيران الخليج، التقرير حول الفساد الأخلاقي ، التقرير حول التجاوزات في مستشفى الملك حمد ،والتقارير الثمانية المالية والإدارية لديوان الرقابة المالية والإدارية،وتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق.
إن كل هذه التقارير الملزمة للسلطة السياسية تؤكد على مجموعة حقائق هي :
1 - أن هناك فساد كبير وواسع ينتشر في مختلف الأجهزة الحكومية، وهو فساد متنوع الأشكال فهو فساد إداري ومالي وحقوقي.
2 - أن الفساد المذكور يمثل ظاهرة منهجية عميقة تنخر في جسد الدولة ، وهي مستمرة لسنوات.
3 - أن هناك فشل كامل في معالجة ظاهرة الفساد الرسمي، من قبل المؤسسة الرسمية، حيث لم تقدم خطة واضحة للعلاج ولم تحاسب المتورطين.
4 - عجز المؤسسة التشريعية الكامل عن القيام بدور حقيقي في ملاحقة المتورطين بالفساد ومحاسبتهم ، وتعديل الأوضاع الفاسدة. وإن تفشي الفساد المالي والإداري والأخلاقي والتجاوزات الحقوقية ، والتعذيب والمحاكمات غير المستوفية للمعايير الدولية، وسياسة الإفلات من العقاب، وعدم حماية المال العام وهو الذي عمق

الاحتقان الشعبي والإصرار على الإصلاح الحقيقي.

## ضرورة الإصلاح الحقيقي:

إن طموحي المخلص وتطلعي الصادق لرؤية وطني الحبيب البحرين وهو ينعم بحياة متقدمة ومتطورة ، ونهضة سياسية واقتصادية وعلمية وتنموية تليق بإرثه الحضاري والديني والتاريخي، هو الذي دعاني لطرح رؤيتي حول ضرورة إصلاح النظام السياسي ، وذلك بالرجوع للشعب، مصدر السلطات ، لتكون له الحاكمية في إدارة شؤونه ومصيره ومستقبله بكل حرية وديمقراطية. وأنني أعتقد أن سبب التجاوزات الواسعة التي أشارت لها التقارير المذكورة وكذلك التقارير الدولية ، هو غياب الإصلاح الحقيقي وغياب ( المحاسبة الحقيقية) و(التراكم المستمر بحبل الأخطاء)، وتركز السلطة المطلقة في أيدي فئة خاصة محددة. فإن (السلطة المطلقة) ، (مفسدة مطلقة) كما يقول المفكرون السياسيون، وإن الرقابة والمحاسبة الحقيقية لن تتحقق إلا بأن يكون الشعب وممثلوه الحقيقيون هم أصحاب الكلمة الكاملة في التشريع والإدارة والرقابة والمحاسبة.

## الإتهامات الكيدية الموجهة لي:

وبسبب من آرائي حول ضرورة الإصلاح الحقيقي ، فقد تم توجيه مجموعة من التهم الكيدية لي مثل تهم السعي لقلب النظام بالقوة والإرهاب والتخريب وازدراء وكراهية النظام وإشاعة الأخبار الكاذبة وغيرها ، وأود أن أتحدث حول هذه الإتهامات الباطلة والكاذبة والتي لم يقدم عليها دليل واحد، مع توضيحي لبعض آرائي كالتالي:

### 1 - الإصلاح والديمقراطية والإرادة الشعبية :

إنني أرى ضرورة تحقيق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في الحياة السياسية البحرينية ، وذلك عبر تطبيق المعايير الحقيقية المتعارفة للديمقراطية ، وأن يكون الشعب هو مصدر السلطات ، وتكون الإرادة الشعبية هي الحاكمة على مستوى التشريع والإدارة والقضاء، فمرجعية الإرادة الشعبية هي جوهر الديمقراطية.

### 2 - السلمية والحضارية:

أؤمن إيمانا كاملاً بالمنهج السلمي الحضاري في الإصلاح ، ودعوتُ بصورة مستمرة وفي كل المناسبات للالتزام بالمنهج السلمي الحضاري، كمنهج وحيد للمطالبة السياسية ، ودون المساس بحرمة الأفراد والممتلكات العامة والخاصة والحريات،وبعد مرور أكثر من عام منذ الإعتقال لم تستطع النيابة الإتيان بأي دليل يثبت أنني دعوتُ للإعتداء على الأفراد والممتلكات وفرض رؤيتي بالقوة، إن رؤيتي وإلتزامي العميق الصادق هو أننا ندعو للإصلاح السياسي من خلال الرجوع للشعب عبر الآليات الديمقراطية المتعارفة ،وليس عبر الجبر والفرض أو الإرهاب وإحداث الفوضى كما

تنسب لنا النيابة العسكرية ذلك ، وأنني أعتقد أن المنادين والمطالبين بالديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن يلتزموا بالديمقراطية وحقوق الإنسان كهدف سياسي، وخطاب وثقافة سياسية ووسيلة وأسلوب للإصلاح السياسي أيضاً ، بمعنى أن وسيلة الوصول للديمقراطية يجب أن تكون في إطار المنهج السلمي الديمقراطي والآليات الانتخابية الشعبية المتعارفة دولياً.

## 3 - الإستقلالية الوطنية:

إنني أؤمن بضرورة إستقلالية الحركة الوطنية عن أية إملاءات خارجية ، فالحركة المعارضة تدعو للإصلاح والديمقراطية ، وانطلاقا من رؤيتنا الأخلاقية والسياسية المستقلة ، وحرصها الصادق المخلص على المصالح العليا للوطن.

## 4 - الوحدة الوطنية:

إنني أؤمن بالوحدة الوطنية الإسلامية ، منطلقاً في ذلك من رؤية دينية ووطنية وسياسية ، فنحن نعتبر الوحدة الوطنية فريضة دينية ووطنية مقدسة ، كما أنني أعتبر الطائفية دعوة جاهلية حيوانية مقيتة يجب مكافحتها ، ولذلك كانت خطاباتنا وطنية ووحدوية.

## الحكم الظالم بحقي:

لقد كنتُ أعلم أن حديثي حول ( الإصلاح الحقيقي والإرادة الشعبية) سوف يعرضني للعقاب من خصوم الإصلاح الحقيقي، وإنني مستعد لتحمل المصاعب الكبيرة لأجل اللّه سبحانه وتعالى والدين والوطن والشعب ، ولأجل القيم والمبادئ التي ألتزم بها، ولكنني غير مستعد إطلاقاً لتحمل إتهامي بالإرهاب والتخريب ونشر الفوضى لأنها اتهامات كاذبة ، ولقد تم الحكم علي في محاكم السلامة الوطنية العسكرية وتعذيبي ، ومنعي من الكلام في المحكمة ، وتشويه سمعتي، وإلصاق تهم الإرهاب بي ، وتم إصدار حكم المؤبد بحقي كل ذلك ظلماً وعدواناً وانتقاماً مني بسبب مطالبتي بإصلاح حقيقي منبثق من الشعب ، وإن محكمتكم هذه أمام اختبار حقيقي لنزاهتها واستقلالها وعدالتها ، وإنني أطالب بأن تتم دعوة قضاة دوليين ليشرفوا على تطبيق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ثم ليعطوا رأيهم الشفاف في سير المحكمة والأحكام التي تصدر عنها، ليتم بإشراف هؤلاء القضاة الدوليين أيضاً محاكمة الجلادين والمتورطين بالتعذيب والتجاوزات الحقوقية ، والمتورطين بقتل الأبرياء السلميين.

## ملاحظات مستقاة من تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق:

هذه بعض الملاحظات المستقاة من (تقرير بسيوني) والتي ترتبط بالاتهامات الموجهة لنا ، وعموم القضايا ذات الصلة بموضوع الدعوى ، والتي أقدمها بالصورة التالية:

**أولاً :** الاتهامات وتقرير بسيوني:

لقد وجهت السلطة السياسية عدة اتهامات لمجموعتنا وعموم المعارضة ، تتمثل بصورة أساسية في اتهامات ثلاثة هي ( الإرهاب ، الطائفية ، العمالة للخارج). وإن السلطة السياسية عموماً ، تعتبر هذه الاتهامات ذريعة كافية لعدم مشروعية مطالب المعارضة ، ولكن لو رجعنا لتقرير بسيوني والذي التزمت به السلطة فسوف نجد أن هذا التقرير يقدم رؤية مختلفة حول مطالب المعارضة ، وتاريخ الحركة الإصلاحية في البحرين بالصورة التالية:

- يقول تقرير لجنة التقصي في الفقرة (75، صـ47) حول تاريخ المطالب السياسية في البحرين التالي: ( وترجع الحركات الداعية إلى تمثيل شعبي أوسع في النظام السياسي البحريني إلى عام 1938م ، عندما قامت مجموعة من وجهاء الشيعة والسنة بتقديم طلبات إلى الحكام المحليين وإلى الحاكم البريطاني يطالبون فيها بهامش أوسع من الحكم الذاتي والإدارة المحلية ، بما في ذلك طلب تشكيل مجلس تشريعي منتخب واتحاد للعمال ، وطلب التقليل من أعداد الوافدين الأجانب للإقامة بالجزيرة، ولكن لم يكتب لتلك الحركة النجاح وأودع زعماؤها السجون أو تم نفيهم) ، وكذلك يشير التقرير في ذات الفقرة (75 ، صـ 47-48) للحركة الإصلاحية بتاريخ 1954م ، كالتالي : ( ثم تلا ذلك نشاط العديد من الحركات السياسية ، كما عرفت البحرين بعض نوبات الاضطراب السياسي ، تمثل أهمها في إنشاء مجموعة من وجهاء السنة والشيعة للمجلس التنفيذي الأعلى في عام 1954م ، وكان الهدف من إنشائه خلق منتدى سياسي للتنسيق بين القوى السياسية البحرينية النشطة ، يسعى إلى حشد الدعم من أجل انتخاب مجلس تشريعي وطني ، يسمح بتشكيل النقابات ، ويقوم بإجراء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية اللازمة، ويقوم على إنشاء محكمة عليا. وقد نجح المجلس في الحصول على الاعتراف الرسمي من السلطات الحاكمة ، كما نجح في المساهمة في تأسيس الاتحاد العام للعمل والتجارة وفي صياغة أول قانون عمل في عام 1957م ، وبعد أزمة قناة السويس في عام 1956م صدر قرار بحل المجلس التنفيذي وبسجن أو نفي زعمائه). كما تحدث التقرير عن المطالب العمالية في الستينات والسبعينات في الفقرة( ، صـ 48) ، ( وأعقبت ذلك سلسلة من الاضطرابات في أواخر الستينات، توجت بإضراب العمال في جميع أنحاء البلاد في مارس 1972م ، والذي دعت إليه اللجنة التأسيسية التي نظمها العمال للمطالبة بإنشاء اتحاد عام للنقابات العمالية في البحرين، ويمكن التأريخ لهذا الإضراب بوصفه الإضراب المدني الأخطر بعد استقلال دولة البحرين،والمرة الأولى التي يتم فيها نشر (قوة دفاع البحرين) لاحتواء (الاضطرابات المحلية).

وتحدث التقرير حول انتفاضة التسعينات بالصورة التالية : ( وشهدت التسعينات جولة جديدة من جولات الإضطراب الاجتماعي والسياسي في البحرين ، وحدثت أول جولة في نهاية عام 1994م ، حيث تم تجميع الآلاف من توقيعات المواطنين على عريضة لحث الحكومة على القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تحد من

المصاعـب والتحديـات التي تواجه العديد من البحرينييـن ، وكان يقود هذه الحركات زعماء المجتمع من الشـيعة، يساندهم قطاع واسع من السنة أيدوا المطالبة بإحداث تغيير سياسي وبضرورة عودة دستور 1973م، وإعادة انتخاب جمعية وطنية) ، وحول انتفاضـة 14 فبرايـر الإصلاحية تحدث التقرير في الفقـرة (99 – صـ 59) كالتالي : ( وابتداء من أواخر يناير 2011م ، اسـتوصى الناشطون السياسيون في البحرين روح الحركات الشـعبية المطالبة بإصلاحات سياسـية واقتصاديـة واجتماعية في ( العالم العربـي)، وبعـد ذلك بقليل، تمت الدعـوة لمظاهرات تقوم فـي 14 فبراير بالتزامن مع الذكرى العاشـرة لإعلان (ميثاق العمل الوطنـي) ويلخص التقرير رواية للطبيعة العامة للحركات الإصلاحية في البحرين وأسباب جذور الإنتفاضات الشعبية في الفقرة (97 ، صـ 58) بالصورة التالية : (وبصفة عامة فقد تحول ما كان سـائداً من التفاؤل والاستبشار في بداية الألفية الثالثة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة إلى حالة من الخوف والشك لدى قطاع عريض من المعارضة السياسية في البحرين في رغبة وقدرة الحكومة البحرينية على مواجهة المظالم التي طالما كانت السبب في جولات من الإضطراب المدني التي دامت عقوداً طويلة ، وقد دعم هذا الخوف والشك خوف وشـك دعمهم بطء التعامل مع المظالـم الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء السـخط الشـعبي بين العديد من البحرينيين ، وعلى الأخص المستويات العالية من البطالة في صفوف الشـيعة ، والسياسات الحكومية في شأن منح الاجانب الجنسية ، والتي ذاع الشك في استهدافها تغيير التوازن الديمغرافي للمملكة ، واستمرار تفضيل الاستعانة بالأجانب على حساب المواطنين العاطلين. وبالنسبة للكثيرين ، غاب الأمل وضعف بصدق وعود الإصلاح السياسـي والاقتصادي والاجتماعي التي كانت سـائدة في مطلع القرن وازداد الشعور بالإحباط ، والشك في قدرة والتزام (حكومة البحرين) بمعالجة المظالم التي أسهمت في جولات متكررة من الاضطرابات المدنية).

ويمكـن من خلال القـراءة المتأنية للفقـرات المذكورة من تقرير بسـيوني وغيرها التعـرف علـى المعالـم الأساسـية لعموم حـركات الإصلاح الشـعبية فـي البحرين، وبالصورة التالية:

## 1 - المطالب الإصلاحية المشروعة:

ففي طول تاريخ البحرين ، رفعت حركات الإصلاح مطالب شـعبية مشـروعة وعادلة وممكنة، تمثلت بمطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واحترام الإرادة الشعبية، والمعالجة العادلة للمظالم الأساسية.

## 2 - الوحدة الوطنية:

لقد اشـترك المواطنون من السنة والشيعة في عموم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحريـن، ورفعوا مطالب وطنية مشـتركة ، وجسـدوا الوحدة الوطنية في مسـتوى المطالب والتضحيات في سبيل تحقيقها.

3 - السلمية والحضارية : لقد التزمت عموم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحرين بالمنهج السلمي في المطالبة السياسية ، وكانت أهم أدوات ووسائل العمل السياسي هي العرائض الشعبية والمسيرات والإضرابات.

4 - الاستقلالية الوطنية:
لقد اتسمت حركات الإصلاح البحرينية بالذاتية والاستقلالية الوطنية ، فهي نابعة من أصالة الشخصية البحرينية وتطلعاتها المشروعة للعدالة والديمقراطية، ومن عمق معاناتها للمظالم الحقوقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن منطلق الإخلاص للبحرين الحبيبة والطموح بمستقبل وطني مشرف.

5 - قضيتنا والمطالب الإصلاحية:
وإن هذه المحاكمة التي نخضع لها ، إنما تحاكمنا بسبب ذات المطالب الإصلاحية التاريخية المتكررة والمستمرة للشعب البحريني، وإن المطالب الإصلاحية التي تحدثنا عنها هي حلقة ضمن حلقات المطالب الشعبية ، وبنفس التوجه الإصلاحي الوحدوي السلمي المستقل. وإن اتهامات الإرهاب والطائفية والعمالة هي ذاتها التهم التي توجه للحركة المطلبية الإصلاحية البحرينية في طول تاريخها. وهو ما يؤكد أن هذه المحاكمة هي محاكمة لكل الشعب البحريني في طول تاريخه بسبب إصراره على مطالبه المشروعة.

موقف السلطة السياسية من المطالب الشعبية العادلة:
وأقدم هنا سؤالاً مهما وهو ، ما هو موقف السلطة السياسية من المطالب الشعبية المتمثلة باحترام الإرادة الشعبية والقبول بالرقابة والمحاسبة ؟ وأحاول تقديم الجواب المناسب من خلال الحقائق والحوادث التي يشير إليها تقرير السيد بسيوني، مما يساعدنا على تفهم جوهر المشكلة التي عانى ويعاني منها شعب البحرين بالصورة التالية :

**أولاً:** قمع حركات الإصلاح :
لقد تحدث تقرير السيد بسيوني – كما أشرت لذلك حول أهم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحرين، والتي منها حركة 1938م وعام 1954م وعام 1965م وعام 1972م وعام 1994 وعام 2011 . والقاسم المشترك بين هذه الحركات الإصلاحية هو الرفض القاطع من قبل السلطة السياسية لمطالب الإصلاح والديمقراطية والإرادة الشعبية والقمع الشديد للمعارضة.

**ثانياً:** تجميد الإرادة الشعبية:
صدر في عام 1973م أول دستور عقدي في تاريخ البحرين، والذي جاء نتيجة الإصرار الشعبي على المطالب الإصلاحية والتضحيات المستمرة في سبيل العدالة

الاجتماعية، ولكن لم تتحمل السلطة السياسية كثيرا عملية تحكيم الإرادة الشعبية في الحياة العامة، وتم تجميد الدستور العقدي وحل المجلس الوطني وتعطيل الحياة السياسية وقمع المعارضة. ويقول تقرير بسيوني حول هذه القضية (الفقرة 79، صـ 49) : ( وأمام تكرار معارضة "الجمعية الوطنية" للسياسات التي تتبعها السلطة التنفيذية بشأن عدد من القضايا ، ورفضها اقتراح الأمير مشروعاً بقانون (أمن الدولة) يسمح باعتقال واحتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمة ، أصدر الأمير مرسوماً ملكياً بحل الجمعية الوطنية في 25 أغسطس 1975م وعلق العمل بأحكام الدستور ، كما أصدر مرسوماً بقانون "أمن الدولة" . وأصدر في نفس العام مرسوماً بقانون بإنشاء محاكم أمن الدولة والتي ظلت قائمة حتى تم إلغاؤها في عام 2001م. وقد تتابعت في تلك الفترة الإعتقالات الجماعية لأفراد من المعارضة ، وتعددت ادعاءات التعذيب وانتهاكات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ، وتجدر الإشارة أن تعليق أعمال دستور 1973م وحل البرلمان ، كان ولا يزال يمثل للبعض لحظة حاسمة قوضت الثقة بين الحكومة والمعارضة ، وأدت بالبعض إلى التشكيك في شرعية السلطة الحاكمة).

## قضية الميثاق .. والإرادة الشعبية :

فقد التزمت السلطة السياسية بالاستجابة لمطالب انتفاضة التسعينات وعودة تفعيل دستور 73 ، ومثل (ميثاق العمل الوطني) إطاراً لهذا الالتزام ، مع إضافة تعديلين ، وهما تحويل البحرين لمملكة ، وإضافة غرفة للمشورة فقط ، ولكن ما حدث هو صدور دستور 2002م والذي شكل صدمة كبرى للشعب والمعارضة ، والتي أترك لتقرير بسيوني الحديث حولها (الفقرة 92،93 ، صـ 55،56) : ( وفي 14 فبراير 2002م ، أعلنت دولة البحرين مملكة ونصب سمو الأمير حمد بن عيسى آل خليفة ملكاً على عرش مملكة البحرين وتم إصدار دستور مملكة البحرين المعدل به . 93 – وفي تلك اللحظة الهامة من تاريخ البحرين تفاوتت ردود فعل المواطن والشارع السياسي البحريني لدى استقباله التعديلات الدستورية ، حيث كانت العديد من قوى المعارضة تفترض وتتوقع عقد مشاورات سياسية واسعة النطاق لتدارس آلية تطبيق ما وافق عليه الشعب في ميثاق العمل الوطني قبل اعتماد مشروع الدستور ، وهو ما دفعهم إلى انتقاد إصدار الدستور المعدل دون أية مناقشة عامة مسبقة ودون عرض التعديلات الدستورية للاستفتاء الشعبي، وعلاوة على ذلك ، وجهت انتقادات كبيرة تتعلق بمضمون التعديلات التي تم إصدارها ، وخاصة في خصوص الاعتقاد بعدم وجود توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث فاقت سلطات وصلاحيات الأولى سلطات وصلاحيات الثانية. وكذلك كان انتقاد جانب كبير من السنة والشيعة للدور الكبير الذي تم منحه لمجلس الشورى في العملية التشريعية والرقابية على السواء، بما يتجاوز دوره الاستشاري ومن ثم يخرج عما وافق عليه الشعب حيث وافق على فكرة المجلسين عند التصويت على ميثاق العمل

الوطني. ذلك أن التعديلات الدستورية قد منحت السلطة التنفيذية قدرة جائرة على التدخل في العملية التشريعية حين فرضت حقيقة أنه لا يمكن تمرير أي تشريع دون موافقة مجلس الشورى المعين من قبل "جلالة الملك" ، وقد عزز من هذه الانتقادات اشتراط موافقة ثلثي الأعضاء في مجلسي "الجمعية الوطنية"، المعين والمنتخب مجتمعين، عند مناقشة أية تعديلات دستورية مستقبلية، وهو ما سوف يؤدي بالضرورة إلى استبعاد إمكانية إعادة النظر في هذه الأحكام بغير موافقة وتأييد من السلطة الحاكمة، صاحبة الحق في تعيين جميع أعضاء مجلس الشورى. وأخيراً فقد رأت بعض القوى السياسية أن منح التعديلات الدستورية الملك سلطة تنفيذية واسعة ، لا يتماشى مع مبادئ النظام الملكي الدستوري والذي يملك فيه الملك ولكن لا يحكم.)

## **ثالثاً:** السلطة السياسية ورفض المحاسبة :

وأحاول الآن التوقف عند عدد من النماذج التي ذكرها تقرير بسيوني وتشير بوضوح لرفض السلطة السياسية لمبدأ المراقبة والمحاسبة الشعبية لأعمالها وأخطائها الواضحة.

1 - العفو عن رجال الأمن وتقييد ديوان الرقابة ، يقول تقرير السيد بسيوني حول هذه القضايا : ( ولم تكن التعديلات الدستورية وحدها السبب الوحيد للسخط والإحباط الذي أحس به جانب هام من قوى المعارضة السياسية ، حيث رأوا أيضاً في تقسيم الدوائر الانتخابية محاولة حكومية لمنح الفرصة الأكبر للمرشحين من الموالين للحكومة في الانتخابات التشريعية) ، ويقول أيضاً ( وقد عزز هذا الإحباط إصدار سلسلة من (المراسيم بقوانين) صدرت عن جلالة الملك في الفترة بين بدء العمل بالدستور وبين انعقاد الجلسة الأولى للجمعية الوطنية، وكانت هذه المراسيم محلاً لانتقاد وجدل شديدين ، ومنها المرسوم بقانون رقم 56 لسنة 2002م الذي قرر العفو عن رجال الأمن الذين تورطوا في اعتداءات على حقوق الإنسان أثناء الاضطرابات المدنية في منتصف التسعينات ، والمرسوم بقانون رقم 47 لسنة 2002م بشأن تنظيم الصحافة وأنشطة النشر ، الذي اعتبره الكثيرون قانوناً مقيداً بشكل مبالغ فيه لنشاط الصحافة والنشر ، والمرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2002م الذي أنشأ " ديوان الرقابة المالية" ، والذي حرم السلطة التشريعية من أحد أهم وسائل الرقابة المالية على الحكومة حيث جعل تبعية الديوان لجلالة الملك.) الفقرة 94 – صـ 56).

2 - مجلس التنمية الاقتصادية وممتلكات وخروجهم عن الرقابة والمحاسبة : يقول تقرير السيد بسيوني بهذا الصدد ( وفي هذا الصدد تم إنشاء "مجلس التنمية الاقتصادية" كهيئة مستقلة .... كما تم إنشاء صندوق الاستثمار السيادي " ممتلكات"

، كشـركة قابضة لمسـاهمات الدولة في العديد من الشـركات الكبرى في البحرين ، مثل شركة ألمنيوم البحرين "ألبا" وشركة طيران الخليج بالإضافة إلى عدد متزايد من الكيانـات الاقتصادية ذاتية التنظيم في مجالات التعليم العالي والاتصالات السـلكية واللاسـلكية وقطاعـات العمل المختلفة.. وتجدر الإشـارة في هـذا الصدد أن مجلس التنميـة الاقتصادية وصنـدوق "ممتلكات" السـيادي لا يخضعان للرقابـة البرلمانية ومستقلين عن الحكومة)(الفقرة 55،صـ37).

3 - قضية البندر وغياب المحاسـبة : يقول تقرير السـيد بسيوني حول هذه القضية: ( وتمثل فضيحة تقرير "البندر" في عام 2006 ، عاملاً هاماً في كسر الثقة السياسية بيـن الحكومـة والمعارضة ، وهي الفضيحـة المتعلقة بالمواطن صـلاح البندر وهو مواطـن بريطاني مـن أصل سـوداني ، كان يعمل كمستشـار للحكومـة البحرينية وقام بتسـريب عدد مـن الوثائق التي تتضمن الزعم بوجـود خطة منهجية حكومية للحد من تأثير الجماعات المعارضة الشـيعية من خلال إنشاء كتلة سنية موازية. وأن هذه الخطة تشـمل ترتيبات تهدف لتزوير الانتخابات لصالح مرشحين من مجموعات الأقلية السـنية ، وإنشـاء منضمات حقوق إنسـان موالية للحكومـة ، وتمويل نوعية محددة من الصحف ووسـائل الإعلام الاجتماعي على شـبكة الإنترنـت والمنتديات ، وقد أدعى صلاح البندر بأن بعض المسـؤولين الحكوميين كانوا متواطئين في إدارة برامج مراقبة غير مشـروعة على الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات المدنية.) (96،صـ 57).

4 - فسـاد الأراضي والشـواطئ وغياب المحاسـبة: يقول تقرير السـيد بسيوني في هـذه القضية :( ويعتقد البعض أن تفاقم مشـكلة الحصول على السـكن المناسـب فـي البحرين يرجع إلى سياسـات الحكومة غير العادلة فيمـا يتعلق بتوزيع الأراضي. فعلى الرغم من التوسـع في دفن وردم مساحات من الخليج العربي قدرت بأكثر من 70 كيلومتـر مربعا خلال السـنوات الثلاثيـن الماضية ، وهو ما يعني زيادة مسـاحة اليابسة في البحرين بنسبة تصل إلى أكثر من 10 في المائة من المساحة الأصلية ، إلا أن أكثر من ٪90 من الأراضي الجديدة وقعت في يد القطاع الخاص، كما أصبح ما يزيد على ٪90 من الشـواطئ البحرينية في نطاق الملكيات الخاصة، وقد ترتب على ذلك كله مضاربة حادة على أسـعار العقارات خلال العقد الأخير ، تزايدت معه أسـعار الأراضي بشـكل كبيـر ... وأمام تلك الانتقـادات قرر البرلمان تشـكيل لجنة تقصي حقائـق برلمانية في مارس 2010م ، وذلك لمراجعة صحة ما أوردته بعض التقارير من انه منذ عام 2003م وحتى تاريخ إعداد التقرير ، تم تخصيص أو بيع 60 كيلومتر مربعـا من الأراضـي العامة التي تقدر قيمتها بأكثر مـن 40 مليار دولار أمريكي إلى مشاريع القطاع الخاص ، دون أن يتم أداء المبلغ المناسب للخزانة العامة. وقد دعا ذلك منتقدي الحكومة إلى الإدعاء بتورط بعض كبار الشـخصيات في المؤسسة الحاكمة

في الممارسات الفاسدة بخصوص تقديم طلبات الشراء غير الشرعي للأراضي العامة ، وفي الواقع فإن المراقب يستطيع أن يدرك أن عدداً قليلاً من الشواطئ العامة في البحرين مازال قائماً ،، وانه نتيجة لتسويق الأراضي الساحلية فأن العديد من الاسر الصغيرة التي تعيش على صيد الأسماك في البحرين فقدوا سبل كسب العيش) (الفقرة64،صـ40-41).

5 - الأجهزة الأمنية... وغياب المحاسبة : يقول تقرير السيد بسيوني : ( إن الأسلوب الذي تتبعه أجهزة الأمن والأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان 532،1702). ويقول أيضاً: ( وترى اللجنة أن عدم محاسبة المسئولين داخل المنظومة الأمنية قد أدى إلى انتشار ثقافة عدم المسائلة والثقة في عدم التعرض للعقاب داخل تلك المنظومة، وبالتالي لم يقم المسئولون باتخاذ اللازم لتجنب إساءة معاملة المسجونين والموقوفين ، أو لوقف إساءة المعاملة من قبل مسئولين آخرين ، ولقد تلقت اللجنة أدلة تشير إلى أنه في بعض الحالات لم تقم النيابة أو القضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسئولين، وفي ضوء ذلك فإن اللجنة تشيد بشجاعة ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة الذين تقدموا للجنة ليقدموا لمحققيها إفاداتهم ويروا معاناتهم وخبراتهم إليها.) ( الفقرة 1698 ، صـ 530-631).

## الخاتمة :

إن السلطة السياسية ، تبرر موجات الاضطراب السياسي والمدني التي تسود البحرين ، بما توجهه من اتهامات للمعارضة (بالإرهاب والطائفية والعمالة للخارج) ، ولكن القراءة الموضوعية الأمنية لتقرير السيد بسيوني تثبت بوضوح تام أن عموم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحرين ( ديمقراطية ، سلمية،وحدوية،مستقلة).

كما يقدم تقرير السيد بسيوني رؤية مختلفة تماماً حول أسباب الاضطراب السياسي المدني في البحرين ، حيث يرجع ذلك لرفض السلطة السياسية المتكرر والمستمر لمطالب الإصلاح الحقيقي ، وتحكيم الإرادة الشعبية في التشريع والإدارة والرقابة ، ورفض تفعيل المحاسبة الحقيقية في عموم أجهزة الدولة. كما أشار تقرير السيد بسيوني إلى أن الرفض المستمر لمطالب الإصلاح والديمقراطية والمحاسبة ، أدى لنتيجتين كارثيتين. الأولى هي تراكم ملفات الفساد وتعمق المظالم الشعبية ، وثانياً غياب الثقة والأمل الجماهيري في إصلاح حقيقي، وعمق الشك والخوف والإحباط في الأوساط الشعبية، ومن كل ذلك ، يصبح واضحاً تماماً أن السلطة السياسية هي المسئول والمتسبب الوحيد في في كل موجات الاضطراب السياسي التي سادت البحرين ،وأن بيدها وحدها مفاتيح علاج الأزمات التاريخية لوطننا الحبيب البحرين.

إن السبيل الوحيد للمعالجة الجذرية العميقة لأزمات الوطن هو توبة خالصة نصوح من قبل السلطة السياسية عن الإثم الكبير بالتنكر للإرادة والحقوق الشعبية ، وتبدأ

هذه التوبة الخالصة النصوح بالاعتراف بكل معاصي وخطايا الماضي ، وإصلاح وجبر تداعيـات الحاضر في إطار مصالحة وطنية شـاملة وعدالة انتقالية منصفة ودقيقة، ثم البناء المحكم الرصين لمستقبل وطني مشرق يقوم على الالتزام الكامل بالإرادة الشـعبية كأسـاس وقاعدة للنظام السياسـي ، من خلال إطلاق حوار وطني حقيقي ومتكافئ بين المعارضة الوطنية ممثلة للشعب وبين السلطة السياسية. وقد سمعت شـخصياً من السيد محمود بسـيوني في لقائه مع مجموعة الـ(14) في سجن القرين العسـكري أن العلاج لقضية البحرين يتمثل بضرورة كتابة دسـتور جديد ينبثق من الشعب . وإنني في ختام هذه الإفادة أو التأكيد على أنني واثق من براءتي ٪100 من كل التهم الموجهة لي ، وإنني – وجميع سجناء الرأي- لا أستحق البقاء ولو ليوم واحد في السـجن ، وإنني أرفـض أي حكم – غير البراءة- قد يصـدر بحقي واعتبره حكماً ظالمـاً عدوانياً. وإنني في هذا المقام أستشـهد بقوله تعالـى: ( وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما اسـتطعت وما توفيقي إلا باللّه عليه توكلت وإليه أنيب)(هود 88).صدق اللّه العظيم.

وتحية عزة وشموخ ووفاء لشهدائنا الأبرار الذين سقوا بدمائهم الطاهرة شجرة الحرية والكرامة ، وتحية عزة وشموخ ووفاء لشعب البحرين العظيم الذي يسطر بثباته أروع البطولات والملاحم ، وإنني أتقدم لهيئة المحكمة الموقرة، وتأكيداً لطلبات المحامين بالطلبات التالية :

1 - تطبيق توصيات بسيوني فيما يرتبط بمحاكمتنا.
2 - إلغاء جميع تهم الرأي
3 - إلغاء الأقوال والتحقيقات لأنها أخذت بالإكراه.
4 - استبعاد شهادات عناصر جهاز الأمن الوطني لتورطهم في التعذيب والانتهاكات.
5 - التحقيق في التعذيب وفق توصيات تقرير بسيوني.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

# شهادة وطن

شهادة الدكتور

**عبدالجليل السنكيس**

## ›› إفادة الدكتور **عبدالجليل السنكيس**

بسم اللّه الرحمن الرحيم
إفادة عبد الجليل عبداللّه يوسف السنكيس، أمام محكمة الاستئناف العليا

عدل ..حرية.. كرامة.. إنسانية..
الحضرات رئيس و أعضاد هيئة قضاة المحكمة الاستئنافية.. المحترمون
السلام عليكم و رحمة اللّه و بركاته.
أتقدم بإفادتي أدناه طالبا توثيقها و ضمها مع حضر جلسة اليوم.

### التعريف الشخصي:

فأنا الماثل أمامكم عبدالجليل عبداللّه يوسف السنكيس، بحريني في نهاية العقد الخامس، و من مواليد قرية السنابس- البحرين- من والدين بحرينيين. أنا متزوج و أب لأربعة، و جد لابن في الخامسة من العمر. أنا خريج جامعة مانشستر البريطانية بدرجتي الماجستير و الدكتوراة في أحد التخصصات الفرعية في الهندسة الميكانيكية. أعمل بدرجة أستاذ ، . (Associate professor)مشارك و تسلمت رئاسة قسم الهندسة الميكانيكية في جامعة البحرين التي خدمت فيها لأكثر من ٢١ سنة، كنت فيها مثال الإخلاص و العطاء لمهنة التدريس و خدمة المهنة الأكاديمية و تخريج أجيال من المهندسين -بحرينيين و غيرهم- من الجنسين و يتعين العديد منهم الآن مواقع متعددة في إدارة شركات و مؤسسات خاصة و عامة و في وزارات الدولة.
لي مساهماتي العلمية في دورات عالمية و كنت محكما لإصدارات العديد منها، كما أتمتع بعضوية فاعلة في العديد من مؤسسات المجتمع المهنية و الإجتماعية و السياسية.

### النشاط:

من جانب آخر، فأنا مدون و كاتب مقالات، وناشط في حقوق الإنسان ومناهض لكل أنواع التمايز و التمييز و التهميش، و مطالب بالمشاركة الشعبية الحقيقة في صناعة القرار و الانتفاع العادل للثروة الوطنية، و مناهض لكل صنوف الفساد الإداري و

المالي و كل مشـاريع تغييب الإرادة الشـعبية: و التي تشـمل فرض و ثيقة أحادية لا تعبر عن إرادة و مطالب الشعب- و السعي لتغيير التركيبة السكانية و المهنية لشعب البحرين الأصيل من السنة و الشيعة.

## الاعتقالات و المحاكمات السابقة:

و بسبب نشاطي المعلن و تعبيري عن الرأي- بصوت مرتفع- في قضايا الشأن العام، و مشـاركتي الفاعلة في الأنشطة الشـعبية السلمية، ليسـت هذه المحاكمة الأولى التي تهدف لإسكاتي – و إسكات غيري من النشطاء- و تغييبي عن المشاركة في بناء البلد و نقله لمصاف الدول الديموقراطية التي تتمتع بشرعية شعبية في إدارة البلاد و إحترام حقيقي و كامل للحريات و حقوق الإنسان.

و كمـا قـال لي رئيـس المحققين فيما يعـرف بجهاز الأمـن الوطني أثنـاء الاعتقال السـابق في العام ٢٠١٠م :"إننا كنا نريدك و نسـتهدفك منـذ العام ٢٠٠٥م". ففي يناير من العام ٢٠٠٩م تم اعتقالي و محاكمتي ضمن ما يعرف بمخطط الحجيرة، و في أغسـطس من العام ٢٠١٠م اعتقلت من مطار البحرين الدولي أثناء عودتي من الاجـازة الصيفية و محاكمتـي فيما عرف "بخلية ٢٠"، و بعد ثلاثة أسـابيع فقط من إطلاق سـراحي من تلك القضية في فبراير ٢٠١١م، تم اعتقالي و محاكمتي في ما عرف بقضية "التحالف من أجل الجمهورية" و التي حكمت علي بالسـجن المؤبد وهو أول حكم علي في حياتي.

## التهم الكيدية:

كانت التهم الأساسـية في جميع هذة المحاكمات هي نفسـها و تضاف لها تهما أخرى في كل محاكمة جديدة. من التهم الأساسية المتكررة:

1. محاولة قلب نظام الحكم
2. التحريض على قلب نظام الحكم
3. تعطيل القوانين و التحريض على عدم الانصياع لها
4. الدعوة لتعطيل الدستور و قلب نظام الدولة
5. تعطيل مؤسسات الدولة
6. الإضرار بالوحدة الوطنية
7. الاعتداء على حريات الآخرين
8. نشر أخبار و إشاعات كاذبة
9. حيازة محررات تروج لقلب نظام الحكم
10. التخابر مع الخارج
11. الدعوة\التنظيم \الاشتراك في اعتصامات و مسيرات غير مرخصة

12. الانظمام لجماعة محظورة\ تنظيمات غير مرخصة و على خلاف القانون.
و قد صاحب هذه المحاكمات حملات إعلامية و أنشطة عدائية موجهة لي و للنشطاءو ذلك من قبل الصحف و المواقع الإلكترونية المحسوبة على السلطة إضافة للإذاعة المرئية و المسموعة و كذلك عبر الرسائل القصيرة التي تنشر عبر الهواتف النقالة. ويشمل هذه الحملة السب و الشتم و الوصم بالخيانة و الولاء للخارج، و التهديد بالاعتداء علي و على أفراد عائلتي. وقد كانت رسالة جهاز الأمن الوطني واضحة عندما أختطف الناشط موسى عبدعلي من قبل ملثمين في في وقت متأخر في نهاية أكتوبر ٢٠٠٥م بالقرب من منزله في قرية العكر.
تم أخذ موسى- وهو عضو مؤسس و ناشط في لجنة العاطلين و متدني الدخل- لموقع نائي و تم ضربه ضربا مبرحا و التحرش به حنسيا بهدف الاعتداء عليه، و قد أودع الملثمون موسى رسالة- و هو في تلك الحالة التي يرثى لها- مفادها: "تقول للدكتور السنكيس يشيل إيده من لجنة العاطلين، و إلا بيصير له مثل اللي صار إليك".
في نفس العام ٢٠٠٥م، تم إقالتي من موقعي كرئيس لقسم الهندسة الميكانيكية بجامعة البحرين بعد سنة من تجديد عقد الرئاسة لدورة ثانية(الدورة مدتها سنتان) و ذلك بسبب مشاركتي في أنشطة حقوقية و إعلامية في واشنطن و لندن و جنيف. وقد قالتها لي رئيسة الجامعة السابقة و بشكل صريح أنها لا تستطيع تحمل وضعي أكثر ، وأنه لا يمكن القبول بما أقوم به من أنشطة. هذه الأنشطة لم تكن مرتبطة أو مؤثرة على نشاطي الأكاديمي أو على مهنتي كأستاذ مشارك و رئيس قسم أكاديمي، ومن ضمن ما قالت لي الرئيسة حينها:"لو رايح موزنبيق مافي مشكلة.. رايح واشنطون، هذا مو مقبول". و كما أوضح رئيس المحققين في جهاز الأمن الوطني أثناء التحقيق في القضية السابقة بإنه كان من المفترض أن يتم عزلي من الجامعة في حينها(يقصد ف عام ٢٠٠٥م) و لكن أوامر الديوان كانت بتنحيتي من رئاسة القسم فقط.
و إضافة لمضايقتي في العمل بحرماني من حقي في التفرغ العلمي، شملت الأنشطة العدائية لي مضايقة أفراد عائلتي، و تحديدا أبنائي الحاملين لشهادات البكالريوس في تخصصات مطلوبة و حرمانهم من العمل، بل اعتقالهم و التحقيق معهم كما حدث لإبني و ابنتي التي أقيلت من عملها بالرغم من تمسك رب العمل بها، و لكن الأوامر كانت بعدم مواصلتها العمل في المدرسة الخاصة. أما ابني الأكبر فإضافة لحرمانه من العمل لفترة زادت عن ثلاث سنوات حيث الأبواب كانت موصدة أمامه سبب اسمه الأخير (السنكيس) تم فبركة تهما ضده و تعذيبه تعذيبا شديدا و إرغامه على الاعتراف على نفسه -رغم برائته- و معاقبته لإنه ابني، نكاية بي و محاولة لإحداث أكبر قدر من الألم لي، كان الإبن العزيز يصر على أن يدفع الكرسي المتحرك الذي استعمله، هذا كل ما قام به. لقد تم سجنه بحكم عسكري جائر لسبع سنوات.

و لم تسلم زوجته(لقد كان حديث الزواج) من العقاب و الأذى هي الأخرى. فلقد تم التحقيق معها و ضربها و طلب منها أثناء التحقيق أن تنفصل عن إبن عبدالجليل السنكيس، و حين رفضت، تم إقالتها من عملها الذي كانت تتقنه بجدارة.
الإبن محبوس في مبنى مجاور لي في سجن جو، في محاولة لإحداث أكبر قدر من الألم بسبب مواقفي التي عبرت عنها بشكل متحضر كأي مواطن من هذا الوطن.

## التعذيب – المعاملة السيئة:

و لم يقتصر النظام على المضايقة الظاهرة السابقة الذكر، بل تعدى ذلك من خلال التعذيب و المعاملة اللا إنسانية التي بدأت منذ الاعتقال السابق في قضية ٢٠١٠م.
و بالرغم من علمهم بوضعي الصحي كوني معوق في الرجل اليسرى منذ الطفولة، إلا إن ذلك لم يشفع من إساءة معاملتي و ضربي و حرماني من أبسط الحقوق التي يتمتع بها أي معتقل و سجين رأي. و أنا هنا لن اتحدث عن تلك المعاملة و التعذيب في قبو القلعة و زنازين الحوض الجاف لفترة (أغسطس ٢٠١٠م- فبراير 2011م)، حيث لم تزل أثارها ماثلة من خلال الإذن اليسري التي عمل معذبو جهاز الزمن الوطني على خرقها. و لكني سوف اتحدث عما تعرضت له من معاملة لا إنسانية و تعذيب في هذه القضية.

## الاعتقال:

في فجر ١٧ مارس ٢٠١١م، استيقضت أنا و زوجتي على وقع أصوات بالقرب من غرفة نومنا في الطابق الثاني من منزلنا الواقع في منطقة كرباباد. توجهنا معا(أنا و زوجتي) لباب الغرفة المغلق، و قامت زوجتي بفتح الباب دافعة إياي للخلف بعدما رأت مجموعة من الملثمين وهم على درج الطابق الثاني ، يحمل بعضهم المصابيح و آخرون يحملون البنادق. أغلقت زوجتي الباب بسرعة قائلة:"لقد أتوا"، و ما هي إلا ثوان قليلة قبل أن تفتحه مرة أخرى، فإذا برئيس المجموعة ومعه أحد أفراد القوات الخاصة يندفع داخل الغرفة موجها السلاح إلى رأسي و هو يقول: " وجدناه، وجدناه- تنخش ها! وين تعتقد تقدر تروح" كلها ثواني و إذا ببندقية أخرى على رأسي و أنا على الأرض. كانت زوجتي تصيح " "يا اللّه.. يا اللّه"، و هو يقول لها (رئيس المجموعة) :"لا تخافي.. لا تخافي" . وهي كانت تقول: "بناتي بناتي" و هو يقول لها :" لا تخافي.. أقولك لا تخافي" .
كنت بملابس النوم الداخلية.. لم يسمح لي بارتداء أي شي (كان الطقس باردا تلك الليلة)، لم يسمح لي بلباس نظارتي الطبية، لم يظهر أي من الملثمين أي أمر قضائي علي أو لتفتيش منزلي و الذي تم بدون وجودي تم إصحابي لجهة غير معلومة.
هي ثوان في تلك اللحظات و أنا واقع على الأرض، و البندقيتان على جانبي رأسي و إذا بابنتي الصغيرة تدخل الغرفة و هي مرعوبة و هي تنادي أمها : البابا وين البابا؟

فهـي لـم تلحظني على الأرض من كثـرة الملثمين الموجودين خـارج و داخل غرفة النوم فلقد تم إيقاظها من غرفتها، و جائت غرفتنا لتحظنها أمها و تحاول تهدئتها.

صـرخ رئيسـهم علي:" قم ..قـم"- فقلت : " آخـذ عكاكيزي"- أخذتهـم، فكانت هذه كلماتي الوحيدة، تم سـحبي من خلف الفانيلة أمـام ناظري زوجتي و ابنتي.. و جري بشـكل سـريع للطابق الأسـفل.. رأيت ابنتي الأخرى و هي تنزل مـن غرفتها وهي محاصـرة مـن قبل الملثمين المسـلحين و هـي تنادي:" بابـا.. بابا".. لم يسـمح لي بالحديث.. أخذت بشـكل سريع على الدرج، كدت اسقط على وجهي، و دون أن يسمح لي بلباس نعال، أخذت لخارج المنزل، و لاحظت الأبواب المكسـورة.. الباب الرئيسـي الخارجي و الداخلي.
تـم دفعـي لخلف إحدى السـيارات ذات الدفـع الرباعي، بعد أن أن تـم تصميد عيناي بضمادة و ربط يداي بسـير بلاسـتيكي بعـد مصادرة عكاكيـزي. وضعت في صورة مكبـوب على وجهي. و وضع أحدهـم (أفراد القوات الخاصة باللباس الأسـود) ركبته على رجلي حتى لا أتحرك. بدأت الشـتائم و السـباب، شغل قائد المجموعة الذي كان بجانب السـائق الأغاني بصوت مرتفع و صار يغني و انطلقت السيارة بسرعة كبيرة لجهـة غيـر معلومة، و لا أعلم عـن وضع زوجتي و بناتي و هن بيـن أولئك الملثمين المسـلحين، و لا حـول ولا قوة. لا أعلم مـن اعتقلني\ إختطفنـي (الجهة) فلم يعرف أحد عن نفسـه، و لا أعلم السـبب وراء ذلك، و لم توجه لي أي تهمة، ولم أرى أي أمر قضائي بكل ذلك.

لا أعلم ما حدث في منزلي حينها و عرفت لاحقا بما قام به أفراد جهاز الأمن الوطني، حيث تعرف الأهل على الشخص الي قام بالتفتيش، فهو نفس الشخص الذي هجم علـى المنـزل في غيابي و قام بالتفتيش دون أمر قضائي في القضية السـابقة في أغسـطس ٢٠١٠م. لقد تم كسـر أغلب الأبـواب و قلبوا الأثاث و عاثـوا التخريب في كل ما وجده الملثمون أفراد جهاز الأمن و الجيش، كان المسـئول عن التفتيش يسأل عن حاسـوبي (اللاب توب و كذلك الدسـك توب) و الفلاش دسكات، وهي نفسها التي استحصلها من القضية السابقة وقد استعدتها يوم الأفراج عني. فهو يعلم عما يبحث عنه، و عرفت لاحقا في النيابة العسكرية (بعد إسبوعين من الإعتقال) بإنه تم تفتيش منزلـي بعد اعتقالي و مغادرتي للمعتقل، دون إبراز أي أمر قضائي بالتفتيش، و لم يتـم تسـجيل ما تم أخذه. فقد تم اختفاء: محفظتي و التـي بها أموال لا أذكر كم- و بهـا بطاقات اعتماد و رخصة القيادة، إضافة لبعض الأجهـزة: كاميرا فيديو ديجيتال JVC – كاميرا سـوني- جهـاز خرائط الطريق (توم توم)- حافظـة جلدية بها حوالي ٥٠٠ جنيه اسـترليني- هواتف نقالة العدد خمسة، جواز السفر- بروجكتر- جهاز دي في دي صغير الحجم و غيرها لا أذكره الآن).

ظللت منكوبا على وجهي مقيد اليدين و مصمد العينين بينما يضع أحد أفراد القوات الخاصة ركبتـه علي طوال الرحلة من منزلي حتى وصولنا لمنطقة عرفت لاحقا انها سـافرة. تم إنزالي و قطع السلك البلاستيكي و أعطيت العكاكيز مع السباب و الشتم الذي كان يلازم كل أمر بالحركة و في كل شـاردة و واردة يتم سبي و شتمي دون أن أرد على ذلك.

كانـت الرياح شـديدة تلك الليلة. تـم إيقافي لمدة طويلة من الزمـن بعد إنزالي من السـيارة أمام هبوب الرياح حيـث كنت حافي القدمين و مصمد العينين و بملابسـي الداخلية.

## أثناء ذلك حدث ما يلي:

- كان احدهم يتحرش بي جنسـيا بوضع اصبعه خلفي بين الفينة و الأخرى و بشكل متكرر كان يضحك أثناء ردة فعلي إزاء ما يقوم به.
- أحدهم كان يهمس في أذني بالسـباب ( يا بـن القحبة- وقعت يالخائن- معوق وما هو فايد فيك) إلى غيرها من الإهانات و الشتائم.
- أتـى أحدهـم و همس فـي أذني: تم الآن الانتهـاء من اغتصاب ابنتـك الكبيرة من الخلف، والآن سوف يتناوبون الاعتداء عليها من الأمام، ثم بعدها يعملون الأمر نفسه مع البنت الأخرى و امها.
- علمـت و ميـزت وجود آخرين معي، فقد سـمعت أصوات كل من الشـيخ عبدالهادي المخوضر، و الاستاذ إبراهيم شريف و الأستاذ حسن مشيمع.
- بعد فترة جاء أحدهم، و كانوا ينادونه "بالشيخ"، تقدم باتجاه الاستاذ مشيمع و قام بالبصق، و سـب الاسـتاذ و سـب المذهب الجعفري: " طز فيك و في مذهبك و أئمتك الإثني عشر".
- تم أخذنا بشكل منفرد لداخل مبنى حيث تم تصويرنا فوتغرافيا و قياس ضغط الدم و السكر، ثم ارجاعنا للمكان الذي كنا فيه. فقط أثناء الفحص و التصوير الفوتغرافي تم إزالة الضمادة من على العينين، و اتضح بأننا في أحد المكاتب.
- جـاء أحدهـم و قال: "أنتـم الآن في الطريق لخـار البحرين. تعـرف وين بتروحون؟ بنسـلمكم لجماعة أبو متعب. هنـاك يعرفون لكم.. هناك قطع الـرؤوس. إحنا مالنا سيطرة على الأمر. طلع الأمر من إيدنا.. أنتم جبتون الأمر لكم".- كان يريد أن نفهم أننا في الطريق للسعودية.
- انتظرنـا لفترة من الزمن و نحن واقفون في مهـب الرياح الباردة و في ذلك الوضع المرعب.
- تـم أخذي باتجاه ما يشـبه الباص أو المنـي باص. و أثناء ذلك قـام أحدهم بإنزال صروالي و الهاف و كشف عورتي أثناء مسيري، فوقفت و رفعت الصروال.. أعاد الأمر مـرة أخرى و أنزل الصرال و الهاف فقمت بارجاعه و سـترت عورتي. حتى تم إركابي

السيارة بكم من السب و الشتائم.

- بعدما تم تحديد موقع جلوسي، جاء أحدهم ووقف على باب الباص و قال لي:"ودي أن أطأك (أفعل الفاحشة معك) و لكن للأسف إنت معوق".
- انتظرت لفترة في الباص وتم اركاب بعض الإخوة معي، لا أميز أي منهم. و قبل أن ينطلق الباص إلى سجن القرين العسكري صعد أحدهم و جلس بجانبي لتبدأ مرحلة أخرى من التعذيب و سوء المعاملة طوال الرحلة.

## في الطريق لسجن القرين:

همس في أذني قائلا: هل تميز صوتي؟ قلت له :لا- فعرف نفسه بإنه من جهاز الأمن الوطني الذين قاموا بالاشتراك في التحقيق معي و تعذيبي أثناء القضية السابقة في العام ٢٠١٠م. بعدها و طوال المسافة من الموقع الذي كنا فيه و حتى وصولنا سجن القرين، قام هذا المعذب بتجريعي شتى أنواع المعاملة الا إنسانية منها:

- كان يضربني على وجهي و على رأسي براحة يده و كذلك بمجمع يده(البوكس) مرة أخر، و أنا أصرخ: آه كل مره ،و هو يواصل اسكت!، لا تقول آه.
- كان يشتمني: يا بن القحبة، يالخائن، ما فاد فيك اللي سويناه فيك المرة السابقة.
- كان يسحب حلمة صدري.
- كان يسحب الشعر في صدري، و في يداي و رجلي.
- كان يأخذ نعاله و يدفعه في فمي، ثم يمسح به على وجهي قائلا:"قبله.. قبله.
- كان يدوس برجله على قدمي الحافيتين.
- كان يضربني بنعاله على رأسي ووجهي و صدري ، وكلما صرخت : آه – آه كان يرد، لا ترفع صوتك.. لا تقول آه.
- أخرج مسدس صغيرا ووضعه على جسمي، متسائلا إن كنت أعرف ماذا كان ذلك ؟ ثم وضعه في فمي.
- ضربني بالمسدس على رأسي.
- وضع المسدس على جانبي رأسي و كان يقول:" أود لو أفرغ هذا في رأسك.
- قام بالتعرض بذكر ابنتي بسوء و كلام فاحش عنها.
- و تواصل ذلك الأمر حتى وصلنا لسجن القرين العسكري. وقف الباص، و فتح الباب، و جاء أحدهم و قال:" وصلتم إلى مصنع الرجال- هنا يصنع الرجال".

## في سجن القرين:

تم سحبي بقوة، و أنا مصمد العينين، وتم جري بشكل سريع من الخلف وأنزلت من الباص و مباشرة إلى الزنزانة الإنفراديةرقم ١ في عنبر رقم ٤ .

تم سحب العكاكيز مني و أمرت أن أقف على رجل واحدة حيث أنني مصاب بشلل في رجلي اليسرى منذ الطفولة،بينما أضع يداي مرفوعتان على الجدار.

جاء أحدهم ، و صرخ في أذني قال لي: " جئتم إلى مصنع الرجال" و طلب مني تكرار تلك العبارة، ثم قال:" أنتم لستم في البحرين الآن".
الزنزانة بمساحة ٢+٣ أمتار تقريبا و هي خالية من أي إضاءة أو نوافذ، بابها حديدي فيه فتحات في الأسفل (لتمرير الماء في كأس) و أخرى في الأعلى تسمح للأضاءة من الممر في العنبر الذي يحتوي على زنازين انفرادية.
كما يوجد على ارتفاع متر تقريبا فتحة بجرار معدني ثقيل يحدث صوتا هائلا عند فتح أو غلق تلك الفتحة. يمرر من خلال الفتحة صحن الأكل، كما تستخدم للتواصل مع العسكريين و الملثمين حين يريدون الحديث كما تستعمل كأحد أساليب التعذيب (الحرمان من النوم) كما سيوضح لاحقا.
بقيت مع أربعة من رفاقي الذين اعتقلوا معي في ذات الليلة من ١٧ مارس- ١٧ مايو ٢٠١١م، حيث نقلنا لعنبر رقم ٢ ذي الزنازين الكبيرة نسبيا و بقينا فيها بشكل انفرادي حتى ١٠ يونيو من نفس العام. تم نقلنا من عنبر ٢ إلى عنبر رقم ١ بزنازين بنفس الحجم السابق، و لكن بواقع سجينين في كل زنزانة، حتى تم نقلنا لسجن جو الركزي بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م.
في عنبر ٤ الانفرادي بسجن القرين تعرضت- مع رفاقي الأربعة للتعذيب و سوء المعاملة لمدة شهرين كاملين. تناوب على التعذيب و سوء المعاملة مجموعات مختلفة من الملثمين، أغلبهم بلباس مدني، إلا أن بعضهم كان يمارس المعاملة اللاإنسانية بلباسه العسكري لقوة دفاع البحرين.
كان بجانبي في العنبر زنزانة الشيخ سعيد النوري، إلى جانبه زنزانة إبراهيم شريف، و إلى جانبه زنزانة الشيخ عبدالهادي المخوضر و أخيرا زنزانة الحر يوسف الصميخ.
كنا نعذب بشكل متسلسل و كان كل منا يسمع الأذى و الضرب و الصراخ و الكلام البذيء الذي كان يوجه للآخرين في نفس العنبر. كان المعذبون الملثمون يصرون على أن يرفعوا أصواتهم ليسمعونا ما يحدث مع السجناء الآخرين وما يحدث لهم من سوء معاملة. كانوا يتعمدون استخدام استلال الأصوات و الصراخ من بعضنا أثناء الحديث أو ردة الفعل للضرب و التعذيب، يقولون سمع اللي ويالك.. إرفع صوتك و يتجه ضرب و سب و شتم.
كانت أرضية الزنزانة مغطاة بالسيراميك، و سرعان ما تتغطى بالأتربة التي تدخل من فتحات الباب التي لا تمنع الحشرات البرية. لا يوجد فيها فراش أو أي شيء يمكن أن يسمح للراحة، و استمر ذلك في أول أيام منذ لحظة وصولي للزنزانة قبل وقت الفجر حتى الظهيرة، حين جلبوا الفراش الاسفنجي القذر، و اللحاف القطني النتن و الوسادة الوسخة، و قد تم رميها علي مع جرعة من السباب و الشتم و طلب مني الجلوس حيث كنت واقفا طوال الفترة الماضية و أنا مواجه الجدار.
طلبت الذهاب للحمام للوضوء و الصلاة، لا يوجد نعال و لم يسمح لي بالانتعال حينما اعتقلت، حين الذهاب للحمام، يأتي عسكريان ملثمان، واحد يقف عند باب العنبر

الـذي يقفـل من الخارج فقط، و آخر يسـير خلفي و هو شـاهر للهـراوة و في وضع الانقضاض و الاستعداد للضرب. أدخل الحمام ، و يصر العسكري على بقاءه مفتوحا أثنـاء قضـاء الحاجة أو اسـتعمال أي من مرافق الحمام بما في ذلك الاسـتحمام الذي بدأ بشـكل متقطع بعـد ١١ يوم من الاعتقال، يصر الحارس العسـكري الملثم على الاستعجال مهما كان الظرف و العودة للزنزانة في أسرع وقت.

الحراس الملثمون لا يتكلمون معنا، و كانوا يتصرفون بعدائية مفرطة و قسوة و كان بعضهم يشارك في إحداث الأذى بنا، بل إن بعضهم يبادر بالتعذيب و إلحاق الأذى بنا طوال الفترة التي قضيناها في الحبس الانفرادي، ينتمي الحراس لجنسـيات آسيوية و بعضهم من الشام(سوريا).

و مع حلول الظلام، و من أول يوم في سجن القرين، تبدأ جرعات التعذيب على أيدي مجموعات من الشـباب الملثم – بقيادة أحدهم ـ تقوم بالدخول علينا في الزنازين و تضربنا، تسبنا تشتمنا، تقدح من معتقداتنا و رموزنا الدينية، تقوم بالبصق علينا و وصمنا بالخيانة.
إحـدى فـرق التعذيب أمرت بإيقافـي بجانب الجـدار (واقف على رجل واحـدة و يداي للأسفل) و دون غطاء على وجهي، و أمرهم قائدهم بالنظر للخائن و هو يشير على، و أمرهـم بالدخول علي فـردا فردا،. و يقوم كل واحد منهـم بالبصق في وجهي مع الشتم و الوصم بالخيانة، بينما يقول قائدهم :" امسح وجهك.. ماء ورد.. ماء ورد".
فرقـة أخرى دخلت علي- أمرتني بالوقوف مواجها الجدار، و بعد الحديث عن اغتصاب أهلي و بناتي، قال أحدهم: " أريد أن أطأك". و طلب إنزال السروال، فلم أفعل، و كرر الأمر، و كان موقفي نفسه، فقام أحدهم بإنزاله عنوة و تركني هكذا، و خرج الجميع من الزنزانة، فرفعت السـروال و سـترت العورة. و هكذا توالت علي- و على رفاقي- فرق التعذيب الذي يستمر حتى وقت متأخر من الفجر.

## من وسائل التعذيب التي تعرضت لها في الفترة الأولى أثناء الحبس الانفرادي ما يلي:

### 1. الوقوف على رجل واحدة لمدة طويلة مع رفع اليدين للأعلى:

حيـث يتـم إرغامي على الوقوف- بدون عكاكيز- لسـاعات طويلـة، و حيث أن رجلي اليسـرى مشـلولة كما أسـلفت، فيصب عبء الوقوف على الرجل اليمنـى، بينما أرف اليدين للأعلى. واضعا إياها على الجدار. و يستمر ذلك لمدة طويلة تبدء يداي خلالها بالتنمـل و الاصفـرار و الاعياء. كما أحس بالتنمل على طـول في الرجل اليمنى و قد تسـبب هذا النوع من التعذيب في تقوس رجلي و تأثر مفصل القدم و كذلك الركبة

مع آلام مبرحة فيهما و في أسفل الظهر.

## 2. الحرمان من النوم:

و يتم ذلك بالوسائل الآتية:

أ- من خلال صب الماء الباردعلي و أنا نائم، أو أن يتم إيقاضي و في وضع الجلوس أو الوقوف على الفراش الاسفنجي يتم صب الماء من أعلى رأسي إلى أسفل جسمي، كما يتم صبه على بقية الفراش و على اللحاف و على المخدة ثم نؤمر بالنوم على تلك الحالة، و يكون المكيف يعمل في أكبر طاقته حيث الوقت شتاءا و يشمل هذا النوع من التعذيب الوقوف في زاوية الزنزانة مع مواجهة الجدار، حيث يصب الماء من على الرأس و كامل الجسم ثم الإرغام على النوم على أرضية الزنزانة السيراميكية.

ب- الإيقاظ بالقوة ثم أمري بالذهاب للاستحمام- بسرعة-بالماء البارد، حدث ذلك في الفترة الأخيرة من الحبس الانفرادي في عبنر ٤.

ت-الطرق على باب الزنزانة و على الجدار الخارجي و الرمي بقطعة معدن على أرضية العنبر لإحداث أصوات عالية المستوى، و يتم ذلك لمدة طويلة و بشكل متكرر طوال الليل و على جميع الزنازين في العنبر.

ث- تحريك الجرار الحديدي الموجود في باب الزنزانة بشكل سريع و قوي

ج- الصراخ بقوة و بشكل قوي يضمن الصحوة و عدم القدرة على النوم أو استمراره.

ح- إطفاء الأنوار في ممر العنبر ليصبح المكان داخل الزنزانة مظلم بشكل دامس، و تجلب الكلاب و تركها تنبح على باب الزنزانة حتى يخيل إليك أنها سوف تدخل عليك و تنقض عليك.

خ- الدخول للزنزانة و الضرب و الأمر بالوقوف بوجه الجدار مع رفع اليدين لساعات طويلة.

ط- بعض الحراس يوقظك ليسألك إن كنت تريد الذهاب للحمام، و بعد أن تستيقظ يمنعك من قضاء الحاجة و يطلب منك العودة للنوم.

## 3. الحرمان من التغسيل والسباحة:

لمدة ١١ يوم من الإعتقال بقيت بملابس النوم الداخلية التي كنت فيها، حيث منعت من السباحة أو التغسيل و كنت حافي القدمين حتى اسودت رجلاي و أصبحت رائحة الجسم نتنة خاصة بعد جرعات صب الماء على الرأس و على الفراش و اللحاف ومن ثم النوم في تلك الحالة، و تكرار ذلك بشكل شبه يومي. و حتى بعد اليوم الحادي عشر، لم نتمكن من السباحة بشكل منتظم بل يتكرم علينا من يأتي من المدنيين في الصباح حيث يسمح بالغسل و السباحة، و نظل بدون سباحة لعدة أيام قبل أن يسمح بالسباحة مرة أخرى، و لبس الثياب نفسها.

### 4. التعذيب بترتيل السلام الوطني:

يدخل المعذبون، و يطرقون باب الزنزانة عدة مرات ثم الدخول علي و ضربي و إرغامي على ترتيل السلام الوطني. و يجب أن أرتله بشكل و طريقة محددة و أن أرفع صوتي و أكرر ذلك حتى يقول لي كفى.. يحدث ذلك و أنا واقف على رجلي الوحيدة و يداي مرفوعة للأعلى مواجها الجدار، و متى ما لم يعجب المعذبون ذلك(الطريقة و مستوى الصوت) يتم ضربي و أعيد الترتيل حتى يقول لي كفى. بل إن هذا النوع من التعذيب يستعمل لإيقاضي من النوم، فالمعذب يأتي فقط لأن أرتل السلام و يذهب. كما يطلب مني ذلك في أوقات مختلفة و أمام فرق تعذيب مختلفة و زوار عديدين . في إحدى المرات جاء أحد المعذبين و كان منفعلا، و بدأ بأول زنزانة في العنبر – زنزانتي- قائلا:"إذا لم تتل السلام الوطني عدل بتشوف شغلك" قلت السلام الوطني و بعد أن انتهيت و أنا واقف و يداي للأعل، أمر باقي السجناء في العنبر بالتصفيق و قال:" صدق أنقذت روحك""

### 5. الحرمان من الاتصال بالأهل أو بالمحامي:

بعد سبعة أيام من اختطافنا من المنزل في فجر ١٧ مارس ٢٠١١م تم تمكيننا من الاتصال بالأهل لمدة ٩٠ ثانية فقط حيث تم أمرنا بإن نخبر الأهل بأننا في حالة صحية جيدة و أن لا نخبرهم بمكان وجودنا أو أي شيء آخر. و لم يتم الاتصال مرة أخرى بالأهل إلا بعد يوم من عقد لجلسة المحاكمة الأولى التي بدأت بتاريخ ٨ مايو ٢٠١١م . استمرت المكالمة ثلاث دقائق فقط لإخبار الأهل بتعيين محام لي، حيث حضرت المحكمة و لم يكن هناك محام لي، بعد أن تم اعتقال المحام الخاص بي بسبب مطالبته بالإفراج عنا في مكان عام.

### 6. الضرب على أنحاء مختلفة من الجسم:

تولت إحدى فرق الملثمين مسئولية تعذيبنا بشكل شبه يومي، و كنا لا نستطيع الخلود للنوم إلا بعد قدوم فرقة التعذيب هذه و الانتهاء من تجرع التعذيب و الضرب و الإهانات و السب و الشتم. و إذا لم يأت المعذبون قبل منتصف الليل ، فإنهم يباغتوننا قبل الفجر و يستمر تعذيبهم حتى بعد أذان الفجر.

يدخل المعذبون العنبر بشكل عنيف و يصيحون:" اقعدوا يا قحاب" نايمين ها الحين نراويكم". و بعد أن ينتهوا من التعذيب يخرجوا من العنبر بعد أن يغلقون الباب بقوة و عنف يصدر صوتا مرعبا، و يصيحون:" ناموا يا قحاب".

يبدأ مسلسل التعذيب بإن يدخل اثنان إلى ثلاثة من المعذبين الملثمين يقودهم شخص أساس. و هو معروف من قبل سجناء قرين بصوته و علائم هيأته- هو الذي يقرر متى و كيف يبدأ و ينتهي التعذيب. يدخلون الزنزانة و يجب الوقوف حال فتحهم لفتحة الباب الحديدي أو دخولهم العنبر أو سماع صوتهم. و يتجرع زيادة في الضرب

من يتأخر عن الوقوف و مواجهة الجدار، و الأيدي مرفوعة لأعلى الجدار.
يتكاتف المعذبون بالسباب و الشتم و الإهانة، سب المذهب و السخرية من معتقداتنا، يبدأ المعذبون بالأسئلة و هم يضربون على الرأس – الرقبة- الظهر- الصدر- اليدين- الخاصرة باليد، بالعصاة، بالنعال، و لايهم ماهية الإجابة فالضرب يستمر، و يزيد الضرب و قسوته إذا تم التأخر عن الإجابة أو كانت الإجابة بغير ما يريدون أو يتوقعون. يتحول الضرب بقبضة اليد في بعض الأحيان. كل ذلك يحدث أثناء الوقوف على رجل واحدة و اليدين على الجدار، و الرأس منحني للأسفل، وبعض الأحيان يطلب مني أن أغمض عيني فوق كل ذلك، برغم من كون المعذبين ملثمين إلى جانب ذلك، يتم رفسي بالرجل على جانبي يدي و أسفل البطن و على خلفي حتى أسقط، و يطلب مني أن أقف مرة أخرى، و يعاود المعذب ضربي و يتكرر السقوط و القيام.

## 7. التعرض للمذهب و الحرمان من التعبد:

في إحدى المرات جاء أحد المعذبين الملثمين و يدعى أبو يوسف ( كشف لنا وجهه لاحقا و نستطيع تمييزه) و دخل الزنزانة بغرض أخذ الفراش الاسفنجي و اللحاف و الوسادة المشبعة بالماء و هي آثار تعذيب الليل بصب الماء- و ذلك بغرض وضعهم في الشمس كي يجفوا، إذا به يرى قطع اسفنج صغيرة تحت الفراش. صرخ في وجهي و ضربني على رأسي قائلا:" هنا لا تستطيع استخدام الترب.. هنا مافي تربة".
قلت له هذه ليست ترب. قال :"بلى- أنت تستخدمها مثل التربة".
هو – أبو يوسف- نفسه من انقض علي في الزنزانة بعصاة يلوح بها في يده و كان ينوي ضربي بعد أن أخبره الحراس بإننا نصوم و نطلب منهم أن يؤخروا العشاء للسحور، و أن يوقضوننا قبل الفجر للإسحار. كان يلوح بالعصاة و يقول:" هنا مافي صيام، أنت سجين"، و لم يكف عني إلا بعد أن أخبرته بأني توقفت عن الصيام . و قد تكرر الأمر نفسه مع الشيخ سعيد النوري الذي كان يشاركني الصيام لعدة أيام.
و قد تكرر أكثر من مرة أن يتعمد الحراس أن لا يوقضوننا للصلاة في الفجربالرغم من طلبنا قبل النوم، فهم من يسمع صوت الأذان في الخارج و من لديهم معرفة الوقت.

## 8. السب و الشتم و سماع معاناة الآخرين:

كان المعذبون يسبوني بشكل دائم.. و يتعرضون لوالدتي ووصمها بالعهر و يصفوني ب إبن الزنا.. نغل.. ابن متعة.. كانوا يصفوني بالخيانة و عدم الولاء للوطن، كانوا يتعرضون لزوجتي و بناتي بالقدح و الكلام البذيء.
في الآونة الأخيرة دأب المعذبون على إهانة أحدنا و يجعلون من ذلك ما يضحكون منه، ثم يطلبون من جاره في الزنزانة المجاورة أن يقول تلك الإهانة أو السخرية، و

يكون ذلك على مسمع من الجميع. و قد حدث ذلك الأمر مع الحر في الزنزانة الخامسة حيث أرغم على السخرية من جاره الشيخ عبدالهادي المخوضر، كما أرغم الشيخ المخوضر على قول كلام في حق جاره إبراهيم شريف. كما طلب من إبراهيم شريف أن يسخر من نفسه، و طلب من الشيخ النوري أن يسخر من إبراهيم شريف كما يطلب من الشيخ النوري أن يقول كلام في حق نفسه و جاره... و كان المعذبون أثناء ذلك يضحكون بأعلى أصواتهم.

و مما كان مثيرا للألم سماع تلك الإهانات و السخرية كما تسمع صرخات من يتم تعذيبهم و ضربهم في الزنازين المجاورة كما يسمع أولئك معاناتك.

و قد حدث الشتم و السخرية في حضور المدعو أبو يوسف و كذلك شخص آخر يعرف بأبي راشد، و هو لم يؤذينا و يعرف بكثرة تلاوته للقرآن، كان ملثما طوال الوقت.

## 9. الحرمان من الشمس و التشمس:

ففي الفترة التي قضيناها في الحبس الإنفرادي والتي استمرت حوالي ثلاثة أشهر، لم يسمح لنا بالمشي في الساحة و التعرض للشمس إلا لفترات وجيزة جدا و كان بعضها لدقائق وفي وقت متأخر من الليل أو بعد غروب الشمس.

## 10. الضمادة و الكيس العزل (الخيشة):

منذ أن وطأت أرجلنا سجن القرين العسكري و حتى وقت قصير من مغادرته، كان الأسلوب المتبع في أخذنا من الزنزانة هو إضافة للقيد الحديدي، تصميد العينين بضمادة سوداءو بعض الأحيان تعوض برباط متين و مشدود. وفوق كل ذلك يوضع كيس من الخيش فوق جميع الرأس يمنع من الرؤية و يعطي إحساس بالاختناق و عدم القدرة على التنفس. و ليس فقط لا نستطيع الرؤية من خلال الضمادة و الكيس، بل دائما تجعلك في وضع مخيف من عدم القدرة على العلم بما يدور حولك أو ما سوف يحدث لك، ناهيك عن عدم القدرةعلى التنفس بشكل طبيعي و التعرق المؤذي. و يشمل لبس الضمادة و الكيس الخروج من الزنزانة للتحقيق أو غيره إضافة للخروج من سجن القرين للنيابة العسكرية أو غيرها. بالنسبة لي و بسبب استعمال العكاكيز للحركة، يوضع القيد في الباص عند الانتقال من و إلى النيابة العسكرية و المحكمة، إلا إن ذلك الأمر توقف مؤخرا.

## 11. الحرمان من الحاجات الطبية:

(العكاكيز\ النظارات الطبية\ العلاج) فمنذ إدخالي الزنزانة في العنبر الإنفرادي، تم حرماني من العكاكيز التي تمكنني من الوقوف و الحركة، و تعطى لي وقت الخروج من الزنزانة، سواء للذهاب لقضاد الحاجة أو التحقيق داخل أو خارج سجن القرين أو

المحاكمة. فبعد أن يتم تصميد العينين و وضع الخيشة على الرأس، يتم إعطائي العكاكيز، و يتم أخذهم بعد العودة و انتهاء المهمة.
و كان ضمن ما تقوم به فرقة التعذيب لإيذائي هو إرغامي على الحبو و التندر أثناء ذلك المشهد.
أما عن النظارة الطبية التي رفض أفراد الأمن الوطني و الجيش- الذين هجموا على منزلي و اقتادوني تحت السلاح و أنا بملابسي الداخلية- أن آخذها معي حيث لم يسمح لي بالحصول على النظارة إلا بعد الشكوى عند النيابة العسكرية و مضي أكثر من شهر على الاعتقال. تركت النظارة معي لمدة اسبوع و كان المعذبون يرفضون أن ألبسها و هم موجودين، حتى لا أتعرف عليهم بأي صورة كان. ففي إحدى الليالي قامت إحدى فرق التعذيب بمصادرة النظارة مرة أخرى بعد و جبة تعذيب و صب الماء على رأسي و كل أنحاء جسمي و إرغامي على الوقوف في زاوية من الزنزانة و أنا في ذلك الوضع حتى أرغمت على النوم مكاني على أرضية الزنزانة السيراميكية.
و لم ترجع لي النظارة إلا بعد عدة أيام من أخذها، أصبت حينها بآلام في الرأس بسبب عدم استعمالها لفترة من الزمن. و حين انكسرت النظارة، لم تأبه إدارة سجن القرين في اتخاذ الخطوات السريعة للحصول على نظارة أخرى، ولم يحدث ذلك إلا بعد الشكوى لدى النيابة العسكرية. أما مستشفى قوة الدفاع، فلم يقم القسم الخاص بعناية العيون بأخذ الفحوصات اللازمة للنظر و اكتفى بالقياس و هو أمر لا يتبع في مراكز عناية العيون.
و أما عن الاحتياج للعناية الطبية، فلم يتم توفيرها بالشكل المطلوب، فقد اشتكيت من التنمل في اليدين و الرجل، و من الآلام في الضلع الأسفل جهة اليسار و كذلك في الظهر و في أسفل الكتف الأيمن، فلم أحصل سوى على بعض – المسكنات من قبل الممرضين -الذين كانوا ملثمين -الذين يتواردون علينا بين الفينة و الأخرى.

## 12. الأكل السيء و قلة الماء و الشراب:

قامت إدارة سجن القرين بتوفير ثلاث و جبات فقط، لكنها كانت تستعمل في بعض الأحيان كجزء من العقاب من خلال تأخير تقديمها. كما تميزت تلك الوجبات بالرداءة نوعا و كما، و لا تحوي من الاحتياجات المطلوبة لتوفير الطاقة و الحماية للجسم. فإضافة للشحة في توفير المياه الكافية للشرب، و قلة و رداءة الأكل فقدت أكثر من ١٠ كجم بشكل سريع، و كنت لا أستطيع أن أسير بالبنطلون الذي تم تويره لي لاحقا إلا بعد ربطه بخيط أربطه حول خصري. و يتم توفير هذا الخيط من قبل ملثمين و يتم استعادته بعد عودتي من الخارج و خلع البنطلون الذي كان ضيقا على جسمي قبل الاعتقال.

- ما سبق هو مجمل ما أتذكره من تعذيب و سوء معاملة

## التحقيقات ( الجهات و الانتهاكات ):

تعرضت للتحقيق من قبل أربع جهات مختلفة إثنتين داخل سجن القرين العسكري و اثنتين خارجه، أحدهما في فيلا خاصة. و قد لازم التحقيقات المعاملة اللا إنسانية و التعذيب الجسدي و النفسي.

### 1. التحقيق من قبل جهاز الأمن الوطني– سجن القرين:

تم التحقيق معي من قبل محققي جهاز الأمن الوطني في جلستين (اليوم الثالث و الخامس من الاعتقال) حيث تم أخذي من الزنزانة، بعد جرعات من التعذيب لأيام و ليالي ثلاثة تعرضت فيها للمعاناة و الأذى و الترهيب و سوء المعاملة، و أنا في ثيابي الداخلية التي تم خطفي بها، حافي القدمين، و بعد أن تم تصميد عيني بالضمادة السوداء و إلباسي الكيس العازل (الخيشة).

قبل البدء عرف المحقق نفسه، و قد ميزت صوته، بإنه كان أحد المحققين الأساسيين الذين قاموا بالتحقيق معي و ضربي و تعذيبي أثناء التحقيق معي في قبو (سرداب) جهاز الأمن الوطني في القضية السابقة. و قام بتذكيري بما تعرضت له في ذلك التحقيق و تلك الأيام العصيبة التي مررت بها في القلعة، و أنه إذا لم أتعاون سيتم تشغيلي كالسيارة (في إشارة للصعق الكهربائي) و قد استعرض معي بعض الكلمات التي ألقيت في الدوار (دوار اللؤلؤة) و كان يسألني عن القصد من وراء بعض التعابير فيها، و كان يحاول إرغامي على قول ما لم أقصده. و كان حينما لا يسمع ما يريد، يذكرني بما سبق من معاملة في القضية السابقة، و يقول لي:" تكلم عدل أو أخلي الشباب ما يخلونك تنام الليلة" و كذلك قال:" تكلم عدل لا أضربك سلف(الصوت الذي يخرج عند تشغيل السيارة)"

بعد جلستين ، جاء اثنان من المحققين الملثمين من أفراد جهاز الأمن الوطني و معهم أفراد الحرس العسكري إلى زنزانتي، و إرغماني على التوقيع على إفادة تم تجهيزها سلفا، و كان يقول لي كبيرهم:" توقع لا أدوس في بطنك". و قد أخبرت النيابة العسكرية أثناء التحقيق معي بخصوص البراءة من تلك الإفادة و مما جاء فيها و قد تم توثيق ذلك في المحضر الخاص بالنيابة العسكرية.

### 2. التحقيق من قبل النيابة العسكرية– خارج سجن القرين:

تم التحقيق معي من قبل النيابة العسكرية في جلستين ، الأولى بتاريخ ٢٩ مارس و الثانية بعد إسبوع من ذلك التاريخ. تخلل ذلك التعذب و سوء المعاملة في مبنى النيابة العسكرية نفسها و كذلك في سجن القرين فبالرغم من إخطار رئيس النيابة بذلك منذ الجلسة الأولى.

فبعد إسبوعين من اعتقالنا و دون الوصول أو التواصل مع العالم الخارجي بما في ذلك المحامي الخاص بي أو الأهل، تم أخذي بشكل مرعب لمبنى النيابة العسكرية

خارج سجن القرين. فقد تم توفير بيجاما لي و نعال (مطاطي للحمام) و سمح لنا بالاستحمام بعد ١١ يوم من الاعتقال و التعذيب. تم إلباسي ضمادة العين ذات الطبقتين و الكيس العازل (الخيشة) و أخذت بعنوة للباص الذي أقلني لمبني النيابة بعد أن تم تقييدي بالقيد الحديدي بشكل قاس و تضييقه حول المعصمين ، الأمر الذي كان واضحا من خلال الآثار البارزة التي تركها القيد على اليدين، وقد وثق المحامي هذه الحالة حين التقى بي عند رئيس النيابة العسكرية.

بعد وصولي لمبنى النيابة العسكرية، تم جرّي من الباص و أنا لابس القيد الحديدي، و كان هناك من يضربني على رأسي بعقب سلاح أو بهراوة. إضافة للضرب بقبضة و راحة اليد على الرأس و الوجه و خلف الرقبة، كما تم توجيه السب و الشتم لي أثناء ذلك. أخذت لمكان الانتظار و كانت الأغاني تعمل بشكل مركزي في المبنى، و بينها السلام الوطني الذي متى ما جاء دوره في سلسلة الأغاني المتكررة، يتم إرغامي على الوقوف، و أنا مقيد اليدين و مغطى الرأس بالخيشة، يسبقه الضرب على الرأس. و يتكرر هذا الأمر كلما جاء دور السلام الوطني.

أخبرت رئيس النيابة العسكرية بما حدث لي من تعذيب و سوء معاملة في سجن القرين، و نزعت قميصي- بحضرة المحامي الأستاذ محمد التاجر- لأكشف عن مواقع الإصابات على جسدي- في الضلوع، العضد الأيمن، و في المعصمين. كما أخبرته عما أتعرض له و بقية السجناء في نفس العنبر من تعذيب و سوء معاملة. لا ينزع القيد الحديدي أو الخيشة التي تأتي فوق الضمادة على العينين إلا حين الدخول على رئيس النيابة لعسكرية و متى ما أخرج من ذلك المكتب حتى يتم تصميد العين و تغطية الرأس و التقييد بالقيد الحديدي. و في مكان الانتظار، تبدأ المعاملة اللا إنسانية و الإهانات و الضرب من العسكريين الموجودين هناك.

في اليوم التالي من الذهاب للنيابة العسكرية، جاء لزنزانتي شاب أسمر اللون ملثم و طويل القامة بلباس عسكري، و دخل الزنزانة و أمرني بالوقوف، و قام بضربي على الوجه و ذلك- بحسب قوله- أن هناك شكوى بالتعذيب عند النيابة العسكرية. اتضح لاحقا أنني لست الوحيد من رفاقي في العنبر من أخبر النيابة العسكرية بما تعرض له من تعذيب و سوء معاملة في سجن القرين العسكري.

و جاءت مساء ذلك اليوم فرقة التعذيب التي التزمت بتعذيبنا حتى ١٠ يونيو ٢٠١١م، حيث قامت بضربنا بشكل جماعي و شتمتنا بشتى الشتائم، و تم تهديدي بتجرع الألم بما في ذلك الاعتداء الجنسي و الصعق الكهربائي إذا ما ذكرت تعرضي للتعذيب حين يتم سؤالي عن المعاملة. و قد شارك في هذا الأمر المدعو "أبو يوسف" و كذلك أحد الممرضين الذين تناوبوا على زيارتنا.

تكرر سيناريو سوء المعاملة و الضرب في مبنى النيابة العسكرية(كنت أسمع صوت الطائرات العسكرية بالقرب من المبنى) و ذلك قبل و بعد حضور جلسة التحقيق الثانية. قد حضر معي في نفس الباص الشيخ عبدالجليل المقداد و الذي تعرض

لذات المعاملة السيئة و الضرب على الرأس بالهراوة\عقاب البندقية، وبراحة اليد و قبضتها بشكل متكرر بحيث احدثت تلك الضربات انتفاخا مؤلما في فروة الرأس. كما شمل الضرب على الوجه و الرقبة، و كيل الشتائم و الكلام البذيء.

## 3. التحقيقات من قبل المخابرات العسكرية (داخل سجن القرين):

و قد تم ذلك من خلال جلستين عقدتا في سجن القرين و كانت أثناء النهار. قبل أن يتم أخذي للتحقيق، جاء أحدهم و كان شابا صغير السن و كان ملثما، طلب الهراوة من الحارس العسكري الموجود في العنبر فأعطاها إياه، فضرب على باب الزنزانة و طلب مني الوقوف . دخل الزنزانة و قال لي: و هو يضرب بالهراوة على يده الأخرى و يقول "ها سنكيس، تعرف هذه شنو؟ بناخذك للتحقيق، و بتعيد نفس الكلام اللي في الإفادة اللي قدمتها". قلت له:" لا أعرف ما الموجود في الإفادة" . قال:" إحنا بنذكرك" . كان المحققين ملثمين( ثلاثة في الجلسة الأولى و اثنين في الجلسة الثانية) كان أحدهم – وهو نفس الشخص الذي حضر لي الزنزانة- بين الفينة و الأخرى يقف على رجليه، و يسبني و يسب والدتي، ويهددني بأهلي و بناتي. كان يهم بالانقضاض علي بنعاله إلا أن المحقق الأساسي و الذي يتم مناداته "بالشيخ" يوقفه، و يقول له: " ما يحتاج.. بيتعاون .. بيتعاون" سألتهم لأي جهاز ينتمون، فقال لي "الشيخ" : "مو شغلك".

لم يتم توقيعي على أي إفادة، بل تم عرض بعض المشاهد من الفيديوات و الصوتيات و المقابلات الصحفية.

في الجلسة الثانية، كان الشاب الذي يمارس السب و التهديد و الشتم قد ذكر بأنني يجب أن أعدم مثلما أعدم علي السنكيس و ذلك بعد صدور حكم درجة أولى بالإعدام في القضية الأولى فيما عرف بقضايا السلامة الوطنية. و كان يشير إلى أنه تم تنفيذ الحكم في علي السنكيس، و أنني سوف أتبعه، أي سأعدم أيضا.

## 4. التحقيق من قبل ممثل الديوان (خارج سجن القرين):

تعرضت للتحقيق في فلة خاصة خارج سجن القرين (مسافة ١٥-٢٠ دقيقة) بالسيارة حيث يتم تصميد عيني ولبس الخيشة على الرأس في وقت متأخر من الليل (حوالي منتصف الليل). قبل الذهاب يتم حلاقة شعري و ظهوري بنفس المظهر الذي أظهر به حين كنت خارج السجن. يقوم أربعة شبان باستلامي من بوابة سجن القرين و يستقبلوني بالشتم و السباب، و تبدء الرحلة بالضرب على الرأس و الوجه و الرجل، الاستهزاء و التحقير من المعتقدات و المذهب، التحرش الجنسي و التعرض بكلام بذيء جدا- يقشعر منه الجلد- عن ابنتي و زوجتي. و يتم ذلك في الذهاب و الإياب الذي يكون بحلول الفجر.

حدث التحقيق في جلستين منفصلتين، واحدة في الاسبوع الأحد قبل بدء المحاكمة

العسكرية، و الثانية في نهاية الإسبوع الأول منها. يقوم بالتحقيق شاب صغير السن بلباس مدني (ثوب و غترة) و قد عرف نفسه بإنه الممثل الشخصي للملك. عرفت من رفاقي الآخرين تم التحقيق معهم بإنه يدعى الشيخ صقر آل خليفة (من الذين تم التحقيق معهم من نفس الشخص أ. عبدالوهاب حسين، أ. حسن مشيمع، أ. عبدالهادي الخواجة، ش عبدالجليل المقداد، ) كان الحديث يتمحور حول محاولة إرغامي على تقديم اعتذار عما حدث و تلاوة إفاة معدة سلفا و مكتوبة على شاشة أقرأها أمام كاميرا. و هو أمر رفضته بشكل قاطع. و قد تم تهديدي قبل الجلسة الثانية و أنا على الأرض و ضربي و تعذيبي إذا لم استجب لما يقوله أو يطلبه "الشيخ". انتهت الجلسة الثانية بعد أكثر من ثلاث ساعات من التحاور و الحديث مع الشيخ صقر آل خليفة، و لم يتم استصدار أي اعتذار مني بأي صورة كانت كما لم أتل أو أقدم أي إفادة- بأي صورة كانت.

## المحاكمة العسكرية\ الانتهاكات و الظروف:

عشية الجلسة الأولى للمحاكمة العسكرية(درجة أولى) بتاريخ ٧ مايو ٢٠١١م جاءنا الملازم أول عبدالله من النيابة العسكرية و أعطانا لائحة الاتهام و أخبرنا بموعد الجلسة و هو صباح اليوم التالي ٨ مايو ٢٠١١م. الملازم عبدالله كان الوحيد الذي كان كاشف الوجه من الذين زارونا لحد تلك اللحظة، حتى تاريخ ١٠ يونيو ٢٠١١م . فلقد كان الجميع ملثما: و يشمل الحراس، الممرضين، الأطباء، الإداريين، الطباخين إضافة لشخصيات أخرى بلباس مدني و أخرى عسكري و كلها إما تلبس لثاما يغطي كل الرأس و الوجه، أو جزء من الوجه لإخفاء ما يمكن أن يشير لهويتها.

فمنذ الاعتقال في ١٧ مارس و حتى ٧ مايو ٢٠١١م (حوالي ٥٠ يوما)لم نكن نعلم ما هي التهم التي سوف نحاكم على أساسها، ولم نلتق بالمحامي الخاص بنا، و لم يكن لدينا سوى أقل من ١٢ ساعة فقط من علمنا بالتهم لتبدأ محاكمتنا.

بدأت الجلسة الأولى ولم يكن للبعض منا محاميا، مما اضطر القاضي العسكري المقدم منصور لتأجيل الجلسة حتى ١١ مايو (ثلاثة أيام فقط) حتى يتم الاتصال بالأهل و يتم تعيين محام. و هكذا تم دون أن يتمكن أي محام من الحصول على ملف القضية بشكل كامل إلا في الاسبوع الثاني من المحاكمة التي دامت ثلاثة أسابيع فقط قبل أن تنتهي جلساتها (٨ مايو – ١ يونيو ٢٠١١م) قبل جلسة النطق بالحكم بأحكام وصلت للسجن مدى الحياة في ٢٢ يونيو ٢٠١١م.

فجلسات المحاكمة العسكرية لنا – نحن المدنيين- استمرت ٣ أسابيع فقط (بمعدل جلسة أو اثنتين كل اسبوع) و لم يتم تمكين المحامين من تقديم المرافعات الشفهية، و أعطاهم القاضي مهلة اسبوعين حتي ١٥ يونيو- أي بعد إسبوع قبل النطق بالحكم – لتقديم المرافعات المكتوبة.

لم يمكننا القاضي – أنا و من معي في القضية- من الالتقاء بالمحامي بشكل كاف،

كان اللقاء لا يزيد على ربع ساعة بعد إنتهاء الجلسات، كما يشمل لقاء الأهل الذين كانوا قلقين علينا حيث انقطعت اخبارنا عنهم منذ اختطافنا من منازلنا في ١٧ مارس ٢٠١١م.

لم يسمح القاضي العسكري لأي منا بالحديث عما تعرضنا له من تعذيب و سوء معاملة أثناء الاعتقال و التحقيق و الاحتجاز. كما لم يستجب لطلبات المحامين التي يمكن أن تحسن من الوضع القانوني و تصحيح الصورة التي رسمتها- بشكل سيء- النيابة العسكرية التي تنصلت هي الأخرى من تحقيق دور الخصم الشريف و النزاهة. فقد اعتمدت النيابة العسكرية و القاضي العسكري على الاعترافات التي تم استلامها من خلال الإكراه و التعذيب و أجواء الرعب و الترهيب التي خلقتها أجهزة الأمن و الاستخبارات (الأمن الوطني- الداخلية- الجيش) كما استندت إلى شهادات أفراد جهاز الأمن الذين مارسوا التعذيب، و كذلك على مصادرهم "السرية" غير معروفة الهوية.

كل ما سبق يدلل على فقدان المحكمة العسكرية لكل مباديء المحاكمة العادلة و كان جليا من سرعة المحاكمة و عدم الالتفات لطلبات المحامين إلى وجود أحكاما جاهزة للمجموعة المراد إلحاق أقسى العقاب و الأحكام بسبب مواقفها و أنشطتها السياسية و الحقوقية.

## أما المعاملة المصاحبة للمحاكمة فقد شملت الانتهاكات التالية:

١- تصميد العينين و الخيشة و القيد الحديدي، و يستمر منذ الصباح الباكر في سجن القرين و حتى العودة له ما بعد الظهيرة ( وصلت بعض الحالات إلى ٨ ساعات تقريبا) و لا ترفع القيود و الضمادة و الخيشة إلا قبل دخول صالة المحكمة، أو للإلتقاء بالمحامي و الأهل، و التي لا تتجاوز مجموع تلك اللحظات الساعة الواحدة على الأكثر، نظل ما عدا ذلك محبوسين في القيد و الكيس العازل (الخيشة).

٢- المعاملة السيئة من قبل الشرطة العسكرية: فإضافة للقيود الحديدية و الضمادة على العينين و الخيشة على الرأس، يتم معاملتنا بشكل لا إنساني و قاسي سواء كان أثناء وجودنا في الميني باص القفص، أو في غرفة الانتظار الموجودة خارج مبنى القضاء العسكري (كابينة الانتظار). كما يتم حشرنا جميعا (١٤ فردا إضافة للعسكر) في غرفة صغيرة. و يرغم أغلبنا – في الوضع المقيد- الجلوس على الارض ما عدا فردا أو اثنين يسمح لهم بالجلوس على كرسي نظرا لوضعهم الصحي مثل حالتي.

يتعرض الجميع للأذى من خلال القسوة في التعامل و التضييق في الذهاب للحمام لقضاء الحاجة، و عدم توفير مياه صالحة للشرب (مياه من الحنفية) كما يسمح بشرب كميات قليلة من الماء و مشاركة الجميع في قنينة واحدة.

٣- الضرب و الإهانات في غرفة الانتظار المجاورة لصالة المحكمة، قام الشرطة العسكرية بدفعنا بقوة و ضربنا بعد النطق بالحكم و بعد أن قلنا بشكل جماعي:

"سلمية.. سلمية.. شعب يطلب حرية". تم إخراجنا من مبنى المحكمة و تقييدنا ومواجهة الجدار ثم الاعتداء بشكل عشوائي على الجميع بالضرب على الرأس بالهراوة و الركل و الرفس على الخلفية و الظهر إضافة لتوجيه الكلمات الجارحة و الشتم . و بعد فترة لا تقل عن نصف ساعة حيث كنا واقفين تحت أشعة الشمس الحارقة، تم أخذنا بقسوة إلى غرفة الانتظار خارج مبنى القضاء العسكري (الكبينة) حيث تم حشرنا مع سجناء آخرين و تم ضرب الجميع بالرفس على الظهر، و الضرب على الرأس و الرقبة، و إلزام الجميع بالنظر لأسفل لمدة طويلة. و ما أن يحاول أحد منا النظر لأعلى أو تحريك رأسه، يتم ضربه و إهانته و تحقيره أمام الجميع.

و رغم علم النيابة العسكرية بالأمر، إلا أنها لم تحقق في القضية- قضية الاعتداء و الضرب من قبل العسكريين علينا- "لعدم كفاية الأدلة" كما ادعت.

تجدر الإشارة إلى أن الأمر حدث في وضح النهار و أمام الجميع ( العسكريين و سجناء آخرين في قضايا أخرى).

## و فيما يخص المحاكمة:

١ - أؤكد تعرضي للتعذيب و المعاملة اللا إنسانية أثناء القبض و الاعتقال- و الذي حدث دون أمر قبض قضائي- و أثناء التحقيقات المختلفة التي تمت معي، و أثناء التوقيف و الاحتجاز قبل و أثناء و بعد المحاكة العسكرية. و قد تم فحصي من قبل الأطباء الشرعيين التابعين للجنة الملكية لتقصي الحقائق و تم إدراج حالتي في الإفادات في آخر تقرير اللجنة في الحالة رقم ٧.

٢- أؤكد على إرغامي على التوقيع على إفادة جاهزة من قبل جهاز الأمن الوطني، وتم محاكمتنا عسكريا و نحن مدنيين- و لم يسمح للمحامي باستنفاذ الوسائل المتاحة قانونيا لأي متهم.

و لهذا فالمحاكمة التي سلفت جلساتها لم تتجاوز فترة مدتها ٣ أسابيع قبل جلسة النطق بالحكم قد خلت من مبادىء المحاكمات العادلة بحسب المعايير الدولية، و اتصفت بالعداء و عدم النزاهة و قامت بمصادرة حقوق المتهمين بدلا من تثبيتها و رعايتها . ناهيك عن الخلل و الانتهاكات التي تمت أثناء القبض و التحقيق و التي تم من خلالها انتهاك القوانين المحلية و الدولية، و التعرض للتعذيب المفضي للإكراه و الاجبار على الاعتراف و التوقيع على الإفادات الجاهزة سلفا. و بناءا على ذلك، فإنه كان من الواجب إسقاط حق التقاضي و إسقاط- تباعا لذلك- كل التهم، بغض النظر عن جدية و حقيقة هذه التهم.

من جانب آخر و كما أسلفت فإن هذه المحاكمات لم تكن الأولى التي يعمل من خلالها النظام على تغييب و تجريم من يعبر عن مواقفه في العلن في قضايا الشأن العام (الدستور- المشاركة في صناعة القرار- المطالبة بالتوزيع العادل للثروة- محاربة الفساد و الفاسدين و تقديمهم للمحاكمة- الحكومة الديموقراطية المنتخبة--

المجلس التشريعية الكاملة و المستقلة- مناهضة التمايز و التمييز و التهميش- إستعادة الأراضي و الجزر المنهوبة- استعادة المال العام المسروق – مناهضة مشروع تغيير التركيبة السكانية و المهنية (التجنيس السياسي) – احترام و صيانة حقوق الإنسان و غيرها من المواضيع).

## لجنة بسيوني تقر:

و لإننا – أنا و من معي- نعبر عن رأينا في قضايا الشأن العام فقد تم استهدافنا بشكل ممنهج واستخدمت القوانين و الأجهزة الأمنية و القضائية ( التي تخضع لإرادة و توجيه النظام) بحبسنا و تغييبنا ظنا بأن هذا الأمر سوف يحل الأزمة السياسية و الحقوقية في البلاد. وقد أقرت اللجنة الملكية لتقصي الحقائق هذه الحقيقة في الفقرة ١٢٧٩ من تقريرها إلى : إن حكومة البحرين استخدمت مواد القوانين المحلية لمعاقبة و ردع المعارضة السياسية".

كذلك في الفقرة ١٢٨٠ من التقرير و التي تشير إلى: إن تطبيق القوانين المحلية ضد أصحاب الرأي المخالف لا يتسق مع أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان".

أما عن ممارسة حرية التعبير فهي حق مشروع بحسب المواثيق الدولية التي انضمت لها البحرين، و تشمل كما جاء في الفقرة ١٢٨١ من تقرير لجنة التقصي: الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم القائم في البحرين ، و الآراء التي تدعو لأي تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامه أو تدعو إلى تغيير النظام"

إن تقرير لجنة التقصي – الذي وعد النظام في مواقع مختلفة و من خلال رموزه بالإلتزام بما جاء فيه- قد عدد صورا مختلفة لممارسة حرية التعبير و تشمل : (الإشارة لفقرات من تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق)

أ- حيازة أو توزيع مواد تدعو إلى إسقاط النظام (الفقرة ١٢٥٧)

ب- إلقاء الخطب و كتابة المقالات (الفقرة ١٢٥٨-أ)

ت- تنظيم الإضرابات و الدعوة لها (الفقرة ١٢٥٨-ب)

ث- الدعوة و المشاركة في التجمعات و التظاهرات ( الفقرة ١٢٥٩)

ج- انتقاد ممارسات السلطة (الفقرة١٢٦١)

ح- كتابة التقارير و نشرها (الفقرة ١٢٦٢)

خ- دعوة الآخرين و تشجيعهم و حضهم علي حضور مظاهر الاحتجاج و الاعتصامات (الفقرة ١٢٦٠)

أليست هذه صور حرية التعبير التي تم اتهامي- و اتهام النشطاء الآخرين بها- في هذه المحاكمة و المحاكمات السابقة؟! هذه محاكمة ضمير و مواقف عبر أصحابها عنها بكل سلمية و علانية.

و بناء على ما سبق فإن لجنة التقصي قد أوصت بإلغاء الأحكام و العقوبات التي صدرت بحق جميع الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب أعمال ذات صلة بحرية التعبير

السياسي، كما جاء في الفقرة ١٢٩١ من تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق بل ان الفقرة ١٢٨٥ أشارت في أسفل الصفحة التي جاءت فيها، رقم الإشارة footnote٦٢٩ "حكومة البحرين قد أسقطت التهم التي بنيت على مواد القانون الخاصة بحرية التعبير في حق المجموعة "١٤" التي أدينت في محاكم السلامة الوطنية".
و لكن لحد الان فإن السلطة تتنصل من إلتزاماتها تجاه المواثيق الدولية التي انضمت لها، و كذلك مما جاء في تقرير لجنة التقصي فيما يخص الإفراج عن معتقلي و سجناء الرأي المخالف، و الذي ينطبق علينا و على جميع سجناء الاحتجاجات الشعبية منذ فبراير ٢٠١١م و ما تلاه.

## لماذا استهدفنا النظام:

أما لماذا حكم علينا النظام عبر أجهزته القضائية بالسجن المؤبد؟ و الإجابة على هذا السؤال تكمن في المواقف و الأنشطة التي شاركنا فيها و المطالب التي رفعناها و اعتبرها النظام منطقة محضورة و خطوطا حمراء تم تعديها.
من هذه المطالبات و الأنشطة التي فبرك على أساسها النظام كل التهم في هذه القضية و كذلك القضايا السابقة:

- العريضة الأممية التي وقع عليها أكثر من ٨٣ ألف من البالغين يطالبون فيها بكتابة دستور ديموقراطي عصري للبحرين؛ دستور من الشعب للشعب و ليس من الملك للملك NOT FROM KING BY KING < FOR PEOPLE BY PEOPLE
- العريضة الشعبية التي وقع عليها أكثر من ٥٤ألف من البالغين يطالبون بتنحي رئيس الوزراء الحالي، و بحكومة ديموقراطية منتخبة من خلال آليات التداول السلمي للسلطة.
- عريضة شعبية و قع عليها أكثر من ٣٣ ألف من البحرينيين يطالبون بمحاكمة المعذبين و المسئولين عنهم و المتورطين في التعذيب، وإلغاء قانون حماية الجلادين – المرسوم بقانون ٥٦ للعام ٢٠٠٢، كما تطالب بتأهيل ضحايا التعذيب و جبر ضررهم.
- المطالبة بإيقاف مشروع تغيير التركيبة السكانية و المهنية في البحرين و المعتمد على منح الجنسية البحرينية بشكل استثنائي لحاملين جنسيات أخرى من خلفية مذهبية و ثقافية معينة، و وقف مشروع الجوازات العابرة للحدود.
- المطالبة بإيقاف برنامج التمايز و التهميش و كل أنواع التمييز الطائفي و القبلي و الطبقي و الجندري المعتمد في مؤسسات الدولة و هيئاتها.
- المطالبة باسترجاع الأراضي العامة( في اليابسة و البحر و كذلك الجزر المنهوبة إلى الملكية العامة)
- المطالبة بالتوزيع العادل للثروة- دون تمييز- و محاربة الفساد المالي و الإداري المتغلغل في الأجهزة الرسمية و محاكمة الفاسدين بغض النظر عن نسبهم و

مواقعهم.

• المطالبة باحترام و صيانة الحريات العامة و حقوق الإنسان من خلال الممارسة و التشريع و مواكبة ذلك العهود و المواثيق الدولية.

هذه الملفات و المطالبات الأساسية التي طالبنا بها و طالب بها النشطاء ومن خلفهم القواعد و المجاميع الشعبية من شعب البحرين، بكل الوسائل السلمية و الحضارية. و لكن الآذان صماء و القلوب غير واعية، و بدلا من الاستجابة لهذه المطالب الحقة تم تحريك الماكنة الإعلامية و الأمنية بكل الصلاحيات المفتوحة لها. و تعرضنا خلال ذلك للاستهداف بكل عناوينه بما في ذلك الاعتقال و التعذيب و التهم الكيدية المفبركة و المحاكمات الصورية المفضية لأحكام جائرة بالسجن، إضافة للقذف و تشويه السمعة لي و لعائلتي، بغرض إحكام القبضة و إخراس كل من تسول له نفسه الحديث أو التعبير عن رأيه في هذه القضايا.

## الموقف الشعبي (تغيير النظام):

و لما لم يستمع النظام لهذه المطالب الشعبية عبر العرائض و الاعتصامات و الاحتجاجات الشعبية السلمية، و أصر على مواجهة قبضات الأيادي بالرصاص و كل أسلحة الفتك و وسائل التعذيب و القتل و العقاب الجماعي، أيقنت القواعد الشعبية بأن النظام غير راغب أو غير قادر على التغيير و مواكبة المطالب الديمقراطية، جاءت المطالبات بأن يتغير النظام. فالشرعية لأي نظام هي من القواعد الشعبية، و عندما لا يستمع النظام لمطالب الشعب، بل يستخدم كل وسائل العقاب و أسلحة الفتك و القتل ضده، فإنه من الطبيعي أن يعتلي سقف المطالب الشعبية من الإصلاح إلى التغيير، و من الاستمرار مع نفس العقلية و النظام إلى إسقاط النظام و إستبداله من خلال الوسائل السلمية و عبر الآليات الديموقراطية المتعارف عليها. و تكرس هذا المطلب بعد أن سعى النظام في إثارة و تمويل الفتنة الطائفية باستخدام كل الوسائل الإعلامية- المرئية و المسموعة و المقروءة- و عمل على تمزيق المجتمع البحريني الذي عرف بتآلفه و انسجامه و استهداف تمزيق النسيج الإجتماعي مستخدما السياسة الاستعمارية فرق تسد و مستفيدا من الولاءات و التحزبات و أصحاب الضمائر المريضة و النفعيين.

و هذا ما حدث و هذه حقيقة الأمور التي لا يريد النظام و أتباعه أن يقروا بها ، فمن أجل نظام ديموقراطي، لا بد من فسح المجال لأبناء الشعب -الذين يعطون الشرعية لأي نظام – لأن يقولوا كلمتهم و يختاروا النظام الذي يحكم حياتهم و يكون مسئولا أمامهم من كل صغيرة و كبيرة عبر السلطات الثلاث: التشريعية- التنفيذية- القضائية، فهذا الحق الانساني أقرته الشرائع السماوية قبل شرائع الأرض.

إن استمرار الأزمة في البلاد في ظل القبضة الأمنية سوف لن تقنع أبناء الشعب بالعدول عن مطالبهم؛ و يكفي عبرة من التاريخ الذي دلل في أكثر من تجربة على

أن الشعوب هي المنتصرة و هي الباقية و أن الأنظمة التي تعارض و تقاوم المطالب الشعبية مآلها للزوال، طال الزمان أو قصر.
إن القـادة الحاذقيـن الذين يطمحون لترسـيخ وجودهم و الحفاظ علـى مواقعهم و كراسـيهم هم الذين يختارون صف الشعب و يحققون مطالبه التي بها تزدهر البلاد و تصبـح منارة للأمـم. و إن صنع الولاء فـي قلوب المواطنين ليس بشـراء الذمم و العسـكرة و اسـتعمال القـوة و أسـاليب الترهيب، و إنمـا بتحقيق: العـدل – الحرية- الكرامة- الإنسانية لجميع أبناء الشعب.

حضرات القضاة- أيها الحضور الكريم-
لقد عرفت بالتعبير عن رأيي في العلن متناولا قضايا الشـأن العام، و المشـاركة في الأنشـطة الشـعبية و الإعلامية التي تتناول هـذه القضايا. لم يخـف النظام موقفه مني- ومن جميع النشـطاء- عبر القضايا و المحاكمات السـابقة و في هذه المحاكمة أيضا، و من خلال سوء المعاملة و التعذيب و كيدية الاتهامات، و الأحكام الجائرة عبر محاكم و قضاء يتحكم فيها بشكل مباشر.
لا شك لدي- و هذا أيضا رأي- بإن هذه المحاكم لا تملك قرارها، و أن الأحكام تأتيها جاهزة من الدواوين و القيادات السياسية لهذا البلد. في القضية السابقة كان رئيس المحققين في جهاز الأمن الوطني يقول لي مؤكدا هذه الحقيقة:" إنت تقول القضاء مسـيس، و أنـا أقول لك هذا صحيـح. لقد جهزنا ضدك ٢٧ اعترافـا، هذه المرة، إنت طايح طايح.. يا دكتور".
هـذه المحكمـة لن تختلف عـن سـوابقها، فالتهم كيدية، و الاسـتدلالات فاسـدة، و الإجـراءات المتبعـة في الاعتقـال و التحقيق غيـر قانونية، و القوانين المسـتخدمة تنتهك الحقوق، و النيابة موجهة و ليسـت خصما شريفا- كما تدعي و القضاء تصله الأحـكام من الديوان الملكي، عبر نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى. فأي عدل و أي محاكمات عادلة ترجى -إذا كان خصمك القاضي فمن تقاضي- كما يقول المثل.
فلا اعتبار لمقدرة الدفاع و قوة حججهم في رد التهم الكيدية و تفنيدها، بينما الأحكام و القرارات جاهزة و لا استقلالية لهذا القضاد و هو أمر معروف للجميع..

## الموقف و المطالبات:

كان الدافع من مواصلة الاسـتئناف و التميز هو لاستنفاذ الأدوات القانونية المحلية- كمـا هو مطلوب من قبـل المنظمات الدولية المراقبة، و ذلك لإثبات -مرة بعد أخرى- بأن القضاء مسيس و غير مستقل و لا يملك قرار نفسه. و إن بقاءنا في السجن لحد هذه السـاعة و تشـويه سمعتنا على المنابر و من خلال وسائل الإعلام و النيل منا ما هي إلا دلائل أخرى على ذلك.
كان الأولـى- بعد صدور تقرير لحنة التقصي- بأن تغلق المحاكم السياسـية، و يتم

تبييض السجون، و تقديم الجناة الحقيقيين للعدالة ولكن هذا الأمر لم يحدث لسبب واحد و هو عدم تغير العقلية التي تدار بها البلاد، و هو السبب وراء الأزمات التي تعاني منها البحرين منذ عشرات السنين.

إن استمرار محاكمتنا – و محاكمة جميع النشطاء و المحتجين منذ فبراير ٢٠١١م و حتى الآن، لمؤشر على عدم القدرة على التعاطي مع متطلبات الديموقراطية و احترام حقوق الإنسان و تكريس للتسلط و الدكتاتورية و إلغاء الإرادة الشعبية التي هي المصدر الوحيد لشرعية السلطات.

مستعدون للتضحية:

يجب على النظام أن يعي بأننا لسنا في القرن التاسع عشر، و أننا نرفض أن نكون رعاياه (subjects)، إنما نحن مواطنون (citizens) أحرار نطمح بل و من حقنا العدل .. الحرية.. الكرامة.. الإنسانية، و مستعدون للتضحية بالغالي من أجل ذلك. فليتفنن في التعذيب و ليملأ السجون بالأحرار، و يمعن في القتل و العقاب الجماعي و إلحاق المعاناة و الأذى فينا ، فإن ذلك لن يزيدنا إلا إصرارا على مواصلة الطريق، طريق العدل.. الحرية.. الكرامة.. الإنسانية.

و ليعلم النظام أيضا بإن سجننا و تغيبنا سوف لن يقلل من تمسكنا بهذه المبادئ و المطالب كما لن يقلل من تمسك الأحرار بها و التضحية من أجلها. و إن السجن الحالي- بدون تحقيق هذه المطالب- لن يختلف عن خارجه، حيث تكون البحرين سجنا كبيرا. و ليقضي النظام ما يقضي، إنما يقضي هذه الحياة الدنيا.. و إن العطاء سيستمر حتى لو بقينا خلف القضبان حتى الموت أو يقضي اللّه أمرا كان مفعولا.

## لكل ما سبق أطالب بالآتي:

١) الإفراج الفوري و الغير مشروط عن جميع سجناء الرأي و معتقلي الاحتجاجات الشعبية التي جرت في البحرين منذ فبراير ٢٠١١م حتى الآن. و يشمل ذلك تعويضهم و جبر ضررهم من كل ما أصابهم من أذى جسدي و نفسي ومالي.

٢) محاكمة جميع المعذبين و المسؤولين عنهم و المتورطين في التعذيب و سوء المعاملة في جميع الأجهزة الأمنية- بغض النظر عن رتبهم و نسبهم و مواقعهم الإدارية و ذلك من خلال لجنة أممية مستقلة و محايدة و بحسب ما جاء في تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق.

كما أعلن عن الاتي طالبا توثيقه بشكل منفرد في محضر الجلسة اليوم:

أولا: إن حضوري هذه الجلسات الأولية هو بهدف تسجيل إفادتي و توثيق ما تعرضت له من تعذيب و سوء معاملة إضافة للانتهاكات التي جرت علي أثناء الاعتقال و التحقيق و المحاكمة: مما ينتقص من مبدأ المحاكمة العادلة. ففي المحاكمات السابقة لم

نتمكن من الحديث.
ثانيا: سـأتوقف عن حضور الجلسـات المسـتقبلية و عن أي ترافع بأي صورة رافضا الاستمرار في المحاكمة التي لا تتمتع بمقومات الاستقلالية و العدالة.
ثالثـا: مع شـكري و تقديري لهيئة الدفاع و جهود فريـق المحامين الخاص بي، أطلب منهـم – بـكل إحترام و تقدير ( و أخـص هنا المحامين الخاصين بي) الانسـحاب من هذه المحاكمة ابتداءا من هذه الجلسـة و عدم تمثيلي في أي مرحلة من مراحل هذه المحاكمة السياسية.
رابعـا: أرفض أن يقوم أحد بتمثيلي قانونيا في هذه المحاكمة كما لا أجيز انتداب أي محام ليمثلني دون موافقتي المعلنة و الرسمية.
الرحمة و السـلام على شـهداء الوطن الأبرار و النصر للأحرار طلاب العدل.. الحرية.. الكرامة .. الإنسانية
إذا الشـعب يومـا أراد الحياة فلا بد أن يسـتجيب القدر، و لا بد لليـل أن ينجلي و لا بد للقيد أن ينكسر.

عبدالجليل السنكيس

شهادة الأستاذ

**محمد علي رضي إسماعيل**

## ›› إفادة الأستاذ **محمد علي رضي إسماعيل**

### مقدمة:

أيها السادة القضاة أُحييكم بتحية الإسلام التي ما قلتها يوماً لقلقةَ لسان بل آمنت بها منذ الصغر عقيدةً وجدتها منهجاً وسلوكاً، فالسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

وأشكر لكم إعطائي فرصة الكلام وأرجو أن يتسع صدركم لذلك، أنا محمد علي رضي إسماعيل أعمل في وظيفةٍ هي من أجَل الوظائف وأنبلها وهي التعليم، ومسمى وظيفتي أخصائي إشراف تربوي – أشرف على مجموعة من مدارس تحسين الأداء، واشتركت مع عدد كبير من الاختصاصيين والتربويين والمعلمين في تحسين عملية التعلم – ومشهود لي في الوسط التربوي والإجتماعي بحسن الخلق والوسطية والإعتدال، ولي نشاطي الإجتماعي والخيري لسنواتٍ مديدة.

وأنا أُشاطر أبناء بلدي في التطلع إلى الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، وقد تم إستهدافي على ذلك ليس إلا، وبدأ الأمر من سبتمبر 2010م بمضايقتي في عملي، حيث حُرمتُ وزميلتي في العمل فاطمة فيروز من حقنا في الترقّي، وقد شطبنا من قائمة الاختصاصيين المرشحين للحصول على الدرجة الثامنة دون أي مبرر ولم يقدم لنا أي إيضاح يذكر سوى أن الأمر من فوق.!

### تهم كيدية:

لقد أُدنتُ بتهم كيدية لا أدلة عليها إطلاقاً وذلك لعدم وجودها أصلاً، وقد استندت المحكمة العسكرية في إدانتي على تلك الاعترافات الباطلة التي انتزعت مني بالقهر والتهديد والتعذيب المميت، فأنا برئ وغير مذنب ومكاني خارج السجن، والقضاء العسكري ظلمني، والتمييز لم ينصفني ولم يحقق العدالة والنقض والإحالة، وكان عليه أن يأمر بإطلاق سراحي إن كان قضاءً حيادياً، فما أنا إلا سجين رأي.

فإليكم أيها السادة مرارة الإعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمة غير العادلة التي تعرضت لها.

### الاعتقال:

لقد داهمت مجموعة ملثمة مدججة بالسلاح منزلي بعد تكسير الأبواب في ساعة متأخرة من الليل قرابة الثانية بعد منتصف الليل بتاريخ 2011/3/23 وانتشروا في البيت وروعوا عائلتي، وعلى إثر الضجة الرهيبة التي أحدثوها في بيتي استيقضت

مـن نومـي مذعوراً وأسـرعت للخروج من غرفتـي بالدور الأول ومـن خلفي زوجتي لأطمئـن علـى أولادي وأرى حقيقة ما حدث، وهنا كانت المفاجـأة فما أن فتحت الباب وإذا مجموعة ملثمة شـاهرة السلاح أمامي وكانت تهم بالدخول إلى غرفتي. لم تكن زوجتي مرتديةً للحجاب وكنت أنا بلباس النوم –فانيلا داخلية وسـروال- ولما سألتهم من أنتم وهل عندكم إذن قبض، وقبل أن أكمل كلامي أمسكوني وأمروني صارخين أن انظر إلى الأسـفل، ولما طلبت أن يسمحوا لي بإرتداء ملابسي أعادو ا الصراخ في وجهي: اسـكت لاتتكلم، ثم قام أحدهم بوضع يده على رأسـي وأحناه بشـدة بإتجاه الأرض وقادنـي إلـى أسـفل المنزل وقاموا بتعصيـب عيني وتقييد يـدي من الخلف بالضاغط البلاستيكي.

وإمعانـاً في إذلالـي وإهانتي أخذوني لخـارج البيت حافي القدمين ولم يسـمحو لي بلبـس النعـال رغم إصراري على ذلـك، وبقيت أكثر من نصف سـاعة وعلمت لاحقاً أنهـم كانـوا يقومون بتفتيش البيت وقـد أخذوا كمبيوتر لابتـوب وثلاثة كمبيوترات عادية، وخمس هواتف نقالة وأشياء أخرى، كل ذلك دون علمي، ولم يكن لديهم إذن بذلك والمضبوطات حتى الآن لم تعاد إليّ وأنا أُطالب بردها مجدداً.

بعد ذلك أُركِبتُ السيارة وبدأوا في تعذيبي وإهانتي والتعدي على عرضي ومذهبي منذ البداية، حيث تولى ثلاثة معذبين أحدهم عن يميني والثاني عن شـمالي والآخر من ورائي عملية ضربي بشدة وقوة بالأكف والقبضات على كل مكان تطاله أيديهم لاسيما الرأس، وكان الضرب متتالياً حتى كدت أن أفقد الوعي من شدة الضرب، وكلما خرجت مني صرخة ألم قسراً زادوني ضرباً على المكان الذي أحدث ذلك الألم، وقالوا: أتئن وتتألم هاه، أنت لم ترى شيئاً، هذا ليس جزاؤك، وهذه مزحة، ويلك مما سيأتي، الذين سيستلمونك سيردونك في أمك، ويستمر الضرب من السب وتوجيه الإهانات، فلم اسـمع كلمة ذات بعد انسـاني أبداً، فهذا كلامهم لي: يا حمار يا كلب، أنت أنجس مـن الكلـب، والكلب أطهر منك، أنـت معلم أنت ما تصلح أنت زك أنـت خره، وغيرها مـن الإهانات التـي يصعب حصرهـا، لكن الأمـرّ والأدهى ما قيل فـي حق عرضي ومذهبي.

واللّه يا ساده ماذكرت ذلك إلا دمعت عيناي واحسست بقرب خروج روحي من جسدي، وليتها خرجت، نعم تمنيت خروج روحي فذلك أهون عليّ من أن اسـمع تلك الكلمات التـي لن أقوى على البوح بها، وتجَرُؤاً على مشـاعري وضميري، وإحقاقاً للحق أذكر بعض ماقيل لي: يابن القحبة، يابن الفاعلة، يابن الزانية، يابن المتعة، أما ذهبت إلى خيمة المتعة بالدوار؟ ألم تكن زوجتك هناك؟ من تمتع ببناتك؟ ألم تخنك زوجتك؟

ولم يبقوا أسلوباً من سوء المعاملة والتعذيب النفسي والجسدي إلا استعملوه حتى وقعوني على الاعترافات التي أرادوها بالقهر والتعذيب المميت، فكل لحظة مرت بي في جميع مواقع التوقيف كانت لحظة سوء معاملة وتعذيب نفسي وجسدي مع اختلاف الأساليب التي تشترك كلها في الخسة والدناءة والبعد عن الإنسانية، ووصل بي الحال إلى الإنهيار أكثر من مرة وتمنيت الموت حيناً بعد آخر لأخلص مما أنا فيه وإليكم إيضاح إجمالي لتلك الأساليب الدنيئة:

بعض من أساليب التعذيب:

1 - تعصيب العينين وتكبيل اليدين:

لقد عصبت عيناي وكبلت يداي في القلعة قرابةَ أسبوعين بشكل متواصل وعلى مدار الساعة، ولم ترفع العصابة ولا القيود إلا في بعض الفترات في دورة المياة ولمدة لا تزيد عن ثلاث دقائق، فكانت الصلاة بالعصابة والقيود، بل حتى من أجل الصلاة لم ترفع العصابة عن الوجه للوضوء مما إضطرني لإعادة الصلاة كلها فيما بعد، وكذلك أثناء الوجبات لم ترفع العصابة ولا القيود، وحتى أثناء التحقيق الذي كان يجري مع أقسى وجبات سوء المعاملة والتعذيب كان مع تعصيب العينين وتكبيل اليدين، وكانت عصابة العين مضغوطة بشدة وكذلك القيود كانت مضغوطة مما زاد من معاناتي وأثر عليّ وجرح أذني ويدي وكنت أتألم لأي حركة، ولم ترفع القيود والعصابة إلا بعد قرابة الاسبوعين حين وضعت في الحوض الجاف.

2 - الوقوف الطويل:

لقد مارسوا معي هذا الأسلوب منذ بداية التوقيف وكان يستمر لساعات طويلة ويجعلني أعاني آلاماً شديدة في الرجلين وأسفل الظهر على الخصوص، وكلما حاولت أن أميل لجانب لأُريح الجانب الآخر أو طلبت الجلوس قليلاً للإستراحة يأتيني الضرب من حيث لا أدري، في كثير من الأحيان يصاحب الوقوف أمر رفع اليدين إلى الأعلى فيتضاعف الألم وأصاب بالإعياء الشديد عندها يسمح لي بالجلوس قليلاً لأعاود الوقوف من جديد، وهكذا يستمر الحال.

3 - الحرمان من النوم:

لقد حرمت من النوم طوال وجودي في القلعة فلا يسمح لي بالجلوس أو الإستلقاء إلا فترات قليلة، وأثناء هذه الفترات أنا لست في مأمن، إذ كانت تأتيني الضربة أو الرفسة دون سابق إنذار، هذا كان حالي في طوال أيام الاعتقال ما سبب لي قلقاً وحالة من الترقب للضرب الأمر الذي ضاعف إرهاقي نفسياً وجسدياً.

### 4 - الحرمان من دورة المياه:

لم يكن يسمح لي بالذهاب إلى دورة المياة إلا بعد مضي ساعات متباعدة وكنت في كثير من الحالات أتألم وفي حالة ملحة للحمام، ولكن لا مجيب، وإذا أخدت إلى دورة المياه أؤخذ بطريقة مذلة فمرة يضع أحدهم الهوز من ورائي ويدفع بي نحو الحمام، ومرة يطلب مني أن أمسك شيئاً، فإذا أمسكته وجدته الهوز الذي أعذب به، فيقول لي ماهذا؟ فأقول هوزاً فيأتيني الضرب. ويقول لي أنه: ويذكر العضو التناسلي للرجل. ويعيد عليّ السؤال ثانيةً فأقول هوزاً. فيضربني ويستمر الحال حتى اجبر على قول الكلمة البذيئة التي يتلفظ بها وإلا لا مجال للذهاب لدورة المياه. وفي دورة المياه أُهدد: لا تغلق الباب، ودقيقتين فقط مما جعلني أقلل من شرب الماء ولا آكل من الطعام إلا مقداراً قليلاً تفادياً لهذا الإذلال، ولم يسمح لي بالسباحة إلا بعد اليوم العاشر.

### 5 - الحرمان من العبادة:

لقد حرمت من أداء الصلاة في القلعة وهي عمود الدين فلم ترفع عن عيني العصابة لأتوضأ للصلاة ما جعلني أعيش حالة من الضيق النفسي الشديد، وذات يوم كنت أصلي بوضوء غير مستوفٍ فجاءت رفسة قوية جداً وأنا في حالة الركوع فرمتني على الأرض وقد تألمت كثيراً وهذا موقف لايكاد يفارقني.

6 - السب والشتم وتوجيه الإهانات:

فمن فترة الإعتقال وطوال فترة التوقيف لم أكن اسمع سوى السب والشتم والإهانة والكلام البذيئ وقد سبق أن ذكرت بعض تلك الألفاظ وأعف عن تكرارها.

### 7 - إهانة المعتقد والمذهب:

من أشد الأذى الذي كنت أُعانية التعرض للمذهب والأئمة الطيبين الطاهرين مثل يا ابن المتعة، أنتم كفار، طز فيك وفي مذهبك، طز فيك وفي أئمتك، كما تم التعرض للمراجع وعلماء البلد بالإهانة.

### 8 - التهديد بهتك العرض:

لقد أكثروا في الإساءة إلى عرضي ولم يوفروا كلمة سيئة في هذا المجال إلا قالوها مرة بعد مرة، يا ابن القحبة، أنت ابن متعة، يعني ابن زنا، وبين حين وآخر يقول أحدهم أنا أريد التمتع ببناتك، وفي ذروة التعذيب وأثناء التحقيق كنت أهدد بجلب

زوجتي وبناتي وأنهم سيعتدون عليهم أمامي، كل ذلك كان يقع عليّ كالصاعق وجعلني في حالة قلق مستمر على عائلتي ولم أهدأ إلا بعد أن سمح لي بالإتصال بأهلي لأول مرة بعد مضي أكثر من شهر على الاعتقال ولمدة دقيقتين لابلغهم بأني بصحة جيدة وإن سئلتُ عن مكاني أقول أني في نقطة أمنية فقط.

## 9 - البصق على الوجه وفي داخل الفم:

في سجن القلعة وإمعاناً في إهانتي وإذلالي ومع توجيه السباب والكلام البذيئ والتعدي على العرض والمذهب أمروني في أكثر من مرة أن افتح فمي ويبصق أحدهم بداخلهِ، وعند محاولة إخراج ذلك الوسخ ضربوني وأجبروني على بلعه ثم يأتيني البصق على الوجه ويجبروني على أن امسح ذلك الوسخ بيدي وأضعه في فمي، كرر ذلك أكثر من مرة وكنت أشعر بالتقيؤ والضيق النفسي الشديد.

## 10 - الإرغام على تقبيل الأحذية:

في سجن القرين واستكمالاً لمسلسل الإذلال والإهانة أجبروني في أكثر من مرة أن أقبل أحذيتهم وأن أقول عن نفسي أنا كلب أثناء ذلك وعند الإمتناع ينهالون عليّ بالضرب ولا مفر من الإستجابة لهم.

## 11 - الإرغام على تقبيل الصور:

لقد ارغمت مراراً على تقبيل صورة الملك ورئيس الوزراء والملك عبدالله التي الصقت على جدران الزنزانة ولم ترفع إلا قبل زيارة فريق بسيوني بأيام قلائل، حدث ذلك في سجن القرين.

## 12 - الضرب:

لقد بدأ الضرب مع بداية الاعتقال بقبضات اليد وبالأكف وبالرجلين وبالهوز وكنت أتعرض للضرب بصورة مستمرة وفي جميع أنحاء جسمي، ويشتد الضرب بالهوز في فترات التحقيق، حيث أرمى على الأرض ويجلس أحدهم على ظهري وآخر على فخدي وأرفع قدمي أو تُرفع فأضرب بالهوز بقوة ضرباً متتالياً يشترك فيه مجموعة معذبين حتى تتورم قدماي وأنا أتلوى ألماً وأصرخ دون شعور مني عندما يوقفوني ويمشوني قليلاً ثم أُعاد من جديد لعملية الضرب ولا أُترك إلا بعد أن أقر بما يريدون.

13 - الحبس الإنفرادي:

لقد وضعت في الحبس الإنفرادي في سجن القرين لمدة شهرين تقريباً حيث استمر

مـع كل جلسـات التداول في المحكمة العسـكرية ولـم أخرج من الإنفـرادي إلا قبل جلسة إصدار حكم المحكمة الإبتدائية بأيام قلائل. فقد خرجت من الإنفرادي بتاريخ 2011/6/10، وكانت جلسـة النطق بالحكم في المحكمة العسكرية الابتدائية بتاريخ 2011/6/22م.

## 14 - صب الماء البارد:

لقد عُذبت في سـجن القرين بسكب الماء البارد على جسمي من أعلى الرأس، طبعاً ذلك مع السـب والشتم وكنت أصفع بالماء على وجهي وإمعاناً في إهانتي أمروني أن استلقي على الأرض وأمثل حركات السباحة في البرك وهم يسكبون الماء عليّ وهم يهزؤن ويضحكون، ثم أخذ أحدهم رأسـي ومال به جانباً وأخذ الآخر يسكب الماء من أعلـى بإتجاه أذني وقد آذانـي هذ كثيراً ثم كرر ذلك مع أذني الأخرى، وقاموا بتوجيه التكييـف نحوي مباشـرة وأمروني أن أنـام في الماء البارد من هـواء المكيف، فكانت ليلة صعبة ومؤذية جداً اصطكت فيها أسـناني كما شـعرت بحـرارة الإهانة والإذلال والتحقيـر، وفي الصباح جاء المعذبـون الملثمون وواصلوا التعذيب فأمروني أن أقوم بتنشيف الزنزانة بالإسفنجة القذرة والوسادة الأشد قذارة والبطانية التي تنبعث منها روائح كريهة ثم أجبروني على أن انام على تلك الاسـفنجة والوسـادة والتلحف بتلك البطانية.

## 15 - التحرش الجنسي:

حدث ذلك في سجن القلعة وسجن القرين، فبين الحين والآخر يتم التحرش الجنسي بأسـلوب وآخر، فتارة يقومون برفع السـروال دون أن اشـعر بذلـك وكان يحدث ذلك بإسـتمرار ويصاحب ذلك ألفاظا بذيئة يعف لسـاني عن ذكرها، وتارة يضعون الهوز في الأماكن الحساسـة، وأحياناً ينزل السـروال وإني لا اسـتطيع ان أسترسل في هذا الموضوع لأن مجرد ذكره يخلق لي ألماً لا يزول لفترات طويلة، لذلك أحاول أن أنسى وأصرف النظر والتفكير عن تلك الصور السيئة والمهينة والحاطة بالكرامة.

## 16 - الصعق بالكهرباء:

إن مـن أشـد ما مرّ علـيّ من أصنـاف التعذيب الجسـدي الصعق بالكهربـاء والذي تعرضـت له أثناء التحقيق بغية أخذ الاعترافات التـي يريدونها، من الصعقة الواحدة تجعلني أتلوى ألماً وقد استعملوه معي في مواقع مختلفة من جسمي لا سيما المناطق الحساسـة، وأنا معصـوب العينين ومقيد اليدين، ومن شـدة الألم أحسسـت بجلدي

يحتـرق وجسـمي يتكهرب، وأشـد ما كان يؤلمنـي حينما يعمدون إلـى رفع يدي إلى الأعلى بالإسـتناد على رقبتي بستخدام آلة لا أعرفها ولشدة الألم الذي كان يصيبني منها أشـعر برقبتي ستنكسـر مع أي حركـة وفي هذه الأثناء يعمدون إلى اسـتخدام الصاعق الكهربائي في الأماكن الحساسـة حتى لا أقدر على المقاومة ولا أجد نفسي إلا وأنا على الأرض من شدة الأعياء وفي هذه الفترات يحلو لهم أخذ الاعترافات التي يريدونها والتأكيد عليها، ويتم ذلك مع التهديد بالكلاب المسـعورة، كما كان يهددني أحدهم على الدوام بأن يتبول في فمي إن امتنعت عن الإقرار بما يريدونه وقد حدث ذلك في القلعة.

## 17 - التوقيع بالقهر والإكراه:

في القلعة وأثناء وجبات التعذيب لاسـيما الصعق الكهربائي والضرب بالهوز وأُجبرت على أن أوقع على إفادة دون أن أراها فقد وضعوا القلم في يدي ورفعوا العصابة عن عينـي وأمروني بالنظر إلى مكان محدد وقالـوا وقع هنا، ولما طلبت أن أقرأ هددوني بالعودة إلى الكهرباء والتعذيب من جديد عندها وقعت بعد أن سلمت أمري إلى اللّه.

## 18 - التعذيب بسماع سياط المعذبين وبكاء المعذبين:

إن سماع أصوات المعذبين وصرخاتهم وتهديداتهم وسبهم وكلامهم البذيئ للضحايا لا يتوقـف، وأن أصوات السـياط وهي تتلوى على أجسـاد الضحايا تعـم الأجواء تكاد تخنقني، والصفعات التي يتلقونها كأنها تقع عليّ فيهتز لها بدني، وتهيج مشاعري، وتـرن في أذني تلك الآهـات والتوجعات والأنـات التي يصدرهـا الضحايا وهم تحت سـياط المعذبيـن فيضاعف ذلك من ألمي، هـذا حالي فطوال فتـرة الإعتقال إما أن أُعذب مباشرة أو أُعذب بأنين وبكاء الضحايا، والمعذِبون يتعمدون ذلك لعلمهم بالأثر الرهيب الذي تتركه في الموقوفين، فلن أنسـى ولن يغيب عن ناظري ذلك المشـهد المفجع الذي عايشـته بأم عينـي وتجرعت ألمه ومرارته ولازالـت تراودني تفاصيله حيناً بعد آخر، إنه مشهد تعذيب وحشي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وقع للضحية الحـاج أحمد المقابي الـذي وضِعتُ معه لمدة يوم ونصف فـي الحوض الجاف وكان معنا شـخص ثانـي من البلاد القديم إذ جـاء الملثمون تسـبقهم أصواتهم المفزعة وصرخاتهـم وتهديداتهم وتقريعهم الأبـواب بالأعقاب التي يحملونها محدثين بذلك رعباً وفزعاً قائلين: أحمد فز بسـرعة، وسرعان ما وضعوا عليه العصابة وقيدوا يديه ودفعوه خارج الزنزانة وغاب عنا ساعةً أو أكثر لكنه عاد لنا بصورةٍ يُرثى لها.

فهنـا أرى المعذبيـن جاءوا به بالقوه في الزنزانة فوقـع مكانة لا يقوى على الحراك، في هيئـةٍ غير طبيعيةٍ تُنبئُ بتعرضه إلى تعذيب قاسـي، فهو يبكي بحرقةٍ ويئن مـن الألم ويتوجـع ولما حاولنا تهدئتهُ فشـلنا في ذلك وأردنا إعانتـهُ على الجلوس فأشـار بما يوحـي "أتركوني"، وبقي على هـذه الحال فترةً من الزمـن وبعد أن هدأ قليلاً قال: لقد ذبحوني، قتلوني، ضربوني أشـد ما يكون الضرب وركلوني بأقدامهم ثم نزعوا سـروالي واسـتعملوا الكهرباء معي هنا وهو يشير إلى المناطق الحساسة وبقي فترةً مسـتلقياً على جانب لا يقوى على الجلوس، وبعد أكثر من ساعة جاء أحد الملثمين ورمى عليه سرواله وتوعدنا بما جرى عليه.

## محاكمة باطلة:

نعـم هكذا أُخـذت اعترافاتي أيها السـادة وبها أدانتني المحكمة العسـكرية وحكمت بخمس عشرة سنةً ظلماً وزوراً، وجاءت محكمة التمييز ولم تنصفني رغم أن الأطباء الشـرعيين الذين استقدمهم بسيوني أثبتوا سـوء المعاملة والتعذيب الذي تعرضتُ له، مع أنهم يوم عاينوا آثار التعذيب كان قد مضى أكثر من أربعةِ أشهر على وقوعها إذ كان فحصهم في شـهر أغسـطس 2011 والتعذيب بدأ من 23 مارس 2011، وقد أُثبتَ ذلك بتقرير بسيوني حالة رقم 23.

فهل لتلك الاعترافـات مصداقية؟ هل يُعقل أن تُبنى عليها تهم!؟، ألم نؤخذ بالقهر والتعذيب المميت، وحتى النيابة العسكرية حينما أنكرتُ التهم التي واجهتني بها وقلت أنني لم أرى الإفادة وقد وقعت عليها دون قراءتها بفعل الإكراه والتهديد والتعذيب فلم يكن منهم إلا أن هددوني بالعودةِ إلى التحقيق من جديد قائلين: إذا أنكرتَ سـتعاد للتحقيق من جديد ونأمل أن تثبت على أقوالك ولا تغيرها، الأمر الذي ذكرني بتهديد المعذبيـن حيـن وقعت علـى الإفادة إكراهاً قالـوا: وقع وإن أنكرت الـذي وقعت عليه سترى أشد مما رأيت، وجرب حظك.. ، وسرعان ما بدأ شريط المآسي وصور التعذيب تتزاحم في مخيلتي صورةٌ مع أخرى فلم أرى نفسـي إلا تُقر بالإعترافات الباطلة مع تمنيات أن أجد من يُنصفني في المحكمة بعد أن تُسمع قصة تعذيبي، إلا أن أُمنياتي خابت، إذ لم يؤذن لي بالكلام قط في المحكمة العسكرية، فقد تعرضتُ أيها السادة إلى محاكمة لم تتوفر فيها أبسط معايير العدالة، وحكمتني دون أن تحترم حقي في الدفاع عن نفسـي واسـتمرت الانتهاكات والإهانات مع اسـتمرار المحكمة، فيما يلي إيضاحُ ذلك..

1 - لـم يحضر معي المحامي في أي مرحلة مـن مراحل التحقيق، فحتى في

النيابة العسكرية لما طلبت المحامي أجاب لايوجد، أنت قدمت إعترافاتِكَ وهي واضِحة، اذا أردت أن تُنكرها تُعاد للتحقيق مجدداً، كما أن أثناء سير المحكمة لم يُتح لي الوقت الكافي للقاء المحامي، فقد إلتقيتُ به اللقاء الأول قبل الجلسة الثانية لمدةٍ لا تزيد عن عشر دقائق ثم كانت اللقاءات الأُخرى على هامش الجلسات وغالباً ما تكون بعد الجلسة.

## 2 - الطريق إلى المحكمة:

يوم المحكمة أيها السادة من الأيام السيئة جداً، حيث يتعمد فيه إساءة معاملتنا بشكل جماعي، فبدايةً يوضع القيد وتعصب العينين ويغطى الرأس بكيس ذي رائحةٍ كريهة ويكون ذلك داخل الزنزانة، ثم نقاد إلى خارج العنبر كُلٌ منا يدهُ على كتف الآخر ونقف تحت أشعةِ الشمس في ذلك الجو الحار فترةً ليست قصيرة وهم يقولون نحن في انتظار السيارة، وفي تلك الأثناء توجه إلينا جميعاً الألفاظ البذيئة، وعندما نُؤخذ إلى السيارةِ عادةً ما تكون حارةً جداً والمكيف موقوف أو موضوع على الهواء العادي ويكاد كل منا يختنق من الكيس الذي يُغطي الرأس مع حرارة السيارة، ولا يسمح لنا برفعه من أجل التنفس؟ وكان التهديد والكلمات البذيئة لا تنقطع طوال الطريق، وعند الوصول إلى المحكمة نؤخذ في شكل طابور كل منا يده على كتف الآخر في صورةٍ مُذلةٍ ومهينه ونوضع في غرفة انتظار ضيقة، ومرات نمضي فيها فترةً طويلة بدون أن تتوفر فيها الكراسي إلا كرسيين أو ثلاثة فنجلس على الأرض، وعند طلب الماء نسقى ماء حاراً كما أن كلمات السخرية والإستهزاء والإهانة تستمر، وأحياناً نُؤمر بسُرعةِ القيام لأكثر من مرة بزعم مجيئ ضابط، وأحياناً يُطلب من بعضنا إنشاد السلام الوطني، وعند اقتراب موعد الجلسة نُؤخذ بنفس الطريقة إلى المحكمة وقبل دخول القاعة بقليل يُرفع الكيس والعصابة ويُفك القيد، وتوجه إلينا التهديدات آمرينا بالسكوت وعدم الكلام ومن يتكلم سيخرج من قاعة المحكمة، وفي قاعة المحكمة هناك عسكري قريب منا ومن يرفع يده طالباً الإذن من القاضي بالكلام يأمرهُ أن يُنزل يده بسرعة.

## 3 - الحرمان من الكلام:

لم يسمح لنا قاضي المحكمة العسكرية بالكلام قط منذ الجلسة الأولى، ومن يتكلم يخرج من القاعة، وفي جلسة النطق بالحكم قلنا بعض كلمات ( سلمية، سلمية، شعبٌ يطلبُ حُرية ) فما كان من العساكر إلا أن أخرجونا من قاعة المحكمة بقوة بالغة ثم انهالوا علينا ضرباً بالأيدي والأرجل بشكل جنوني حتى كانوا يضربون

بعضنا بالجدار، ثم أُخِذنا إلى غرفة الإنتظار بعد أن قيدوا أيدينا من الخلف وعصبوا أعيننا، واستمرت هناك سلسلة الإهانات والتعذيب، وفي طريق العودة إلى السجن يجري علينا ما يجري في طريق الذهاب إلى المحكمة.
نعم هكذا كان حالنا مع المحكمة العسكرية، فلم يُسمح لنا فيها بأبسط الحقوق وحوكمنا فيها تحت أجواء الرعب والترهيب بتهم لاوجود لها، فأنا بريءٌ لا ذنب لي ولم ارتكب جرماً وحُكِمتُ بخمس عشرة سنةً، ومحكمة التمييز لم تنصفني، وكان الحكم بِنُيَ على اعترافات قد أُخِذت تحت القهر والتعذيب المميت.
وأخيراً أُكرر مُطالبتي السادة القضاة بإسقاط اعترافاتي لدى النيابة العسكرية بحسب توصية بسيوني في تقريرة حيثُ أوصى بعدم قبول الأدلة التي إنتُزِعت بالإكراه ( فقرة 1720 )

## وإليكم طلباتي:

1. إسقاط الاعترافات والتي أُخِذت تحت القهر والتهديد والتعذيب المميت.
2. إلغاء الأحكام الصادرة بحقي.
3. الإفراج عني وإطراق سراحي فوراً.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته
محمد علي رضي إسماعيل

# شهادة وطن

شهادة سماحة الشيخ

**عبدالله عيسى المحروس**

## ›› إفادة الشيخ سماحة الشيخ **عبدالله عيسى المحروس**

بسم اللّه الرحمن الرحيم
السادة الأفاضل هيئة القضاء المحترمين
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

أتقدم إليكم أيها السادة بعرض ماجرى علي من تجاوزات حقوقية ومخالفات قانونيه من حين الأعتقال وفترة بقائي في السجن وأثناء إجراء التحقيق وعرضي بعدها على المحاكم العسكرية الفاقدة للعدالة والنزاهة وما صاحب تلك الفترة من حالات التعذيب والانتهاكات الجسيمة المفزعة والمروعة.
ولأنه حرمنا من حق الحديث والدفاع عن أنفسنا وبيان كيدية النظام في التهم الباطلة التي لفقتها واتهمنا بها.
لذا فأني أتمنى منكم أن تتسع صدوركم لسماع كلمتي بشكل كامل لكي تكونوا على دراية تامة بحقيقة الأمر وزيف الدعاوى وأكاذيب السلطة في الاتهامات الباطلة التي لاحقيقة لها ولاواقع لها متمنياً من هيئة القضاء النظر في القضية بعين العدالة والانصاف إحقاقاً للحق ورفضاً للباطل فاجعلوا اللّه نصب أعينكم وهو الشاهد علينا وعليكم وحسبنا اللّه ونعم الوكيل.

### المقدمة:

أنا عبداللّه عيسى المحروس وشهرته ميرزا المحروس
الوظيفة : عالم دين وامام مسجد
متخصص في علوم الشريعة الاسلامية وقد درست العلوم الدينية ما يقارب 35 عاما.
رجعت الى بلدي البحرين في عام 2001م .
فأخذت أدرس العلوم الدينية في الحوزات العلمية وكذلك امام مسجد ومرشد ديني وواعظ تربوي ومصلح اجتماعي ولدي اعمال اجتماعية في خدمة أبناء المجتمع، فكان لي المشاركة البارزة في تأسيس جمعية الزهراء لرعاية الايتام مع أخي سماحة الشيخ محمد حبيب المقداد والتي تعمل على تقديم الخدمات الانسانية والاجتماعية والمساعدات المادية والمعنوية للايتام وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان لي مشاركاتي السياسية في المطالبة باصلاحات النظام ومحاربة الفساد في أجهزة الدولة.
والوقوف إلى جانب أبناء الشعب في المطالبة بحقوقه المشروعة ولأجل ذلك تم إعتقالي وتلفيق التهم الكيدية واضحة البطلان من قبل النظام الحاكم المستبد.
ولم تكن المرة الاولى التي يتم إعتقالي فيها فلقد سبق إعتقالي في 17

أغسطس2010 حيث بقيت في السجن مدة سبعة أشهر وتعرضت لشتى أنواع التعذيب الوحشي طيلة تلك الفترة ومراعاة للأختصار لن أذكر صور التعذيب السابق الذي تعرضت إليه.
وما النصر إلا من عند اللّه

## الاعتقال :

تم إعتقالي بتاريخ 1/4/2011م حينما داهمني قوات جهاز الأمن الوطني ومعها قوات الشغب مدججة بالسلاح تقريبا عند الساعة الثالثة فجراً حيث كنت في منطقة بلاد القديم في منزل عديلي بدأ الهجوم علي بتسلق المنزل وتكسير الأبواب الداخلية للمنزل.
أصابني الرعب والخوف من هول الهجوم وعدد القوات المسلحة وقاموا بإشهار السلاح في وجهي وعند رأسي وقاموا بإخراجي من الغرفة التي كنت نائماً فيها إلى صالة المنزل حيث قاموا بضربي وتعذيبي على مختلف أنحاء جسدي، وكان أكثر الضرب على بطني وظهري وكذلك رأسي، واستمر ذلك الحال بي نصف ساعة تقريبا وأنا في حالة يرثى لها ثم قاموا بوضع القيد الحديدي في يدي من الخلف ووضعوا عصابة على عيني وأخرجوني من المنزل على تلك الحالة ثم نقلوني إلى سيارة جهاز الأمن الوطني وسمعت منهم أصوات الغناء والتصفيق فرحاً وسروراً بالقبض علي وكأنهم حققوا نصراً كبيراً.

وقامو بالسخرية والسب والضرب على الوجه حتى أن وصلنا إلى مبنى القلعه (جهاز الأمن الوطني ).
أخرجوني من السيارة وأجلسوني على كرسي ثم جائني أحدهم وقال لي هل عرفتني فقلت له نعم أعرفك من خلال صوتك أنت بدر إبراهيم غيث فقال عرفتني وقام بضربي على الوجه بيده ورفسني وضربني على البطن وهو يصرخ في وجهي من أنتم الذين تريدون إسقاط النظام وقام بتهديدي بالقتل وسبني وشتم المذهب الشيعي والطائفة وقال أنتم أبناء المتعة وأنتم زبالة المجتمع ولاقيمة لكم في المجتمع لهذا سوف نحكم عليكم بالأعدام .

## في سجن القلعة :

تم وضعي في سجن تحت الأرض في زنزانة للتحقيق معي وبدأوا بممارسة الضرب والتعذيب وكان من صور التعذيب التي عذبوني وضربوني هي حالة تعليقة الفيلقة والضرب بالهوز الأسود والهروات بقوه وشدة وهم يقولون: "من أنتم الذين تريدون اسقاط النظام"، ويقولون: "اعترف ان عندك سلاح في بيتك" فأنكرت ذلك وهم يقومون بضربي على الرأس بالهوز وفي باقي أنحاء جسدي، ثم قالو: "سوف نعتدي

علــى أهلــك وزوجاتك وبنتــك وأمك ونفعل بهم (الفاحشــة) وأنت أعتبــر حالك ميت ومنتهي"، ثم أخذوا يســبونني ويشتمونني وســب مذهبي بسخرية واستهزاء، وكنت أصرخ من شدة الألم وأبكي، والضرب متواصل إلى أكثر من ساعتين أو ثلاث .
ولمــا رأوني فاقد الوعي من شــدة الضرب والتعذيب قاموا بســحبي خــارج الزنزانة. واســتمر بي الوضــع ضرباً وتنكيلاً وإهانــات وتجاوزات لمدة ســبعة أيام في كل يوم ثلاث وجبات من التعذيب الشــديد وتعليقة الفيلقــة ويحرمونني من النوم طيلة تلك الفترة.

وكذلك اســتخدام الصعق الكهربائي في البطن والأماكن الخطرة لعدة مرات، وكانوا يجبرونــي علــى الوقوف علــى قدمي وإذا تحركــت قليلاً أو ســقطت على الأرض من شــدة التعذيب ضربوني بالهوز على رأسي وســائر أنحاء جسدي، ولايعطوني فرصة لأســتريح فيها وإنما كان التعذيب متواصل وكنت في تلك الفترة أشرفت على الموت ثــلاث مــرات في اليوم الواحد، وكانــو في بعض الأوقات لايســمحون لنا بأداء الصلاة والتضييق علينا في حال الذهاب إلى الحمام وكنت طيلة تلك الفترة معصوب العينين واليدين.

## ناصر بن حمد معذباً:

وكان مــن ضمن المعذبين والجلاديــن الذين قاموا بتعذيبي وضربي الأمير ناصر بن حمد آل خليفة ابن الملك، وقد رأيته بعيني أثناء وجبات التعذيب وذلك عندما تحركت العصابة المشــودة على عيني لكثرة الضرب على وجهي وكانوا ينادونه بأسمه وكنت أســمع ذلك وحديثهم معه ورأيت كذلك من ضمــن المعذبين والجلادين رئيس جهاز الأمــن الوطني الأســبق خليفة بــن عبدالله ال خليفــة معه مجموعه مــن المعذبين والجلاديــن وكذلك رأيتهم بعيني في فترة التعذيب . وكذلك جائتنى مجموعه تدعى انها مكلفة من قبل الملك للنظر في مسائل الأعتداء الجنسي علي الذي في الأعتقال السابق وكنت قد تحدثت عنها سابقاً .

فجلســوا معي ورفعوا عن عيني تلك العصابة ورأيتهم بعيني وشــرحت لهم حقيقة ماجرى من الأعتداء الجنســي وانه حصل ذلك في ســجن حــوض الجاف ثم إنصرفوا عني وجاء دور المعذبين لمواصلة تعذيبهم وضربهم لي في تلك الفترة .
كمــا وانهم قاموا بإجباري على التوقيع على الإفــادة دون علمي بما فيها ومامضونها ولمــا رفضت التوقيع دون ان أقرأها هددونــي بالضرب والتعذيب حتى أجبروني على التوقيــع وأضيف بأنني قد تعرفت على بعض الســجناء الذين تعرضوا لتعذيب، حيث رأيت الشــيخ محمد حبيب المقداد يتعرض الى التعذيب القاســي الذي كان يســبب له الهلاك، ورأيت كذلك بعض السجناء يتعرضون للتعذيب وأصواتهم وبكائهم.

ثم بعد ذلك تم نقلي الى سيارة وجاء أحدهم وقال لي هل تعرفني فقلت له لا فقال افتحوا عن وجهه العصابة، ففتحوا عن وجهي العصابة فإذا به الملازم أبو أحمد( يعمل في جهاز الأمن الوطني) وأخذ يصرخ في وجهي بصوت عالي: "أنتم تريدون أسقاط النظام" وأخذ يضربني على وجهي بقوة وقسوة وسبني وشتم مذهبي وقال لي: "لقد تكلمت عن تعرضك للاعتداء الجنسي وأنا الان سوف أقوم باغتصابك" وأنزلني من السيارة وقام برفع ملابسي ولصق جسده بجسده من الخلف، ثم أخذ يهددني ويقول سوف نأخذك إلى السعودية وهناك سوف يتم إعدامك، وقام برفسي وتقييد يدي، ثم نقلوني إلى سجن القرين وأنا أظن أني في السعودية بحسب كلامهم وتم وضعي في زنزانة إنفرادية في عنبر ليس فيه أحد سوى الشيخ محمد حبيب المقداد.
ومارسوا جميع أصناف التعذيب معي ومع الشيخ المقداد، وكنت أسمع صوت بكائه وصراخه من شدة التعذيب، واستمر التعذيب في السجن ثلاث وجبات في اليوم عند الصبح والظهر والليل.

وكان من صور التعذيب الضرب بالهوز الأسود على جميع أنحاء جسدي وخصوصاً الرأس بقوة وعنف ومنها كذلك السب والشتم لي والى أهلي وطائفتي الشيعية، والتلفظ بألفاظ بذيئة منها يقولون "سوف نعتدي على زوجتك إعتداء جنسياً"، وكذلك الاستهزاء والسخرية والإذلال وكان ذلك يجري علي في كل يوم.
ومنها سكب الماء البارد علي فتبتل وتغتمر ملابسي وفراشي بالماء، ويتعمدون فتح مكيف الهواء، وكان الجو بارداً فكنت أرتجف من شدة البرد، وحينما طلبت منهم اغلاق المكيف لأنه يضرني صحياً سبوني وشتموني وأجبروني أن أستلقي في مستنقع الماء الذي أصبح في الزنزانة من كثرة سكب الماء، وكان هذا النوع من التعذيب يجبروني عليه ثلاث مرات.

ومن صور التعذيب كذلك كان أحد المعذبين يدعى أبو يوسف يبصق داخل فمي ويجبرني ببلع البصاق ويضربوني إن لم أفعل كذلك، يقوم بالبصق في وجهي كذلك هو ومجموعة من عصابته، وكان ذلك يجرى علي في كل يوم أكثر من مرة.
ومنها يقومون بضربي وتجريدي من الملابس بشكل كامل ويقوم بالأعتداء علي جنسياً ومن خلال وضع الهوز الأسود في الدبر وبعض الأمور الأخرى التي أخجل من ذكرها.

ويقومون أيضاً بسحق وجهي بأقدامهم وأحذيتهم ثم يجبروني على تقبيل أقدامهم وأحذيتهم ثم يقومون بضربي ورفسي ثم يجعلوني على هيئة السجود وأنا عاري من كل الملابس ويقول بعضهم من يريد أن يفعل فيه ويجرى علي هذا النوع من التعذيب لمدة ساعة في كل يوم والمراد منه اللإذلال والاحتقار وأنني في غاية

الاستغراب والتعجب من دولة تدعي الاسلام كيف تفعل بعلماء دين محترمين في وسط المجتمع .
هذه الأفعال والانتهاكات التي يندى لها جبين الانسانية وإنما أذكرها لكشف الحقيقة وبيان واقع النظام الاجرامي وأعماله الوحشية المخله بالأعراف والتقاليد والمنتهكة لحقوق الأنسان.
إن ماصدر علي من أفعال شنيعة مخلة بالدين والحياء، فواللّه واللّه واللّه كنت أتمنى الموت ولايصنع بي ذلك الأمر .
تذكرت سجن أبو غريب في العراق، وسجن غونتنامو من أصناف التعذيب والأساليب الوحشية، فواللّه لقد رأيت مايعجز الأنسان عن وصفه.

## في النيابة العسكرية:

وبعد مدة في السجن جاؤوا لي وقالو: "سوف نرسلك إلى النيابة العسكرية"، وقالوا لي: "إذا تحدثت عما جرى عليك من تعذيب سوف نعذبك تعذيب أكثر مما وقع عليك"، وبالفعل أخذوني إلى النيابة العسكرية وهناك وجدت المحقق واسمه محمود رياض، وهو الذي يحقق معي واعتمد في التحقيق على الافادة الذي كتبها جهاز الأمن الوطني وأجبروني على التوقيع عليها، وكان في التحقيق دائماً يصرخ في وجهي ويهددني بأنك محكوم بالأعدام، ووجه لي عدة تهم أنكرتها فقام بالصراخ وقال: "أنكرت أو إعترفت فأنت محكوم بالأعدام لامحال"، ويلصق بي التهم الكيدية التي إختلقها جهاز الأمن الوطني.
وهذا قد جرى علي وذلك من دون وجود المحامي وأنا مقطوع عن الاتصال بالعالم الخارجي، وأيضاً أجبرني المحقق بالتوقيع على الأفادة التي كتبها فلما رفضت قام بتهديدي، فوقعت عليها مجبراً، ولما أن رجعت من جلسة التحقيق قاموا بتعذيبي علماً بأنني لم أذكر للنيابة عن تعذيبي الذي جرى علي، وقد استمر التعذيب لمدة ثلاث أشهر تقريباً على نفس الحالة، لم يقف التعذيب إلا عند مجيئ لجنة تقصي الحقائق (لجنة بسيوني).
وقد إنتكست حالتي الصحية من شدة التعذيب وقسوته، وقد نجم عن ذلك حدوث أمراض مزمنه وأنا أعاني منها كثيراً وأتألم، ومن هذه الأمراض النزيف الداخلي نتيجة تعذيبهم لي بالرفس والوطأ بأحذيتهم على بطني، وايضاً الرفس في الأماكن الحساسة والضرب على الساقين ومنها تسبب الألم إلى الان أعاني منه وقد أخبرني الدكتور المختص في المستشفى العسكري ليرى حالتي المرضيه هذه مزمنة والدواء مسكن الالم فقط
ومن الأمراض التي حصلت من التعذيب شدة الألم في الظهروالفخدين وذلك لكثرة الوقوف، وحصل لي أيضاً من أثر التعذيب كثرة دورة الرأس وفقدان التوازن مما يسبب سقوطي على الأرض وعدم القدرة على الوقوف المتزن وذلك بسبب كثرة

الضرب على الرأس أثناء التعذيب، وكذلك فقدان الشعور والأحساس باليد وحدوث التنمل بها، ومنها أيضاً ضعف النظر في العين وحدوث (الزغللة) في العين وذلك بسبب الضرب الذي حصل لي على عيني، وأيضاً الضرب على الأنف مما تسبب بنزيف دموي.
ولست أدري ماذا يحدث لي مستقبلاً من آثار و عاهات بسبب التعذيب، وإنني أحمل النظام كامل المسؤلية ورموزه يتحملون المسؤلية على كل ماجرى علي أو أي شي يحصل لي مستقبلاً .

## واقعة يوم النطق بالحكم في المحكمة العسكرية بتاريخ 22/6/2011 :

لقد تم إدخالنا في قفص الأتهام ونحن نستمع إلى القاضي ليقول حكمه فينا فلما أن نطق بالحكم الجائر والقاسي رددنا شعار "سلمية سلمية الشعب يريد الحرية" ومجرد أن قلنا ذلك الشعار هجم علينا الجنود وأخرجونا من قفص الاتهام بالدفع والقوة وكانو يهددوننا بالضرب والتعذيب.
ثم بدأوا بوضعنا مقابل الجدار وقيدوا أيادينا من الخلف وأخذوا يضربونا بلا رحمة، وكان بجانبي أستاذ عبدالهادي الخواجة وسمعته يصرخ ويقول: "عندي عملية في فكي لاتضربني على وجهي"، لأنهم ضربوه على نفس الموضع مما تسبب باصابته بشكل مباشر وسالت الدماء على وجهه، ثم أتوا لي وضربوني بقوة على عيني مما تسبب لي احمرارا في العين والتورم والألم الشديد، وقد كنت أسمع أصوات الضرب والرفس وأصوات البكاء والصريخ، ثم قاموا برفسي وأسقطوني على الأرض ولم أستطيع القيام فسحبوني كما يسحب الكبش إلى غرفة الانتظار، وهناك أيضاً ضربوني على مختلف أنحاء جسمي ثم نقلوني الى السيارات، ورجعنا إلى المحبس وعند أبواب المحبس قامو بضربي واسقاطي على الأرض مرة أخرى ثم جاء الممرض وحملوني إلى داخل السجن لأني لم أكن قادرا على القيام لشدة ماحصل لي وأني لا أقوى على النظر بسبب الضرب على عيني، وهناك تم معالجتي بالكمادات ولم يتم نقلي الى المستشفى لأن حالتي كان يرثى لها، ولأجل أن لايسجل عليهم مخالفة في التقرير الطبي لأن الاثار واضحة في العين وبقية الجسم، لذلك أكتفوا فقط بالممرض.

والشهود على هذه الحادثة، وإصابة عيني، وضربي وتعذيبي، هم كل مجموعة 14 سجين الذين كانوا معي في نفس القضية وهم على إستعداد للادلاء بشهادتهم.
وفي اليوم الثاني من الواقعة جلبوني إلى المحكمة العسكرية ومعي الشيخ محمد حبيب المقداد وحينما رأتني المحامية ريم خلف وسألتني عن الأصابة التي في عيني فأخبرتها بالأمر فتقدمنا بشكوى إلى المحكمة العسكرية لما أصابني من

ضـرب وتعذيب وكان قد وقع علي ذلك في محكمة القضاء، وأيضاً من الذين رأوا اثار التعذيب هو القاضي نفسة وهو(المقدم منصور المنصور) وكذلك النيابة العسكرية منهـم النقيـب محمود رياض والرائد مازن وأبو سـلمان، وقال لي أبو سـلمان حينما رأى إصابتـي في العين ماكنا نتمنى أن يحصل لكم ذلـك، ولما عاتبته على مافعلوه بنـا وفي المحكمة وتحـت رعايتهم، قال: "هذا الأمر ليس بيـدي ولا أدري كيف حدث ومـن أمر بذلك"، وكنا قد تقدمنا بشـكوى لدى النيابة العسـكرية على ماجرى علينا من الضرب والتعذيب داخل مبنى القضاء إلا انه جائنا الرد بعدم قبول الشكوى لعدم كفاية الأدلة وحينما تكلمت مع محقق النيابة عن الأمر ابتسـم ولم يقل شـي وكانت تلك الحادثة بتاريخ 22/6/2011 .

## الانتهاكات والتجاوزات وحالات التعذيب :

1. أذكـر حـالات من الانتهـاكات والتجاوزات التـي جرت علي في السـجن وهي تمثل جرائم كبرى بحق الانسانية يتحمل مسؤليتها رموز النظام والجلادون المعذبون في النظام .
2. سـب الديـن والمذهـب والازدراء بالطائفة الشـيعية الكريمة وسـب أئمـة الدين والمذهب والاهانة والاستهزاء بالطائفة وأئمتها.
3. التهديد بالاعتداء على الأهل والعرض وهتك حرماتنا من خلال قولهم سوف نفعل في زوجتك وبناتك ونقوم باغتصابك .
4. إجبارنـا علـى تقبيل صور رموز النظـام البحريني والملك السـعودي وذلك يومياً يجبروننا على ذلك .
5. إجبارنا على تقبيل أحذيتهم ويقومون بسحق وجوهنا ورؤسنا بأحذيتهم .
6. إجبارنـا على السـب والشـتم لأنفسـنا وأهلنـا ومذهبنـا ويقولون لنا أنتـم أبناء المتعه.
7. يهددوننا دائماً بالقتل وانه سـوف ينفذ حكم الأعـدام عليكم لامحال لأنكم خنتم الوطن ولايوجد عندكم ولاء للنظام ولارموزه .
8. يبصقـون علينا في وجوهنـا ويجبروننا على فتح فمنا وإدخـال النخامة في داخل الفم ويلزموننا بابتلاعها وقد فعلوه بنا ذلك مرات عدة لمدة ثلاثة أشهر.
9. الازعاج الليلي بحيث يحرموننا من النوم بالضرب على الزنزانة بشدة لكي يرعبوننا ويسلبون النوم عنا .
10. التضييق علينا في الذهاب لقضاء الحاجة في دورة المياه بحيث لايسمح لنا إلا في وقت قليل وبشكل سريع جداً.
11. إجبارنا بالوقوف على القدمين بشكل متواصل ورفع اليدين من دون الإتكاء على الجدار مما يسبب لنا الإغماء أحياناً والسقوط على الأرض .
12. تعليقة الفيلقة وهي تعليق السجين ليصبح رأسه إلى الأسفل ورأسه إلى الأعلى

ويقومون بضربنا بالهوز والعصي وقد جرى علي ذلك عدة مرات.
13. سكب الماء البارد علي على الجسم وعلى فراش النوم والبطانية وكان الجو بارد وفتح مكيف الهواء مما يتسبب في حدوث الأمراض لنا.
14. تكبيل اليدين إلى الخلف وتعصيب العينين وتغطية الرأس وهذا يحدث لنا بشكل متكرر كلما أردنا الخروج إلى المحكمة أو النيابة .
15. تعريتي من جميع ملابسي وجعلي عارياً والجنود ينظرون إلي بستهزاء وسخرية والمراد منهم إذلالي ثم يقومون برفسي وضربي والتحرش الجنسي باستخدام الهوز الأسود والرفس في الأماكن الحساسة وهذا حدث عدة مرات لي في سجن القرين.
16. حينما نذهب إلى الحمام يجبروننا على تغطية سائر جسمنا حتى لانرى أحد ولايرانا أحد.
17. عدم السماح لنا باستخدام الحمام للاستحمام ولاتبديل الملابس وذلك لفترة طويلة من إحتجازنا.
18. وضعنا في السجن الإنفرادي في زنزانة صغيرة ومنعنا من الكلام أو التحدث مع أي أحد وذلك قد إستمر بنا أشهر عدة.
19. إجبارنا على التوقيع على إفادة التحقيق في جهاز الأمن الوطني والنيابة العسكرية من غير أن نعلم مايوجد فيها.
20. حرماننا من الإتصال بالمحامي أثناء التحقيق .
21. حرماننا من الرعاية الطبية وعدم تقديم العلاج الكافي لنا .
22. حرماننا من الإتصال بالأهل والأقارب وبالعالم الخارجي .
23. عدم توفير الغذاء الكافي وحرماننا في التغذية الصحية .
24. حرماننا من ممارسة الطقوس الدينية ومنعنا أحياناً من الصلاة ولم يأتوا لنا بما نحتاجه لإقامة الصلاة من قبيل سجادة الصلاة والسجدة ولايوجد مكان نظيف وطاهر لإقامة العبادة.
25. حرماني من المصحف الشريف وكتب الأدعية والكتب الدينية وذلك من أبسط الحقوق للسجين .
26. إجبارنا وإكراهنا على سب وشتم أنفسنا والكلام بعبارات بذيئة يخجل الانسان من ذكرها مثال ذلك (أنا إبن الفاعلة وأنا كلب وأنا حيوان )
27. الضرب بالهروات والأسلاك الخشنة على الرأس والظهر واالبطن والفخدين وسائر أعضاء الجسم بقوة والرفس بالأرجل وهذا يحدث لنا باستمرار لمدة ثلاثة شهور تقريباً .
28. حرماننا من النوم 7 أيام متواصلة في سجن القلعة مما أدى إلى سقوطي عدة مرات مغشياً علي وهم يضربونني ويرفسوني ليوقضوني ثانية بلا رحمة ولارأفة .
29. وهذا شيئ مختصر ومقتضب من الانتهاكات الجسمية التي وقعت علي في سجني القلعه والقرين وتوجد أشياء كثيرة لم أذكرها رعاية للاختصار .

## مطالبتي بالاعتذار وإرغامي على االتصوير :

فـي احد الأيام حيـث كنت في الحبس الإنفرادي في سـجن القرين في شـهر أبريل 2011 طلب مني أن أتهيأ بشكل جيد، ولم أكن أعلم عن السبب، ثم تم نقلي لمكان آخـر بعد تقييدي بالقيد الحديدي وتعصيب عيني ووضع كيس على رأسـي ووجهي، واتجهـت بي السـيارة إلـى مكان يبعد نصف سـاعة تقريباً وقالوا لي: "سـوف تقابل الان الشـيخ ونريـد منـك أن تتعاون معه وإذا لم تسـتجب لما يريد منك فإنه سـوف نعذبك عذاباً شديداً"، وبعد ان رآني قال غيروا ملابسه، والملثمون بدورهم أحضروا ثوبا لألبسـها، وكانت معاملتهم قاسـية مليئة بألفاظ السب والشتم، وبعد أن لبست الثوب جلسـت أمام هذا الشخص الذي يدعى بالشـيخ، وكانت طريقة تجهيز الجلسة تدل على ان الغرض هو التصوير، وقال الشـيخ: "عليك أن تعتذر إلى الملك والعائلة الحاكمـة لأنك طالبت باسـقاط النظام"، وكانوا يركزون على ضـرورة الاعتذار، وانا بدوري رفضت الاعتذار وقلت لهم: "انا لم أخطئ وكل الذي طالبت به هو الاصلاحات وبسـبب تعنت النظام وتراجعه عن الاصلاحات قامت الناس بنهضة 14 فبراير، وقلت له: إن سـبب الازمة هو عدم ثقة السـلطة بالشـعب مما ادى الى تدهور الاوضاع في البـلاد فانعدام الثقة يؤدي إلى كل شـي ولايمكن أن يسـتمر النظام في حكمه وهو لايثق في شعبه.

فقـال الشـيخ: "انتم لا ولاء لكم للوطن وولائكم لغير الوطـن"، فأجبته: "نحن ولاؤنا للوطـن ولكن الولاء للوطن لايعني الولاء لأشـخاص محددين فـي الوطن بل الولاء يكون لتراب الوطن ولمصلحة شعبنا"، إلا ان هذا الشخص كرر قوله أن يكون ولائكم إلـى رموز الوطن والعائلـة الحاكمة، فلم أقبل كلامه وكان الرد هوالضرب القاسـي والشتم من قبل بعض الملثمين الذين يحيطون بهذا الشخص، وكان الضرب شديدا، وزاد على ذلك بأن قاموا بتهديدي بالاغتصاب وقالوا: "سـنفعل بك الفاحشة" والعياذ باللّه، وبعد المشـادة الكلامية وبعد الضرب الشـديد تم إرجاعي إلى سـجن القرين وتناولوني هناك بوجبة أخرى من التعذيب والضرب والسب والإهانات الفضيعة.

## الهجوم على منزلي:

بتاريـخ 2011/3/17 قامـت قـوات جهاز الامـن الوطني مع قوات مـن وزارة الداخلية بمحاصرة منزلي و الهجوم عليه و تحطيم جميع الابواب الداخلية مع البوابة الخارجية، و قد شـمل تحطيم الابـواب كل الابواب الداخلية للغـرف و بالخصوص غرفة النوم، حيث جرى تفتيشها بشكل مهين و مذل و العبث بمحتويات المنزل، و قد قاموا باخراج ملابسـنا من الخزانات حتى الملابس النسـائية تمزيقها و رميها في الغرفة، و قاموا باخـذ الصـور الخاصـة بالعائلة، و رموا الكتـب و مزقوها، و عبثوا فـي كل محتويات

المنزل.
و كذلــك قامــوا بتمزيق الكتب و رميها في المجلس، و قد ســرقوا في ذلك اليوم من المنزل خمســة أجهزة كمبيوتر و أربعة أجهزة رســيفر و صورا خاصة و ســرقة أموال نقدية و حقائب تحتوي على مستندات شخصية خاصة بالعائلة و هواتف نقالة و كتب من المكتبة، و صار المنزل مثل الخرابة.
ان هــذه جريمة قامــت بها قوات جهاز الامــن الوطني و الداخليــة و ينبغي تقديمهم للعدالة حتى لا تقع جرائم مماثلة في المستقبل و أتمنى من المحكمة إقامة العدالة و إنصاف المظلومين و الذين انتهكت حقوقهم الذين لحق بهم الضرر المادي و المعنوي و ضحايا التعذيب، و إذا أقيمت العدالة بحدودها قمعت الجرائم في بلدنا العزيز و هذا كل مــا يتمنــاه كل منصف و غيور على مصلحة المجتمــع و نتمنى الخير لكل الامة و تقديم مصلحتها و إنصاف المظلومين من أبناء هذا الشعب الكريم.

## التهم الكيدية التي نسبت لي من قبل النظام :

عمل النظام على اختلاق مؤامرة خبيثة من أجل ضرب المعارضة السياسية ، وتلفيق التهم الكيدية لها و تغييبها عن الســاحة السياســية في غيابات السجون.. و من هذه التهم الباطلة :

1. التخطيط لإسقاط النظام بالقوة .
2. تأسيس جماعة خلاف القانون .
3. التخابر مع دولة أجنبية .
4. التحريض على كراهية النظام .
5. الازدراء بمكتسبي الجنسية البحرينية .
6. الإخلال بالنظام العام .
7. العمل على تغيير الدستور بالقوة .

و كل هذه التهم واهية كيدية بل هي أوهن من بيت العنكبوت، و لايوجد دليل واحد يقينــي ضدنا في كل التهم المذكورة . و لأن النظام قد دبر مؤامرة على كل شــرفاء الوطن الذين كانت لهم مواقف شــريفة و نبيلة معارضة و أرادوا إصلاح النظام لكن النظام دبر لهم مؤامرات بغرض إسقاطهم .
وبدلا من أن تقوم الدولة بإصلاح الأمور الفاســدة أصرت على الإســتمرار في الظلم للشــعب ، وفي هذا الســياق كان الحكم علينا بأحكام قاســية و تشــويه صورتنا في الإعلام و العمل على التشهير بنا من خلال الإعلام المضلل (إعلام السلطة )، و أضيف هنــا بأن هذه المجموعــة معروفة بإخلاصها للوطن منذ الثمانينــات و بعضهم كانوا من رفقاء الشيخ الجمري المعروفين بإخلاصهم للوطن و مطالبتهم بالإصلاحات في أجهزة الدولة .
ومــن ضمن مســرحيات النظــام و تلفيق التهم الكيديــة الزائفــة كان تلفيق التهمة

المعروفــة (بالخلية الإرهابية ) عام 2010م حيث جرى اعتقالي في شــهر أغســطس 2010 مــع مجموعة من معتقلي الــرأي الذين كان أغلب هذه المجموعة من ضمنهم، حيث جرى تعذيبي بشــكل وحشــي في القلعــة التابعة لجهاز الامــن الوطني، و ذلك بأصناف التعذيب الوحشــي و لمدة شــهر كامل ، ثم نقلت الى الحوض الجاف ليستمر التعذيب القاســي لمدة تقارب ستة اشهر ، ثم أطلق سراحنا بتاريخ 2011/2/23م، و ذكرت الصحف ومنظمات حقوق الإنسان حينها بأننا معتقلو رأي.

وبعد 20 يوما من الإفراج عنا كررت السلطة اعتقالنا و لفقت نفس التهم التي دبرت من قبل أجهزة النظام نفســه حيث من المســتحيل القيام بكل هذه التهم في الفترة القصيرة، مما يدل على أنها كذب واضح و مؤامرة جلية و اســتهداف بين ، فنحن الآن ضحية مؤامرة أجهزة النظام ، وهذه من أكبر صور الفساد في البلاد فكل من يطالب بالإصلاحات تحاك له المؤامرات و يشهر به في الجرائد الرسمية و التلفاز.

و أضيف هنا بشــأن تعرضنا للتعذيب الوحشــي بأن من الأدلة الواضحة على تعرضنا للتعذيب ما ذكر في تقرير بســيوني من الإفادات المتكثرة و كذلك ما وقع و بإعتراف السلطة باستشهاد مجموعة من المعتقلين تحت وطأة التعذيب في السجون فيما تلا احداث فبراير و مارس، و الســلطة كانت و لاتزال تمارس العنف و القتل في الشوارع للأبريــاء و بمرأى مــن العالم، فهي لا تعبأ باســتنكار المنظمــات الحقوقية و الجهات الدوليــة مهما كثرت لأنهــا تمتهن عنف الجلادين و تمارس قتل المحتجين بدم بارد .. وأشير هنا إلى ضرورة مراجعة إفادتي الموثقة في تقرير بسيوني في الملحق / الحالة رقم 5 احتوت عرضا مختصرا لبعض ما جرى علي من انواع العذاب و التنكيل.

## أسباب الإعتقال التعسفي :

1. مــن الأمــور التي أدت الى اعتقالي قيامي برفع شــكوى ضد وزيــر الداخلية و ذلك بســبب الاعتداء علي أثناء اعتصامنا السلمي امام المحكمة سنة 2010م، حيث قامت قوات الشــغب بضربي و إســقاطي الى الارض، و تســقيط عمامتي بشكل مهين، و قاموا بشــتمي و إيذائي فقدمت الشــكوى في مركز الحورة، و الذي أراه أن اعتقالي و التنكيل بي كان انتقاما مني بسبب هذا الموقف و أشباهه.

2. و أيضــا قدمت شــكوى ضد وزير الداخلية للاســتخدام المفرط للقوة و اســتخدام سلاح الشوزن ضد الاحتجاجات السلمية لأبناء الشعب و مواجهتها بعنف شديد .
3. مشــاركتي فــي المطالبــة بالإفراج عن الســجناء السياســيين (ســجناء الــرأي) و إصــدار الاحكام القضائية الجائــرة بحقهم و اتهامهم بتهم باطلــة، فكان لي موقف

الاحتجاج على السلطة لتلك الممارسات الغير مبررة قانونيا وإنسانيا، ومن اولئك الضحايا معتقلي المعامير و معتقلي كرزكان حيث دبرت السلطة لهم تهما كيدية بالقتل و التخريب، ومن المعلوم أنهم كانوا من المحتجين على تعسف النظام و من النشطاء.

4. كما إن لي مواقف سياسية من خلال القاء الخطب و تثقيف الشعب بحقوقه السياسية و نقد السلطة في سياستها الخاطئة و حيث كنت ناشطا سياسيا و اجتماعيا لذلك تم استهدافي و زجي في السجن و اتهامي بتهم باطلة .

5. و كنت أطالب باطلاق الحريات و الحقوق العامة للمجتمع مثل حرية التعبير و الرأي و عدم الاستئثار بالثروة و نهب الاموال العامة و عدم اللعب بالقوانين، كما طالبت بمحاسبة المفسدين في كل أجهزة الدولة، حيث لا يوجد احد فوق القانون و طالبت بتقسيم الثروة بالعدالة و اصلاح كل أجهزة الدولة الفاسدة و في ذلك صلاح المجتمع و الامة و هذا ثمرة بعثة الانبياء في الامة اقامة العدل، فكنت أسمع صرخات وأنين بعض الموجودين في الزنزانات الانفرادية ومنهم الأستاذ حسن المشيمع والشيخ عبدالجليل المقداد والأستاذ صلاح الخواجة والأستاذ عبدالوهاب حسين، وكان الشيخ محمد حبيب المقداد مجاوراً لي في زنزانته في السجن وكنت أسمع أنينه وصراخه من شدة العذاب في كل وجبات التعذيب صباحاً وعصراً ومساءً.

6. وقد رأيت مجموعة الـ 14 عشر بأكملها وهي تضرب وتشتم وتسب في جلسة النطق بالحكم بتاريخ 22-6-2011م، كما كانت الإهانات وأنواع السخرية تكال للمجموعة في كل جلسة من جلسات المحكمة وبعد الجلسة وذلك من قبل الشرطة العسكرية حيث كانت المعاملة قاسية جدا .

## بيان بأسماء الاشخاص الذين وقع عليهم التعذيب :

فيما يلي أبين للسادة القضاة بعض أسماء الأشخاص الذين شاهدتهم بعيني و سمعتهم يعذبون في سجني القلعة و القرين

1.الشيخ محمد حبيب المقداد :

حيث رأيته في القلعة في القسم التابع لجهاز الامن الوطني خلال الأيام الأولى من الاعتقال، و كان فريق التعذيب يتناول الشيخ محمد حبيب و يتناولني في آن واحد و

بشكل متواصل لمدة سبعة أيام -ليلا ونهارا-، و كلما انتهى فريق من وجبة التعذيب التي كلف بها جاء فريق آخر ليحل محله و يواصل عمل التعذيب، و استمر هذا العناء حتى كاد الموت أن يحل بنا، فلقد وجدت الشيخ محمد حبيب المقداد و هو يشرف على الهلاك حتى يأسنا من الحياة و سلمنا أمرنا إلى اللّه و تشهدنا معا و كان ذلك في سجن القلعة.

و بعد أن تم نقلنا الى سجن القرين العسكري بدأت المرحلة الثانية من العذاب حيث تم وضعنا في عنبر و كان الشيخ محمد حبيب المقداد في أول العنبر وكنت في آخره، لكنني كنت أسمع صراخه و أنينه من شدة التعذيب و قسوته، و كان هو كذلك يسمع مني ذلك، و كانوا يأتون للتعذيب صباحا و عصرا و ليلا، و كنت أسمعهم و هم يأمرون الشيخ المقداد و يجبرونه على سب نفسه و عائلته و كانوا يفعلون بي نفس الفعل، و لولا رحمة اللّه عز وجل بنا لزهقت أرواحنا من شدة التعذيب .

2. محمد حسن جواد :

و قد شاهدته يعذب في سجن القلعة و سمعت صراخه المميز وهو يقول يا اللّه يا اللّه لشدة الضرب و التعذيب و قد تم تعليقه بالفيلقة.

3. جاسم الحايكي :

وقد شاهدته كذلك وكنت أسمع صراخه وشدة تعذيبه وقد تم تعلقيه بالفيلقة، وقد استخدموا معه الصاعق الكهربائي، و كنت كذلك أسمع في الوقت ذاته اشخاصا يصرخون لشدة التعذيب الذي كان دون توقف و لكني لم اعرف أحدا منهم سوى الشيخ محمد حبيب المقداد و محمد حسن جواد و جاسم الحايكي و هم من بين المئات الذين يتجرعون التعذيب و ذلك في سجن القلعة

4.و كنت أسمع في سجن القرين العسكري فترة التعذيب صرخات و أنين بعض الموجودين في الزنزانات الانفرادية و منهم الأستاذ حسن مشيمع و الشيخ عبد الجليل المقداد و صلاح الخواجة و عبد الوهاب حسين، و كان الشيخ محمد حبيب مجاورا لي في زنزانة السجن و كنت أسمع تعذيبه و أنينه في كل الوجبات.

5. وقد رأيت المجموعة 14 بأكملها و هي تضرب و تشتم و تسب في جلسة النطق بالحكم بتاريخ 2011/6/22م، كما كانت الإهانات و أنواع السخرية تكال للمجموعة في كل جلسة من جلسات المحكمة أثناء النقل و الإنتظار قبل الجلسة و بعد الجلسة، و ذلك من قبل الشرطة العسكرية حيث كانت المعاملة قاسية جدا .

## المطالب الرئيسية :

أتوجه الى مجلس القضاء ليحقق العدالة المنشودة من خلال تحقيق المطالب العادلة التي اذكرها لكم :

1. اطالب بمحاكمة المعذبين و الجلادين و المتورطين بإصدار الأوامر بممارسة التعذيب الذي جرى علينا كسجناء في سجون النظام و أذكر لكم قائمة بأسماء المعذبين الذين تعرفت عليهم في السجن:

- رئيس جهاز الأمن الوطني خليفة بن عبد اللّه آل خليفة هو و مجموعة من عصابته مارسوا التعذيب بحقي و قد رأيته بعيني في مبنى جهاز الأمن الوطني أثناء التعذيب عدة مرات .
- ناصر بن حمد آل خليفة ، و قد قام بممارسة التعذيب و الضرب لي في مبنى جهاز الأمن الوطني أثناء اعتقالي و قد رأيته بعيني وهو يضربني على وجهي بيده و كذلك بالهوز الاسود و هو يصرخ في وجهي و يقول ( من أنتم الذين تريدون إسقاط النظام سوف ندفنكم في الارض و لن يكون لكم ذكر بعدها أبدا أنتم و من اتبعكم ).
- بدر ابراهيم غيث وهو نقيب في جهاز الامن الوطني و قد مارس التعذيب معي مرات عديدة و رأيته بعيني .
- محمد عواد وهو ضابط في جهاز الامن الوطني و قد قام بتعذيني و علقني تعليقة الفيلقة عدة مرات وهو الذي يكتب الافادة الى السجناء وهو اردني الاصل.
- أبو أحمد وهو ملازم في جهاز الامن الوطني قام بتعذيبي و ضربي عدة مرات .
- المشير وعصابته فإنهم المسؤلون عن التعذيب الذي جرى علي في سجن القرين باعتباره هو المسؤل الاول عن السجن العسكري .

1.الافراج الفوري و اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بلا قيود و لا شرط .

2. أطالب أيضا بجبران جميع الاضرار و الانتهاكات التي وقعت على شعبنا الكريم سواء كانت مادية او معنوية .

3. أطالب بإعطاء الشعب جميع حقوقه السياسية و الإقتصادية و المدنية حتى تسود العدالة في المجتمع و لايوجد أحد فوق القانون وعدم الاستئثار بالثروة و عدم إهدار المال العام .

4. أطالب بتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني )، و أيضا أطالب بتنفيذ التوصية الخاصة التي أوصي بها لجنة بسيوني ألا وهي تشكيل لجنة دولية محايدة تحقق في قضايا التعذيب و الانتهاكات التي وقعت منذ احداث 14 فبراير 2011م.

5. و أطالب بكتابة دستور عقدي يكون ميزانا بين الشعب و السلطة و ذلك من خلال تشكيل لجنة منتخبة من الشعب و تكون هذه اللجنة أمينة على مصالحه تكتب الدستور و يكون الدستور هو المرجع للكل عند الاختلاف .

6. أطالب بإنزال العقوبة المتعددة بمن قام بتعذيبنا في وجبات متكررة و ذلك لتعدد الجرائم الصادرة منهم حيث لا تعد جريمة واحدة فحسب بل هي جرائم متعددة .

7. وإني أعلم علم اليقين أن جهاز القضاء وكل مؤسسات الدولة لا يوجد لها استقلالية بل كلها تابعة لرموز النظام السياسي في البحرين .

8. أطلب الغاء التمييز الطائفي المقييت في جميع أجهزة الدولة وبالخصوص ضد الطائفة الشيعية الكريمة .

9. توقيف التجنييس وإصلاح كل ما نتج عنه من فساد وخصوصا في وزارتي الدفاع والداخلية مع بقية الوزارات .

10. أطلب اصلاحات حقيقية وليست وهمية فما هو في بلدنا ليس باصلاحات حقيقية وإنما صورية محضة، ولو وقعت إصلاحات حقيقية -كما تدعي السلطة- لرأينا أنه لا يوجد معتقلوون سياسييون ولا توجد احتجاجات ، ونحن نرى الاحتجاجات الواسعة المتواصلة، والسبب هو سياسة الحكومة التي لا تريد أن تسمع كلمة شعبها في تجاهل واضح لحقوق الشعب ومطالبه المشروعة وهذا واضح لكل العالم.

11. أطلب ايقاف بلطجية النظام عن اعتداءاتهم المتكررة، واقتحاماتهم المحلات التجارية، والاعتداء على الناس بالسلاح الابيض وغيرها من التجاوزات، وايقاف هجوم قوات الشغب وعناصر جهاز الأمن الوطني على المنازل والقرى الآمنة، فلقد انتهكت حرمات كثيرة بسبب الهجوم على المنازل والتي منها هتك حرمة النساء في غرف النوم مع ازواجهم، حيث يقتحم عليهم المنزل بشكل مهيين ويفتش المنزل ويضرب الزوج أمام زوجته وأولاده.

12. أنصح الحكومة بالتعجييل في الاستجابة للمطالب الشعبية قبل فوات الأوان .

13. وفيما يتعلق باستكمال ملف قضيتي أطلب ضم التقرير الطبي من لجنة بسيوني الى ملف قضيتي، وكذلك ملف التعذيب الذي جاء في تقرير بسيوني تحت ملحق رقم (5) .

14. الإفراج الفوري وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بلا قيد ولا شرط .

15. أطالب أيضا بجبران جميع الأضرار والإنتهاكات التي وقعت على شعبنا الكريم سواء كانت مادية أو معنوية .

16. أطالب باعطاء الشعب جميع حقوقه السياسية والاقتصادية والمدنية حتى تسود العدالة في المجتمع ولايوجد أحد فوق القانون وعدم الاستئثار بالثروة وعدم إهدار

المال العام .

17. أطالب بتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق ( لجنة بسيوني ) وأيضا أطالب بتنفيذ التوصية الخاصة التي أوصت بها لجنة بسـيوني ألا وهي تشكيل لجنة دولية محايدة تحقق في قضايا التعذيب والانتهاكات التي وقعت منذ احداث 14فبراير 2011.

18. وأطالب بكتابة دسـتور عقدي يكون ميزانا بين الشعب والسلطة وذلك من خلال تشـكيل لجنـة منتخبة من الشـعب وتكـون هذه اللجنـة أمينة علـى مصالحه تكتب الدستور ويكون الدستور هو المرجع للكل عند الإختلاف .

19. أطالب بإنزال العقوبة المتعددة بمن قام بتعذيبنا في وجبات متكررة وذلك بقدر الجرائم الصادرة منهم حيث لاتعد جريمة واحدة بحساب بل هي جرائم متعددة .

وأني أعلم علم اليقيين أن جهاز القضاء وكل مؤسسـات الدولة لايوجد لها استقلالية بل كلها تابعة لرموز النظام السياسي في البحرين .

و فـي الختام تحيـة إكبار و إجلال لكل المخلصين من شـعبنا العظيم الغيور و عاش الحق و زهق الباطل .. و السلام عليكم و رحمة اللّه وبركاته

كلمة الشيخ عبد اللّه عيسى المحروس

و شهرته الشيخ ميرزا المحروس

# شهادة وطن

شهادة الأستاذ
**صلاح الخواجة**

## ›› إفادة الأستاذ صلاح عبدالله جميل الخواجة

بسم اللّه الرحمن الرحيم
الحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمدٍ وآله وأصحابه المنتجبين .
حضرات السادة القضاة ... في هيئة المحكمة الموقر
الأخوة والأخوات الحضور الكرام ،،،
السلام عليكم ورحمة اللع وبركاته ، قال تعالى " وإذا حكمتم بين الناسِ أن تحكموا بالعدل " -4 النساء .

### المحور الأول : التعريف الشخصي :

الأسم : صلاح عبداللّه جميل الخواجة / الجنسية : بحريني
السن : خمسون عاماً
الحالة الاجتماعية : متزوج / أب لأربعة أطفال أكبرهم مهدي ويوسف 12 سنة وأصغرهم زينب ورقية 11 سنة و 7 سنوات .
المؤهل العلمي : التحضير لرسالة الماجستير في علوم الأسرة .
المهنة :
-مستشار ومدرب في العلاقات الزوجية والأسرية / متخصص في الإصلاح الزوجي
-اشرفت وساهمت في العديد من مكاتب الارشاد الأسري والزوجي داخل البحرين وخارجها .
-طرحت منهج جديد في الارشاد الزوجي وقاية وعلاجاً تحت مسمى " برمجة الوعي وإعادة برمجته بالتدريب " .
-دربت المئات من الرجال والنساء والشباب والكفاءات فيما يتعلق بالتطوير الذاتي والعلاقات الزوجية والأسرية .

### المحور الثاني : مقدمة قبل سرد الوقائع

وتتكون من نقطتين :
1 - إن ظلم وانتهاكات السلطة علي ّ وعلى عائلتي منذ 1980م حيث تم اعتقالي مرتين وأنا في السادسة عشر من عمري / ثم بقائي وزوجتي في المهجر حوالي عشر سنوات حيث منعنا من الرجوع وعانينا وأعالينا ما عانينا من الملاحقة والتشريد والتهديد من بلد إلى بلد / في نهاية عام 1988م تم اعتقالي في السعودية أثناء ذهابي لبيت اللّه الحرام وتم تسليمي للسلطات في البحرين وحكم علي ّ ظلماً بالسجن سبع سنوات عبر اجراءات ومحكمة أمن الدولة الذين تم إلغائهما عام 2000م قضيتها بالتمام والكمال لوعد مدير السجن آنذاك " عبدالرحمن المريخي " بالإنتقام

منـي ، وبعد الإفراج عني بتسـعة أيـام تم اعتقالي احترازياً مـن قبل نفس المعذب الشـهير العقيد عادل فليفل الذي حقق معي وعذبني نفسـياً وجسـدياً لمدة شهرين وكنـت فيهـا في الانفرادي ، لأبقي مرة أخرى في السـجن تسـعة أشـهر من دون أي تحقيـق أو أي تهمة وكان كل ذلك عام 1996 ليُصدم أهلي بغيابي عنهم مرة أخرى بعد غياب طال ثمانية عشـر عامـاً ، وتواصلت الانتهاكات بعد خروجي من السـجن ، من مراقبتي العلنية وذهابي كل أسبوع إلى مبنى المخابرات ليعطيني المعذب عادل فليفـل تقريـراً عن تحركاتي ، واكتشـفت حكماً صدر عليّ مع حكمي بالسـجن بعد اعطائـي جواز سـفري إلا بعد خمس سـنوات وهذا ماحصل حيـث حصلت على جواز سفري عام 2001 وعانيت وأهلي ما عانينا من عدم وجود الوثائق الرسمية ، وبالتالي عدم العمل ، وعدم الدراسة ، وعدم التقديم لكافة الخدمات و منها الخدمة الإسكانية حيث إلى هذه اللحظة لم أحصل عليها رقم اسـتحقاقي لها منذ زواجي قبل 27 عاماً ، وحرمـت مـن التوظيف في أي مؤسسـة حكومية مـن عام 1996م حتـى الآن ، أي سـتة عشـر عاماً ، رغم ندرة تخصصي وخبرتي كمستشار ومدرب واحتياج الوزارات الرئيسية إليه .

ومما تم ذكره يتضح لكم مدى كيدية السـلطة لي بإلصـاق التهم الباطلة في هذه القضية المنظورة أمام محكمتكم ، وإصدارهم حكمهم الظالم بالجسن عليّ .

2 - ما أود الإشارة إليه بدءاً قبل سرد وقائع ما جرى عليّ وعلى أهلي من انتهاكات منذ 21 مارس 2011م ، أردت توضيح أنني ورغم تثبت حقي كما هو حق كل مواطن على هذه الأرض الطيبة في التمتع بالكرامة الإنسانية ، وحق الحرية في التعبير عن الرأي ، وحـق المطالبة بالحقوق بشـتى أنواعها والتي كفلتها لنا دسـتور البلد ، والقوانين والمواثيق والعهود الدولية ، وقبلها كفلها لنا رب العزة والجلال ، أقول رغم تمسـكي بـكل ذلـك أود تثبت أمام محكمتكم الموقر أنني ومنذ عـام 2004 قد أعلنت أعتزالي العمل السياسـي تمامـاً – والعمل السياسـي الوطني الصادق حتماً هو شـرف وفخر ووسـام لـكل من يعمل فيه ، وذلك لأسـباب خاصة بي ، وقد تفرغـت لعملي المهني الاختصاصي ودراسـتي في الاستشارات الزوجية والأسـرية إرشاداً وتدريباً ، واستمر اعتزالي ذلك حتى يوم اعتقالي في 2011/3/21م كما و أؤكد إلى محكمتكم الموقرة أنني ومنذ تاريخ اعتزالي للعمل السياسي إلى تاريخ اعتقالي لم أنتمي لأي جماعة أو حزب أو تنظيم سياسي - مع كل تقديري واحترامي للمنتمين – وعدم الانتماء والابتعاد عن العمل السياسـي يستطيع عشـرات أذا لم يكن المئات من الأشخص الشهادة لي بذلك ، كما أن المحققين التابعين لجهاز الأمن الوطني والتابعين للنيابة العسـكرية أقـروا بهـذه الحقيقة لامتلاكهم المعلومات حولها وعليـه - ياحضرات القضات – فإن مـا تم نسـبه إلي من اتهامات رئيسـية من تشـكيل تنظيم وانضمـام إليه ومحاولة إسـقاط النظـام بالقوة وغيرها من قبل محكمة السـلامة الوطنية كيـداً وظلماً وقد

انكرتها وكلها باطلة ، كما أنها تفتقر لوجود الأدلة بل لا يوجد دليل واحد عليها لأنها من الأساس لا وجود لها ، ولهذا جاء الحكم عليّ بخمس سنوات وهي أقصر عقوبة وأسقطت الاتهامات الرئيسية ثم جاءت محكمة التمييز في 2012/4/30م لتنقض الحكم المتبقي على ما تبقى من تهم ، لذلك فأني أجزم قاطعاً ببراءتي من كل التهم المنسوبة إليّ من محكمة السلامة الوطنية ، بل وأني أحمل قضائها وكل من شارك معهم في نسج الاتهامات وإصدار الحكم وتثبيت الحكم أحملهم مسئولية الانتهاكات والظلم الذي وقع عليّ وعلى زوجتي واطفالي وأهلي ومنهم جهاز الأمن الوطني ومن يقوده ، والجيش ومن يقوده والنيابة العسكرية ومن على رأسها ، وأطالب وأشدد بالمطالبة على الا يفلت كل هؤلاء ومن يرتبط معهم ولو علت رتبهم أو مكانتهم أو سيفلت من المحاسبة والمحاكمة والعقاب بقدر الجرم الذي ارتكبوه بحقي وحق الآخرين واحتسب كل ذلك عند اللّه عز وجل في آخرتنا .

## المحور الثالث : سير وقائع الأحداث من الاعتقال إلى ما بعد صدور الأحكام :

المرحلة الأولى : 2011/3/21م يوم الاعتقال الوحشي التعسفي وهتك الأعراض والحرمات :

في الساعة -/3 منتصف الليل تم الهجوم الوحشي على منزل والد زوجتي في منطقة بني جمرة من قبل أكثر من ثمان سيارات عسكرية وقوات خاصة (جيب) ومن 12 إلى 15 من قوات الخاصة والأمن الوطني ، وهو ليس منزلي ، بل كنت فيه بسبب عدم تمكني من الرجوع إلى منزلي بسبب الأحداث الأمنية ، كانت أصوات محركات السيارة وأحذية القوات التي تنتقل من موقع إلى موقع ، والصوت الرهيب الذي لم يهز المنزل وحده بل هزّ المنطقة كلها وهو صوت آلة قطع الحديد من أجل قطع الباب الحديدي الرئيسي للمنزل وكان ذلك هو استئذانهم لدخول المنزل وترويع من فيه ، حيث كنت نائماً في الطابق الأرضي والنساء وحوالي 11 طفل كانوا نائمين في الطابق الأول ، كان المهاجمون كلهم ملثمين ويحملون الأسلحة ومواسير المياه السوداء للضرب ، انتشروا بسرعة البرق في جميع أنحاء المنزل وأخذوا يلاحقوني حتى سطح المنزل حيث اعتقلوني ، لم أبدِ أي مقاومة بل كنت أصرخ بأني لن أقاوم ، ومع ذلك هجموا عليّ بكل عنف وقسوة وبطحوني أرضاً ، وأخذوا يدي إلى خلفي بكل قوة ورفعوها إلى الأعلى حتى كادت تنخلع عن كتفي وكنت أصرخ من شدة الألم ، وضعوا فيها القيد البلاستيكي بشدة ثم جروني على سطح المنزل إلى حافته حيث كان الضابط المسئول ينظر إليهم من الأسفل في الشارع فقال أحدهم " سيدي قبضنا عليه ، أرمية سيدي من السطح " فرد عليه الضابط " كطه " أي أرميه وماهي إلا لحظات إلا وأنا مرمي من علي سطح المنزل إلى أرض الشارع ويدي مقيدتان إلى ظهري

، ثم أخذوا يسحبوني من ثيابي على أسفلت الشارع مع الضرب بالأهواز والركل بالأحذية والسب بأقذع الألفاظ للدين والعرض والأم ، إلى بوابة المنزل حيث ألتقط أنفاسي وسألتهم من أنتم ؟ ومن تريدون ؟ وجاء الجواب " جب " ولا كلمة يا بن كذا وكذا من الألفاظ الوقحة ، فقلت لهم أنا أسمي صلاح الخواجة ، هنا شعرت أنهم انتبهوا إلى شيء مهم فسألني الضابط بسرعة " شنو كلت ؟ " عبدالهادي الخواجة ؟ قلت : لا .. صلاح الخواجة !! فأخرج ورقة من جيبه ، وكان ينظر فيها وينظر إلي وقد لمحتها وكانت تحتوي على مجموعة من الصور ، فبادرني بصراخ " شنو اللي يثبت شخصيتك " فأخرجت من الجيب الخلفي للبنطلون محفظتي وقلت له أن فيها بطاقتي الشخصية ، فأخذ المحفظة وأخرج البطاقة ، وتأكد مما قلت وهو واقف أمامي أتصل بشخص وقال له " سيد لم نقبض على الهدف " وعندي شخص أسمه صلاح الخواجة ، ثم سكت واسمتع للتلفون برهم ثم أغلقه ، وأمر من معه أن يسحبوني إلى داخل المنزل " إلى أن يأتي الأمر شنو نسوي فيه " فسحبوني من ملابسي إلى داخل المنزل بالضرب والركل والشتم حتى وضعوني في الصالة ، ووضعوا عليّ حراسة ، تواصل الضرب والركل وتوجه الضابط مع مجموعة إلى أنحاء المنزل في الطابق الأرضي والأول حيث الأطفال والنساء حيث لم أعرف حينها ماذا فعلوا بهم ، حيث علمت فيما بعد أنهم صالوا وجالوا في المنزل وأرعبوا النساء والأطفال والصراخ يعلوا من الجميع وفتشوا المنزل وأخذو (2) كمبيوتر و (1) لاب توب و (11) جهاز تلفون نقال وسرقوا حوالي ألف دينار ولكن الأبشع من ذلك ما فعلوه بالنساء والأطفال " مهدي أبني وعمره 11 سنة رفع يده أمامهم وهو ينتفض ويبكي ويقول " أنا استسلم واللّه ما عندي سلاح، أنا استسلم واللّه ما عندي سلاح !! " وكل الأطفال يبكون ويصرخون .

أما ما فعلوه بزوجتي يكشف بوضوح مدى أسلاخ هؤلاء من الدين والأخلاق ومن أي غيرة أو نخوة من يدعي أنه عربي وإذا بهم سفلة أنذال يتحرشون ويضربون ويعتدون على أمرأة - نعم - أخذوا زوجتي بكل عنف وقوة وتناولوها بالسحب والضرب إلى أن أدخلوها في عرفة أخرى أغلقوا الباب وكان عدد هؤلاء الوحوش الدابرة خمسة فبدأوا بضربها وركلها على كل أنحاء جسمها وشدوها من شعرها بعد أن نزعوا حجابها وتحشروا بها ( أينكم يا أصحاب الدين والعروبة والنخوة فيما يفعل بنساء ، أمثل هؤلاء يؤتمنون على أرواحنا وأعراضنا وأموالنا) فعلوا كل ذلك وهم يصرخون عليها – أين الزاني زوجك ؟ وإذا لم تخبرينا الآن سوف أهتك عرضك .

وفي هذه الأثناء حدثت مفاجأة ، حيث عرفت زوجتي أنهم يبحثون عن أبن أخيها ( مهدي السيد هادي الموسوي ) ويعتقدون أنها زوجته ، فقالت لهم ( أنني ليست زوجة مهدي فأنا عمته ، فسألوها من أنتِ ؟ فقالت أنا زوجة صلاح الخواجة ، أنظروا يا سادة مدى دقة المعلومات عندهم ، ومدى رخص أعراض الناس عندهم ، فعلوا ما

فعلوا بي ولم يعرفوا من أنا ؟ وفعلوا ما فعلوا بزوجتي دون أن يعرفوا من هي ، هذه حقيقة بلد القانون والمؤسسات ، وحفظ الحقوق والأعراض !!!

وماذا بعد أيها السادة – فأنهم لم يكتفوا بذلك بدأو مرة أخرى بشد شعرها ودفعها على السرير وعلى الجدار وركلها على ظهرها وأرجلها ( نعم يا ناس هذه حدث ويحدث في بلد مسلم ومسلمين وهو في البحرين !!! ) ةسبب هذه الوحشية مرة أخرى هو أن تدلهم على منزل أبن أخيها ، وكلما أجابتهم أنها لا تعرفه بسبب انتقالهم الحديث له زادت وحشيتهم .

السادة القضاة - أصحاب الضمائر في كل العالم – اسمحوا لي أن أضيف لكم أنتهاك سافل حقير آخر مما فعلوه هؤلاء .. تنقل زوجتي .. أن من بين هؤلاء الخمسة من كان عمله فقط تصوير ما يحدث بالفيديو – نعم بدم بارد هتم الأعراض والأعتداء على النساء والأطفال يا أنصاف الرجال – يسجل بالفيديو من أمرهم بذلك ؟ ولماذا التصوير ؟ ومن سوف يشاهده ؟ أترك الأجابة للسادة القضاة حفظة أمن الناس وأمانهم وأعراضهم !!

السادة القضاة ، ما حدث لزوجتي ( فاطة السيد رضا أحمد الموسوي ) موثق بالصور لدة اللجة البحرينية لتقصي الحقائق .

وللعلم فقط – نتيجة لما حدث من ضرب ظلت زوجتي طريحة الفراش مع آلامها الشديدة لأكثر من أسبوع وهم أم مسئولة عن أربعة أطفال ، وتم أعتقال المعيل الوحيد لها ولأسرتها .

السادة القضاة – لا زلت أسرد ماحدث يوم اعتقالي بعد أن تركوا زوجتي جاؤوني وأنا مرمي على أرض الصالة مغلول اليدين ، الضرب أخذ مأخذه مني ، أمرهم الضابط "إن الأمر وصل " فعرفت أن أمر اعتقالي قد جاء من قيادتهم فسحبوني من ثيابي مرة أخرى من داخل المنزل إلى الشارع مع الضرب والركل على كل أنحاء جسمي ، وقبل أن يركبوني إلى السيارة تجمعوا علي ّ وكان بينهم ذلم الضابط وأخذ يصرخ علي ّ " يابن الكلب - وين بيت الكلب مهدي دلنا عليه وإلا قتلناك أهني " فأكدت لهم وأنا أصيح وأصرخ بأني لا أعرفه لأنهم حديث أنتقلوا إليه وزاد الضرب والركل والسب - إلى أن احدهم ضربني على عيني بعقب السلاح وأسال الدماء من حاجبي وأمتلأت ملابسي بالدم فأمرهم بسرعة أن يأخذوني للسيارة – ولكن إلى مكان مجهول بالنسبة لي – حيث قال لهم " خذوه للقيادة " ثم سمعته يسأل بالتيلفون عن موقع منزل الشيخ المحفوظ لأنهم سوف يتوجهون الآن لأعتقاله ، أركبوني السايرة ومعي

أثنان منهم في الخلف وآخر في الأمام بالإضافة إلى السائق – وبدأت وجبة أخرى من السب والشتم والضرب – حيث ركزوا ضربهم بالأيدي والقبضات على الرأس والرقبة والصدر والبطن – وخصوصاً على الجهاز التناسلي بالقبضات وأنا أصرخ وأتألم وهم يضحكون ويقولون " راح نخصيك " " بعدين ماتكدر تيبب عيال " " بعد ما تكدر تزني وتاخذ متعة " – يابن كذا وكذا ( الألفاظ الوقحة وبذيئة تعرفونها ) تواصل كل ذلك إلى أن وصلنا – أين – لا أدري ؟ يقولون القيادة لكنهم حينما سمعتهم يقولون أن الأوامر أن يذهبوا بي إلى عيادة الشرطة عرف أنهم أخذوني إلى القلعة بالمنامة لعلمي بهذه المعلومة مسبقاً ,

أنزلوني من السيارة كنت حافي القدمي ، معصوب العينين ، يدي مشدودة إلى ظهري ، الدم ينزف من حاجب عيني اليسرى لدرجة بت لا أرى من عيني اليسرى وثيابي مملؤة بالدماء ، وجسمي كله يؤلمني ألم شديد ، أدخلوني للعيادة وأنا على هذه الحالة " تحدث معي ممرض لايتقن العربية ( أعتقد أنه باكستاني ) أولاً كشف على الجرح في حاجبي فقال " مافي خطر " ولم يعالجه بشيء ثم سألني عن الأمراض التي أشتكي منها فقلت له " أشتكي من عدة أمراض – السكلر ، والثلاسيميا ، الربو ، ونقص الخميرة ، والصداع النصفي ، كما أني أشكوا من فتق أسفل البطن وأنه يؤلمني جداً بسبب انتفاخه وتعرضه للضرب بالقبضات والركل – لم يجنبي بشيء ثم سمعت أنه كتب لي بعض الأدوية .
هكذا تم استقبالي في جهاز الأمن الوطني بالقلعة في فجر 21 مارس 2011 .

السادة القضاة – أنتهت مرحلة يوم الأعتقال بالنتائج التالية :

1 - جرح غائر في حاجب العين اليسرى .
2 - إلتواء شديد والتهاب في وانتفاخ وآلام في مفصل اليد اليسرى ـ بقيت لعدة أشهر أعاني من آلامها وصعوبة تحريكها .
3 - كسر في الفقرة الأخيرة من العمود الفقري ( العصعص ) من كذرة وشدة الركل واستمرت آلامه ، وصعوبة جلوس على الأرض أو الكرسي لأكثر من سنة .
4 - آلام شديدة ، وانتفاخ كبير في الجانب الأيمن من المثانة واستمر ذلك إلى أجار العملية بتاريخ 2011/11/23م أي بعد ثمانية أشهر ( عملية الافتاق ) .
5 - خوف وقلق شديدين على زوجتي بعد الاعتداء الإجرامي عليها .
6 - خوف وقلق شديدين على أطفالي ، خصوصا أنهم شهدوا بأعينهم ما فعلوه المجرمين بأمهم وأبيهم ، وبلغني فيما بعد أن أثنين منهم وهم مهدي ورقية تعرضوا لصدمة نفسيه واضطراب شديد وقد أسمر ذلك معهما لعدة أشهر .
7 - بعد التفتش للمنزل – غير القانوني – وبأسم المضبوطات – استولوا وسرقوا –

ألــف دينــار / (2) جهاز كمبيوتر / (1) لاب توب / ( 11) تلفون نقال / (1) كاميرا فيديو / (1) كاميرا ديجتل – واقوا اســتولوا وسرقوا لأنهم في النيابة العسكرية عرضوا عليّ فقط جهاز كمبيوتر واحد و (5) تيلفونات – وللعلم إن كل هذه المسروقات لا تخصني وإنما تخص أخ زوجتي وعائلته !!!

وأخيراً – جســمي كله كان مملوءاً بالكدمات بسبب الركل بالأحذية والضرب واللكمات والأهواز والصفع ، كل ذلك وثقة تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق / الملحق الثاني - ملخصات الإفادة / حالة رقم (9) صفحة 552 / طبعة هيئة شــئون الإعلام .

أما الوحش البشــري الذي قــام بكل تلك الانتهاكات وهتــك الحرمات والأعراض فهو النقيــب بــدر إبراهيم غيث ( قبــض وتفتيس / جهاز الأمن الوطنــي / 20111/3/21 يثبت أنه كان على رأس المجموعة التي قامت باعتقالي ) .

المرحلــة الثانيــة : التحقيــق والتعذيــب في قبــو جهاز الأمــن الوطنــي بالقلعة من 2011/3/21 إلى 2011/4/5م :

أما كيف كان حالي طيلة ستة عشر يوماً في ذلك القبو من التعذيب النفسي والجسدي فهذا ما سوف أشرحه لكم – السادة القضاة –

-ســتة عشر يوماً متواصلة في الظلمة الدامسة المطبقة حيث العصابة على العينين طوال 24 ســاعة ، لا أعــرف الليل من النهار إلا من خلال مســميات الوجبات " خذ هذا السم تعشى أو تغذى أو تفطر " ولا أرى شيئاً من الدنيا إلا الظلام وفقط الظلام " .
- ســتة عشــر يوماً من التحقيق المرعب ليس خوفاً على نفسي فقط وأيضاً خوفاً أن تظلــم أحداً فــي اعتراف تحت التعذيــب ، التحقيق قد يكون فــي منتصف الليلة وهو الغالــب أو صباحاً أو عصــراً أو أي وقت ، فقط جالس القرفصاء تنتظر التحقيق والذي يعني حتماً وجبة من وجبات التعذيب النفسي والجسدي ، لم أعرف أي من المحققين لأن عيناي معصوبتان .
- ســتة عشــر يوماً من التعذيب الجســدي من إيقــاف على الرجلين ، ورفــع اليدين ، والضرب بالأهواز على أنحاء الجسم ، والركل بالأحذية ، والصفع على الرأس والوجه والرقبة ، وتعليق الجســد كالذبيحة وكم كان ذلك مؤلماً وقاسياً خصوصاً أني مصاب بالسكلر والثلاسيميا .
- ســتة عشــر يوماً مــن التهديــدات اليومين التي اســمعها من المحققيــن والحراس بالتحرش الجنسي ، والاعتداء الجنسي ، والاعتداء على الزوجة والأولاد والأخوات .

- ستة عشر يوماً من التعذيب النفسي الرهيب ، التهديدات بالصعق الكهربائي والسجن المؤبد ، والإعدام ، ووضع السلاح على الرأس ، في أحدى جلسات التحقيق وضع أحدهم المسدس على رأسي وأنا معصوب العينين ، وقال سوف أقتلك الآن ، وقد حان موعد إعدامك ، فتشهدت الشهادتين ، ثم أطلق الزناد ، إلا أن المسدس كان خالي من الرصاص – نعم " عشت الموت لحظة بلحظة " .
- ستة عشر يوماً – من العذاب النفسي لرهيب – أنين وصراخ واستغاثات الموقفين الذين يتم تعذيبهم وضربهم في غرف التحقيق أو عقابهم في الزنزانات أو الممرات تصوروا ذلك في أسماعي في كل الأوقات ، وبمختلف الأصوات من صغار وكبار وخصوصاً في الأوقات المتأخرة من الليل ، في الأيام الأولى من أعتقالي في ذلك القبو كنت أسمع يومياً في وقت معين وهو العصر صوت بكاء وصراخ واستغاثة شخص يعذب وكدت أتألم أشد الألم وأبكي وأدعو اللّه بكل ما أعرفه من الدعاءات أن يخلصه منهم ، لفت نظري أن كل يوم عصراً في نفس الوقت يتكرر نفس الصوت بنفس الطريقة فتبادر إلى ذهني أن لعل أسلوب من أساليب التعذيب النفسي للسجناء أن يوضع لهم شريط مسجل نسمعه بشكل يومي ليزيدوا من عذابنا النفسي هذا فضلاً عن صراخات المعذبين فعلاً .

وفي عصرية أحد الأيام جاء الحارس المدني ( من رجل الأمن الوطني ) إلى أحد المعتقلين الذي وضعوه معي في الزنزانة قبل يومين ( طبعاً نحن معصوبي العينين ولا نكلم بعضنا ) والقيود في أيدينا – جاءه ذلك الحارس هائجاً وهو يصرخ إليه معتقداً أنه تحدث معي ، وهو كان ينادي الحارس لكي يذهب للحمام ، فتناوله بكل قسوة وأخذ يكيل له الضرب بيديه وأرجله فوق رأسه ورقبته وظهره وباللكم على صدره ثم رطم رأسه بالجدار مع كل أنواع السب والشتم ، فأخذ المعتقل يصرخ من قمة رأسه ويبكي وهو يعتذر له ، وينفي أنه تكلم معي ، لكن ما من مجيب ، ثم تركه وأنصرف بعد سيل من التهديدات أن أعادها مرة ثانية ، وفي منتصف الليل استيقظت منزعجاً على صوت نفس ذلك الحارس ، وعرفت من خلال المحادثة ، أن الشاب أصابته هلوسه من شدة الضرب وارتطام رأسه ، فقام بنزع صمادة العينين وراح يتجول في لممر وحينما صرخ عليه أين أنت ذاهب قال : إلى المنزل – أهلي ينتظروني ، فأرجه الحارس إلى الزنزانة وذهب بعد قليل جاء أحد الضباط فرآه يبكي بشدة وجالس القرفصاء ويده على رأسه – محمية من الضرب وهو يقول ( اللّه يخليك لا تضربني ، بحق أمك وأولادك عليه لا تعذبني، أنا ما مسوي شي ، راح أبقى مكاني بس لا تضربني ) حاول الضابط تهدأته ووعده بإلا يضربوه ثم ذهب عنه وبعد عدة ساعات جاؤا إليه وأخذوه إلى أين لا أعلم !!

- ستة عشر يوماً – من التضييق عليّ ببقائي على الفراس ، لا أتحرك عنه ولا

سنتمتر واحد إلا للذهاب للحمام أو التحقيق أو الصلاة ، وكذلك الأصفاد فهي في يدي 24 ساعة في النواد ، وأداء الصلاة ، وتناول الطعام ، والذهاب للحمام إلا مانذر .

- ستة عشر يوماً – من التضييق عليّ في العبادة وممارسة الشعائر ، فالقرآن ممنوع ( في أي بلد نحن يمنع فيه القرآن ) ، والدعاء ممنوع ، ولا يخبرونا عن مواعيد الصلاة رغم تأكيدنا عليهم بذلك ، وتأخيري في الذهاب للوضوء ، ومن أجل الوضوء معركة يومية مع الحراس من أجل نزع الأصفاد ، و نزع صمادة العينين أثناء الوضوء ، والإجابة دوماً تأتي من عندهم " مافي أمر " الأيام الثلاثة عشر الأولى كنت في أذي ومشكلة حقيقة في الوضوء ، حيث الدم ما زال على الجرح في حاجبي وقد تيبس ، وعلى الجانب الأيسر من وجهي وقد تيبس أيضاً ، والضمادة على العينين ، إلى أن سمح لي بالسباحة حيث تمكنت من تنظيف مواقع الدماء والجرح وتغيير ملابسي التي ملأت بالدماء وكان ذلك بعد 13 يوماً !! .

- ستة عشر يوماً – لم أعرف فيها للنوم هناءاً ، ولا للأكل طعماً حيث أنخفض وزني عدة كيلو جرامات !!! وبدأت حالة التنمل تسري في عدة أعضاء من جسدي منها أطراف أصابع اليد والرجل .
- ستة عشر يوماً – أنقطعت تماماً عن العالم الخارجي ، إلا إتصال يتيم بعد عدة أيام من الأعتقال ولمدة لا تتجاوز الدقيقة الواحدة مع أخي حسين " ألو .. السلام عليكم ، أنا بخير .. أنا محتجز عند أحدى الجهات الأمنية في البحرين " هذه العبارة التي لقنونا إياها لنقولها في هذا الإتصال مع التهديد والوعيد إذا خرجت عن ذلك النص !! .

- ستة عشر يوما – من الصمت المطبق والصيام عن الحديث مع البشر إلا من طلب الحمام أو الصلاة أو الإجابة على أسئلة المحققين ، ويا ويلك إذا خرجت كلمة هنا أو هناك خارج ذلك النطاق .

- ثلاثة عشر يوما – لم يسمح لي فيها بالسباحة ولا تبديل الملابس المملوءة بالدم واصبحت ذات رائحة نتنة !!! ولم يسمح لي باستخدام أي نوع من أنواع مواد تنظيف الجسم ، فلا صابون ، ولا شامبو للرأس ، ولا حتى معجون للأسنان !!! رغم وجودها والجواب دائماً " مافي أمر " !! .

- ستة عشر يوماً – من الرعب والخوف والقلق وكل تلك الانتهاكات والسؤال لا يغادر ذهني إلى متى سوف تستمر هذه المعاناة ، هل هي أيام أم أسابيع أم أشهر أو يمكن سنوات ؟ وما هو مصيري بالضبط ؟ والتي لم يكن لها إلا إجابة واحدة فقط لا يلعم مداها إلا رب العباد وهو أرحم الراحمين .

- وأخيراً – مع نهاية الستة عشر يوماً – وتحت ضغط كل تلك الظروف من سب وشتم وإهانات وتعذيب نفسي وجسدي تم انتزاع ما أسموع بالاعترافات ، والتوقيع عليها تحت التهديد ، بل وحتى لم يسمحوا إلي بقراءتها ، المطلوب التوقيع عليها وإلا !!! .
علمت فيما بعد أن المسئول عن التحقيق معي هو ( ملازم أول محمد عبدالعزيز / عضو جهاز الأمن الوطني ، 2011/4/3م محضر التحقيق ص 1 )
المرحلة الثالثة : الانتقال إلى سجن القرين تصاعد التعذيب واستمراره رغم إنتهاء التحقيق (2011/6/10-4/6م ) .

في صبيحة يوم 2011/4/5م تم نقلي وأنا معصوب العينين ، ومكبل اليدين مع مجموع من المعتقلين أعتقد أن عددنا جميعاً (19) شخص حسب ما سمعت من أفراد الأمن الوطني إلى جهة مجهولة ( عرفنا فيما بعد أنه توقيف الحوض الجاف ) ، ركبنا الباص مع السب والإهانات والتصفيع ، والتهديد بألا يتحدث بعضنا لبعض ، وفي السيارة يضع السائق المذياع على محطة البحرين والتي كانت مشحونة في تلك الفترة بالإعلام المضاد علينا ووصفنا بالخونة والطائفيين والإرهابيين والناكرين لجميل الوطن ، والموالين للأجنبي ومثيري الفتنة والشقاق بين أبناء الوطن وغيرها – قال أحدهم – خلاص راح ناخذكم إلى السعودية أبو متعب يتصرف معاكم وأكيد راح يعدمكم ، وأخذوا يضحكون – ثم أخذوا يسخرون من شعائرنا الدينية ويتحدثون عن الزنا والمتعة والفاحشة وصلوا إلى درجة إن قال أحدهم وهو يضحك " شلون بعد ... نعدمكم وبعدين نستانس ويه زوجاتكم وبناتكم ( أنظر أي خسة ودناءة وصل إليها هؤلاء حماة الناس والعرض والوطن !!! )
وصلنا " توقيف الحوض الجاف " حيث كان الاستقبال بحفاوة بالغة من الضرب بالأيدي والصفع والركل ، وطبعاً الشربط المعروف والمحفوظ عن ظهر قلب من كل الألفاظ والكلمات القبيحة والمهينة وكأنهم مدربون على ذلك ، ثم السماح لنا بالسباحة ، ثم وضعت مع مجموع من المعتقلين وتحديداً (4) أحد الأخ محمد حسن جواد ، ورفعوا العصابات عن أعيننا وأغلقوا الباب علينا مما أتا لنا الفرصة بالحديث مع بعضنا البعض حيث كلهم تحدثوا عن أصناف التعذيب الذي تعرضوا له وخصوصاً الأعتداء الجنسي والتحرش الجنسي ، والتعذيب بالكهرباء وغيرها خصوصاً الأخ محمد حسن جواد والبالغ من العمر 64 عاماً حيث كان يتألم في كل أنحاء بدنه ، ويشكو من شدة الألم في ظهره ، ورجلية منتفختين بشكل واضح وعليها آثار التعذيب وحينما يريد النوم ( ولا أعتقد حينها كان يستطيع النوم ) يرفع رجليه على الجدار من الألم وتحفيف الانتفاخ فيها ، وكان دائم التأوه والتألم رغم ابتسامته الدائمة وروحه الإيجابيه الصابرة !! في المساء تم استدعاء معتقل معنا من سترة وعمره 21 سنة ( لا أذكر أسمه ) وكنا قلقين جداً عليه لأنه أخذ للتحقيق ، وبعد عدة ساعات رجع إلينا

وهو يتألم بشـدة ويبكي ، وسـألناه عما جرى له ، وكان رافضاً للحديث ، لكنه أخبرنا بما آلمنا جداً ، حيث تم تعذيبه ، ونزع ملابسـه ، وإدخال الهوز البلاسـتيكي في دبره !! أيـن القضاء وأمثال هؤلاء الوحوش المرضى ينتشـرون في كل أجهزة الأمن وفي كافة مواقعها !!!

فـي اليوم الثاني عصراً – تـم نقلي أنا وثلاثة من المعتقلين عرفت منهم الأخ محمد حسن جواد الذي كان معي في الزنزانة ، وتم تعصيب أعيينا ، وتكبيل يدنا بالأصفاد ، وذلك إلى جهة مجهولة ، ثم عرفنا فيما بعد أنه " سـجن قرين العسكري " وكالعادة وجبة جديدة من السـب والشـتم والإهانات ، والتهديد بالإعدام ، وتحدثوا بينهم عن جوازات سفرنا حيث أخبرونا بأننا ذهبون للسعودية حيث سيتم أعدامنا هناك !!

وصلت سـجن قرين العسـكري – وبـدأت جولة جديـدة قوامها 46 يوم مـن التعذيب النفسي والجسدي بكل أصنافه – فقط رفعت عن عيني الصمادات .

- 46 يومـاً – مـن السـجن الأنفرادي - والصمـت المطبق إلا من كلب حمام أو شـكر الحراس العسكر على خدماتهم لتخفيف غلظتهم عليّ أو الرد على تفاهات المعذبين وأسئلتهم السخيفة .

46- يـوم – مـن التضييق على قضاء الحاجة " روح حمـام مرتين بس هذا أمر زابط " هذا ما كان يقوله الحراس العسـكر لنا – وعند قضـاء الحاجة ممنوع أن أقفل الباب ، وبعـد لحظات من الدخول يبدأ الصراخ لأسـتعجال الإنتهاء وإلا سـوف يقتحم عليّ الحمام !!! وأضطررت إلى التقليل من شـرب الماء والتقليل من كمية الطعام حتى لا أضطر لطلب الحمام ، وفيما يتعلق بالوضوع ، وغسل اليدين بعد وجبة الطعام فتلك معاناة أخرى فقد أبقى في الانتظار ساعة أو ساعتين .

- 46 يوماً – السـباحة ونظافة الجسـم ، أمر مرفوض ويحتاج أمر من الضابط وليس لـدي أي مـواد لتنظيف الجسـم أو الملابس ، حتى الاغتسـال الواجـب ، فهذه قضية يجـب أن يأتي فيها أمر من مسـئول النوبة !! وحينما يسـمح لي بالسـباحة فيجب ألا يغلق الباب من الداخل وتخرج في أسرق وقت وإلا بدأ بالطرق بقوة على الباب بالهوز الأسود الذي عنده ، ثم يهدد بأقتحام الحمام عليّ !!

- 46 يومـاً – والزنزانـة مملؤة بالغار وغزو الحشـرات ، والوسـادة النتنـة ، البطانية القـذرة ، والمنامة أسـفنج مهترئ اللّه أعلم ما تحتويه من أمـراض ، حاولت الامتناع عن استخدامها فلم استطع فهي الحاجة ولا بديل لك غيرها .

- 46 يوماً - من التضييق و المنع لممارسـة الشـعائر الدينية ، فالصلاة غير الصلاة الواجبـة ممنـوع !! والصيام ممنوع !! وكتب الدعاء ممنوعـة !! ورفع الصوت ولو قليلاً بالقرآن والدعاء ممنوع !! التربة التي نسجد عليها ممنوعة ، بل حتى لو وضعنا قطعة ورق مقوى ممنوع !! بل حتى سجادة الصلاة منعوها عليّ .

- 46 يوماً – أهمال كامل للتغذية ، رغم معرفتهم مما أعاني من أمراض مثل السكلر والثلاسـيميا ونقص الخميرة والصداع النصفي والربوم – الوجبة كانت تقتصر فقط

على صحن رز وقطعة دجاج أو قطعتين لحم صغار مع الماء ، وكذلك الحال بالنسبة للإفطار والعشاء ، وجبة محددة جداً وبكمية محدودة جداً والماء هو صديق الوجبات الثلاث ، نزل وزني عدة كيلو غرامات ،، وأصبت عدة مرات بإسهال نتيجة التسمم .

- 46 يوماً – من الإهمال الصحي ، فليس هناك طبيب أعرض عليه أو يتابع وضعي الصحي ، هناك ممرض فقط يأتي ببعض الأدوية ، بخاخات الربو لم يسمحوا بإعطائها لي لتكون معي رغم حاجتي الماسة إليها ، لم يسمحوا لأهلي بجلب نظارتي الطبية التي أحتاجها طوال الوقت ، والأمر من كل ذلك كنت بحاجة إلى عملية " أفتاق " فقد زاد الإنتفاخ في موضع الافتاق وخصوصاً مع التعذيب وتقصد الضرب عليه والوقوف لفترات طويلة ، فقد قرر المستشفى العسكري حيث كنت عند جهاز الأمن الوطني بالقلعة أجراء عملية بتاريخ 2011/4/20م إلا أنني تفاجأت حينما تابعت أمر العملية جاءني ضابط عند الزنزانة وأخبرني إن العملية ألغيت !! ( لم يتم إجراء هذه العملية إلا بعد سبعة أشهر أي بتاريخ 2011/11/23م وبشكل عاجل جداً وخطير – حيث أخذوني لمستشفى العسكري الساعة السابعة صباحاً ، وقرروا إجراء العملية الساعة التاسعة ، وأدخلت غرفة العمليات الساعة الحادية عشرة ، وفي المساء وإلى الفجر كنت في حالة يرثى لها لدرجة إن الضابط المسئول عني ( وأشكرة على ذلك الأهتمام ) أخذ يتابع حالتي إلى الصباح ولم ينام لشدة قلقه عليّ ، والمفاجأة حينما جاء الطبية الساعة التاسعة لتفقد حالتي لم يترك لي أي مجال للتحدث وأصدر أمره بإرجاعي إلى السجن ولم يمضي على إجراء العملية 24 ساعة وهذا ما حدث !! ) ناهيك عن معاناتي من آلا أسفل الظهر من كسر في العصعص ، حيث لا أستطيع الجلوس على الأرض فأضطر طوال الوقت إلى الأنبطاح ، مع أزدياد حالة التنمل في الجسد .

- 46 يوماً – تصبح ونمسي على منظر بشع كريه ، الرؤوس الملثمة ، كل البشر الذين نتعامل معهم ملثمين ، الحراس العسكرين ، الحراس المدنيين ، المعذبين ، الضباط ، بل حتى الممرضين ، والأطباء إذا زارنا أحد منهم ، الكل ملثم ، لماذا ؟ اللّه أعلم .

- 46 يوماً – من المعاناة حين خروجنا للعالم الخارجي – من الأجراءات والمعاملة المهينة أولاً وضع ضمادة العينين والتي تحجب عن العالم الخارجي تماماً ، ثانياً تلبيس الرأس بالكامل مع الرقبة بالخيشة ، وأسميه كيس " الإعدام " لأني بمجرد لبسه وأشعر كأني سأذهب إلى ساحة الإعدام ، وأتذكر سجنا كوانتنامو لأنهم يلبسون نفس الكيس !! ثالثاً : وضع الأصفاد في اليد !! وغذا كنت مع أحد المعتقلين أو مجموعة منهم فإن الأجراء الرابع أن يجعلونا نمشي مثل القطار وعلى كل واحد منا أن يمسك ملابس المعتقل الذي أمامه !! هذا هو حالنا بالضبط وطبعاً مع الإهانات والسب والشتم كلما

ذهبنا لموعد في المستشفى أو تحقيق النيابة !!! أو جلسات المحاكمة أو وزيارة الأهل والتي هي نادرة في هذه الفترة ( وتجري بعد جلسات المحاكمة مباشرة ) .

- 46 يوماً - من الأنقطاع التام عن العالم الخارجي والأخبار ، فلا أتصال بالأهل ولا صحف ومجلات ، ولا مذياع أو تلفزيون ،لم يعرف أحد عنا شيء عن أوضاعنا ولم نعرف عن أوضاع أهالينا والعالم شيء .

- 46 يوماً – من الحرمان من الهواء النقي ، الجو المفتوح ، وأشعة الشمس ، والمشي والرياضة ، بل ممنوع عليّ أن أمشي حتى داخل الزنزانة !! أمر الضابط أ تكون على فراشك فقط !!

- 46 يوماً – من الخيام المتحركة في ممر العنبر ، وصرخات " ويهك للطوفة ، أما الخيام المتحركة فقصتها ، أن في العنبر سبع زنزانات كل زنزانة فيها معتقل واحد كل واحد منا يريد الذهاب للحمام فلأنه في الممر يمر على باقي الزنازين فالأجراء أن يغطي كامل جسمه من رأسة للأسفل بالبطانية فيصبح الواحد منا كأنه خيمة تمشي في ممر العنبر ، وطبعاً دوماً معها صرخة من الحارس للمعتقلين الموجودين داخل الزنانزين " ويهك للطوفة " أي علينا جميعاً إدارة وجوهنا إلى الجهة المعاكسة تجاه الطوف " ويهك للطوفة " عبارة نكرهها جميعاً ولها وقع سيء في نفوسنا بسبب إنها من العبارات التي دائماً يكررها المعذبون منذ مجيئهم في وجبات التعذيب حتى ذهابهم حتى لا يرى أي شيء من ملامحهم وملامح أجسادهم حتى لا يمكننا التعرف عليهم مستقبلاً !! وكذلك عبارة ويهك للطوف حينما يزورنا أحد من الخارج من ممرضين أو أطباء أو ضباط ( كيفة وهم ملثمون ) .

- 46 يوماً – من التعذيب النفسي والجسدي شبه اليومي من فرقة الوحوش الملثمة، وهي لا تتعلق بالتحقيق بتاتاً إنما هو تشفياً وحقداً وإنتقاماً منا ، وأنا أكاد أقطع ما بهم من الأمراض النفسية بسبب ظروهم الاجتماعية ، وكل أقوالهم وأفعالهم خير دليل على ذلك والواضح أنهم أطلقت أيديهم من قبل مسئولين أرفع منهم .

السادة القضاة – إليكم ما فعلوه بي وبالآخرين من أصناف التعذيب النفسي والجسدي:

أولاً : لم نعرف طعماً للنوم لا ليلاً ولا نهاراً ، لأنهم يتقصدون أن يأتوا أوقات مختلفة ليمارسوا تعذيبهم – كنت أنا في أول زنزانة والمطلوب مني أنه بمجرد دخولهم بصفع الباب الحديد بالجدار والصراخ بالكلمات القبيحة " يا خونة " " يا كلاب " " يا أبناء

الكذا " عليّ" أن أقض على رجلي ، والإ زادت وجبة التعذيب اساليباً وزمناً .

ثانيـاً : بشـكل يومـي رعب وعذاب وألم سـماع أخوانـي المعتقلين الذيـن معي في نفس العنبر وهم يهانون ، ويشـتمون بأقبح الألفاظ ، ويعذبون ، ويصرخون ، وهم كبار السـن ، ورموز البلد ، واصحاب أمراض وأذكر منهم الشـيخ عبداللّه المحروس ، والشـيخ محمد حبيب المقداد ، والشـيخ عبدالجليل المقداد ، والأخ محمد حسن جواد ، والأسـتاذين عبدالوهاب حسين وحسن مشـيمع وكلهم تعرضوا لما تعرضت له من تعصيـب بل أنه بعضهم تعرض أكثر من لذلك ربما بسـبب خطـورة الأمراض التي أعاني منها ، ولا تتصورون كم كان ذلك مؤلماً على نفسي أكثر من إيلام ذات التعذي عليّ .

ثالثـاً : كنـت أعيش حالة نفسـية مضطربة جداً بشـكل دائم بسـبب أسـاليب فرقة الوحـوش الملثمـة ، لأنهم حينما يأتون يبـدأون بصفع الباب الحديـدي بكل قوة في الجـدار ، وهذا وحدة كافي لأن أقف على أمشـاط أصابعي حتـى لو كان في منتصف الليلة ، ثم بالصراخ سباً وشتماً للجميع " كلاب " " خونة " " أولاد المتعة " " أولاد الزانية " ، ثم الضرب المتواصل والمزعج بآلة حديدية في أيديهم على أسياخ الزنازين ، ثم يدخلون علينا واحداً تلو الآخر .

رابعاً :التهديد بالتحرش الجسي ، والأعتداء الجنسي ، بل التهديد بالذهاب إلى زوجتي وبناتي وأخواتي بإغتصابهن خصوصاً بعد إعدامي!!

خامسـاً : التهديد بالصعـق الكهربائي خصوصاً حينما يسـكبون الماء على جسـمي وتمتلأ الزنزانة به وكذلك التهديد بالإعدام بمختلف الأساليب .

سادساً : سكب الماء البارد والمكيف يعمل بأقصى برودته " ببطئ على الرأس والرقبة والظهر ثم تمام الجسـم مع تكرار العملية عدة مرات ، فتمتلأ أرضية الزنزانة بالماء البارد ثم يأمروني على الأنبطاح والتمد في الماء على الأرض لعدة سـاعات وياالهول ذلك عليّ حيث يعلمون أني مريض بالسـكلر والثلاسيميا ويمكن أن أتعرض للموت فـي أي لحظة بسـبب ذلك ، ثم يسـكبون الماء على الفـراس والبطانية ، ويجبروني على النوم عليها بعد أن كنت ممداً في الماء على الأرض لعدة ساعات .

سـابعاً : الضرب بالصفع واللكم والركل بالأحذية واستخدام الأهواز البلاستيكة على كل أنحاء الجسـم ويركزون على المواضع التي تتألم منها وتشـتكي منها ، فهم مثلاً يعرفون أن لدي صداع نصفي فيضروني على رأسي ورقبتي ، ويعلمون معاناتي من

آلام موضع الفتق أسفل بطني فيضربوني عليه ، ثم بعد وزيادة في الإذلال يقومون بسحق رأسي بالأحذية .

ثامناً : البصق في الفم والإجبار على ابتلاعه ، ولعق أسفل الحذاء باللسان ، والإجبار على تقبيل الصور المعلقة في الزنزانة للملك ورئيس الوزراء وملك السعودية .

تاسعاً : وبعد كل ذلك نجبر على الوقوف مع رفع الأيدي لساعات عديدة ، وفي كل تلك الأساليب على ألا تنظر إليهم " ويهك للطوفة " وإلا تتفوه بكلمة آه حين التعذيب وإلا ... !!!

حدث كل ذلك في ستة وأربعون يوماً في سجن القرين – لم نعرف من أسماءهم إلا مسئول أحد النوبات ويكني " بأبي يوسف " من المحرق – ثم تسلمت السجن إدارة جديدة بإدارة الرائد باسل سيادي ويساعده نقسيه على ما أعتقد أسمه ( إيهاب ) وقد تم ذكر سجن سجن قرين وماحدث فيه في تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والتي اثبت فيها إن إدارته في الفترة المذكورة بإدارة الجيش ، والأمن الوطني .
المرحلة الرابعة : سير المحاكمة الظالمة ، والتهم الكيدية ، والأحكام المجحفة في محكمة السلامة الوطنية :

في تاريخ 2011/4/7م وفي ظل أجواء الإنفرادي والرعب والتعذيب النفسي والجسدي في سجن القرين تم أخذي مع مجموعة من المعتقلين لم أعرف أحد منهم لأننا معصوبي الأعين وكيس الأعدام " الخيشة " فوق الرأس إلى مكان مجهول – والعادة إذا أخذوا أحد منا لا يخبرونه إلى أين سيأخذونه – لا أعرف إلى أين ؟ أو لماذا ؟ وصلنا إلى مكان بعد أجتياز أرض صحراوية ، ونسمع فيه ضجيج الطائرات أدخلونا المكان أجلسونا على الكراسي ، ثم جاء أحدهم وهمس في أذني " راح تقابل شخصية صير آدمي واللي يكولك عليه كول إن شاء اللّه وإلا راوياك " بعد فترة من الانتظار واعيننا ما زالت معصوبة ، والخياش تغطي رؤوسنا ، والأصفاد في أيدينا ، أخذوا ينادون علينا واحد تلو الآخر إلى أن جاء دوري ، دخل إلى ممر ، أمر أحدهم حارس الأمن الوطني الذي معي أن ينزع عني الخيشة وصمادة العين والأصفاد ثم أخذت إلى أحدى الغرف وسط حراسة جداً مشددة في الممرات ، أدخلت على ضابط ملازم أول حقوقي / إبراهيم عيسى الشعلان – وكيل النيابة العسكرية ، وأخبرني أن هنا ليس فيه تعذيب أو ضرب وانه سيجري معي تحقيقو على أن أجيب بكل صراحة ودون خوف ، سالته عن ضرورة وجود المحامي فقال سوف يجري اتصالات ليكون متواجداً في الجلسة القادمة ، وبعد عدة ساعات من التحقيق أرجعونيوالأىخرين عصراً إلى مبنى سجن القرين ، وفي المساء وكالعادة شرف فريق الوحوش البشرية لأعطائي وجبة

التعذيب ، وقد زادت دسـومة الوجبة بسـبب ما تحدثت عنه عند المحقق من الاعتقال التعسـفي ، والهجوم الوحشـي والتعذيب في القلعة وسـجن القريـن ، وبات واضحاً مـن خلال تصريحـات فريق الوحوش أنهم على علم بما جرى في التحقيق ، في ظل هذه الأجواء كانت الجلسـة الثانيـة والثالثة تم التوقيع على إفادة النيابة العسـكرية مـع فارق واحد وهو حضور المحامي فيها ، وقم تم عرض علي مضبوطات لأول مرة – جهاز كمبيوتر واحد ، خمسـة أجهزة تلفـون نقال ، فلاش موري واحد ، وقد أثبتوا فـي الإفادة أن كل تلك المضبوطات لا تخصني لأن الاعتقال ليس في موقع سـكني والمثبت كمعلومة عند كل الجهات الرسمية هو ( منزل 1045 / طريق 1532 / مجمع 815 مدينة عيسـى ) ثم في الجلسة الثانية بتاريخ 2011/4/12م من تحقيق النيابة العسـكرية مجموعـة الأمن الوطني التابعين لسـجن القرين ، تـم التوقع على إفادة النيابة العسكرية .

- في يوم 2011/5/8م عصراً عشت وأخواني المعتقلين معي في عنبر واحد في سجن القرين حلقة جديدة من مسلسـل الخوف والرعب ، حيث جاء إلينا مسئول النوبة " أبو يوسف " ببدلات هي مخصصة للسجناء المحكومين ( ونحن لم نقدم حتى للمحاكمة بعد !! ) وعشت لحظتها إضطراباً نفسياً شديدتً ، حيث دارت في رأسي كل الاحتمالات السيئة ، من أنه تم الحكم علينا غيابياً !!! وأنهم يوسف ينقلونا لتنفيد الأحكام !!! وإن الأعدام هو الاحتمال الأقرب لكثرة ما هددونا به ، في المساء والساعة قد تخطت العاشـرة ، فوجئنا بدخول مجموعة من العسـكر ، كان على رأسـهم الملازم عبداللّه الجودر من القضاء العسـكري ، ليخبرنا عن الجلسـة الأولى من محاكمتنا غداً صباحاً ، ثم وزع علينا لائحة الاتهام والتي كانت كالصاعقة على رؤوسـنا ، لأن حكم التهمة الأولـى فيها إعدام !! فكيف إذا أضيفت لها التهم الأخرى !! وأعلم وةيعلمون إنها كلها كيدية وباطلة !! وفوق كل ذلك لا نعلم عن تفاصيل المحاكمة أي شي كيف ؟ وأين ؟ ومن سيحضر ؟ وما هو دور المحامين ؟ ولم تغمض لي عين تلك الليلة وأنا اتفحص " المسرحية الهزلية " وأفكر فيما ينتظرنا يوم غد !!

فـي اليوم التالي 2011/5/9م صباحاً وببـدلات المخصصة للمحكومية والأصفاد في أيدينـا ، والعصابـات علي أعيننـا و أكياس الإعدام " الخياش " تغطي رؤوسـنا ، وكاد بعضنـا أن يختنق خصوصاً من يعانون من الربو أو صعوبة التنفس ، ثم تم سـوقنا كالخراف المأخوذة لملاقات حتفها ، وبشـكل مذل ومهين وبالصراخ والشتم والسب ، علينا أن نمشـي خلف بعضنا البعض كالقطار ، وكل واحد يمسك بظهر الآخر وكأننا أسـارى كوانتاموا ، وفي السيارة وفي طريقنا إلى المحكمة – كالعادة – يبدأ مسلسل التهديـد والسـب والإهانة وفتح إذاعة البحرين حيث كل المـواد الإعلامية فيها موجة ضدنا من برامج وأغانٍ وأدعية وكانت تحدث أثراً سيئاً في نفوسنا ، والغريب – وهذا

حـدث مرات عديدة خـلال تنقلاتنا – إن بعـض الحراس الذين معنا يتبـرأ مما يفعله البعـض الآخـر منهم ويقولون " إحنا مو منهم !! أحنـا مو من الجيش !!" وآخر يقول " ترى أصابعك مو سواسية إحنا من الأمن الوطني " وثالث يقول " هذا مو منهم ، هذا من مسـئوليهم اللي أطلقوا يدهم عليكم !! " ولا يفوتني هنا أن أشـير إلى مسـألة هامـة جداً – وأقوله لأهمية لأبناء شـعبنا وللتاريخ أذكر رجليـن طيبين نظيفين من طيبـة هذا الشـعب بكل طوائفه – عاهدنا أنفسـنا أن ندعو لهـم ولأهلهم بالخير ما حيينـا ، وهما الأخ سـامي / الممـرض / والأخ رجل القرآن ( لانعرف أسـمع لكن حتماً نعرف معدنه ) ونسميه بذلك لأنه كان يحفظ الشيء الكثير من القرآن وثقافته وكان يحادثنا في ذلك ، أقول كان بلسماً لجروحنا ورحمة من اللّه أطمئناناً لنفوسنا ، وفرجاً لحوائجنا، وأفتخر وأقول هما من أخواننا وأحبتنا السنة ، وهذا يثبت أن مشكلتنا ليست في تعدد المذاهب والطوائف وإنما في الأصول والمعادن والنفوس.

المحاكمة الظالمة : أما فيما يتعلق بمحكمة السلامة الوطنية العسكرية والتي كانت تتشكل من :

1 - رئيسها العقدي حقوقي / منصور أحمد المنصور
عضو يمين القاضي / محمد راشد الرميحي
2 - عضو يسار القاضي / علي خليفة الظهراني
3 - وبحضور رئيس النيابة العسكرية الرائد حقوقي / مازن عبدالقادر بوحمود

والتي أفتقدت لكل معايير المحاكمة العادلة فقد كانت وما تزال وسوف تبقى مسجلة للأجيـال القادمـة علـى إنها وللأسـف " مهزلة قضائيـة " كُتبت على جبيـن قضاتها وسُـجلت في تاريـخ القضاء في هذه الحقبة من الزمن وسـوف أقـوم برصد بعض الانتهاكات التي حدثت فيها ، لكن دعوني أولاً أنقل لكم وللتاريخ لأدلل على " المهزلة القضائية " حادثتين :

الحادثـة الأولـى : من منكـم يسـتطيع أن يصدق أو يتصـور إن أفراد الأدعـاء العام العسـكري وعلى رأسـهم رئيس النيابة العسـكرية " الرائد مازن " الذي قاتلوا قتالاً شرسـاً أثناء جلسـات المحاكمة الظالمة دفاعاً عن السـلطة وتجريماً لنا بأبشع نعوت الإجـرام " قتلـة " و " خونـة " و " متآمرين " و " إرهابيـن " و " مخربين " و " طائفيين " ويختمـون كل جلسـة بإنزال أشـد وأقصـى عقوبة علينـا ، من يصـدق وبعد هذا العمل كله ، وبعد كل جلسـة يأتون إلينا خارج القاعـد ليصافحونا بحرارة ويقابلوننا ويعانقوننا، ويعتذرون لنا عما قالوا " نعم يعتذرون " لأنهم حتماً متيقنون من فداحة أقوالهـم وفعلهـم وظلمهم لنا ، وحينمـا عاتبناهم على ذلك ، قالوا " شنسـوي هذه وظيفتنـا ونحن مأمورين " عجيب ما صدر عنهم في محاكماتنا ، على منصة القضاء يطالبـون إعدامنا وخلف الكواليس يعتذرون إلينا !! ألا يبين لكم وللعام مدى ظلامتنا

وتبين حقيقة وحتمية براءتنا !!

أما الحادثة الثانية : فبتاريخ 2011/6/22 وفور صدور الأحكام الظالمة والقاسية علينا وعلى أهالينا ، كان المطلوب منا إلتزام الصمت المطبق ، فليس مسموح لأحد منا بأي كلمة منذ الجلسة الأولى وحتى صدور الأحكام ، وعلينا نحن نستمع لتلك الأحكام القاسية أن نطلق أبتسامة عريضة ، وعبارات الترحيب ، وتصفيق حار ثم نبتهل إلى اللّه عز وجل أن يحفظهم لنا قضاة عادلين ويديم نعمهم علينا وعلى شعبنا الكريم ، أما أن نرفع أصواتنا بالاعتراض وهو أبسط حق ونقل : سلمية سلمية شعب يطلب حرية " ، فهذه جريمة كبرى ، هجم علينا العسكر من كل جهة داخل قفص الإتهام وأنهالوا علينا ضرباً ولكماً وركلاً وسباً وشتماً أما مرئى ومسمع القضاة ومن حضر قاعة المحكمة ، ثم سحبونا إلى خارج المبنى في الساحة الخلفية تحت الشمس الحارقة المحرق حيث واصلوا الضرب واللكم والركل بعد أن كبلوا أيدينا بعنف إلى الخلف وألصقوا وجوهنا إلى الجدار وبعضنا رطم رأسه وجبهتيه ووجهه للجدار عدة مرات وأنا منهم ، وتواصلت معها معزوفة السب والشتم كلاب ، خونة ، تقولون " سلمية سلمية راح نراويكم شنو السلمية " كلنا شهدنا ضرب عبدالهادي الخواجة على وجهه وهو يحاول أن يتفاداهم وينبههم إلى موقع العملية في وجهه ، ولطم الشيخ المحروس على عينيه فتورمت ، ثم أخذونا إلى غرفه الإنتظار المكتية بنا وبغيرنا وأجلسونا على الأرض مع الصفع والركل وأيدينا مكبلة إلى الخلف وإنزال رؤوسنا إلى الأرض والحراس يمشون خلفنا ويركلوننا على ظهورنا ، وقد كان بجانبي الأستاذ حسن مشيمع حيث تولاه أحد الحراس وكأنه يتقصدوه ركلاً بالحذاء على رأسه ورقبته وظهرة بكل قوة ولعدة مرات ثم أخيراً – تم إسدال الستار على مسرحية محاكمتنا الظالمة التابعة للسلامة الوطنية المفتقدة لكل معايير " المحاكمة العادلة " بإصدار تلك الأحكام القاسية والمعروفة سلفاً بأنها أحكام سياسية جاهزة لا تمت إلى القوانين أو الإتهامات والأدلة بصلة ، وبقينا تحت سلطة الجيش والأمن الوطني في سجن القرين بعد الحكم علينا حوالي خمسة أشهر ، حيث أن المحكوم عليها مدنياً أو جنائياً يكونون تحت سلطة وزارة الداخلية وفي سجونهم مثل سجن جو ، ثم ذهبنا لمحكمة الاستئناف التي تواصلت فيها خروقات المحاكمة العادلة وتم تثبيت الحكم إلى أن نقلنا إلى سجن جو في نهاية نوفمبر 2011 .

## المحور الرابع : تأصيل الانتهاكات والرد على الاتهامات :

أولاً : تأصيل الانتهاكات :

1 - الانتهاك الأول : الاعتقال التعسفي وفقده لكل مقومات اجراءات الاعتقال والتفتيش القانوني / وقد جاءت إجراءات الاعتقال والتفتيس يوم 21 مارس 2011 مخالفة تماماً لكل القوانين من دستور البحرين وقوانين الاجراءات وهذا ما أثبته تقرير اللجنة

المستقلة ، كما وسأكشف الكذب الصريح والفاضح للكاذب وهاتك الحرمات النقيب بدر إبراهيم غيث ، جاء في دستور البحرين / الباب الثالث/ مادة (19) ص 13 ( ب- لايجوز القبض على إنسان وتوقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون وبرقابة من القضاء ) . حتى في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية / الباب الأول / الفصل الثالث / مادة (61) ( لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر السلطات المختصة بذلك قانوناً ، كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ، ويواجه كل من يقبض عليه بأسباب القبض عليه ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى من ذويه لإبلاغهم بما حدث والاستعانة بمحام )

جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ( البسيوني) تحت عنوان / ثالثاً النتايخ التي خلصت إليها اللجنة / مادة (1178) ص 360 ( وختاماً خلصت اللجنة إلى أن عمليات القبض الموسعة التي تمت بناءاً على النمط الموصوف عالية تعد إنتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للقانون البحريني وعلى وجه الخصوص قامت وات الأمن بإجراء عمليات القبض دونما إبراز أوامر القبض أو التفتش وكذلك خلصت اللجنة إلى أنه في العديد من الحالات شكل أسلوب القيام بعمليات القبض أستخداماً مفرطاً للقوة صاحبه سلوك مثير للرعب قامت به قوات الأمن بالإضافة إلى التسبب في إتلاف غير ضروري للممتلكات ، وكل هذا في مجمله يعكس إخفاقاً في اتباع الاجراءات الملائمة التي زعم كل من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني أما محقق اللجنة أنهما قاما بإتباعها ) ثم تضيف نفس المادة ( الأمر الذي يمثل نمطاً من عدم الأكتراث للانتهاكات التي حدثت لأي اجراءات قد تكون موجودة ، وكذلك عدم سير عمليات القبض ) وتضيف المادة (1179) حول القبض والتفتيش ( يشير تواجد نمط سلوكي منهجي إلى هذا أن هذا هو أسلوب تدريب هذه القوات الأمنية وإن هذه هي الطريقة التي من المفترض أن يعملوا بها ، وإن هذه الأحداث لم تكن لتحدث دون علم الرتب الأعلى في تسلسل القيادة داخل وزارة الداخلية ، وجهاز الأمن الوطني ) ويمكن للهيئة القضائية الموقرة للمزيد من المعلومات الرجوع إلى الملحق الثاني من ملخص الإفادات حالة ح 1 ص 255 ، أما فيما يتعلق بالكذب الواضح والصريح للذئب البشري وهاتك الأعراض المجرم بدر إبراهيم غيث فأطلب ضم وثيقتي -1 محضر قبض وتفتيس 2011/3/21م الصادرة من جهاز الأمن الوطني ، -2 ضمن قائمة بنودي أقوال الشهود وأدلة الشهود وأدلة الإثبات / الشاهد الثاني – بدر إبراهيم غيث ص 4 الصادرة من جهاز الأمن الوطني – أن تضما إلى هذه الإفادة – وهذا تعليقي على كذا هذا المجرم :

أولاً : يقول في محضر القبض ( حيث أنه بناءاً على الأمر الصادر بإلقاء القبض عليه وتفتيش المسكن ) وسط المحضر يقول ( بعد أن أفصحت له عن شخصيتي والأمر الصادر بإلقاء القبض عليه وتفتيش المسكن ) فهو لم يفصح عن شخصيته ( كيف

يفصح وهو ملثم مثل الباقيين الذين معه ) بل ولم أتأكد من أنه المحرم بدر غيث إلا من خلال قراءتي لمحضر القبض بتاريخ 2012/6/4م إلى قبل عدة أيام فقط ، ثم أنه لم يفصح ولم يريني أي ورقة تفيد بأمر القبض والتفتيش ( كيف يبرز ذلك ويثبت من أحداث الاعتقال أنه كان يقصد اعتقال مهدي الموسوي ولم يتعرف عليّ إلا بعد أن برزت له هويتي ) وغذا كان هناك أمر صار بالقبض والتفتيش عليّ فلم لم ترفق هذه الوثيقة ضمن محضر التحقيق ولم تعرض على لجنة البسيوني وفوق ذلك كله فأنه في وثيقة شهود الإثبات كشاهد ثاني في ص 4 يقول بالحرف الواحد ( شهد أن الشاهد الأول كلفه بتنفيذ الأمر الصادر من معالي القائد العام لقوة دفاع البحرين بإلقاء القبض على المتهمين الأول والثاني عشر والسابع عشر وتفتيش مساكنهم ) وهنا أنا أتساءل إذا كان هو بنفسه يعترف بمن صدر الأمر بالقبض عليهم ولم يكن من بينهم المتهم الثالث عشر وهو أنا فكيف يدعي كذباً وتناقضاً بصدور الأمر إليه بالقبض عليّ .

ثانيا : يدعي المجرم بدر غيث في محضر القبض ويقول ( والمقيم حالياً في منزل 1271 / طريق 4125/ مجمع 541 بني جمرة وتفتيشه ) وهو يدعي حسب الأوراق الرسمية لديه أنه مقيم على العنوان المذكور ، فأني اتحداه وأطالبه بإثبات هذه الإدعاء الكاذب بورقة رسمية تقول ذلك بل أنا لدي كل الاثبات من رسمية وشهود وتقول أني أسكن في العنوان التالي ( منزل 1045 – طريق 1532 – مجمع 815 مدينة عيسى ) فكيف يحل هذا الكذب والتناقض !! إلا إذا كان المبيت في بيت أحد الأقرباء لليلة واحدة بسبب ظروف معينة تعتبر تغيير عنوان السكن !! وإذا كان هذا ليس منلي بأي سوغ قانوني تم دخوله عنوة وبوحشية وكسر أبوابه وتفتيشه ؟! .

ثالثاً : ويقول في نفس المحضر المجرم بدر ( وطلبنا منه إرشادنا إلى الحجرة الخاصة به فأرشدنا عن حجرته الكائنة بالطابق الثاني ) هو لم يسألني عن الحجرم ، ولم أرشده ، لأنه ببساطة ليس بيتي وهو يعرف ذلك وأوضح دليل على أنه ليس منزلي وكذب إدعاءه بذهابه لغرفتي ، إن كل المضبوطات التي أدعو ضبطها في محاضرهم سواء في الأمن الوطني أو النيابة العسكرية هي ليس لي ولا تخصني بل تخص أبني عمي وابناءه ولأن المنزل منزله والحجرة حجرته أليس هذا كذب صريحاً وواضحاً وفاضحاً !! وهو يدعي في محضره ان التفتيش تم في حجرتي وبحضوري !!

رابعاً : وأخيراً فيما يتعلق ببطلان كل اجراءات القبض والتفتيش يقول الذئب البشري بدر ( حجرته الكائنة في الطابق الثاني وكانت توجد أحدى السيدات قررت بأنها زوجة المتحرى عنه ) هذا المجرم الكاذب عزل زوجتي عن النساء وأخذها بالعنف والضرب ونزع الحجاب إلى غرفه أخرى وأقفلها مع آخرين وأقفل إضاءتها وهو لا يعرف من هي ؟ بل يعتقد إنها زوجة مهدي الموسوي إلى أن تأكد من إنها زوجتي أخذ يواصل ضربها وركلها على أنحاء جسدها ووضع يديه القذرتين على مواضع العفة من بدنها ، ثم أخرج لها صورة مهدي الموسوي ( أبن أخيها ) وقال لها " خريني وين راح هذا

الكلـب ، هذا هو اللـي نريده ) كل ذلك يوضح بالإضافة إلـى ما ذكرته في ص حول تفاصيل العتقال ، إن المقصود من الإعتقال مهدي الموسوي وليس أنا !!

جـاء في قانون العقوبات وقانـون الإجراءات الجنيائة البحرين / الفـرع الثامن / مادة (137) ص 41 ( يجب أن يشـتمل كل أمر للقبض – على أسـم المتهم ولقبه ومهنته وجنسـيته ومحل إقامته والتهمة المنسـوبة إليه وتاريخ الأمـر وإمضاء عضو النيابة والختـم الرسـمي ) – يـا حضرات القضـاة – أليـس كل ذلك يثبت قطعـاً بطلات كل اجراءات القبض والتفتيش ، وبالتالي " كل ما بني على باطل فهو باطل " .

أمـا فيما يتعلق بالمضبوطات فلأنها لم تضبط في منزلي وبالتالي فكلها لا تخصني ووجـب إرجاعهـا إلى أصحابها ، وهذا ماثبـت أيضاً محضر وتحقيقـات النيابة العامة ص6 ، وقـدر ذكرت المضبوطـات في ص4 وهي ناقصة عما تم أخذه وسـرقته كما أكد بسيوني في تقريره تحت عنوان ( أسلوب تنفيذ عمليات القبض ) المواد (1124) و (-1162 ل / م ) و (1127) و (1129) ، وأضيـف أنـه مالـم يتم ذكره وسـرقته جهاز كمبيوتر / لابتوب / ألف دينار / 5 تلفونات نقالة .

أمـا فيمـا يتعلق بطريق وأسـلوب القبـض وم افعلوه بي وبزوجتـي وأطفالي أهلي فتفاصيلـه مذكـورة فـي ص من هذه الإفـادة ، وقد وثق تقرير البسـيوني كل تلك الانتهـاكات التـي جرت على كل الذين تـم اعتقالهم في مـواد التقرير تحت عنوان / المصنف الثالث / أسـلوب تنفيذ عمليات القبض مـن مادة (1123) ص 348 إلى مادة (1148) ص 355 ، كمـا وثق تقرير البسـيوني الانتهاكات في القبض والتفتيش من ناحية القانون البحريني والقانون الدولي ، وما خلصت إليه لجنة البسـيوني من نائج من مادة ( 1149 ) ص355 إلى المادة ( 1180 ) ص 363 وأقول أن زوجتي خير شاهدة لاثبـات ما تم ذكره من انتهـاكات خصوصاً أنه تم ذكرها وتوثيقها بالصور عند لجنة تقصي الحقائق .

بناء على كل ذلك ألا تبطل كل اجراءات القبض والتفتيش ؟ وثبوت أن هاتك الحرمات والأعـراض النقيـب بدر إبراهيم غيـث بأنه هم من قام بكل تلـك الانتهاكات ، فهل يمكن أن تعول عليه محكمتكم الموقرة بأن يكون وأمثاله شهود إثبات .

هذا فيما يتعلق بالانتهاك الأول .

2- لانتهـاك الثانـي : إنتزاع ما يسـمى بالاعترافات تحت الإكـراه والتهديد والتعذيب النفسي والجسدي والإنفرادي والعزل عن العالم الخارجي لأكثر من شهرين :

- جـاء في دسـتور البحريـن / الباب الثالث / الحقـوق والواجبات / مـادة (19) ص 14 (د.لايعـرض أي إنسـان للتعذيب المـادي أو المعنوي أو للإعـراء ، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة ، ويحدد القانون من يفعل ذلك كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التذيب أو بالإغراء أو كتلك المعاملة أو التهديد بأي منها ) .

- جـاء في قانـون العقوبات وقانون الاجـراءات الجنائية البحرين / الفصل العاشـر / الحكـم مـادة (253) ص 73 ( يحكـم القاضي في الدعوى حسـب العقيدة التي تكون لديـه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز أن يبنـي حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة ، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه ) .

- جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق حول تعرض المعتقلين الـ 14 وأنـا واحـد منهم للتعذيـب والإهانـة والإكراه والحـط من الكرامـة والحبس الإنفـرادي والعـزل عن العالم الخارجـي وثبته في تقريره في مـواد عديدة ومنها ما جـاء تحت عنوان النتائج التـي خلصت إليها اللجنة في باب معاملة الموقفين في مادة (1233) والتي تقول ( لقد قد عدد كمبير من الموقوفين والبالغ عددهم 179 موقوفاً والذي كانوا محتجزين لدى جهاز الأمن الوطني إفادات حول أمثلة من سـوء المعاملة بمـا يشـمل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينـة علـى يد ذلـك الجهاز ومن بين أولئك الشـاكين كان هناك الأربعة عشـر شـخصية سياسية والذين نقلوا بعد ذلك إلى سجن القرين التابع لقوة دفاع البحرين بيـن 20 مـارس وحتى 13 أبريـل 2011 ، حيث تفيد قوة الدفاع فـي تقرير لها إنهم بمجرد وصولهم عرضوا على طبيب للفحص والذي أفاد بأن بعضهم كانت به علامات نتيجة الإيذاء البدني بيما أفاد بعض أولئك الشـاكين أنهم تعرضوا في القرين لسوء المعاملة والتي اسـتمرت حتى تاريخ 10 يونيو ثـم توقفت تلك المعامة بعد أن وضع النائب العام العكسر الأمر أما القائد العام لقوة دفاع البحرين والذي أمر وفقاً لما جاء في بيان النائب العام العسـكري أن يتولى النائب العام العسـكري الرقابة على مركز التوقيـف والاحتجـاز ويضمن عدم إسـاءة المعاملة مرة أخرى ، كمـا أعطى تعليقات أيضـاً للنائب العام العسـكري للتحقيق في دعاوي التعذيـب ) يضاف إلى ذلك كل ما جاء في التوصيـات في معاملة الموقوفين والتي تثبت حدوث التعذيب وهي من مادة (1246) ص 386 إلى مادة (1255) ص 387 ويمكن الرجوع أيضاً إلى / الملحق الثاني / ملخـص الإفـادات / الحالة (9) ص 553 والتي تتحدث عنـي ، كما يمكن الرجوع إلى محاضر جلسات محكمة السلامة الوطنية في القضاء العسكري حيث طلب كل محاموا الدفاع أكثر من جلسـة لرفع الحبس الإنفرادي حتى وافق على طلبهم / أحد الشـهود على ما حدث من انتهاكات الشـيخ عبدالله المحروس حيث كان في الزنزانة المجاورة

لزنزانتي في سجن القرين / بناءاً على كل ذلك وثبوت حصول التعذيب والتهديد والإكراه والمعاملة الحاطة بالكرامة تبطل كل الاعترافات والأقوال المنسوبة إليّ وتهدره ولا يعول عليها .

3- الانتهاك الثالث ( مخالفة كل اجراءات ومعايير المحاكمة العادلة وفق القوانين المحلية والدولية ) :

- جاء في دستور البحرين / الفصل الرابع / السلطة القضائية / مادة (104) ( أ. شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الحكم وضمان للحقوق والحريات ) و (ب. لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه ، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم ) وجاء في الباب الثالث / الحقوق والواجبات العامة ( مادة – 20 ) ( أ. لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها / ب. العقوبة شخصية / ج. المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الفورية لممارسة دور الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون / د. يحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً / هـ . يجب ان يكون لكل متهم في جناية محامٍ يدافع عنه بموافقته . / و. حق التقاضي مكفول وفقاً للقانون.

- جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق / ثالثاً : النتائج التي خلصت إليها اللجنة / المادة (1279) ( جرى متابعة الكثير من الأشخاص أمام محاكم السلامة الوطنية وسجنوا لا نتهاكهم أحكام المواف 165-168-169-179-180 من قانون العقوبات البحريني إبان أحداث شهري فبراير ومارس 2011 وترى اللجنة إن حكومة البحرين استخدمت هذه المواد لمعاقبة المعارضة وردي المعارضة السياسية ) وفي المادة (1291) تقول ( توصي اللجنة بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص الذين أتهموا بإرتكاب جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي ولا تنطوي على الدعوة إلى العنف ، أو بحسب الحالة . وإسقاط التهم المعلقة الموجهة إليهم ) / ويمكن الرجوع إلى لجنة التقصي حول انتهاكات اجراءات المحاكم العادلة تحت عنوان ( التوقيف والمحاكمة فيما يتصل بحرية التعبير عن الرأي والتجمع والتنظيم ) من مادة (1256) ص 388 إلى مادة (1291) ص 400 وأيضاً تحت عنوان ( الاختفاء القسري) من مادة (1292) ص 401 إلى مادة (1305) ص 405 وهكذا تكون كل مستويات ودرجات المحاكمة التي مررت بها ابتداءاً من محكمة السلامة الوطنية انتهكت فيها أغلب معايير المحاكمة العادلة .

ثانيا: الرد على الاتهامات الظالمة والباطلة المنسوبة إليّ :

أكتفي بالرجوع إلى " مذكرة لشرح أسباب الطعن على الحكم الصادر في الاستئناف

" فـي ص1 إلـى ص18 / لدى محكمـة التمييز / المحامي الأسـتاذ عيسـى إبراهيم محمد.

## أخيراً : أشير إلى خلل حدث فيما يتعلق بالنطق بالحكم:

وقع ذلك في المحاكم بمختلف درجاتها ،،، سواء على المستوى الشفوي أو التحريري،،، ففي محكمة السـلامة الوطنيـة الابتدائية بتاريـخ 2011/6/22م تم النطق بالحكم كلاميـاً بالعبـارة التالية ( رابعـاً : معاقبة المتهم الثالث عشـر بالسـجن لمدة خمس سـنوات ) ونفـس العبارة جاء فـي أوراق حكم المحكمة ص 2 مـن دون ذكر حيثيات لـه ( مـم برئت ، وعلى ماذا حُكمت ؟ ) ، في أوراق الحكم لمحكمة السـلامة الوطنية الاسـتئنافية بتاريـخ 2011/9/28 ص 6 وهي صفحة الأحـكام (خلت الورثة المذكور تماماً من أسـمي وحكمي !! ) ، وفي حكم محكمة التمييز والتي نقضي الكم وأحالتنا لمحكمتكـم الموقرة بتاريخ 2011/4/30 ص 5 جـاءت العبارة التالية ( رابعاً : معاقبة المتهم الثالث عشر بالسجن لمدة خمس سنوات ) من دون ذكر أي حيثيات الحكم مم برئـت وبماذا أدنـت !!! وبالتالي ما الذي تم نقضه بالضبط وما الذي أحالوه من التهم !؟

واليوم أمثل أمام محكمتكم الموقر – مع استمرار نفس الخلل – حيث ما زال الغموض مستمراً مما برئي في المحاكم السابقة وبماذا أدنت فيها ، وما هي الاتهامات الموجهة إليّ أمام محكمتكم؟! لذا فقد بادرت لكتابة رسـالة موجهة لمحكمتكم بتاريخ / 6 / 2012م هذا نصها ( الرجوع إلى تص الرسالة المذكور ضمن مرفقات الإفادة )

## المحور الخامس : الطلبات المقدمة لهيئة المحكمة الموقرة :

الطلب الأول : الإفراج الفوري عني وعن كل سجناء الرأي .
الطلب الثاني : إسقاط كل التهم ، وإصدار حكم البراءة .
الطلـب الثالـث : إلغـاء كل الأقوال ( مايسـمى بالاعترافات ) والتي تـم انتزاعها تحت الإكراه والتهديد والتعذيب .
الطلب الرابع : إلغاء كل شـهادات شـهود الاثبات ( لكذبهـم وتورطهم في الانتهاكات والتعذيب ) .
الطلب الخامـس : ملاحقة ومخاكمة ومعاقبة كل من تورط في الانتهاكات والتعذيب بحقي أو بحث أسرتي وأهلي مهما بلغت مكانته السياسية أو علت رتبته العسكرية.
الطلب السـادس : الاحتفاظ بحقي الكامل بالتعويض المادي والمعنوي بما يتناسـب والانتهاكات التي وقعت عليّ وعلى أسرتي وأهلي .
الطلب السـابع : إلزام الملك بما ألزم به نفسـه أمام مرآى ومسـمع العالم في حفل تسـليم تقريـر اللجنة المسـتقلة لتقصي الحقائـق بتاريـخ 2011/11/30م بوعده

وعهـده بالتطبيق الكامل لما جاء في التقريـر ، وقد كرر ذلك الالتزام فيما بعد مرات عديدة في مناسبات مختلفة .
الطلب الثامن : إقرار النظام بحق الشعب في البحرين في الحرية والعدالة والكرامة ، وحقه الكامل في تقرير مصيره بالطرق السلمية واختيار نظامه الديمقراطي .

## المحور السادس : كلمتي الأخيرة:

الكل اليوم في البحرين يتسائل بألم وأسف عن مدى عدالة ونزاهة واستقلاء القضاء خصوصاً بعد صدور مجموعة من الأحكام القاسية والمجحفة بحق أشخاص أدينوا في محاكم لم تتوفر فيها أدني معايير المحاكمة العادلة سواء في المحاكم العسكرية أو المحاكم المدنية ومثال ذلك أحكام قضيتنا في المحاكم العسكرية .

وهنا أسمحوا لي أن أقدم عرضاً موجزاً لمادة حول مدى استقلالية القضاء وهي مقالة في أحدى الصحف المحلية :

الصحيفـة ( أخبـار الخليج ) " المصنفة موالية للحكومة حسـب لجنـة التقصي مادة ( 1713 ) ص 536 – التاريخ 2012/5/16 العدد (12472)
الصحفة : الأخيرة – عمود مصارحات
الكاتب : الاستاذ إبراهيم الشيخ (رغم تحفظي ,أسفي لا بتعاده في كثير من الأحيان عن المهنية) عنوان المقالة : ( من يعوق استقلال السلطة القضائية )

## حضرات القضاة : هذه بعض مقتطفات من المقالة :

" بعد أيام تعقد في جنيف سويسرا مناقشة حول وثيقة حقوق الإنسان حيث يشارك فيها وفد بحريني لاسـتعراض جوانب مختلفة تتعلق بحقوق الإنسـان في البحرين ، ومنها استقلال السلطة القضائية ؟
ثـم يواصل مقالتـه فيقول " قد يخرج الوفـد البحريني إذا ما سـئل هناك في جنيف عن اسـتقلال السـلطة القضائية ، فالأزمة القائمة بين القضاة ووزارة العدل مازالت مكانك سرّ ! حيث مازالت الوزارة تتسلط على كل صغيرة وكبيرة في شئون المحاكم ، من قاعات وأمناء السـرّ الكتّاب ، بل حتى احتياجات القضاة من أوراق وأقلام ! هل يُعقل ذلك ؟! " والكلام مازال للكاتب الاسـتاذ إبراهيم الشـيخ فيقول " بسـبب عدم اسـتقلالية الجسد القضائي في البحرين ، بات يُتعامل معهم كبقية موظفي الدولة ، حيـث ديوان الخدمة المدنية يُدير شـئونهم ، ووزارة العدل تتحكم فيهم ، ليجلس قضاة محاكمنا في مكاتب جماعية وكأنهم في مدرسـة ثانوية ، بينما مشرقي وزارة العدل يجلس في مكتب خاص به ! " ثم يشير الاستاذ الشيخ قائلاً : " إن عدم استقلال القضاء عندنا بالغرم من وجود مجلس أعلى لهم يتبع عاهل البلاد مباشرة هو إلتفاف

على قوانين البلد ، وتجاهل لقضية حسّاسّة تسبب في الإحراج للدولة في المحافل الدولية ، ثم يتوقف الاستاذ إبراهيم فيقول " يحق لنا هنا أن نسأل : من المتسبب في المماطلة وتأخير استقلال الجسد القضائي ؟ ومن المتسبب في إحراج الدولة أمام دول العالم؟!

وأخيراً ..أضاف الاستاذ إبراهيم الشيخ قائلاً "إن استقلالية القضاء تعني توفير الأمن للجميع، كما تعني توفير الحماية للدولة ولمؤسساتها، إذ لا يعقل أن نتحدث عن سلطة قضائية يفترض الجميع استقلالها، ولكنها بسبب البعض- هداهم اللّه- تدار كإدارة في وزارة العدل!"

تساؤلي: هل ستثبت هذه المحكمة الموقرة في إجراءاتها وأحكامها خلاف ما جاء في مقالة الأستاذ إبراهيم الشيخ أرجو ذلك.

لذا أعلن أمام هيئة القضاة في هذه المحكمة الموقرة وأنا أأسف لذلك أنني أنسحب من هذه الجلسة من هذه المحاكمة وأطلب من محامي الكريم إيضاً الإنسحاب حتى تحقيق المطالب المذكورة في هذه الإفادة مع جزيل الشكر لهيئة قضاة المحكمة إتاحة لي فرصة التحدث أمامها.

قال تعالى في سورة يوسف:

(وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللاَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ [50] قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ)

بعد كل ما قلنا ألم يحصص الحق بعد؟!!

تحية إجلال وإكبار لكل شهداؤنا الأبرار وتحية إجلال واعتزاز لشعبنا الحر الأبي والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

صلاح عبداللّه حبيل الخواجة

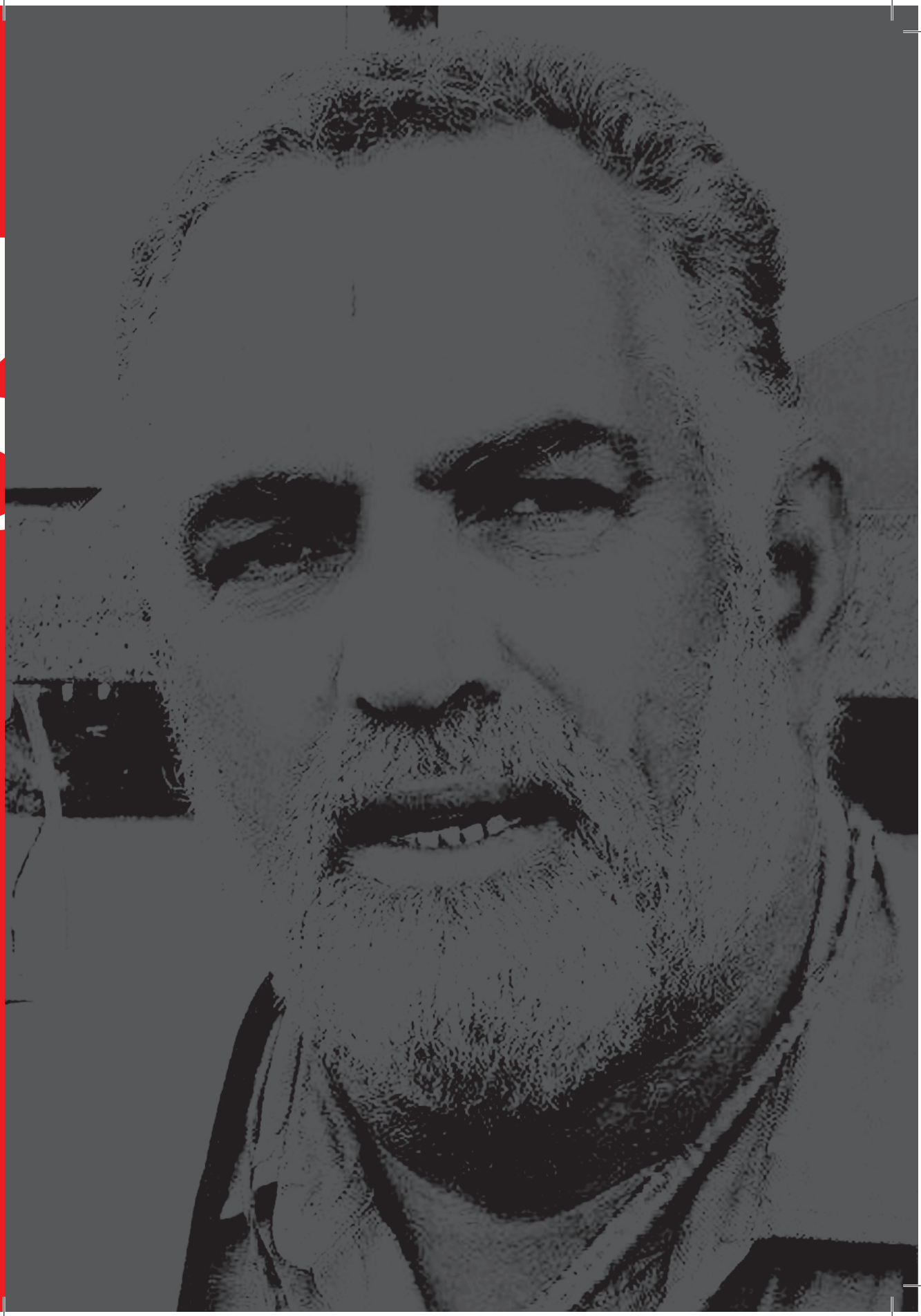

# شهادة وطن

شهادة الأستاذ

**محمد جواد برويز**

## >> إفادة الأستاذ **محمد جواد برويز**

بسم اللّه الرحمن الرحيم
أشكر القضاة على اتاحتهم لي بالكلام امام المحكمة

### مقدمة:

إنا عمري الآن 65 سـنة و قد فقدت والدي و كان عمري 12 سـنة، وقد ساهم ذلك في تشكيل شعوري وهو شعوري بالظلم والتعاطف مع المظلومين في سن مبكرة،وكنت أجهر برفضي للظلم والاسـتبداد والعبودية ونصرتـي للمظلومين وأصبح ذلك جزء من تكويني العقلي والنفسـي والاجتماعي، وطبعت شخصيتي بتلك الطباع، وعرفت به فـي المجتمع، وبسـبب رفضي لظلم الحكومـة لأبناء الشـعب تعرضت للاعتقال التعسـفي مـرات عديدة وحتى الاعتقال الاخير الذي أقف فيـه للمحاكمة بين أيديكم وكانت فترات الاعتقال تتراوح بين الاسـبوع وبين شـهور عديدة والى سـنوات، وذلك بـدون محاكمة وقد تعرضت في جميعها للتعذيب الشـديد علـى أيدي المخابرات وقد حـدث اعتقالي عـدة مرات من المنزل حيـث تعرضت عائلتي للترويـع وتعرض بيتي للتخريب والتكسير وسرقة مالي، وعدة مرات اعتقلت من الشارع وبدون أي أسباب.

### اعتقالات سابقة:

ففـي العـام 1994 اعتقلـت مـن المنزل و فـي وقت متأخر مـن الليل عند السـاعة الثانيـة و النصف تقريبا حيـث كنت حينها نائما مع زوجتـي و عيالي حين دخل رجال المخابـرات مع الشـغب الى داخل المنزل بصورة مفاجئة فروعـوا زوجتي واطفالي و اسـتولوا على اشـياء من المنزل مثل كاميرا وفيديو وغيرها وقد قيدوني بالهفكري واخرجوني من المنزل وانا معصب العينين مع الاهانة والسب والشتم، واخذوني الى قسـم التحقيقات الجنائيـة بالعدلية ووضعوني في غرفة صغيـرة (مترين في ثلاثة امتار تقريبا) وكانت الزنزانة ضيقة جدا وكنا سبعة افراد في تلك الزنزانة الصغيرة، وبقينا في تلك الزنزانة لثلاثة اسـابيع تعرضنا فيها لأبشـع أنواع التعذيب النفسـي والجسـدي مما أدى الى انخفاض وزني بشـكل ملحوظ، وقد أصبحت زوجتي مريضة بالكآبة وقـد افتقدني اطفالي وكانوا يبكون وينتظرون رجوعي اليهم ولكن كنت انا فـي ايدي المخابـرات اتعرض للتعذيب والاهانات، ثم أخذونـي الى القلعة ومنها الى سـجن جـو وذلك بـدون أي تهمة أو محاكمة لا لجرم سـوى أني عبـرت عن رأيي في نصرة المظلومين من أبناء الشـعب وكان أثناء سـجني في جـو يأخذوني الى القلعة بين فترة وأخرى للتعذيب النفسي والجسدي.

وكانـت من صـور التعذيب التي تعرضت لها ما يعـرف بالفيلقة والضرب بالهوز على القدم وسـائر أعضاء الجسد وقد استمر اعتقالي ل10شهور تقريبا لم يتوقف خلالها التعذيـب والضرب والشـتم ثـم اطلقوا سـراحي وبعد هـذا الاعتقال التعسـفي لم

يسـمحوا لي بالعمل في اي مؤسسـة حكومية أو خاصة وكنت اذا تقدمت الى العمل لأي مؤسسـة حكومية أو أهلية أواجه بالرفض وذلك بسـبب تدخـل جهاز المخابرات مما عاد علي بالضرر البليغ كذلك على عائلتي حيث تعرضت عائلتي لضيق المعيشة وتقطعـت بها السـبل عن الحيـاة الكريمة ولم يتمكن ثلاثة مـن ابنائي من مواصلة دراستهم الجامعية.

## الاعتقال الحالي:

أمـا اعتقالي الأخير كان في 22/مـارس/2011 والذي اقف فيه بين أيديكم للمحاكمة وانا أؤكد انني لا انتمي لحزب أو جمعية سياسـية أوغير سياسـية بل لا اعتبر نفسـي بأني سياسـي، وكنت من بين آلاف من أبناءالشـعب أشـارك في المسـيرات السلمية المطالبة بالاصلاح ولم أمارس العنف وليس لدي علاقة بأي تنظيم،وليس لي علاقة بقلب نظام الحكم، وان التهمة لي بجمع الاموال الى التنظيم لا اساس لها من الصحة بل لم تكن لي علاقة مع الاسـتاذ عبدالوهاب حسـين قبل السـجن وقد تم اعتقالي من الشـارع حيث اتصلت بمركز شـرطة النعيم وقلت لهم اريد ان آخذ سـيارتي التي كانـت متوقفة عند دوار مجلس التعاون فقالوا لي: يمكنـك ان تأتي وتأخذها، وذلك بعد ان سـألوني عن اسمي فأخبرتهم بإسمي، وعند مركز النعيم وفي طريقي لأخذ السـيارة وكنت أريد ان اصلح العطب في اطار السـيارة قبل اخذها اوقفت عند نقطة تفتيش للجيش فطلبوا بطاقتي الشخصية ثم طلبوا مني النزول من السيارة وما ان نزلت من السـيارة حتى انهالوا علي بالضرب المبرح وتألمت بسـبب ذلك ألما شـديدا فـي الحوض ولازلت اعاني من الالم حتى السـاعة، وثم أدخلوني الى مركز شـرطة النعيم وأنا مصمد العينين ومكبل اليدين من الخلف وتألمت بسـبب ذلك ألما شـديدا في الحوض ولازلت اعاني من الالم حتى الساعة.

## بعض صور التعذيب:

وثم ادخلوني الى مركز شرطة النعيم وانا مصمد العينين ومكبل اليدين من الخلف و سرقوا مني 40 دينار مع اغراض كانت موجودة في السيارة وكان الجيش في المركز من جنسـيات مختلفـة، فأنزلونـي علـى الأرض و ضربوني ضربا مبرحا مع السـب والشتم بدون سبب فلم اكن أدري ولازلت لا أدري لماذا كانوا يفعلون بي ذلك.
وقد اوقفوني على قدمي لسـاعات طويلة مما تسـبب لي في آلام شديدة في الظهر والقدميـن، ثم اخذوني الى مبنى القلعة وأنزلوني الى مكان تحت الارض (سـرداب) وخلعوا حذائي وحزامي ثم وجهوني الى ممر في المبنى وكنت مصمد العينين ومقيد اليديـن وأوقفـت على قدمي هناك لمدة نصف يوم، واشـتد الألم علـي في الظهر و الرجليـن، ثم رميت في ممر علـى جانب لمدة 3 أيام، ثم اسـتدعوني للتحقيق حيث تعرضـت لأصناف التعذيب النفسـي والجسـدي وذلك على يد رجـال المخابرات، وقد

سألوني عن الدوار والمسيرات والاسلحة والجماعات التي لا أعرف عنها شيئا.
وقد أغمي علي أثناء التعذيب وقاموا بصب الماء علي من أجل ايقاظي وانعاشي، وقد سألوني عن رأيي في الحكومة وكنت خائفا ومرتبكا ولا ادري ماذا سيفعلون بي وكانوا يسبوني ويسبون الرموز الدينية والسياسية ويهددوني بالاعتداء الجنسي، وأنهم سيفعلون بي كذا وكذا وفي زوجتي وبناتي.
واستمر هذا الحال لاسبوعين أو أكثر، وكانت من صور التعذيب الذي تعرضت له في سرداب القلعة الصعق بالكهرباء، والفيلقة، وتقييد القدمين والرجلين، والتعليق من اليدين والرجلين ومن ثم الكب على الوجه، والجلوس والقفز على الظهر اثناء التعذيب، والضرب بالهوز على جميع اجزاء الجسد بدون رحمة ولا رأفة ولازلت أعاني من آثار التعذيب الى هذه الساعة.
وقد وثق ذلك البسيوني في تقريره وكانت لجنة بسيوني قد قامت بتصوير وقياس الجروح التي في جسمي وانا الى هذا اليوم لم ولا أهنأ بالنوم من شدة الألم في جميع اجزاء جسمي من التعذيب البشع الذي تعرضت له، ولا استطيع الجلوس لمدة طويلة، واذا جلست لا استطيع الجلوس إلا اذا مددت قدمي على شيئ مرتفع امامي، و انا الى الان لا احصل على الرعاية الطبية الكافية.
وبعد الاسبوعين الذين قضيتهما في سرداب القلعة أخذت الى سجن الحوض الجاف وبقيت هناك لليلة واحدة وفيها تعرضت للضرب والتعذيب بجميع اشكالها وبعدها أخذت الى سجن القرين العسكري الذي بقيت فيه 8 شهور منها 3 شهور أو أكثر في السجن الإنفرادي متر في مترين، وكنت اتعرض للضرب و التعذيب حتى 10/ يونيو/2011 وكنت أسمع صراخ الآخرين الذين يتعرضون للتعذيب في العنبر الذي كنت فيه.

## ومن صور التعذيب في سجن القرين :

الحرمان من النوم،اللكم على الوجه والرأس بقبضات اليد، سكب الماء البارد في الطقس البارد على الجسم والفراش، والبصق بالفم واجباري على بلع البصاق، وإجباري على تقبيل ايدي الملثمين وأقدامهم، إجباري على تقبيل صور الملك ورئيس الوزراء والملك السعودي، والسب والشتم لي ولعائلتي والرموز الدينية وللمذهب وللطائفة والأئمة من أهل بيت النبي، والاساءة الى زوجتي وبناتي وكثرة القول بأن الشيعة أكثرهم أولاد متعة وكانوا يقدمون لنا القليل من الطعام ما أدى الى فقداني 8 الى 10 كيلو من وزني، ولم يكن لدي خبرا عن أهلي وعن العالم الا بعد أن ذهبنا الى المحكمة العسكرية للمحاكمة.

## المحاكمة:

وكانوا يضعون فوق اعيننا عصابة ثم يضعون فوق رؤوسنا أكياس خياش أثناء

نقلنـا الى المحكمة، وفي يوم النطـق بالحكم علينا في المحكمة العسـكرية هتفنا (سـلمية سـلمية الشـعب يريد حرية) فأخرجونا من قاعة المحكمة بعنف شـديد ثم قيدونا وضربونا ضربا مبرحا وذلك على يد الشـرطة العسـكرية،ثم أخذنا الى غرفة الانتظار وهناك تعرضنا الى المزيد من الضرب والرفس بالأرجل والشتائم.

## التحقيق:

ثم اخذنا الى سـجن القرين بشـكل مذل ومهين جدا واثناء التحقيق معي في النيابة العسـكرية لـم يحضـر معي المحامـي لا أثناء ولا قبـل ولا بعد التحقيـق ولم أقابل المحامي لا في يوم الجلسـة الثانية من المحاكمة العسـكرية، ولم أكن أسـمع جيدا الى الأسـئلة التي توجه الي اثناء التحقيق وذلك بسـبب ما أعانيه من ضعف السـمع بسـبب التعذيب، وقـد زاد الضرب على أذني اثناء التعذيب من مشـكلة السـمع لدي حيـث تعرضت أذناي الى الالتهاب الذي لازلت أعاني منه الى السـاعة، ولم تكن معي اثناء التحقيق سـماعة أذني التي تعيننني على السـمع، ثم أجبـرت على التوقيع على الإفادة بدون أن يسمح لي بقرائتها،وأنا الان لم أعرف ولم أستوعب بدقة التهم التي سطرتها النيابة العسكرية ضدي.

## تهم باطلة:

و قـد حكمـت المحكمة علي بالسـجن لمدة 15 عاما ضلما و جـورا و بهتانا، و أنا كما ذكرت قبلا بأنني لا أنتمي الى أي حزب او جمعية سياسـية و غير سياسية وأن التهمة لـي بجمع الأمـوال الى المجموعة باطلة ولا اسـاس لها من الصحـة، بل لم تكن لي علاقة مع أ.عبدالوهاب حسـين ولا غيره من افراد المجموعة قبل هذا السجن، وكانت معرفتي بهم معرفة عادية كسائر الناس من بعيد الى بعيد.

لقد تعرضت الى كل هذا الظلم لكل هذه السنوات لأنني عبرت عن رأيي في الاصلاح ونصرة المظلومين وعمري الان 65 سنة وقد تعرضت عائلتي لاضرارا شديدة وخسرت أعمالي الخاصة التي كانت مصدر رزقي.

انني اقول: بأن جميع التهم التي وجهت لي من النيابة العسـكرية باطلة ولا اسـاس لها من الصحة وان كل الاعترافات التي سطرتها النيابة العسكرية اخذت بالإكراه ولم أكن أعلم بها الى يوم المحكمة لذلك أنا بريئ من جميع التهم واطالب بالافراج عني فورا ومحاسـبة الذيـن قامو بالقبض علي و تعذيبـي وبتعويضي عن جميع الاضرار التي لحقت بي.

والحمدللّه رب العالمين.

محمد حسن محمد جواد برويز

*نقلت هذه الرسالة من تغريدات حسين إبن المعتقل محمد حسن جواد برويز

جميع الحقوق محفوظة ©2013
www.al-wafa.org